

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

عنوان الأطروحة:

الوساطة البنكية و النمو الاقتصادي
في الجزائر:
دراسة تجريبية

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية
فرع: التسيير

تحت إشراف:

د. شنيني عبد الرحمان

من إعداد:

قنوني حبيب

لجنة المناقشة:

- الأستاذ الدكتور بندي عبد الله عبد السلام أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان رئيسا
- الدكتور شنيني عبد الرحمان أستاذ محاضر جامعة معسكر مشرفا
- الأستاذ الدكتور بن باير الحبيب أستاذ التعليم العالي جامعة وهران امتحنا
- الأستاذ الدكتور طاولي مصطفى أستاذ التعليم العالي جامعة تلمسان امتحنا
- الأستاذ الدكتور سالم عبد العزيز أستاذ التعليم العالي جامعة وهران امتحنا
- الدكتور بن زاوية محمد أستاذ محاضر جامعة تلمسان امتحنا

السنة الجامعية:

2014-2013

ملخص:

العديد من الدراسات أوضحت أن النظام المالي وخاصة البنوك لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي ، لأنها تعمل على تحويل مبالغ ضخمة من الادخار إلى الاستثمار، مع العمل على القضاء على المشاكل التي يمكن لها أن تواجه المدخرين كمشكل السيولة و المستثمرين كمشكل عدم تناظر المعلومات. فهذا البحث يعمل على دراسة صحة هذا التوصل في حالة البنوك الجزائرية. ومن أجل هذا استعملنا طرق الاقتصاد القياسي و التي تسمح لنا بدراسة تأثير المتغيرات الاقتصادية البنكية على النمو الاقتصادي. و بعد الدراسة وجدنا أن هذه المتغيرات لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي خاصة فيما يخص الوظيفة الأساسية ألا وهي منح القروض و ذلك في حالة التسيير غير الجيد لها وعدم مراقبتها. أي أن دور البنوك في الاقتصاد الجزائري ما يزال غير فعال.

Résumé :

Plusieurs études démontraient que le système financier- spécialement la banque- a un effet positif sur la croissance économique, parce que les banques peuvent transformer un grand montant de l'épargne à l'investissement et peuvent aussi réduire les problèmes de la liquidité et de l'asymétrie de l'information. Ce travail est de vérifier la validité de ce résultat dans le cas des banques Algériennes. Pour cela, nous avons utilisé les méthodes de l'économétrie. Après l'étude, et à l'inverse de la plupart des résultats théoriques et empiriques, les banques peuvent exercer, en Algérie, un effet négatif sur la croissance si leur activité de crédit et leur pouvoir de création monétaire ne sont pas maîtrisés et ne sont pas contrôlés. Donc, le rôle du système bancaire Algérien reste inefficace.

Abstract:

Many studies highlight that growth is an increasing function of developed banking system in so far the latter channels more savings to investment, and reduce the problem of liquidity and information asymmetry. The main purpose of this work is to investigate this assertion with the Algerian's banks. A review of this models which address the question about the relationship between bank's variables and growth allows us to emphasize the functions, the role and the specificity of banks. An econometric analysis allows us to test the principal effects of bank's function on growth. We show notably that growth is an decreasing function of banks if their credit activity is not controlled. So the role of the Algerian's banks in the economy have not efficiency.

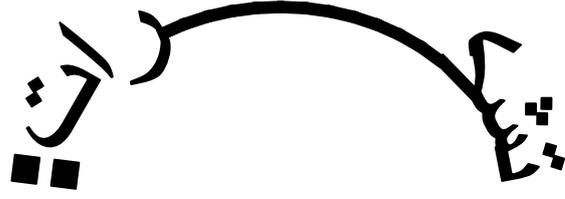


أهدي هذا العمل المتواضع :

إلى كل أفراد عائلتي الصغيرة، إلى الزوجة الكريمة و إلى ولداي محمد
إلياس و أيمن حفظهما الله
إلى كل أفراد عائلتي الكبيرة، إلى روح الوالد رحمه الله و إلى الوالدة
الكريمة حفظها الله و أطال في عمرها
و إلى أخي وأخواتي وأولادهم.
إلى كل الأحباب والأصدقاء.

إلى كل من قدم يد المساعدة والنصح

والله الموفق



يقول الله عز وجل:

" و لئن شكرتم لأزيدنكم "

و يقول الرسول عليه الصلاة و السلام:

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نتوجه بالشكر إلى الله عز وجل على توفيقه لإتمام هذا العمل

المتواضع.

كما أتقدم بالشكر إلى أستاذنا الكريم **شنيي عبد الرحمان** على حسن

تسييره و توجيهه.

كما أيضا أتقدم بالشكر إلى الأستاذ **تشيكو فوزي** على دعمه و تحفيزه

المتواصل.

وفي الأخير لا ننسى أن نشكر كل الأصدقاء الذين ساهموا من بعيد أو

قريب لإتمام هذا العمل.

خطة البحث

خطة البحث

مقدمة عامة

الجزء الأول: الوساطة البنكية و النمو الاقتصادي: إطار نظري

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للوساطة البنكية

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

الفصل الثالث: علاقة الوساطة البنكية بالنمو الاقتصادي: بعض الأعمال

خاتمة

الجزء الثاني: تأثير الوساطة البنكية على النمو الاقتصادي في الجزائر

مقدمة

الفصل الأول: النظام البنكي وأدائه في الجزائر

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر

الفصل الثالث: دراسة قياسية لعلاقة النظام البنكي بالنمو الاقتصادي في الجزائر

خاتمة

خاتمة عامة

المقدمة العامة

مقدمة عامة:

إنه لمن الضروري في الوقت الراهن التطرق إلى مستقبل النظام المالي ودوره في تمويل التنمية. فالنظام المالي في الدول، يلعب دور مهم وفعال، من خلال توجيه أو توزيع الموارد المالية الآتية من الادخار إلى استثمارات القطاع الخاص المنتجة والخلاقة للقيمة.

في الاقتصاديات المتطورة، دور النظام المالي يعد أساسيا ومحوريا، لأنه يعتبر قلب النظام الاقتصادي من خلال مساهمته في تقدمها ورفيها.

مثلا أكد عليه J. Matouk (1991): "البنك و البورصة مؤسستان ضروريتان في خلق القيمة ودورانها: فهما مسؤولتان على تراكم رأس المال وتوزيعه بين القطاعات و المؤسسات"¹.

فالدور الرائد للنظام المالي بينه أيضا M. Aglietta (2001): "النظام المالي له دور مركزي وخاص في الاقتصاديات النقدية، لأنه يستطيع أن يقدم للمقترضين السيولة اللازمة و المطلوبة، بدون أن تكون هذه السيولة مأخوذة من ادخار سابق...النظام المالي يسمح لتراكم رأس المال من خلال ادخار أولي بالتححرر و التحرك..."².

أيضا، Gershenkron (1962)³، حدد فعالية دور النظام المالي في تمويل الاقتصاديات التي تعتبر في طريق النمو، إضافة إلى مقدرته إلى دفع هذه الاقتصاديات إلى استدرارك التأخر في ميادين التصنيع.

¹ In, Dembele. Esaie, (2009), « Contribution du Financement Bancaire à la Croissance Economique en Côte D'Ivoire », DESS, Université de Cocody, P.7.

² M. Aglietta, (2001), " Macroéconomie financière: finances, croissance et cycles", Editions la Découverte, P.70.

³ Gershenkron. Alexander, (1962), « Economic Backwardness in Historical Perspective- A Book of Essays », Harvard University Press, Cambridge.

أهمية هذا النظام، أكدتها أيضا أعمال Irving FISHER (1933)⁴، من خلال تطرقه إلى الأزمة العالمية 1929، حيث أكد إمكانية وجود علاقة مباشرة بين النظام المالي و المتغيرات الاقتصادية. هذا العمل سمح له بوضع آليات وميكانيزمات مباشرة وغير مباشرة لتحويل الآثار السيئة في عمل النظام المالي على القطاع الحقيقي.

J. M. KEYNES لم يوافق على هذا الطرح السابق، في كتابه الشهير " النظرية العامة للتوظيف ، الفائدة والنقود"، حيث وضع النظام المالي في خانة المؤسسات الخفية *implicite* ، أي أنه ليس لها دور كبير في التأثير على الاقتصاد، و هذا ليس تقريبا من قيمة هذه المؤسسات ودورها، خاصة عندما تطرق إليها في نظريته للاستثمار من خلال أهمية تفضيل السيولة.

و بدأ، يمكن القول بأن آراء ووجهات نظر الاقتصاديين كانت تنصب حول النقود كمتغير مالي وحيد الذي يمكن أن يكون له تأثير على المتغيرات الاقتصادية.

هذا الطرح، دفع بالاقتصاديين و الباحثين في أعمالهم إلى إهمال إمكانية وجود علاقة بين أداء المؤسسات المالية و بعض المتغيرات الاقتصادية.

ف GURLEY و SHAW (1955)⁵ قاما بعمل أرادا من خلاله إيجاد علاقة بين المؤسسات المالية والأداء الاقتصادي. هذا العمل ارتكز على أهمية الوساطة المالية فيما يخص منح القروض من جهة، و إجراءات عرض القروض واختلافها عن عرض النقود من جهة أخرى.

أعمال MODIGLIANI و MILLER (1958)⁶، أخذت اتجاهها وبعدها آخر فيما يخص المؤسسات المالية كونها عناصر مفسرة *explicatifs* ، حيث بينوا أن القرارات الاقتصادية الحقيقية مستقلة عن المؤسسات المالية و هيكلها.

⁴ Irving FISHER (1933), « The Debt - Deflation Theory of Great Depression », *Econometrica*, vol.1, n°4, Oct, PP.337-357.

⁵ Gurley .J.G, Shaw.E.S, (1955) , « Financial Aspects of Economic Development », *The American Economic Review*, vol.45, Sept, PP.515-538.

⁶ Modigliani.F, Miller .M.H,(1958), « The Cost of Capital, Corporation Finance and the Theorie of Investment», *American Economic Review*,48, June, PP. 261-297.

تطوير تقنيات جديدة في العملية الاقتصادية، سمح بإدخال دور السوق المالي وفعاليتها. وهذه النقطة تعتبر ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمتغيرات المالية وإمكانية إدراجها في تفسير العمل الاقتصادي.

عند الحديث عن القطاع الحقيقي، لابد من التطرق إلى الهدف المنشود أو المرجو الوصول إليه، ألا وهو النمو الاقتصادي. فالنمو الاقتصادي هو نتيجة جهود ومبادرات مجموع الأعوان الاقتصاديين من أجل خلق قيمة مضافة.

كثيرة هي الأعمال التي تطرقت إلى دراسة العلاقة بين النظام المالي و النمو. فهذا الطرح أو الإشكال يعد مهما خاصة إذا تعلق بدولة في طريق النمو كالجزائر، أين تكون احتياجات التمويل كبيرة ودور النظام المالي يعد استراتيجيا.

يعتبر مشكل مصادر النمو طرحا جديدا (منذ الثمانينات) بظهور نظريات النمو الداخلي *théorie de la croissance endogène* (Romer, Lucas ...) ، والتخلي عن النظريات القديمة المفسر للنمو الاقتصادي. فقد اعتمد هؤلاء المفكرين على مجموعة من المتغيرات ك: تراكم المعارف (Romer)، الهياكل القاعدية العمومية (Barro)، الرأس المال البشري (Lucas) إضافة إلى نفقات البحث.

وضع نظام مالي فعال يعتبر اليوم من الأمور ذات الأولوية من أجل الوصول إلى نمو اقتصادي في المدى الطويل. وهذا من خلال الأعمال التي قام بها كل من Mac Kinnon (1973) و Shaw (1973) أين وضعوا تنمية النظام المالي في قلب إشكال النمو الاقتصادي. وحديثا، أعمال Green Wood و Jovanovic (1990) ، Bencivenga و Smith (1991) و Pagano (1993) في إطار النمو الداخلي *croissance endogène* بينوا كيف يمكن للنظام المالي الأكثر فعالية أن يكون له دور كبير في النمو الاقتصادي في المدى الطويل⁷.

⁷أنظر في هذا:

McKinnon .R, (1973), « Money and Capital in Economic development » The Brookings Institution, Washington.

إضافة إلى ذلك Fry (1995) بين أن وضع سياسة مالية مناسبة و التي تسمح بتحسين فعالية النظام المالي، تعتبر رهان كبير في حالة الدول السائرة في الطريق النمو لتحقيق نمو اقتصادي⁸.

مفهوم النظام المالي يلم كل من البنوك و الأسواق المالية، لكن في الجزائر النظام المالي يتكون أساسا من البنوك التجارية و التي تعتبر المكون الأساسي للنظام البنكي الجزائري، أما فيما يخص دور السوق المالي يبق محدودا جدا.

من خلال A . Joseph (2000): " البنوك هي الوسيط المالي الأكثر فعالية خاصة في البلدان النامية، بسبب: الهياكل الإنتاجية، نقص مصداقية المعطيات المحاسبية و ضيق الأسواق"⁹.

إن النظام البنكي الفعال يعتبر وسيلة لزيادة حجم رؤوس الأموال ، من خلال الدور الذي يلعبه بين المقرضين غير ماليين و المقترضين غير الماليين. بالإضافة إلى ذلك، يسمح البنك بتوجيه أحسن للقروض باختياره للمقترضين، وهذا أفضل مما تفعله سياسة المالية المباشرة.

الجزائر وتحت تأثير آليات التوجه نحو اقتصاد السوق ، أصبحت مجبرة على وضع برامج واستراتيجيات تسمح لها بالتوجه الحسن. ولعل من بين هذه الآليات و البرامج زيادة فعالية النظام المالي و بالأخص النظام البنكي، من أجل أن يكون في قلب إجراءات

Shaw .E (1973), «Financial Deepening in Economic development», Oxford University Press, New York.

Greenwood .J, Jovanovic .B ,(1990), «Financial Development, Growth and the Distribution of Income», Journal of Political Economy, vol.98, n°5,PP.1076-1107.

BENCIVENGA V.R. et SMITH B.D. (1991), «Financial intermediation and endogenous growth», Review of Economic Studies, vol. 58, n°2, pp. 195-209.

Pagano.M, (1993), «Financial Markets and Growth: an overview», European Economic Review, vol. 37, PP.613-622.

⁸ Fry.M.J, (1995), «Money, Interest and Banking in Economic Development», John Hopkins, University Press, Baltimore.

⁹ A. Joseph (2000), " Le rationnement du crédit dans les pays en développement", Edition L'Harmattan, P.23.

النمو المؤسساتي ، لأن النظام المالي يضع في يد الاقتصاد رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق تنمية دائمة.

و كما قلنا سابقا، و نظرا للأهمية التي بدأ يكتسيها النظام المالي عامة، و البنكي خاصة، بدأ ينصب تفكير الاقتصاديين على دراسة مدى تأثير المؤسسة البنكية على النمو الاقتصادي، و عليه ظهرت أعمال نظرية و أخرى تجريبية، ارتكزت على تبين العلاقة التي يمكن أن تجمع بين هذه المؤسسة و النمو الاقتصادي.

بينت العديد من الدراسات، نظرية كانت أو تجريبية، أنه توجد علاقة موجبة قوية بين الوساطة البنكية و النمو الاقتصادي، و ذلك من خلال الدور الذي تلعبه في توجيه الموارد اللازمة لتمويل المشاريع و خلق القيمة المضافة (التوجيه الأمثل للموارد)، سواء كانت الدول متقدمة أو في طريق النمو.

ذكر Levine (1996) خمس حجج يمكن لها أن تبين أنه هناك علاقة موجبة وطردية بين النظام البنكي و النمو الاقتصادي¹⁰:

- النظام يسهل الحماية ضد الأخطار ويسمح بتقسيمها،
- يسمح بتوزيع وتوظيف جيد للموارد المالية،
- يسمح بمراقبة ومتابعة جيدة للمسيرين و المؤسسات من طرف المساهمين،
- يسمح بتحريك وتطوير الادخار المحلي،
- يسهل تبادل السلع والخدمات.

لكن جاءت أعمال أخرى بينت العكس، حيث أثبتت هذه الدراسات أن المؤسسة البنكية لها علاقة عكسية بالنمو الاقتصادي، كما أنه يمكن أن تكون هذه العلاقة ضعيفة، مما يوحي بأن هذه المؤسسة ليس لها تأثير في النشاط الاقتصادي، و ذلك في حالة ما إذا كانت نشاطات هذه المؤسسة لا تخضع للتنظيم و المراقبة التامة، خصوصا لما يتعلق

¹⁰ Levine Ross, (1996), « Financial Development and Economic Growth : View and Agenda », Banque Mondiale, working paper n°1678, Washington, P6.

الأمر بالوظيفة الأساسية و المتمثلة في عملية منح القروض، مثل ما هو الحال في النتيجة التي خرج بها Marc Hay (2000).

و بما أن الجزائر كانت و لا تزال تمنح القطاع البنكي أهمية كبيرة، و ذلك من خلال الإصلاحات المدرجة، طمعا منها في تحريك العجلة الاقتصادية و تحقيق نمو اقتصادي، و إلهاما من الأعمال السابقة، ارتأينا دراسة العلاقة التي يمكن أن تجمع المؤسسة البنكية بالنمو الاقتصادي في الجزائر، و عليه نطرح الإشكال التالي:

ما طبيعة العلاقة التي يمكن أن تجمع البنوك و النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ومن خلال هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهمية النظام البنكي في الطرح النظري؟
- ما هو النمو الاقتصادي، وكيف يتحقق؟
- ما هي العلاقة التي تربط بين البنك و النمو الاقتصادي؟
- ما هو واقع هذه العلاقة في الجزائر؟

يعتبر موضوع دور النظام المالي و بالأخص البنكي في تحقيق النمو الاقتصادي بالغ الأهمية سواء من الناحية العلمية أو العملية.

فمن الناحية العلمية ، تكمن أهميته في دراسة النشاط البنكي و الذي يعتبر عنصرا رائدا وفعالا في الاقتصاد، ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي في بلد يعطي أهمية كبيرة له من خلال الإصلاحات التي لا تتوقف.

أما من الناحية العملية، تأتي هذه الأهمية من خلال فترات الدراسة ، حيث أردنا تبيان مرحلتين أساسيتين في الاقتصاد الجزائري (خاصة النظام البنكي)، ألا وهي فترة 1962-1989 و التي تعتبر فترة قبل إصلاحات 1990 (قانون النقد و القرض)، والفترة 1990-2012 و التي تبين فترة ما بعد الإصلاحات إلى يومنا هذا.

وللقيام بهذه الدراسة وضعنا الفرضيات التالية من أجل تبيان مدى صحتها:

-يعتبر النظام البنكي في الجزائر ذو دور كبير وفعال في التأثير على النشاط الاقتصادي، وبالتالي له علاقة كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي.

-تعتبر فترة ما بعد 1990 القفزة النوعية للنظام البنكي في الجزائر، و بالتالي يختلف تأثير النشاط البنكي على النمو الاقتصادي فيها عن فترة ما قبل 1990.

-يعتمد النمو الاقتصادي في الجزائر بشكل كبير على المتغيرات البنكية.

ولعل الهدف الذي دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع، هو الأهمية التي يكتسيها النظام البنكي في الدول المتقدمة، من خلال الدور الذي يلعبه في النشاط الاقتصادي ، ورغبة منا في معرفة ما موقع نظامنا البنكي في اقتصادنا الوطني ، وما هو الدور الذي يلعبه.

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على بعض الأعمال السابقة و التي كانت نقطة الهام

بالنسبة لنا لدراسة هذا الموضوع. قمنا في هذا العمل باستعمال

la régression multiple لدراسة تأثير وعلاقة بعض المتغيرات البنكية و الحقيقية

بالنمو الاقتصادي، وكانت هذه الإحصائيات ممتدة من الفترة 1962 إلى 2012 معتمدين

في ذلك على طريقة MCO. أما فيما يخص الإحصائيات أخذت من البنك العالمي،

صندوق النقد الدولي، الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر و وزارة المالية.

وقد قمنا بتقسيم البحث إلى جزئين رئيسيين. الأول كان حول الإطار النظري

للموضوع ، وقد قسم إلى ثلاث فصول، الأول كان حول مكانة البنك في الكتابات

النظرية من خلال التطرق إلى البنك عند Klein و Fama و Ernst و Diamond و

Dybvig وبعض الظواهر البنكية. أما الفصل الثاني جاء فيه النمو الاقتصادي في إطار

نظري، من خلال التطرق إلى النظريات المفسرة للنمو كالقديمة منها و الحديثة. أما

الفصل الثالث فجاء بأهم ما كتب حول العلاقة بين البنك و النمو الاقتصادي، منها ما

جاء نظريا و منها ما جاء تجريبيا مثل عمل Marc Hay وعمل Bernard Eric.

أما الجزء الثاني، فكان حول العلاقة بين البنك و النمو في الجزائر، وبدوره حوى على ثلاث فصول. الأول كان حول النظام البنكي الجزائري و تطور أهم المتغيرات المالية منذ الاستقلال حتى 2012 ، الفصل الثاني جاء حول خصائص الاقتصاد الجزائري من خلال التطرق إلى تاريخه وحاضره، ودراسة بعض مميزاتة ، أما الفصل الثالث و الأخير جاء لدراسة طبيعة العلاقة بين المتغيرات البنكية و النمو الاقتصادي باستعمال طرق الاقتصاد القياسي.

وقد واجهتنا خلال فترة قيامنا بإعداد الدراسة العديد من الصعوبات من أهمها عدم وجود مراجع كثيرة تتطرق إلى المؤسسة البنكية كنظرية، إضافة إلى عدم تمكننا من الحصول على الإحصائيات إلا بشق الأنفس، ولذا اعتمدنا على جمعها على خمس مصادر مختلفة.

الجزء الأول: الوساطة البنكية و النمو الاقتصادي: إطار نظري

- الفصل الأول: الإطار النظري للوساطة البنكية
- الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي
- الفصل الثالث: علاقة الوساطة البنكية بالنمو الاقتصادي:
بعض الأعمال

لقد بينت الأعمال و الأبحاث الجديدة نسبيا المتعلقة بنظريات النمو حجم و دور النظام المالي، و بالخصوص البنكي، الذي يمكن لهذا الأخير أن يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي. ففي بداية القرن العشرين، وضع Schumpeter الأهمية الكبيرة للبنوك في النظام الاقتصادي، وتأثيرها الإيجابي على النمو من خلال آليات الإبداع. بالرغم من هذا، النماذج و الدراسات القديمة المتعلقة بالنمو، خصوصا نموذج النيوكلاسيك Néoclassique ، أهملت دور البنوك. فبالنسبة لنموذج Solow ، كان النمو الاقتصادي يتحدد أساسا بالتطور و التقدم التقني progrès techniques والذي أعتبر متغير خارجي، أي أنه ليس في حاجة إلى تمويل، مما يجعله مستقلا عن الادخار و البنوك.

لكن هذا الأمر لم يعد مطروحا بالنسبة للنماذج النمو الداخلي modèles de la croissance endogène والتي أيضا اعتمدت على التقدم التقني ، لكن كمتغير داخلي، مما يجعله في حاجة إلى التمويل. ومن هنا أصبح إدراج البنوك في تفسير النمو ممكنا، خصوصا بعد ظهور النظرية البنكية، و التي أراد من خلالها المنظرين مثل Klein توضيح أسباب و أهمية وجود هذه المؤسسة في الاقتصاد.

نظرية البنوك كوسيط مالي و أعمال كل من Goldsmith (1969)، Mc Kinnon (1973) و Show (1973) قامت بتحليل دور النظام المالي و خصوصا البنوك، في النمو الاقتصادي. الفكرة الأساسية التي خرجت بها هذه الدراسات و النماذج ، هي أن الأداء الفعال وتطور البنوك له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، لأنه يسمح بتحويل مبالغ كبيرة من رؤوس الأموال و الآتية من الادخار إلى استثمارات، عكس في حالة إذا كانت البنوك غير متطورة أو غير موجودة.

تبقى أفكار الاقتصاديين و المنظرين تختلف من حين إلى آخر، فالكثير منهم أهمل كليا النظام المالي واعتبره بدون أهمية. فعلى سبيل المثال Lucas (1988) لاحظ أن عدد من الاقتصاديين اهتم فقط بأهمية المالية finance.

يهدف هذا الجزء إلى تبيان و توضيح أهمية الوساطة البنكية في النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس، جاء الفصل الأول من أجل تسليط الضوء على أهمية المؤسسة

البنكية كأداة ضرورية في الاقتصاد ككل، من خلال التطرق إلى أهم النظريات المفسرة لضرورة وجود هذه المؤسسة.

أما الفصل الثاني، فحاولنا التعرف أكثر على النمو الاقتصادي، وذلك بتطرقنا إلى أهم النظريات المفسرة لهذه الظاهرة الاقتصادية، مروراً بالنظريات التقليدية إلى النظريات الحديثة.

الفصل الثالث كان حول الجانب النظري و التجريبي الذي قام بدراسة العلاقة التي يمكن أن تكون بين البنوك و النمو الاقتصادي، من خلال توضيحنا إلى الأعمال التي بينت العلاقة الإيجابية بين الطرفين، دون أن ننسى ذكر الأعمال التي بينت العكس، بمعنى أنه التي بينت أنه يمكن أن توجد علاقة سلبية بين البنوك و النمو الاقتصادي.

الفصل الأول: الإطار النظري للوساطة البنكية

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسة البنكية

كان النظام المالي عموماً، و البنكي خصوصاً، لا يحض بالاهتمام الكبير، نظراً لكونه كان يعتبر في نظر بعض المفكرين الاقتصاديين، كوسيط مالي بسيط، يعمل على تجميع الأموال و إعادة توزيعها، و بالتالي التقليل من دوره و تأثيره في الحياة الاقتصادية. هذه الأفكار الخاطئة، حفز العديد من الاقتصاديين على تأسيس نظرية للمؤسسة البنكية، من أجل تبين أنها تعد الوسيلة المثلى لتنمية حجم رؤوس الأموال، ونقلها من أصحاب الفائض المالي Prêteur إلى أصحاب العجز المالي Emprunteur، وذلك عبر انتقاء المقترضين الأكثر فعالية، و بالتالي خلق فعالية في مسار تجميع الموارد المالية.

و لقد أوضحت التجارب، أن معظم الأزمات الاقتصادية العالمية كان مصدرها النظام المالي وخصوصاً البنكي، الأمر الذي أوجب كيفية التفكير في الحفاظ على استقرار الاقتصاديات و حماية أموال المودعين، من خلال وضع نظريات وقواعد تنظيمية تضبط العمل البنكي، وتفرض ضرورة وجود هذا النظام في الاقتصاد. و من هذا المنطلق كان لزاماً علينا التطرق أولاً إلى أهم هذه النظريات و الدراسات التي قامت على تحليل المؤسسة البنكية، وشرح سبب وجودها وفهم سلوكها، وكذا هيكل محفظتها المالية، و الأهمية التي تلعبها في الاقتصاديات العالمية.

المبحث الأول: المؤسسة البنكية : بعض النظريات:

بالرغم من أهمية النشاط البنكي، باعتباره وسيطا ماليا مهما من ناحية، ومساحته الواسعة في مسار الانتقال النقدي من جهة أخرى، يقر المفكرين بأنه حتى سنوات السبعينات، كان هناك إجماع قليل حول صياغة نظرية عملية للمؤسسة البنكية، هذه الملاحظة قادتهم إلى اعتبار أن إيجاد نظرية للمؤسسة البنكية أمر أساسي.

المطلب الأول: المؤسسة البنكية عند Michael Klein¹¹:

لم يدرس المفكر البنك على أنه مؤسسة، بل قام بدراسته على أساس أنه مستثمر عقلاني داخل محيط يتميز بالخطر و المجهول *incertitude*.

وقد قام Klein باعتبار أن البنك هو جزء من الوساطة المالية، لأنه يؤمن رؤوس أموال أصحاب الفائض ليضعها تحت تصرف أصحاب العجز المالي. فالأصول المشتركة من قبل البنك تعد مختلفة عن نظيرتها المقتناه من وسطاء ماليين آخرين، هذا الفرق يكمن في مقدرة هذه المؤسسة على استقطاب رؤوس الأموال (ودائع جارية *Dépôts Courants*) دون دفع معدلات الفائدة، وهذا راجع إلى طبيعة هذه الودائع.

هذا التحصيل، يعني أن الودائع الجارية تعد وسائل مبادلة مقبولة في نطاق متنوع وواسع من المعاملات، والتي تعتبر أفضل من النقود.

طبيعة وخاصة الودائع الجارية، تجعل من البنك مسيرا (*Administrateur*) لميكانيزمات الدفع للدولة. هذا الدور الأساسي هو في الحقيقة خدمة يمنحها النظام البنكي إلى الأعوان غير البنكيين.

هذا التعريف للبنك، قاد المفكر إلى اعتبار الموارد المستعملة لتقديم هذه الخدمة نادرة، الأمر الذي أدى به إلى استنتاج أن استعمال ميكانيزمات الدفع يستوجب تكلفة (*Social Cost*)، وبالتالي المؤسسة البنكية وبمنحها هذه الخدمة تجد نفسها مجبرة على تحديد السعر الأدنى الضروري للإنتاج.

¹¹ Michael Klein, (1971), « A Theory of the Banking Firm », Journal of Monetary, Control and Banking, vol.3, PP.205-218.

مثل هذا المنطق، قاده إلى جعل نظرية المؤسسة البنكية تشرح المسار الذي يحدد سعر هذه الخدمات. فالمشكل الأساسي عند Klein هو إثبات وجود علاقة بين سياسة الأسعار ومعدل الفائدة المعروض من طرف البنك على مخزون الودائع الجارية. دراسة هذا المشكل فتح للمفكر عدة طرق لتشخيص النتائج في مجال سياسة تنظيم النشاط البنكي.

أما المشكل الثاني، هو معرفة أثر منع دفع فائدة على الودائع الجارية على أسعار هذه الخدمة البنكية الوحيدة.

لحل هذين المشكلين، أسس المفكر نموذجاً قياسيًّا *Modèle Econométrique* يرتكز على مكونات الأصول و الخصوم كمتغيرات. فالموارد (الخصوم) التي يؤمنها البنك تتكون أساساً من رؤوس الأموال التالية: الودائع الجارية، وودائع ذات آجال و رأس المال البنك والذي يمثل ذمم المساهمين (المالكين). كل هذه الموارد تستثمر وتخصص نحو استثمارات مختلفة (الأصول)، وتعد المداخل الناتجة عنها دخلاً للمؤسسة البنكية. هذا التنوع في الأصول يرجعه المفكر إلى خصائص أخطار السوق، عدم السداد، السيولة و الربح المتوقع (*Profit Anticipé*).

تحليل هذه الاستثمارات، قاد المفكر إلى اعتبار السندات الحكومية ذات عرض مرن، على عكس القيم الخاصة (*Valeurs Privées*) والتي تمثل القروض.

بالنسبة لهذا البناء النظري، يحاول Klein في إطار نمودجه جلب تفسيرات للإشكاليات التالية:

- سلم التوازن (*Equilibrium Scale*)،
- هيكل أصول البنك ،
- هيكل خصوم البنك،
- معدل الفائدة على القروض البنكية،
- الدخل الذي يمنحه البنك على الودائع لأجل و الودائع الجارية.

1- نموذج المؤسسة البنكية:

ارتكز المفكر في بناء نموذجه على :

أ) - معدل الربح المتوقع من رأس المال:

على صعيد النمذجة القياسية، بدأ المفكر بتشكيل دالة ترتكز على فرضية أن للبنك اختيار منظم لمعدل فائدة رأس المال، هذا الاختيار يجعل قرار البنك يرتكز على محور أساسي، ألا وهو المنفعة المتوقعة، والمعبر عنها بالمعدل (ربح/ رأس المال)، والذي يعد أحد المصادر المالية للمؤسسة البنكية. أما المصدر الآخر فيتمثل في الودائع الجارية و الودائع لأجل.

فقد رمز إلى المصدر الأول (رأس المال) بـ W و المصدر الثاني (الودائع) بـ B ، حيث أن B هي مجموع m نوع من الودائع: B_i ($i = 1, 2, \dots, m$)، ومعدلات فائدتها R_i ، حيث أن الودائع كتبت على الشكل التالي: $B = \sum B_i$.

ومنه الموارد الكلية للبنك يمكن صياغتها بالمعادلة التالية:

$$F = W + \sum B_i \dots \dots \dots (1)$$

ولقد فرض أن α_i تمثل نسبة إجمالي الموارد المقتناه عبر إصدار i نوع من الودائع، إذن:

$$B_i = \alpha_i F \dots \dots \dots (2)$$

وقام بتعويض المعادلة (2) في المعادلة (1) :

$$F = W + F \sum \alpha_i \implies W = F (1 - \sum \alpha_i) \dots \dots \dots (3)$$

وفرض كذلك أن X_j هو جزء من رؤوس الأموال الكلية المستثمرة في j نوع من الأصول، حيث : ($J = 1, 2, \dots, n$) و E_j هو معدل الربح المتوقع من هذا الأصل. وبالأخذ بعين الاعتبار قيد الميزانية:

$$\sum X_j = 1 \dots \dots \dots (4)$$

فيكتب معدل الربح المتوقع من إجمالي الموارد (إجمالي رؤوس الأموال) على النحو

التالي:

$$EF = \sum X_j E_j - \sum \alpha_i R_i \dots\dots\dots(5)$$

ويكون معدل الفائدة للربح المتوقع من رأس المال يساوي:

$$E_w = EF/1 - \sum \alpha_i = (\sum X_j E_j - \sum \alpha_i R_i) / (1 - \sum \alpha_i) \dots\dots(6)$$

ب)- أرباح الأصول:

بعد تعيينه لمعدل الربح المتوقع بالنسبة لرأس المال، قام بالمرحلة الثانية وهي تحديد

أرباح الأصول وتكلفة الموارد المقترضة بالنسبة للبنك. في هذه الحالة، افترض Klein

ثلاث (03) أنواع من الأصول لدى البنك وهي:

- السيولة (Liquidité) ،

- السندات الحكومية • (Obligations Publiques)،

- القروض (Crédits).

تحليل القرض بالنسبة لـ Klein يأتي من فرضية أن البنك يكون في مواجهة طلبات

القروض، هذا الطلب هو دالة في معدل الفائدة r و المحدد في عقد القرض وموجه

بمتغيرات خارجية.

من جانب آخر يفترض Klein أن البنك يعتبر ا لمقترضين (الأعوان ذوي الحاجة

للتمول) فرع متجانس، مما سمح له بفرض أن كل عناصر العقد معطيات خارجية ما

عدا معدل الفائدة، من جهة، ومتشابهة بالنسبة لكل المقترضين، من جهة أخرى. وافترض

أيضا أن خطر عدم السداد (Risque de Défaut) بالنسبة للقروض متغير خارجي.

إضافة إلى ذلك ، افترض أن XL • تمثل نسبة الموارد الإجمالية المخصصة

للقروض، وعرف معدل الفائدة r على أنه دالة في هذه النسبة:

$$r = f(XL) \quad \text{avec} \quad f'(XL) < 0 \dots\dots\dots(7)$$

• ميزة السندات الحكومية أنها متجانسة.

• X هي النسبة المنوية و L هي الحرف الأول من القرض باللغة الإنجليزية Loan .

مما يستوجب أن يكون معدل الربح المتوقع على القروض كالاتي:

$$EL = h(XL) \quad \text{avec} \quad h'(XL) < 0 \dots (8)$$

أما فيما يخص السندات الحكومية، فقد قام بدراستها بطريقة مباشرة، حيث اعتبرها من القيم المنقولة دون خطر (Risque Zéro)، وعرضها مرن كلياً، فهي تعد إحتياطي ثانوي (Secondary Reserve) على عكس الإحتياطي الأولي (Primary Reserve) والمتمثل في السيولة.

ففي حالة عجز على مستوى السيولة، الناتج من خسارة الودائع (السحب)، يمكن للبنك أن يقوم ببيع هذا الأصل سريعاً وإعادة تشكيل السيولة من جديد. بالنسبة لـ Klein ، تنتج السيولة ربح ضمني (Implicite)، ففي نظرتة للنشاط البنكي، يعتبر كل زيادة في التحصيلات السائلة (Encaisses Liquides) للبنك تؤدي إلى خفض الحاجة (العجز) في السيولة.

(ج) - دوال عرض الودائع:

ينتقل Klein بعد ذلك إلى تحديد دوال لعرض الودائع، وذلك بالتركيز على فرضيتين أساسيتين:

- الأولى، وهي أن البنك يضع نوعين من الودائع، الودائع الجارية D1 والودائع لأجل D2 .

- الثانية، وهي أن عرض الودائع (النوعين) دالة متزايدة في المداخل الضمنية وغير الضمنية و التي يقترحها البنك لزيائنه مقابل هذه الودائع.

ولقد قدم Klein في تحليله خصائص هيكلية وتنظيمية لهذه الودائع:

- الخاصية الأولى، وهي أن الودائع الجارية وسيلة تبادل، واستعمالها من طرف المودعين يولد تكلفة يتحملها البنك.

- الخاصية الثانية، وهي أن هذه الودائع تخضع لتنظيم، وهذا الأخير يفرض على البنك عدم دفع فائدة على الودائع الجارية، ودفع معدل فائدة على الودائع ذات آجال.

دوال عرض الودائع يكون على الشكل التالي:

$$D1 = D1(R1) \text{ avec } D1'(R1) > 0 \dots\dots\dots(9)$$

$$D2 = D2(R2) \text{ avec } D2'(R2) > 0 \dots\dots\dots(10)$$

وبالنسبة لإجمالي الموارد المحصلة من إصدار i نوع من الودائع، تعطى كالاتي:

$$\alpha 1 = D1/F$$

$$\alpha 2 = D2/F$$

(د) - حل النموذج:

انطلاقا من كل هذا توصل Klein إلى خلاصتين مهمتين فيما يتعلق بالمتغيرات القرارية البنكية ، والمرتبطة باختيارات تركيبة محفظة الأصول:

- الأولى، هي أن X_L تختار من وجهة نظر، يكون فيها الربح الأعظمي المتوقع على القروض يعادل الربح المتوقع الأعظمي للسندات الحكومية.
- الثانية تتعلق بالسيولة التي تسحب، و هي حتى يتعادل الربح الحدي مع الربح المتوقع للسندات الحكومية.

2- تطبيق النموذج:

مهما كان الهدف الرئيسي للنموذج، وهو إيجاد نظرية للمؤسسة البنكية، قدم Klein مجموعة من شروح و تطبيقات مختلفة ، قادتته إلى تحديد معدلات فائدة متعلقة بنوعي الودائع، من جانبيين:

- الأول، يتعلق بدراسة أثر تقنين معدلات الفائدة على الودائع الجارية.

- الثاني، يتعلق بانعكاسات هيكل السوق و المنافسة على كيفية اختيار تركيبة محفظة أصول البنك.

(أ) - أثر تقنين معدل الفائدة على الودائع الجارية:

دراسة هذا الجانب استنبط من معاينة التقنين في البنوك الأمريكية، فيما يتعلق بتطبيق معدلات الفائدة على الودائع، وقد أوضحت هذه المعاينة، بأن البنوك المؤهلة، سواء كانت عضوة أم لا في النظام الفدرالي، خاضعة لتعليمات تتعلق بمعدلات الفائدة على الودائع.

ففيما يتعلق بالودائع الجارية، نظام الاحتياط الفدرالي* (FRS) ونظام تعاون تأمين الودائع الفدرالي* (FDICS)، و اللذان يعتبران جزء من سلطات مراقبة الأنشطة البنكية، يمنعان البنوك من دفع فوائد على هذا النوع من الودائع. ويسمحان للبنوك بمنح فوائد على الودائع لأجل (DAT) وودائع الإيداع (DS) ، والتي لا يمكن أن تتعدى حدود المعدلات الأعظمية المفروضة من طرف السلطات البنكية. هذه الحدود لمعدلات الفائدة على الودائع، تجد تبريرها في احتمال وجود سلوك عدواني (agressif) في مجال المنافسة لجلب الموارد عبر عرض الودائع*.

مثل هذه السلوكيات، قادت البنوك إلى تبني سياسات ملمومة بالمخاطر من اجل تركيب محفظة الأصول، والتي تتمثل في رفع معدلات الفائدة على الودائع باعتبارها وسيلة تؤمن للبنوك مواردها المالية، والتي تجبر البنوك إلى تفضيل الاستثمارات التي تولد مداخيل مرتفعة (أي الاستثمارات ذات خطر مرتفع).

* Federal Reserve System
* Federal Deposit Insurance Coporation System

* التنظيم البنكي الأمريكي يفرض وجود 04 أنواع من البنوك التجارية:
- البنوك الوطنية (National Banks)
- بنوك ملك الدولة (State Member Banks)
- البنوك غير الأعضاء وغير المؤمنة
- البنوك غير الأعضاء وهي عضوة في FDIC

عند تحليل النتائج المتولدة عبر هذا النوع من الأوامر على سلوك البنك، رفض Klein هذا النوع من التبرير، ويرتكز برهانه على أن تكلفة الودائع ومعايير دوال عرض الودائع، ليس لهم أي تأثير على اختيار أصول البنك، حيث أن لا هذا ولا ذلك يعتبر جزء من شرط المثالية لمتغيرات القرارات المرتبطة باختيار تركيبة محفظة الأصول.

بغية فهم نتائج هذا النوع من الأوامر على سلوك البنك، لجأ Klein إلى تحليل تأثيرات تسقيف (plafonnement) معدلات الفائدة-صفر *intérêt-zéro* على الودائع الجارية. هذه الدراسة تؤكد أنه رغم هذا العائق، فالبنك الذي يهدف إلى تعظيم الربح، يوفر لزيائنه دخل ضمني يحفزهم على وضع المزيد من وداائعهم، وذلك باستعمال امتيازات تتعلق بالسعر لجلب المودعين أو منح أسعار اختيارية على القروض أو منح امتيازات في شكل تخفيضات للتكاليف.

(ب) - دور هيكل السوق و المنافسة:

هذا التحليل، سمح لـ Klein بتبيان العلاقة بين عرض معدلات الفائدة من طرف البنوك على الودائع و المتغيرات الاقتصادية، المتمثلة في هيكل السوق و المنافسة. فحسبه هذا النوع من العلاقة يكون مؤسسا على معايير دالة عرض الودائع.

هذا التحليل جاء لإثبات بأن نظرية المؤسسة البنكية التي اقترحها Klein ، يمكن أن تتوسع لتأخذ على عاتقها جوانب أخرى مرتبطة بنتائج تجريبية، مثل مسار انتقاء الأصول، والتي تسمح بفهم الاختلافات بين البنوك في هذا المجال.

المطلب الثاني: المؤسسة البنكية عند **Baltensperger Ernest**¹²:

في إطار دراسة تقييمية ومقارنة لنماذج المؤسسة البنكية، عرض Ernest حصيلة تطور نظرية سلوك المؤسسة البنكية من جهة، وأهمية دور الموارد الحقيقية في تنفيذ مهام هذه المؤسسة من جهة أخرى.

¹² Baltensperger Ernest, (1980), « Alternative Approaches to the Theory of the Banking Firm », Journal of Monetary Economics, January, vol 6, n°1, PP.1-37.

يعتبر Ernest وجود نظرية كافية للمؤسسة البنكية شرطا أساسيا لفهم عمل النظام المالي في الاقتصاد عامة و ميكانيزمات عرض النقود خاصة. هذا الرأي بالنسبة للمفكر كان محركا بملاحظتين:

- الأولى، وهي أنه حتى عشيرة السبعينات، معظم التنظيرات المختلفة للمؤسسة البنكية لم تكن متجانسة.

- الثانية، وهي أن أهمية الموارد الحقيقية لتنفيذ المهام الرئيسية للمؤسسة البنكية، وخاصة العمل، لم تؤخذ بعين الاعتبار من طرف التوجهات المختلفة لفهم سلوك هذه المؤسسة.

نظرية المؤسسة البنكية بالنسبة ل Ernest ، يجب أن تؤسس على وظيفتين أساسيتين و هما:

- تدعيم وتحويل الأخطار،

- السمسرة في أسواق القروض (Brokers) .

هذه القاعدة تؤكد بأن هاتين الوظيفتين تولدان نوعين من الأخطار:

- الأول، مرتبط بأصل المؤسسة البنكية، وهو خطر الاستثمار أو خطر عدم السداد. هذا النوع ناتج عن طبيعة الأصل الأساسي (الأنواع المختلفة من القروض). فإذا كان البنك في موضع مقرض، هذا الخطر ينتج عن احتمال وجود مقترض لا يملك القدرة على السداد أو لا يريد لسبب أو لآخر الوفاء بالتزاماته (تسديد القروض)، كما يمكن أن ينتج عن طريق تقلبات قيمة الأصل الثاني في البنك (التوظيفات).

- الثاني، ناتج عن سحب الودائع، وهذا النوع يعبر عن خطر السيولة المرتبط بالخصم البنكي، ويرجح إلى احتمال سحب المودعين لودائعهم.

بالإضافة إلى نوعي الخطر هذين، فهاتان الوظيفتان تتحققان باستعمال الموارد الحقيقية و المتمثلة في المورد البشري.

وبرر Ernest عدم الأخذ بعين الاعتبار لأهمية الموارد الحقيقية في التحليلات النظرية السابقة للمؤسسة البنكية، بأن كلا من الموارد الحقيقية والمالية بإمكانهما أن يكونا منعزلين في إطار تسيير المحفظة. لكن بالنسبة له، هذا التباعد بين الموردين لا يمكن أن يكون له مكان في نظرية المؤسسة البنكية، بل يجب أن يكونا متكاملين وذلك من أجل تحليل الإشكاليات المتعلقة بحجم، هيكل و فعالية النشاط البنكي، من جهة، وتشخيص تأثير مختلف العوائق التنظيمية و مختلف السياسات النقدية على النشاط من جهة أخرى.

في هذا الإطار درس Ernest ثلاث (03) نماذج للمؤسسة البنكية:

1- نماذج الفوج الأول:

تدرس هذه النماذج تسيير محفظة البنوك، وهي نماذج جزئية بالنسبة لـ Ernest، هذه الميزة ترجع إلى افتراض أن حجم المحفظة بالنسبة للبنك متغير خارجي. هدف هذه النماذج هو دراسة أو تحليل مشكل التوزيع الأمثل للموارد المالية بين مختلف مكونات محفظة المؤسسة البنكية.

فلحل هذا المشكل تستند نماذج الفوج الأول، على دراسة احتياطات البنك* وبالتالي تحليل تسيير سيولة البنك. وقد قدم هذه النماذج بالصياغة التالية:

D: مجموع الودائع.

R: الإحتياطات*.

E: القروض.

r: الربح المتحصل عليه من القروض.

* الإحتياطات : هي الإحتياطي الأولي و الإحتياطي الثانوي.
* هذه الإحتياطات حسب المفكر يمكن ألا تكون احتياطات أولية ومنه يمكن أن تكون ثانوية.

X : خروج الودائع*.

P: تكلفة وهي نسبة العجز في الاحتياطات.

بمعنى أن البنك يملك مجموع الودائع D، وأن لهذه المؤسسة الحق في اختيار بين نوعين من الأصول، الاحتياطات R، وأصول منتجة للربح، قروض E وريحتها r. ومن جانب آخر، هذه المؤسسة المالية مهددة بخطر سحب المودعين لودائعهم، وهذا الاحتمال يتم تقييمه انطلاقا من معارف سابقة لتقلبات الودائع عبر فترة زمنية معينة، هذه التغيرات يمكن أن تتسبب في خروج الودائع X، والتي صاغها المفكر على شكل دالة F(x). كما يمكن للمؤسسة البنكية أن تجد نفسها في وضعية تكون فيها كمية الاحتياطات غير كافية، لأن خروج الودائع X طيلة هذه الفترة يكون أكبر من مستوى الاحتياطات في بداية الفترة. أمام هذه الوضعية يكون البنك مجبرا على إعادة تكوين احتياطاته عبر الاقتراض أو عبر بيع كمية معتبرة من أصوله، وإعادة التكوين هذه تتجم عنها تكاليف P. المشكل المطروح لدى المؤسسة البنكية بالنسبة ل Ernest، هو تحديد الحل الذي يسمح بتخصيص أمثل للموارد المالية في بداية الفترة بين الاحتياطات R و القروض E. يطرح هذا المشكل، لأنه إذا كان حجم رؤوس الأموال المخصصة للقروض كبير جدا، يستوجب بأن يكون حجم الاحتياطات التي تسمح بتغطية طلبات السيولة ضعيف جدا، الشيء الذي يعني أنه لا يمكن للبنك أن يواجه طلبات سحب الودائع. افترض Ernest بأن المؤسسة البنكية لا تؤسس أي رابط مباشر بين معدل الربح الصافي على القروض r و الحجم الإضافي للقروض، بمعنى آخر يفترض بأن هذه المؤسسة تكون Price Taker¹³ داخل سوق القرض، بحيث يجب أن يعوض المكونين الآخرين للتكلفة الكلية من أجل التسوية و التحكيم أحدهما بالآخر بالنسبة للأجر.

* خروج الودائع يؤدي إلى انخفاض الاحتياطات.
¹³ لمزيد من التوضيح والتبيان، انظر:

CHENINI. Abderrahmane, « Modélisation de l'Intermédiation Financière dans une Economie en Développement et en Transition : Cas de l'Algérie », Thèse d'Etat, Université d'Oran, 2001-2002, PP.34-36.

المكون الأول، هو كلفة فرصة اقتناء الاحتياطات، هذه التكلفة معطاة بمعدل منتج الربح بالنسبة لمبلغ الاحتياطات rR . المكون الثاني، هو تكلفة التسوية (التحكيم) المتوقعة الناتجة عبر العجز في الاحتياطي، بمعنى تكلفة السيولة، وهذا المكون الثاني معطى بالعلاقة التالية:

$$L = \int_R^{\infty} P(X - R)f(x)dx \dots \dots \dots (1)$$

كذلك رفع الاحتياطات بوحدة يعني بأن تكلفة الفرصة الحدية ترتفع (الربح الحدي

$r > 0$)، الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض حدي في تكلفة السيولة، و التي تساوي:

$$LR = -P \int_R^{\infty} f(x)dx < 0$$

داخل هذا النوع من النموذج، مشكل المثالية (optimisation) المطروح لا يمكن

حله، إلا إذا وصل مكوني التكلفة الكلية لتسوية العجز إلى مجموع أدنى، حيث هذا

المجموع يتحصل عليه بتساوي التكلفتين، إذن:

$$r = P \int_R^{\infty} f(x)dx < 0 \dots \dots \dots (2)$$

لكن لا يمكن تعديل هاتين التكلفتين إلا إذا قام البنك بتثبيت مستوى الاحتياطات

عند نقطة، أين يكون فيها احتمال العجز في الاحتياطي يساوي النسبة r/P ، والتي تمثل

المستوى الأمثل لاحتياطات البنك:

$$r/P = \int_R^{\infty} f(x)dx$$

هناك بعض المقاربات في إطار هذا النموذج تأخذ على عاتقها إشكالية تنويع

الأصول للمؤسسة البنكية، وذلك عبر منهجية مرتكزة على : ربح - خطر، و التي تعد

توسيعا للنظرية العامة للمحفظة.

في إطار هذه المنهجية، يحصي Ernest عدة طرق لحل هذا المشكل. فالطريق

الأول يشرح الظاهرة عبر تطوير نموذج تسيير الاحتياطات السائلة، والذي يرتكز على

Price Taker : preneur de prix « agent économique qui accepte de pratiquer le prix imposé par le fixeur de prix ou le prix qui apparait sur le marché concurrentiel.

فكرة أن الأصول المربحة (ذات مردودية) المتميزة بربح أقل أو أكثر، فهي تمتاز كذلك بتكاليف إرجاع السيولة أكثر أو أقل ارتفاعا.

في حالة وجود مستوى غير كافي للسيولة لمواجهة سحبيات الودائع، يقوم البنك ببيع أصوله المربحة وتحويلها إلى سيولة.

كقاعدة عامة، حسب طبيعة الأصل، كلما كان الأصل ذا مردودية كبيرة، كان الخطر المرافق له كبيرا. إن تطور نموذج تسيير السيولة لتحليل تنوع المحفظة البنكية يقود إلى نتيجة هي: مثالية هيكل محفظة الأصول البنكية لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تعادلت المداخل الحدية للأصول.

الطريق الثاني لفهم هذا التنوع داخل تركيبة محفظة الأصول البنكية، يعتبر أن المؤسسة البنكية تمتلك حق الاحتكار على بعض الأسواق.

داخل هذه النماذج المحددة لهيكل محفظة أصول البنك، عدم العلم Incertitude يأخذ مكانا هاما، فهو ناتج معلومة غير كاملة، التي بدورها تنتج عبر أصول مأخوذة داخل محفظة البنك. أغلبية هذه النماذج للفوج الأول تدمج عامل الجهل (عدم العلم) وتعتبره متغير خارجي تكميلي. البعض الآخر من النماذج تعتبر أن تكلفة الأخطاء المعلوماتية هي مقدار قراري يتعلق بتسيير محفظة الأصول، هذه النتائج يعبر عنها بنقص مثالية هياكل الأصول البنكية.

2- نماذج الفوج الثاني:

الفوج الثاني من النماذج يهتم بفهم هيكل موارد البنك، ومنه تسيير الخصوم. فرضية هذا النموذج هو أن الحجم الكلي لموارد المؤسسة البنكية وكذلك هيكل مواردها (هيكل الخصوم) تعتبر معطيات خارجية.

انطلاقا من هذا الافتراض، التحليل Ernest شرح استعمالات البنك (أصوله) وذلك بأخذ الخصم دون البحث عن معرفة إذا كانت رؤوس الأموال تخضع لمبدأ المثالية.

المصدر الأساسي للموارد بالنسبة لأي بنك، يتمثل في الأنواع المختلفة للودائع، فهذه المؤسسة تجد نفسها غير قادرة على قبول كل الودائع المتبوعة بطلب فتح حسابات بنكية من الأعوان الاقتصاديين.

تطبيق هذا الافتراض يستوجب تحديد كل الودائع وهيكلها من طرف طلبات فتح الحسابات، وكل هذه العناصر تعتبر معطيات خارجية بالنسبة للمؤسسة البنكية، مما يوحي بملاحظتين:

- الأولى، هي أنه في أغلب الحالات، ليس هناك أسس سلبية في مجال هيكل الخصوم، حيث أن البنك يضع مجموعة كبيرة من الإجراءات لجلب انتباه زبائنه والزيائن المحتملين لمختلف أنواع الودائع خاصة، وكذلك لمختلف عناصر الخصوم عامة.

- الثانية، حتى ولو كانت هذه الفرضية صحيحة، فمن المهم البحث عن المثليات المتعلقة بحجم الودائع وهيكل الخصوم.

بطريقة أخرى يبحث Ernest عن إجابة للتساؤل التالي: هل حجم الودائع ومكونات الخصوم لبنك ما يمثل المستوى و الهيكل المرغوب فيهما من قبل المؤسسة، مع الأخذ بعين الاعتبار المحيط؟

لفهم إشكالية تسيير الخصوم، يقترح Ernest نموذج قاعدي يركز على عنصرين أساسيين: الودائع D ورأس المال W.

بدأ المفكر أولاً بدراسة دور رأس مال البنك داخل هيكل الخصوم، فحسبه يلعب رأس المال أهمية كبيرة داخل النشاط البنكي، فأبحاثه تؤكد أن دور هذا المكون يظهر في حماية البنك ومنه المودعين ضد أنواع مختلفة من الأخطار.

يمكن اعتبار مهمة رأس مال البنك داخل هيكل الخصوم تشابه نظيرتها احتياطات السيولة داخل مسار تسير محفظة أصول المؤسسة البنكية، ولهذا قدم نموذجاً على النحو التالي:

لنكن مؤسسة بنكية ما، ذات مستوى وهيكل محفظة أصولها A^* ، والقرارات المتعلقة بتسيير هذه المحفظة طيلة فترة زمنية محددة والتي تسمح لهذه الأصول بخلق دخل Y يفترض أنها معلومة سابقاً، والدالة $g(Y)$ مرتبطة بحجم الأصول و مكوناتها. هذا البنك يستقبل حجم موارد D تحت شكل ودائع، وهو يمثل دين البنك اتجاه مودعيه، ومقابل هذا الدين، يدفع البنك على كل وديعة معدل فائدة i ، فيكون بذلك الدين الإجمالي اتجاه المودعين هو: $D(1+i)$.

ومع الأخذ بعين الاعتبار كل هذه العناصر، فإذا وجدت المؤسسة نفسها في نهاية هذه الفترة في وضعية يكون فيها المبلغ الإجمالي لدخلها وأصولها أقل من مبلغ الدين الكلي D^* ، فستكون في مستوى عدم الملاءة (Insolvabilité) ويعبر عنها بـ:

$$A + Y - D(1+i) = (Y - iD) + (A-D) < 0 \dots\dots\dots (3)$$

$$Y < D(1+i) - A = Y \dots\dots\dots (3')$$

هذا الشرط يؤكد بأن احتمال وجود هذه الوضعية (عدم الملاءة) له علاقة طردية بحجم الودائع. مثل هذه الوضعية تدفع البنك إلى إعادة تكوين محفظة الأصول، والتي تعد أساسية لإلغاء خطر خسارة ثقة الزبائن من جهة، وعدم التعرض لعقوبة من قبل سلطات مراقبة النظام البنكي، من جهة أخرى.

إن هذا الوضع الناتج عن وضعية عدم الملاءة يولد تكاليف تمثل في أغلب الحالات تكاليف الموارد الحقيقية، ويفترض بأن هذه التكاليف المرتبطة بعجز في رأس

* مستوى وهيكل المحفظة متغير معلوم.

المال، تعطى بالعلاقة $(Y_0 - Y)$ ، ومن جهة أخرى افترض بأن هذه العلاقة نسبية وتكلفة هذا العجز تساوي a . على ضوء هذه الفرضيات، تكلفة عدم الملاءة S هي:

$$S = \int_{-\infty}^{Y_0} a(Y_0 - Y)g(Y)dY \dots \dots \dots (4)$$

وقد استخلص Ernest أن البنك يأخذ قرارا مثاليا، فيما يتعلق بهيكل الخصوم، عندما تكون تكاليف عدم الملاءة S معوضة بتكلفة استعمال رأس المال بدل استعمال الموارد الناتجة عن الودائع.

بعد ذلك انتقل المفكر إلى دراسة أثر معدل الفائدة i على الودائع، والذي اعتبره متغير خارجي محدد من طرف السوق، دون الأخذ بعين الاعتبار النسبة D/W المحددة من طرف البنك.

نظرا لوجود ظاهرة عدم الملاءة، كان من الضروري حسب Ernest التفريق بين معدلات الفائدة الاسمية i على الودائع و المحددة من طرف السوق، ومعدل الربح المتوقع t الذي يجب أن يتحصل عليه المودع مقابل وديعته، والذي يجب أن يكون أصغر من معدل الفائدة الاسمي.

وقد توصل إلى خلاصة، وهي أنه عندما يكون معدل العائد منخفض مباشرة بعد رفع النسبة D/W ، وعندما تتطور المؤسسة البنكية في سوق تنافسي، تصبح مطالبة بتحكيم رفع معدل الفائدة الاسمي على الودائع، هذا الارتفاع له هدف نهائي هو تعويض انخفاض المعدل الكلي لعائد الفائدة.

وقد توصل Ernest ، فيما يتعلق بسلوك البنك، إلى أن المؤسسة يمكنها الحصول على رؤوس أموال إضافية من طرف مورد آخر، مع أضعف تكلفة، عندما يكون مستوى ودائعها محدودا، كما يمكنها تحقيق الموازنة مع ذلك استعمالات إضافية ما دام أن الربح الأعظمي المنتج من طرف الاستثمارات يبقى مرتفعا.

• $Y_0 - Y$: le déficit en capital
 • a ; coût unitaire de déficit

تبقى هذه النماذج السطحية محدودة كونها لا تعالج سوى محافظة الأصول و/أو تسيير هيكل الموارد (الخصوم)، فهي تعد مقاربات غير كاملة لنظرية المؤسسة البنكية.

3- النماذج الكاملة:

حسب Ernest، النظرية الكاملة للمؤسسة البنكية يجب أن تكون أبعد من أن تهتم فقط بشرح اختيار الأصول و الخصوم، بل يجب أن تحدد الحجم الكلي للمؤسسة البنكية. داخل هذا النوع الثالث من النماذج، قام المفكر بتقسيمها إلى ثلاث 03 أنواع:

أ- النماذج الاحتكارية Modèles Monopolistes:

يرتكز هذا النموذج على جعل الاحتكار إحدى خصائص النشاط البنكي، وقد طرحت هذه النظرية عدة انتقادات، فبالنسبة لبعض المفكرين، هذه الخاصية لا تميز أسواق الودائع، حيث أن البنوك تقوم بالمنافسة من أجل جلب الودائع. الفرق الأساسي بين النماذج الاحتكارية و نماذج السوق التنافسي، هو أن المؤسسة البنكية المحتكرة تختار بنفسها معدلات الفائدة في حين أن النماذج التنافسية تسلك سلوك Price Taker .

هذه المقاربة النظرية لا تقبل بوجود أي مكان لأثر تكاليف المورد الحقيقي على سلوك المؤسسة البنكية، من جهة، وتعتبر حجم هذه المؤسسة وهيكل محافظتها يهدفان إلى تعظيم الدخل، من جهة أخرى.

هذا البحث عن الدخل الأعظمي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار طلبات منتوجات البنك من قبل الزبائن الفعليين و المحتملين، والمعبر عنها داخل السوق البنكي.

هذا النوع من النماذج، يعد حسب Ernest محدودا، حتى وإن قدم حلولا لحجم المؤسسة البنكية، وهيكل محفظتها، فهو لا يأتي بأي إضافة فيما يتعلق بمسار إنتاج وعرض المنتجات البنكية.

فمثل هذا النقص، يجعل من هذه النماذج عديمة الجدوى، عندما يصبح سلوك البنك Price Taker بدل من Price Setter أي عندما تجعل المؤسسة البنكية أسعار منتجاتها تحدد عبر السوق و ليس عبرها. هذه المقاربة لا تفسر كلية سلوك البنك.

(ب) - نماذج النفور من الخطر Modèles vis-à-vis le Risque

هذه النماذج تتكون من جميع الدراسات التي تطرقت لإشكاليات العلاقة أصل-خصم وتحديد حجم المؤسسة البنكية عبر نظرية سلوك المحفظة (théorie du comportement du portefeuille)، وذلك بافتراض النفور اتجاه الخطر¹⁴ (Risk Aversion Assumption).

حسب هذا المفكر، القاعدة الأساسية لهذه المقاربة، هي اعتبار البنك مؤسسة مالية، تجمع أصول مالية بمعدل ربح عشوائي stochastique، والذي يحدد بطريقة خارجية، وخصوم هذه المؤسسة هو مجموع الأصول السالبة.

والنموذج القاعدي لهذا النوع هو نموذج Pyle، وهو على عكس النماذج الأخرى، يهدف إلى إبراز شروط ظهور الوسطاء الماليين، وداخل هذا النموذج، تكون الجوانب المتعلقة بالسيولة و الملاءة مختفية، وتملك المؤسسات المالية إمكانية الاختيار بين ثلاثة (03) أنواع من قيم المنقولة : الأولى بدون خطر (Risk Less Security)، والآخرين

¹⁴ أنظر أعمال كل من:

- M. Parkin, (1970), « Discount House Portofolio and Debt Selection », Review of Economic Studies, PP. 469-497.
- D. H. Pyle, (1971), « On the Theory of Financial Intermediation », Journal of Finance, PP. 737-747.
- O. D. Hart, D. M. Jaffee, (1974), « On the Application of Portofolio Theory to Dispository Financial Intermediation », Review of Economic Studies, PP. 129-147.

ربحهما مجهول طيلة فترة القرار. هذان الأصلان ذوا الخطر هما : القروض و الودائع ،
واللذان يمكن كتابتهما في ميزانية المؤسسة المالية بصفة موجبة أو سالبة.

المشكل المطروح، هو تحديد الشروط التي تسمح للمؤسسة المالية ببيع القيم ذات
الخطورة، وهي الودائع، من أجل شراء قيم ذات خطورة وهي القروض، ولحل هذا
المشكل، اقترح Ernest النموذج التالي:

هناك ثلاث 3 قيم (أصول) ممثلة في: $\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2$ مع $\alpha_0 + \alpha_1 + \alpha_2 = 0$
ومعدلات ربح هذه القيم معطاة بـ: r_0, r_1, r_2 ، ونعتبر أن r_0 مؤكد، و r_1, r_2
stochastique عشوائية، في ظل هذه الظروف ربح المؤسسة هو:

$$\pi = r_0\alpha_0 + r_1\alpha_1 + r_2\alpha_2 = \alpha_1(r_1 - r_0) + \alpha_2(r_2 - r_0)$$

فالمؤسسة البنكية، وعبر سلوكها، تبحث عن تعظيم المنفعة المتوقعة π ، مع
فرضية أن دالة المنفعة تتميز بالنفر اتجاه الخطر.

إن عدم العلم *incertitude* بأرباح الودائع و القروض يفترض أنه ناتج عن طول
فترات حياة كل أصل مأخوذ. فإذا فترة نضج الوديعة أو القروض هي التي تنتج عدم
العلم، ومنه وساطة هذه المؤسسة ليس لها مكان إلا إذا كانت علاوة الخطر موجبة
بالنسبة للقروض وسالبة بالنسبة للودائع، ويعبر عنها رياضياً بـ:
 $E(r_2) < r_0$ ، $E(r_1) > r_0$.

إذن، يكون للوساطة وجود إذا كان الفرق بين الأرباح المتوقعة للقروض و الودائع
الناتجة عن المعدلات r_1 و r_2 موجبا، وفي إطار نموذج Pyle، يكون للوساطة وجود
قوي إذا كانت r_1 و r_2 موجبة ومترابطة فيما بينها.

حتى وإن كانت علاوة الخطر على الودائع غير سالبة $E(r_2) \geq r_0$ ، يمكن للوساطة
أن تتحقق، شرط أن يكون الترابط بين الربحين مهما، أي $(E(r_1) - E(r_2))$ يرتفع.

مثل هذه الشروط، مضافا إليها الفرضية الأساسية، بأن للمؤسسة البنكية نفور اتجاه
الخطر، قادت Ernest إلى اعتبار أن هذا النموذج يبرز مسار التحكيم *arbitrage* بين

الأصول المأخوذة لمراقبة الخطر. هذه المراقبة تتم عبر الفارق بين الأرباح المتوقعة الناتجة عن هذين الأصلين ذوي الخطورة، مما يستوجب بأنه على المؤسسة الالتزام بمسار التحكيم هذا مادام مستوى النفور اتجاه الخطر ينخفض. هذه النتائج جعلت Ernest يستخرج عدة انتقادات:

- الأسباب التي أدت إلى ميلاد هذا الفرق حسب Ernest هو محاولة Pyle إبراز شروط ظهور الوساطة التي لا تعطي أي شرح يتعلق بالأسباب، أي أنه لم يضع مبررات وجود الوساطة، الشيء الذي قاده إلى المرور مباشرة إلى مفهوم وظائف الوسيط، معنى أن نموذج النفور اتجاه الخطر لا يشخص الأسباب التي تسمح للمؤسسة البنكية من إيجاد أفراد لا يطمحون فقط بأخذ الودائع بمعدل فائدة أقل من الذي يستقبله البنك، لكن أيضا أفرادا يقبلون دفع دين بمعدل فائدة مرتفع عن ما تدفعه البنوك.

- نموذج النفور اتجاه الخطر يركز على نظرة مبسطة للمؤسسة البنكية، حيث اعتبر هذه المؤسسة على أنها مجموعة عناصر مكونة من أصول وخصوم، وهذا التعريف ناتج عن تطبيقه لنظرية المحفظة التقليدية. فحسب Ernest، لكي تكون مقارنة الوساطة كاملة، كان أساسا للنظرية أن تشرح كيف يمكن للمؤسسة تجميع الموارد المختلفة لخلق منتوجات صافية (Net Yield) وتدفقات الأرباح (Profit Stream).

- يتعلق الانتقاد الثالث بعدم العلم الخاص بمعدل الفائدة على الودائع، حيث أنه فرض أن مدة فترة القرار مساوية لمدة نضج الودائع، في المقابل فرض أنه لا توجد علاقة بين معدل الربح بالنسبة للقروض r_1 ، و الآخر بالنسبة للودائع r_2 . هذه الفرضيات سمحت بإبعاد عدم العلم بالنسبة لمعدل الفائدة على الودائع r_2 .

ج)- نماذج الموارد الحقيقية Modèles des Ressources Réelles:

هذه النماذج تعطي مكانا هاما للمورد الحقيقي، في إطار فهم دور وسلوك البنك، وهي تعتبر نماذج لتكاليف الإنتاج، والتي تنص على أن حجم المؤسسة البنكية وهيكل أصولها و خصومها يجب أن تؤخذ عبر تكاليف الموارد الحقيقية الضرورية لإنتاج واستمرار مخزون الأصول و الخصوم.

هذا النوع من النماذج، يهمل جميع التكاليف الأخرى، مثل تكاليف تسيير السيولة و تكاليف عدم الملاءة. حيث أن هذه النماذج تركز على افتراض أن تحدد كل وديعة وكل أصل بتوفير انسجام مخصص لخدمات زبائن البنك.

لا يمكن للمؤسسة البنكية أن تأخذ مخزون الأصول، الناجم عن مداخيل محفظتها، إلا إذا كانت قادرة على إنتاج تدفقات من الخدمات لزبائننا، حيث إنتاج هذه التدفقات هو نفسه مولد للتكاليف، لأن إنتاج هذه الخدمات يستوجب استعمال المدخلات من الموارد الحقيقية داخل مسار تكنولوجي معطى.

فالبنك لديه دوال لمختلف أصولها (i) ومختلف خصومها (j)، حيث تكتب كالتالي:

$$E_i = E_i(V_{i,h}) \text{ et } D_j = D_j(V_{j,h}) \dots \dots \dots (1)$$

بصفة عامة، دالة الإنتاج تبرز الإدراجات التقنية بين مختلف النشاطات البنكية، ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$H(E_i, D_j, V_h) = 0 \dots \dots \dots (2)$$

مع الأخذ بعين الاعتبار دالة الإنتاج هذه، من المفروض أن البنك يعظم دالة الربح الآتية:

$$\pi = \sum_i r_i E_i - \sum_j r_j D_j - \sum_h W_h V_h \dots \dots \dots (3)$$

* مع $V_{i,h}$ تمثل كمية المدخلات ذات h نوع مستعمل لإنتاج i أصل، ونفس الشيء بالنسبة لـ $V_{j,h}$

حيث أن W_h هو سعر المدخلات h للفترة. هذا التعظيم يتحقق مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- ضغوط تكنولوجية معطاة بالمعادلتين (1) و (2).
- ضغط الميزانية المعطى بـ: $\sum_j D_j(1 - K_j) - \sum_i E_i$ ، حيث K_j يمثل الاحتياطات الإجبارية للسيولة ويعتبر متغير خارجي.
- الأسعار W_h, r_j, r_i ، محددة من طرف السوق.

حل مشكل المثالية (Optimisation) يسمح بتحديد التوفيقات و المستويات المثلى لكل العناصر: V_h, D_j, E_i ومنه كل الأصول و الخصوم و المدخلات من الموارد الحقيقية، وهذا ما يسمح باختيار هيكل الأصول و الخصوم، وحجم المؤسسة الفوري، لأن العناصر مترابطة فيما بينها.

المطلب الثالث: المؤسسة البنكية عند Eugene Fama:

قام المفكر بتحليل نظريته للمؤسسة البنكية من خلال اتجاهين: الأول خاص بالمؤسسة البنكية غير المقننة، والثاني خاص بالمؤسسة البنكية المقننة.

1- المؤسسة البنكية غير المقننة¹⁵:

اهتم Fama بدراسة طبيعة المؤسسة البنكية، وذلك عبر تشخيص لوظائفها، بهدف إبراز التأثيرات الناتجة عن مراقبة هذا النشاط.

للاوصول إلى هذا الهدف، وضع Fama أولاً هيكل دقيق للصناعة البنكية (النشاط البنكي)، وذلك اعتماداً على عدد من الفرضيات، فقد افترض أن النشاط البنكي لا يخضع لأي تقنين، وتعد أسعار السلع و الخدمات معطيات خارجية.

¹⁵ Eugene. F. Fama, (1980), « Banking in the Theory of Finance », Journal of Monetary Economics, January, vol.6, n°1, PP. 39-57.

كذلك اعتبر بأنه، في النظام الاقتصادي المدروس، أسعار السلع و الخدمات ثابتة، إضافة إلى اعتبارها سلعة حقيقية. وبالموازاة مع ذلك، هذا الاقتصاد لا يعرف نقوداً ائتمانية، و البنوك تعمل في سوق تنافسي.

البنوك الناشطة داخل هذا الاقتصاد، تمنح لزيائنها ودائع تولد أرباحاً (فائدة)، وهذا الربح يعادل الربح الذي يمكنه أن يحققه صاحب الوديعة باستثمار رؤوس أمواله في القيم المنقولة (securities).

رغم ذلك، استعمال هذه الودائع من طرف الزبائن في صفقات، يجبر البنك على دفع مصاريف مقابل الخدمات المتوفرة، وهذه المصاريف تحدد بطريقة تنافسية.

إن هدف Fama هو تحليل طبيعة الودائع غير المقننة (Unregulated Deposits) وميكانيزم الصفقات (Transactions Mechanisms) وذلك اعتماداً على أعمال Johnson (1968) و Black (1970)¹⁶.

حسب هذه المقاربة، الميزة الأساسية للودائع داخل نظام بنكي غير مقنن، أنها أصل من بين أصول المحفظة البنكية، وهي كذلك تعد بالنسبة للمؤسسة البنكية حسابات مفتوحة للأفراد، والتي تستعمل من طرف مالكيها، لتحول فيما بعد إلى عمليات خالقة للثروة.

من جانب آخر، عند فتح الحساب البنكي، كلا من البنك و الزبون، يتشاركان في مستوى خطر محدد. هذا الخطر يقود المؤسسة البنكية إلى دفع فائدة، أي ربح لمالكي هذه الحسابات، و الذي يجب أن يكون في مستوى ربح القيم المنقولة وبالخطر نفسه.

بإمكان الفرد في هذا النموذج، اختيار ودائع مقابل محفظة ذات خطر، في هذه الحالة قيمة الحساب لا ترتبط فقط بحركة رؤوس الأموال (سحوبات/ودائع)، و إنما بالقيمة

¹⁶ أنظر في هذا:

- Harry. G. Johnson, (1968) , « Problems of Efficiency in Monetary Management », Journal of Political Economic, PP. 971-990.
- Fisher. Black, (1970), « Banking Interest Rate in a World Without Many », Journal of Banks Research, PP. 9-20.

السوقية (Plus Value/Moins Value) لمحظة الأصول. كما يمكنه اختيار ودائع دون خطر، أي حسابات ترتبط قيمتها فقط بحركتها وحركة الفوائد المتراكمة. مثل هذه الودائع تعد حسب Fama ذم مباشرة مقابل محظة قيم منقولة قصيرة الأجل بدون خطر.

بهذا المنطق، يضع البنك ودايع ذات خطر وأخرى بدون خطر مقابل محظة الأصول، وتقلبات قيم هذه الودائع تهتك من قبل المودعين المالكين للودائع ذات الخطر، والتي تحول عبر التوظيفات إلى أسهم عادية مع إمكانية الوصول إلى خدمات للصفقات المقدمة من قبل البنوك.

تحليل ميكانيزم الصفقات يتم عبر تشخيص عملية تحويل الثروة من فرد لآخر، ونقطة انطلاق هذا التشخيص هو افتراض أنه داخل محيط اقتصادي يتميز بمحافظ أصول متنوعة، ومساحة واسعة للسلع و الخدمات، أي هناك فرد يطمح في تحويل جزء من ثروته تحت شكل معين لا يقبله الفرد المستقبلي كثروة.

داخل نظام يستعمل الرقمنة، كل صفقة تحتاج إلى وسيلة تبادل، وهذه الرقمنة تعد ملجأ مؤقت للقدرة الشرائية، و التي تسمح بتبادل سريع بين الأفراد للسلع أو الأصول الأخرى.

داخل نظام الحسابات أو نظام محاسبي للمبادلة (Accounting System of Exchange) والذي يعد عكس نظام الرقمنة، فالكتابات المحاسبية ذات مدخلين: دائن ومدين تحل مكان وسيلة التبادل. حيث أن الفرد في هذا النظام إذا أراد تحويل جزء من ثروته إلى فرد آخر يعطى تعليمة إلى بنكه لتنفيذ العملية، وذلك باستعمال الشيك أو وسيلة تبادل أخرى، ومن هنا يعتبر البنك وسيطا مثل السمسار. لاحظ Fama بأن النظام الذي يرتكز على الشيك، يعمل بنفس المبدأ الخاضع للودائع غير المقننة، رغم ذلك فنظام الشيك للصناعة البنكية يكون موضوعا تحت التقنين و المتمثل في :

- تحديد أنواع القيم المنقولة* المأخوذة داخل محفظة البنك مقابل ذمم المودعين.

- تحديد مستوى المردودية للودائع (تحديد معدل الفائدة على الودائع).

- أحجام المحاسبة البنكية وكذلك الكتابات المتعلقة بحركة الثروة.

حسب هذا المفكر، النظام البنكي غير المقنن، يولد نظام محاسبي يستعمل كتابات القيد المزدوج، ويمد الأعوان الاقتصاديين بوسيلة لتبادل الثروة.

من جهة أخرى، داخل نظام تكون فيه الودائع تتميز بنفس خصائص الأشكال الأخرى للثروة المستثمرة، لا تعتبر الوديعة وسيلة دفع إلا إذا كانت جميع أشكال الثروة الأخرى تعد وسيلة دفع.

بعد ذلك انتقل Fama إلى تشخيص دور البنوك داخل وضعية التوازن العام لتحديد الأسعار، النشاط الحقيقي و طريقة تمويل النشاطات، فحسبه، للبنك وظيفتين أساسيتين:

- منح خدمات الصفقات* التي تعطي للمودعين إمكانية تحويل الثروة مقابل حساباتهم.

- منح خدمات للمحفظة.

فإلى جانب أن خدمات الصفقات تسهل وبفعالية تبادل الثروة بين الأفراد و الأعوان الاقتصاديين، الذين يعتبرهم Fama العوامل الحقيقية للتوازن العام، فالدور الأساسي للبنك على صعيد الاقتصاد الكلي هو تسيير المحفظة.

هذا الدور، يسمح للمؤسسة البنكية بالحصول على قيم منقولة من طرف الأفراد و المؤسسات (فالقرض ما هو إلا شراء للقيم المنقولة) وعرضها على أفراد ومؤسسات أخرى.

* التنظيم الأمريكي مثلا يمنع على البنوك التجارية أخذ قيم منقولة للأسهم داخل محافظها المالية، فهي لا تأخذ إلا سندات، أما الأسهم تعد من اختصاص بنوك الأعمال.
* خدمات الصفقات اعتبرت بالنسبة للمفكر عوامل حقيقية للتوازن العام.

المؤسسة البنكية تعتبر أيضا مركز الإجراءات التي عن طريقها يتم اختيار النشاطات الحقيقية للاقتصاد وطريقة تمويلها.

رغم الموقع الهام للبنوك، يؤكد Fama أن قرار البنك هو قرار الشمولية الخالصة، فقد افترض أن البنك لا يملك أي حق خاص أو ميزة مقارنة بالمستثمرين، المؤسسات و الوسطاء الماليين الآخرين فيما يخص العمليات المتعلقة بشراء القيم المنقولة و إصدار المحافظ، وهدف هذه الفرضية هو السماح بتوفير حظوظ متساوية لدخول سوق رؤوس الأموال.

والخلاصة التي خرج بها Fama ، هي أن النشاطات الناتجة عن طريق محفظة البنوك ليس لها أي تأثير على مستوى الأسعار و النشاط الاقتصادي الحقيقي.

2- المؤسسة البنكية المقننة¹⁷:

بعد دراسة المؤسسة البنكية غير المقننة، انتقل المفكر إلى دراسة المؤسسة البنكية المقننة، حيث أن هذه الدراسة تركز على تشخيص أثر الاحتياطات الإجبارية وتسقيف معدلات الفائدة على الودائع.

(أ) - أثر الاحتياطات الإجبارية:

لتحليل أثر الاحتياطات الإجبارية، افترض Fama بأن البنك ملزم بإبقاء نسبة من أصوله في شكل احتياطات لدى البنك المركزي، وفوائد هذه الاحتياطات تكون لمؤسسة الإصدار.

يعتبر Fama الاحتياطات الإجبارية ضريبة مباشرة على الودائع، و تعد ضريبة لأنها تنقص الأرباح الناتجة عن الودائع. فعند إدخال الاحتياطات الإجبارية، هناك وجود لتكاليف الفرصة coût d'opportunité، والتي تستوجب أن تكون أرباح الودائع أقل مقارنة بالأرباح الناتجة عن الأصول الأخرى، مما قاد المستثمرين و المؤسسات إلى

¹⁷ Eugene. F. Fama, (1985), « What's Different About Banks », Journal of Monetary Economics, (15), PP. 29-39.

إنقاص ودائعهم، وبطريقة غير مباشرة، يتحملون تكاليف إعادة تكوينها (الودائع) والتي لم يكن لها وجود في غياب هذه الاحتياطات.

إن وجود هذه الاحتياطات تحفز الوسطاء الماليين الآخرين على عدم توفير خدمات الصفقات الممنوحة من طرف البنوك. إذن، فالاحتياطات الإجبارية لا تغير شيئاً من الدور السلبي للبنوك في مجال تحديد النشاط الحقيقي ومستوى الأسعار في إطار التوازن العام.

(ب) - أثر تسقيف معدلات الفائدة:

يعرف تسقيف معدلات الفائدة على أنه غياب لتقلبات قيمة الودائع، وفي ظل هذه الشروط، تكون المؤسسة البنكية مجبرة على تكوين محفظة أصولها بقيم غير خطرة أو تعمل على اهتلاك تغيير القيمة السوقية للمحفظة من طرف مساهميها.

داخل محيط تنافسي، منع دفع الفائدة على الودائع يؤدي إلى عدم إمكانية خلق الأرباح المحتركة من قبل البنوك، مما يدفع هذه المؤسسات إلى خفض تكاليف الصفقات و الخدمات الممنوحة، بمعنى آخر، تقوم البنوك بالمنافسة لإيجاد الحلول المناسبة لتحويل الأرباح الناتجة عن محافظ الأصول في شكل خدمات للمودعين. مما يؤكد بالنسبة لـ Fama بأنه لا يمكن اعتبار الودائع بدائل مثالية للأصول الأخرى للمحفظة البنكية. مثل هذه الميزة تسمح مرة أخرى باختلاف المؤسسة البنكية عن باقي المؤسسات المالية.

والنتيجة هي أن حجم القطاع البنكي محدود من جهة طلب الودائع بسبب مبررات المستثمرين بتقييد اقتنائهم للودائع، الأمر الذي قاد Fama إلى القول بأن النظام البنكي يستجيب بطريقة سلبية لطلبات المستثمرين بالنسبة لهذا النوع الخاص من الوساطة المالية.

فحسب Fama ، البنوك هي مؤسسات مهمتها تحويل القيم العادية ordinary securities إلى قيم خاصة special securities و التي تسمح بعرض فائدة في شكل

خدمة. هذه الخلاصة تؤكد بأنه ليس أساسا وضع الصناعة البنكية تحت المراقبة بغية الحصول على توازن مستقر للأسعار و النشاط الاقتصادي الحقيقي، فالصناعة البنكية من منظور Fama تعد مشابهة للصناعات الأخرى، ومنه توازنها لا يمكن وضعه إلا تحت التحاليل الاقتصادية الثابتة.

المطلب الرابع: المؤسسة البنكية عند Dybvig – Diamond:

قدم المفكرين نموذجين بغية توضيح السبب من وراء أهمية وجود المؤسسة البنكية في الاقتصاد، الأول كان سنة (1983) قدم من طرف المفكرين معا من أجل إيجاد حلول للمزاج المتقلب للمودعين (عدم التنبؤ بتصرفاتهم) واستعداد البنوك لمواجهة حاجة المودعين غير متوقعة للسيولة، أما الثاني كان سنة (1991) وقد قدم من طرف Diamond، وكان يهدف إلى معالجة مشكل عدم تناظر المعلومات *Asymétrie d'information* بين المقرضين و المقترضين من خلال قيام البنك بمهمة مراقبة مدينه.

1- نموذج Diamond-Dybvig (1983)¹⁸:

هذا النموذج الذي جاء من أجل توضيح أحد سببي وجود البنك، يدرس مدى قدرة البنك على حماية المودعين من خطر عدم القدرة على تحويل الأصول المالية إلى أصول استهلاكية. نقطة البداية بالنسبة لهذه الميزة البنكية، تكمن في تعيين المودعين للبنك من أجل تحويل ودائعهم الجارية ذات سيولة إلى قروض ذات خطر غير سائلة *illiquides*. قدم النموذج فوجين من المودعين، الفوج الأول يبحث على الاستهلاك الفوري ($t=1$)، بينما الفوج الثاني يريد الاستهلاك حتى الفترة ($t=2$)، في حين أن كل عون يطلب في الفترة ($t=0$) آلية للتأمين من خلال التوزيع الأمثل للخطر بين كل الأعوان.

¹⁸ Diamond Douglas, Philip Dybvig, (1983), « Bank Runs, Deposit Insurance, and Liquidity », *Journal of Political Economy*, vol.91, n°3, pp.401-412

عدم تناظر المعلومات يكمن في أن العون هو الوحيد القادر على معرفة انتمائه، سواء إلى الفوج الأول أو الثاني، مع أن هدف كل عون هو تعظيم منفعته.

في حالة إذا كان النظام المالي يخضع لفرضية المعلومة الأمثل *information parfaite*، بين المفكرين أنه يمكن تحقيق توزيع أمثل للخطر. هذا التوزيع للخطر عن طريق عقود التأمين، يسمح بالإطلاع على ميزة كل مودع، أي أنه لا يمكن لكل مودع من خلال هذه العقود الإطلاع على عقود المودعين الآخرين و بالتالي لا يمكن للمودع الغير من عقد المودع الآخر. هذه الميزة تسمح لكل عون باختيار الإستراتيجية التي تسمح له بتحقيق التوازن، بدون تتبع الإستراتيجيات الأخرى.

أما إذا كانت المؤسسة البنكية في وضعية عدم تناظر المعلومات، فإن عقود الودائع تتضمن حق السحب، سواء $(t=1)$ أو $(t=2)$ ، وفي غياب المعلومة العامة، لا يمكن التحكم في تفضيل المودعين للسيولة، وبالتالي في هذه الحالة (عدم تناظر المعلومات)، يكمن الحل في وضع عقد مثالي للتأمين بين البنك و المودعين.

في هذه الوضعية، مجرد إشاعة يمكن أن تدفع بالمودعين إلى سحب مكثف للودائع، وبالتالي إفلاس البنك وانتقال العدوى إلى باقي النظام البنكي. وبالتالي وجود نظام احتياط (تأمين الودائع) هو الكفيل بالتقليل من حدة هذه المشكل.

2- نموذج Diamond (1991)¹⁹:

السبب الثاني لوجود البنك يكمن بالنسبة لـ Diamond في دور البنك في مراقبة المشاريع التي كلفها بها المقرضين *préteur*، بسبب عدم القدرة إلى الوصول إلى المعلومة، وبالتالي التخفيف من تكلفة المراقبة.

* نحن في حالة توازن Nash

¹⁹ Diamond. D. W, (1991), « Monitoring and Reputation: the Choice Between Bank Loans and Directly Placed Debt », Journal of Political Economy, PP. 689-721.

قام Diamond بدراسة هذه الحالة في ظل عدم تناظر المعلومات، حيث بين أن الميزة المعلوماتية للمؤسسة البنكية تكمن في جمع المعلومات الصحيحة على المؤسسات الممولة، والقدرة على مراقبة نشاطها.

في بداية الأمر، يجب على المؤسسة البنكية تحليل المعلومات المستقاة على المؤسسات الممولة، وتقييم الوضعية المالية لها من أجل التأكد من قدرتها على القيام بالاستثمارات، وثانياً، القيام بمتابعة المشاريع، أي مراقبة آليات تحقيقها على أرض الواقع. من خلال هذا الدور، تسمح البنوك للمقرضين من حل مشكل جمع المعلومات من جهة، وتخفيف من التكاليف الكبيرة لمراقبة المقترضين، من جهة أخرى.

المبحث الثاني: الظواهر البنكية Phénomènes Bancaires

كما قلنا سابقاً، بأن معظم الأزمات الاقتصادية العالمية، نتجت من النظام المالي، هناك عدة ظواهر برزت عند حدوث هذه الأزمات، التي سجلت تاريخ الأنظمة البنكية للبلدان المتطورة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان، و أبرز هذه الظواهر: السحب المكثف للودائع، عدم الاستقرار البنكي و الضعف المالي للمؤسسات.

المطلب الأول: السحب المكثف للودائع Banks Run

إن الأزمات المصرفية التي عرفتها الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، كانت نتيجة لظاهرة تعرف بالسحب المكثف للودائع، وهي ظاهرة نعني بها اندفاع المودعين إلى البنوك لسحب مدخراتهم بشكل مكثف.

وقد كانت هذه الظاهرة التي شهدتها البنوك خلال أزمة 1929 و الأزمات الحديثة، محل دراسة من طرف المفكرين Diamond و Dybvig (1983)²⁰.

فبالنسبة لهما، هذه الظاهرة تتسبب من طرف المودعين، وتكون نتيجة إفلاس بنك ما أو مجرد إشاعة، و هذا السحب المكثف للودائع، يدفع البنوك إلى بيع أصولها و

²⁰ Diamond Douglas, Philip Dybvig, (1983) , Op Cit, PP. 412-419.

تحويلها لسيولة قصد مواجهة طلبات المودعين الكبيرة، مما يؤدي إلى إفلاس البنك، ومنه انتقال العدوى إلى باقي النظام المالي ككل.

حسب المفكرين، الهيئات المسؤولة عن النظام البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية، استطاعت ومنذ أزمة الكساد أن تتنبأ بهذه الظاهرة، بفضل تقنية وضعت داخل هذا البلد، لكن مع إتباع سياسة إزالة التقنين *déréglementation* للأنظمة البنكية في الدول المتطورة، ظهرت مجددا هذه الظاهرة. فحسبهما، إذا كان الهدف من إزالة التقنين هو إدخال منافسة أكبر داخل القطاع البنكي، فيجب على المؤسسات البنكية ألا تكون مهددة بهذه الظاهرة.

بالتركيز على الدور الاقتصادي للمؤسسات البنكية، اقترح هذين المفكرين نموذجا للظاهرة، والذي يمثل إطار ملائم لدراسة الوسائل التقليدية لمحاربة هذه الظاهرة مثل:

- تعليق تحويل الودائع إلى سيولة أو تعليق السحوبات.
- تأمين الودائع.

تأسيس هذه المراقبة سمح للمفكرين باستخراج ثلاث استنتاجات مهمة:

- أولاً، إمكانية تحسين عرض الودائع الجارية في إطار سوق تنافسي، وذلك باللجوء إلى أفضل تقسيم للخطر بين الأفراد ذوي احتياجات الاستهلاك.
- ثانياً، عقد الوديعة الجارية الذي يسمح بهذا التحسين، ينتج توازن غير مرغوب فيه، وهو السحب البنكي، أين يكون جميع المودعين مندفعين نحو سحب ودائعهم.
- ثالثاً، هذه الظاهرة لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد.

وترجع هذه الظاهرة إلى عوامل عديدة منها:

- وجود أي مؤشر عن وضعية اقتصادية متدهورة للدولة، قد يؤدي بالمودعين إلى سحب ودائعهم من البنوك خوفاً من نقص السيولة وتعرض مدخراتهم

للضياح. فالتدهور الاقتصادي يؤثر سلبا على الوضعية المالية للمقترضين في تسديد القروض، مما ينعكس بدوره على المحفظة المالية للبنوك.

- سحب كثيف للودائع لمجرد إشاعة تفيد بأن بنك ما يعاني من نقص في السيولة، يؤدي بالمودعين إلى سحب أموالهم من البنوك، خاصة المودعين الصغار الذين لا يتفرون على الإمكانيات اللازمة للتعرف على الوضعية المالية للبنك، ومختلف الأخطار التي يواجهها.

ولعل من بين البنوك التي تعرضت إلى ظاهرة السحب المكثف للودائع، نذكر: بنك Continental Illinois الذي يعتبر أكبر بنك في الولايات المتحدة الأمريكية، فبعد سياسة التقليل من النشاط البنكي وتحرير أسعار الفائدة، ارتفعت نسبة الودائع (ودائع المؤسسات الاستثمارية الأوربية خاصة)، حيث قفزت من 50% سنة 1981 إلى 60% سنة 1984، وما ميز هذه الودائع أنها لم تكن مؤمنة كلية، ومع تعرض البنك إلى إشاعة بأنه يعاني من إفلاس، لجأت هذه المؤسسات إلى سحب وداائعها والتي قدرت بـ 8 ملايين دولار يوميا، وانتقل هذه الظاهرة إلى مختلف البنوك الأمريكية، وقصد تجنب الأزمة، تدخل الإحتياط الفدرالي لدعم البنوك، حيث قدم لها مساعدات مالية قدرت بـ 3,6 مليار دولار أسبوعيا لمواجهة طلبات المودعين.

ففي سنة 2001 تعرضت أيضا البنوك الأرجنتينية إلى نفس الظاهرة، مما اضطر الحكومة إلى إغلاق البنوك لمدة يومين، واضطرت فيما بعد إلى منع المودعين من سحب وداائعهم في تلك الفترة، وهذا بغية التخفيف من الظاهرة.

المطلب الثاني: عدم الاستقرار البنكي Instabilité Bancaire:

أول من تطرق إلى هذه الظاهرة، كان المفكر Bruce. D. Smith (1984)²¹، والاهتمام بها كان محفزاً لبعض الدراسات الاقتصادية، التي تعتبر أن المنافسة البنكية في ميدان جمع الودائع تقود المؤسسات البنكية إلى اقتناء محافظ ذات خطورة كبيرة، والتي بدورها تخلق آثار سلبية على استقرار النظام البنكي.

لكن يوجد اقتصاديين آخرين الذين كانت أفكارهم معاكسة لهذا الرأي، لأن بالنسبة لهم لا توجد ولا نظرية أو دراسة تنبأت بوجود تأثير سلبي لزيادة معدلات الفائدة بالنسبة للودائع على محفظة البنك.

مما يعني حسب Smith بأن الأعمال المتعلقة بدراسة تأثير المنافسة (بالنسبة للودائع) على الاستقرار البنكي تبقى محدودة. وعليه قبل البدء في الدراسة وضع المفكر عدة فرضيات:

- هدف البنوك من المنافسة هو جلب الودائع الخاصة بالأعوان الذين يكونون حلقة غير متجانسة.
- تاريخ سحب الودائع بالنسبة للزبائن يختلف من زبون لآخر.
- المنافسة بين المؤسسات البنكية ليس هدفها جلب الودائع فقط، بل جلب المودعين الذين لهم بعض الخصائص، وهذه الميزة هي مصدر المشاكل داخل النشاط البنكي.

وتوصل Smith إلى خلاصة مهمة مفادها أن الاستقرار البنكي يستوجب حضور مقرض من الدرجة الأخيرة²² Prêteur en Dernier Ressort، فوجود هذا الأخير داخل النظام البنكي، يجعل المؤسسات البنكية تمنح للمودعين تأمين شامل ضد السحوبات الكبيرة وبالتالي يحسن وضعية المودعين.

المطلب الثالث: الضعف المالي للمؤسسات Détresse Financière des Entreprises

²¹ Bruce. D. Smith, (1984), « Private Information, Deposit Interest Rates and the Stability of the Banking System », Journal of Monetary Economics, vol. 14, n° 3, PP. 293- 317.

²² CHENINI Abderrahmane, Op Cit, PP. 80-83.

تلعب البنوك دورا كبيرا في هذه الظاهرة، والتي كانت محل دراسة من طرف ثلاث مفكرين: David Scharfstein, Anil Kashyap , Takeo Hoshi (1990)²³. هذه الدراسة كانت نتيجة تأثيرات المديونية الكبيرة للمؤسسات الأمريكية على النشاط الاقتصادي طيلة سنوات الثمانينات.

يعتبر بعض المفكرين أن المديونية تمثل عائقا في وجه استثمارات المؤسسات، الشيء الذي يمثل تهديدا لاستقرارها المالي، بينما يعتبر آخرون أن حجم الدين هو وسيلة لإزالة التبذير وتحفيز المؤسسات إلى البحث على الكفاءات الاقتصادية.

الشيء المهم بالنسبة للمفكرين الثلاث، هو البحث عن الدلائل المتعلقة بهذا المشكل، وبالتالي يختلف رأيهم عن الرأيين السابقين. حيث قام المفكرين بدراسة مؤسسات يابانية وعلاقتها ببنك أساسي ياباني في مجال التمويل.

هذه العلاقة تركز على آليات تسمح للمؤسسات أن تمول عبر البنك الأساسي، الذي لا يعتبر فقط مساهما في المؤسسات، وإنما يقوم بتعيين أعضاء له داخل تلك المؤسسات. مثل هذه العلاقة، تعد مكون أساسي للنظام الصناعي في اليابان و المسمى بـ Keirtesu والذي يؤسس على تجميع المؤسسات، وتكون فيها الحلقة المركزية مكونة من بنك وشركات تأمين.

هذه الدراسة تعلقت بـ 6 أفواج صناعية يابانية*، الأفواج الثلاث الأولى تعد نتيجة انحلال Zaibatsu بعد الحرب العالمية الثانية، و الثلاث الأخرى تعد اختراع بنوك يابانية بعد الحرب.

تحليل هذه الأفواج سمح بمعاينة الاستقرار على مدى 03 عقود. حسب المفكرين، تتميز هذه الأفواج باندماج أفقي و عمودي مدعم بروابط منتج السوق. فحسبهم أيضا،

²³ Hoshi, T, A. Kashyap, D. Scharfstein, (1990), « The Role of Banks in Reducing the Cost of Financial Distress in Japan », Journal of Financial Economics, 27(1), PP. 67-88.

* Mitsui, Mitsubishi, Sanwa, Dai Ichikangyo, Fuyo, Sumitomo.

يعد رأس المال داخل هيكل المجموعة الصناعية اليابانية العلاقة التي تربط مؤسسات الإنتاج و المؤسسات المالية.

فرباط رأس المال يسمح بتطوير بعض المحاور، منها:

- مديونية كبيرة لمؤسسات المجموعة من طرف المؤسسات البنكية المنتمية لنفس المجموعة.

- يعد البنك الأساسي من بين أهم المؤسسات البنكية ويلعب دورا فعالا في مسار التمويل.

- هذه المؤسسات المالية لها حصص من رأس مال المؤسسات الزبونة.

- بسبب مساهمتها، للبنوك الحق في تعيين الأعضاء، الشيء الذي يسمح لها بممارسة سلطة على هذه المؤسسات.

حسب هؤلاء المفكرين، هذه العلاقة المتعلقة بالتمويل، تنقص من الضعف المالي للمؤسسات، وتعمل على تأمين مؤونتها و أسواقها، فكون المؤسسات تملك علاقات مع البنك الأساسي، ذلك يسهل لها الحصول إمكانيات كبيرة لبيع منتجاتها في الأسواق.

هذه الدراسة أثبتت بأن البنك باعتباره الممول الأساسي لرؤوس الأموال، يمكن أن يكون له دور فعال في التخفيف من تأثيرات الضعف المالي للمؤسسة الناتج عن المديونية الكبيرة، وبموجب هذا الدور يمكن للمؤسسة أن تستثمر وتوسع من أسواقها، الشيء الذي لا يتوفر في مؤسسة لا تنتمي إلى هذه المجموعة.

خلاصة:

من خلال دراسة نظريات المؤسسة البنكية، بينت هذه الأخيرة أن الآراء القديمة و التي أهملت و قللت من أهمية و جود هذه المؤسسة في الاقتصاد، كانت خاطئة، حيث بينت هذه النظريات الأهمية التي يمكن أن تلعبها المؤسسة البنكية في الاقتصاد، من خلال قدرتها على تأمين أموال المودعين و ضمان السيولة لهم، إضافة إلى قدرتها على متابعة و مراقبة المشاريع الممولة، وبالتالي التخفيف من تكاليف عدم تناظر المعلومات، من خلال العلاقة بنك- مقرض، و بنك - مقرض.

كما أن الأزمات الاقتصادية و التي عرفها العالم، كان مصدرها النظام المالي عموماً، و البنكي خصوصاً، الأمر الذي أوجب إعطاء أهمية كبيرة للمؤسسة البنكية في التنظير الاقتصادي، من خلال إدراج قوانين تنظيمية على النشاط المالي و البنكي، لمواجهة هذه الأنواع من الأزمات مستقبلاً.

لقد بينت دراستنا لأهم نظريات و ظواهر المؤسسة البنكية ، التطور الحاصل في مفهوم النشاط البنكي منذ أكثر من 30 سنة، الأمر الذي دفع المفكرين بإعطاء أهمية كبيرة لهذه المؤسسة و ظهور دراسات دقيقة في ميدان النظام المالي و بالأخص النظام البنكي.

هذه الدراسات ارتكزت على الدور الذي يمكن أن تلعبه الوظيفة البنكية في تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية. وعلى هذا الأساس، ظهرت العديد من الأبحاث توضح الدور الإيجابي و الفعال الذي يمكن أن تلعبه البنوك في النشاط الاقتصادي، و اعتبار المؤسسة البنكية جزء لا يتجزأ عن الاقتصاد.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

تهدف أي دولة من خلال تبنيتها للسياسات الاقتصادية، مالية كانت أو نقدية، إلى تحقيق نمو اقتصادي و المتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه²⁴.

كما أن هذا النمو يتحقق نتيجة جهود و مبادرات مجموع الأعوان الاقتصاديين (بما فيها النظام البنكي) من أجل خلق قيمة مضافة، بمعنى القيام بإنتاج القيمة غير المستهلكة من طرف هؤلاء الأعوان²⁵. حيث أن هذه القيمة المضافة تمثل الفرق بين رقم الأعمال و الاستهلاك الوسيط.

على مستوى الاقتصاد، مجموع القيم المضافة الناتجة من أعمال الأعوان الاقتصاديين، تكون ما يسمى بالناتج المحلي الإجمالي (PIB) *Produit Intérieur Brut*، وبالتالي النمو الاقتصادي يتحدد بارتفاع هذا المؤشر.

دراسة النمو الاقتصادي احتلت و لا زالت تحتل مكانا مهما في النظريات الاقتصادية، من خلال ظهور نظريات النمو الداخلي *Théories de le Croissance Endogène*، والتي قامت بتحليل ظاهرة النمو من خلال إدخال بعض المتغيرات المفسرة، مثل: رأس المال البشري و التطور التقني... الخ.

من خلال هذا الفصل، نحاول عرض أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، منها النظريات التقليدية و النظريات الحديثة، و معرفة أهم المتغيرات التي اعتمد عليها لتفسير النمو الاقتصادي، و مكانة المؤسسة البنكية في هذا التحليل.

²⁴ محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، " النظرية الاقتصادية الكلية"، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2007، ص. 302.

²⁵ Jean-Lucas Biacabe, (1998), " La croissance économique: du réel au potentiel : les indicateurs économiques en question", cahier Français n° 286, Mai.-juin. , P. 20.

المبحث الأول: النظريات التقليدية لنمو الاقتصاد

احتل النمو الاقتصادي مكانا مهما في الدراسات القديمة على غرار دراسات الكلاسيك وأعمال Schumpeter ، وقد اختلفت الدراسات الاقتصادية لهذه الظاهرة من مفكر لآخر، وكان ذلك نتاج الوضع الاقتصادي الذي كان يعيشه المفكرين، وسوف نحاول من خلال هذا المبحث سرد أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، وذلك قبل الحرب العالمية الثانية (قبل 1945).

المطلب الأول: النمو الاقتصادي عند الكلاسيك

اهتم الكلاسيك بظاهرة النمو الاقتصادي، على غرار Adam Smith (1723-1790)، David Ricardo (1772-1823)، Tomas Malthus (1766-1834) و Karl Marx (1818-1883). فقد عاش هؤلاء المفكرين فترة الثورة الصناعية، الأمر الذي دفعهم للاهتمام بنتائجها، وتقديم شروح علمية للقوى التي تسيطر و تتحكم في التنمية الاقتصادية.

1- آدم سميث Adam Smith:

كان آدم سميث يرى أن النظام الاقتصادي هو نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا، وعلى هذا الأساس اشترط عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بمعنى لا بد من وجود حرية اقتصادية، لأن هذا التدخل قد يعرقل من النمو الاقتصادي. كما أن السوق هو الذي يتكفل بتحقيق التوازن بين العرض والطلب (وجود يد خفية main invisible).

الفكرة الجوهرية لدى آدم سميث، هي أن تراكم رأس المال يحدد تقسيم العمل،^{*} والعكس صحيح. ففي كتابه Recherche sur la nature et les causes de la richesse des Nations قال أن الثروة ليست نتيجة التجارة الخارجية كما كان يعتقد

* لم يكن آدم سميث الأول في فترته الذي اهتم بفكرة تقسيم العمل، لكنه كان الأول الذي وضع دراسة معمقة لهذه الفكرة.

التجاريين، وليست نتيجة العمل والأرض كما كان يعتقد الفيزيوقراطيين²⁶، لكن بالنسبة له هي نتيجة عمل الرجال القادرين على المزج بين العمل، رأس المال و الموارد الطبيعية. بالنسبة ل آدم سميث، التخصص وتقسيم العمل يرفع من فعالية هذا الأخير، حيث أنه وضح أن هذا التخصص و التقسيم لا بد أن يسبق بتراكم رأسمالي والذي يأتي بدوره من الادخار، وعليه يكون بالنسبة لسميث الادخار هو أساس النمو الاقتصادي. ويبين أنه وبوجود التراكم الرأسمالي، تصبح عملية النمو متجددة ذاتيا self sustaining، حيث أن تقسيم العمل يرفع من الإنتاجية، فتزيد الدخل و الأرباح، فتخصص أجزاء إضافية كبيرة للادخار و الاستثمار (تراكم رأسمالي كبير)، فيزيد معها تقسيم العمل وهكذا*.

إذا كان آدم سميث ، وانطلاقا من الصفحات الأولى لكتابه، اهتم بتقديم توضيحات وتحليلات لمفهوم تقسيم العمل، لأنه اعتبره السبب الرئيسي وراء النمو الاقتصادي.²⁷ فبالنسبة له، تقسيم العمل يؤدي إلى الرفع من إنتاجية العامل، وذلك للأسباب التالية:

- الرفع من قدرة و قابلية العامل.
- اختفاء مشكلة ضياع الوقت عند الانتقال من عملية إلى أخرى.
- اختراع الآلات عملت على تسهيل العمل واختصاره، مما دفع بالعامل إلى تقديم عمل أكبر.

بين أيضا أن تقسيم العمل لا بد أن يؤخذ بمفهوم واسع، أي أن تقسيم العمل لا يمكن له أن يختزل فقط في بعض العناصر في المؤسسات أو الورشات، بينما لا بد أن

²⁶ صلاح الدين نامق، " قادة الفكر الاقتصادي"، دار المعارف، مصر، 1978، ص. 18.
* لكنه يبين أن العملية هذه (تراكم رأس المال) لها حدود، حيث تؤدي حدة الظاهرة إلى كثرة الاستثمارات وبالتالي هبوط الأرباح وتقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي، حتى نصل إلى حالة الركود.

²⁷ Jean- Luc Gaffard, (1997), « Croissance et fluctuations économiques », Montchrestien, pp.21-24.

يكون بين المؤسسات و الهيئات (التخصص)، حتى أنه يجب أن يمس الدول، لأن التخصص الدولي ما هو إلا مكمل للتخصص على المستوى الوطني.

في سنة 1965 قدم **John Richard Hicks** في عمله المسمى *Capital and Growth*، نموذجا يعتمد فيه على تحليل آدم سميث، وكان تهدف هذه الدراسة إلى كيفية إنتاج القمح باستعمال القمح و العمل. وقد خرج هذا المفكر بثلاث 03 نتائج:

- كلما استعملت عملية إنتاجية عدد كبير من اليد العاملة، إلا و كانت قادرة على الاستفادة من تقسيم العمل، كما أن الإنتاجية تعتمد على حجم المؤسسة.
- تقسيم العمل يعتبر إبداع في منظومة العمل، كما أنه يعمل على تحسين فعالية كل المؤسسات و تحقيق النمو.
- عملية التخصص تعمل على خلق منتجات جديدة وأسواق جديدة، مما يؤدي إلى استفادة المؤسسات من بعضها البعض.

رغم هذا، إلا أن آدم سميث لم يسلم من الانتقاد، في تحليله بالنسبة لتقسيم العمل، ليس لأنه قال أن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاجية (وإن كان هذا غير صحيح في بعض الأحيان)، بل لأنه أهمل البعد الاجتماعي للعمل.

2-توماس مالتيس²⁸ :Tomas Malthus

احتل مالتيس موقعا كبيرا في الدراسات الاقتصادية، خاصة منذ تطرق كينز إلى النقاش الذي تم بين مالتيس و ساي حول قانون المنافذ *La loi des débouchés* ، وكان يعتبر من مفكري الصف الثاني بعد آدم سميث ودافيد ريكاردو.

²⁸ Kenneth Boulding, (1955), « The Malthusien Modèl as a Général System », Social and Economic Studies, September, 4, PP. 195-205.

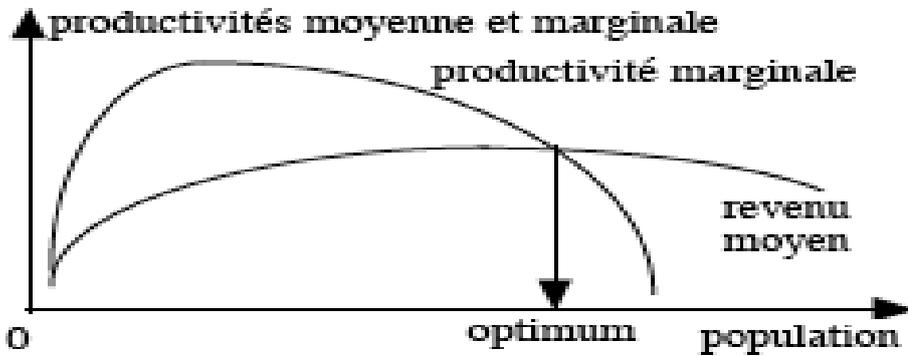
الفكرة الأساسية بالنسبة لهذا المفكر تكمن في اهتمامه الكبير بالسكان، حيث أعلن أن نمو السكان يكون وفق متتالية هندسية، بينما الإنتاجية تنمو وفق متتالية حسابية*، الأمر الذي سوف يؤدي إلى أن تكون الإنتاجية بالنسبة للفرد غير كافية²⁹.

ارتكز نموذج مالتيس على نقطتين أساسيتين:

- متوسط الأجر w هو دالة متناقصة في عدد السكان P .

- معدل نمو السكان a هو دالة متزايدة في متوسط الأجر w .

اعتمد مالتيس في تحليله على الاقتصاد المغلق، أين تكون الموارد ثابتة، مخزون رأس المال ثابت والمعامل التكنولوجي معلوم، و المتغير الوحيد في النموذج هو عدد السكان. كان مالتيس يبحث عن عدد السكان الذي يمكنه من تعظيم متوسط الدخل، في ظل تناقص الإيراد الحدي.



مصدر: Kenneth Boulding, (1955), « The Malthusien Modèl as a Général Systèm », Social and Economic Studies, September.

متوسط الدخل بالنسبة لمالتيس يساوي الناتج المتوسط (الإنتاجية المتوسطة)، ويكون الدخل في حده الأقصى لما يساوي الإنتاجية الحدية. عندما يكون متوسط الأجر أكبر من الأجر في التوازن، يؤدي إلى ارتفاع عدد السكان، في حين لما يصبح متوسط الأجر أقل من الأجر في التوازن يبدأ عدد السكان في الانخفاض.

* تتم هذه العملية بالنسبة للمفكر كل ربع قرن (كل 25 سنة).
²⁹صلاح الدين نامق، نفس المرجع السابق، ص. 24.

تحت هذه الشروط، أي تحسن تكنولوجي يسمح بارتفاع مستوى الحياة niveau de vie (الأجر)، يؤدي إلى ارتفاع عدد السكان و بالتالي انخفاض متوسط الأجر، وبالتالي إلغاء التأثير الإيجابي للتحسن التكنولوجي.

بالنسبة للمفكر، مبدأ السكان ودوره في تكوين الأجر الحقيقي، ما هو إلا توضيح لتغيرات النمو الاقتصادي، لأنه في الحقيقة توجد علاقة دائرية بين معدل نمو السكان و مستوى تطور الأجر الحقيقي، مما يسمح لنا باستخراج النقطتين الآتيتين:

- معدل نمو السكان دالة متزايدة في الأجر الحقيقي، أي أن عدد السكان يرتفع بمجرد ارتفاع الأجر الحقيقي.

- معدل التغير في الأجر الحقيقي هو دالة متناقصة في عدد السكان، أي أنه لما يرتفع عدد السكان، يرتفع معه عدد السكان القادرين على العمل population active مما يخلق فائض في عرض العمل، الأمر الذي يؤدي إلى خفض الأجر الحقيقي.

اهتم أيضا مالتيس في نظريته على ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الصناعي و الزراعي. وكان قد اقترح أساليب الإصلاح الزراعي من أجل زيادة حجم الإنتاج، من خلال توجيه أكبر جزء ممكن من الاستثمارات إلى زراعة كل المساحات الصالحة للزراعة، الأمر الذي سوف يؤدي إلى تحقيق فرص ربحية أكبر، أما باقي الاستثمارات فلا بد أن توجه للميدان الصناعي والذي تتضح فيه الغلة متزايدة ، وبالتالي بالنسبة للمفكر لا بد من اهتمام بالقطاعين معا.

3- دافيد ريكاردو David Ricardo:

الفكرة الأساسية لدافيد ريكاردو هي أن توزيع الدخل يقود إلى النمو الاقتصادي، والتي تعتبر جوهر التحاليل الاقتصادية، حيث اعتبر من خلال هذا الطرح من بين مؤسسي النظرية الاقتصادية الحديثة.

دافيد ريكاردو تطرق منذ البداية إلى فكرة تقسيم الدخل³⁰، وذلك في كتابه Principes de l'économie politique et de l'impôt . فبالنسبة لريكاردو " قيمة العمل " تقاس بـ "الأجر الطبيعي"، بمعنى قيمة سلة الاستهلاك التي تسمح للأجير بمواصلة عمله، أي أن قيمة الشيء هي ما بذل فيه من عمل³⁰.

هذا يعني أن السلعة (أ) أعلى من السلعة (ب) ، لأن السلعة الأولى بذلت في إنتاجها ساعات عمل أطول من السلعة الثانية، وهو هنا يؤكد أن العمل هو أساس القيمة³⁰.

اعتمد ريكاردو في تحليله على خمس فرضيات:

- العمل هو المحدد لقيمة تبادل السلع.
- العمال و رؤوس الأموال تتميز بالحركة داخل البلد.
- المردود الزراعي متناقص (قانون تناقص الغلة).
- الأجر الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع عدد السكان.
- التراكم يرتكز على ربح كاف.

ولتوضيح أكثر لنظرية ريكاردو، فإنه قرر أن الزراعة هي القطاع الرئيسي و الهام في النشاط الاقتصادي، والذي يخضع لتناقص الغلة، نتيجة التسابق على الغذاء من ناحية و السكان من ناحية أخرى، لأنه يعتبر أن الأرض تعد عاملا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، بالرغم من اهتمامه أيضا بتراكم رأس المال.

ولقد اهتم ريكاردو أيضا بطرح مالتيس حول السكان، لأنه يرى أنه إذا كان عدد السكان أقل من الموارد الطبيعية، تتوفر للمستثمرين فرص للربحية، مما يدفعهم إلى زيادة

* « Les produits de la terre, c'est-à-dire tout ce que l'on retire de sa surface par les efforts combinés du travail, des machines et des capitaux, se partagent entre les trois classes suivantes de la communauté, savoir : les propriétaires fonciers, les débiteurs des fonds ou des capitaux nécessaires pour la culture de la terre, les travailleurs qui la cultivent.

³⁰ صلاح الدين نامق، نفس المرجع السابق، ص. 29.
* هذه النقطة لها أهمية كبيرة في الاقتصاد الاشتراكي، حيث اعتمد عليها كارل ماركس في تحليلاته.

استثماراتهم، خاصة في القطاع الزراعي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأرباح وبالتالي زيادة معدلات تراكم رأس المال. كل هذه العوامل تؤدي إلى زيادة الإنتاج و الربح، كما يزداد أيضا الطلب على العمل، فترتفع الأجور، ويزداد التعداد السكاني.

لكنه يرى أن هذه الزيادة في التعداد السكاني الناتجة عن زيادة الأجور، تدفع بالسكان إلى استغلال كل الأراضي حتى الأقل خصوبة، العامل الذي يؤدي إلى تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء، الأمر الذي يدفع بالعمال إلى المطالبة برفع الأجور، فتتخف الأرباح و التراكم الرأسمالي، فتتقصر الاستثمارات و الطلب على العمل، فتتجه الأجور إلى الانخفاض ، مما يؤدي إلى ظهور الركود الاقتصادي، الأمر الذي يكون له تأثير سلبي على مواصلة النمو.

4-كارل ماركس Karl Marx :

اهتم Marx بفكرة Ricardo حول قيمة العمل، لكن بمفهوم آخر، لأن بالنسبة إليه العامل لا يبيع عمله بينما يبيع قوة عمله *Valeur de la force du travail* ، وبالتالي تختلف سلة السلع الاستهلاكية لـ Marx عن تلك المتعلقة بـ Ricardo، حيث أنها بالنسبة لـ Marx ترتبط بربح معين، و الذي يتمثل في القيمة المضافة *Plus-value*. قيمة قوة العمل بالنسبة لـ Marx، هي أساس النظام الرأسمالي في تحديد الأجور، لأن الرأسمالية تقوم بشراء قوة العمل بقيمتها الحقيقية*، وبالتالي يتم من خلالها تحديد الأرباح، لأن الربح مرتبط بالأجر.

أدرج Marx في تحليله للعملية الإنتاجية رأس المال التقني، و المتمثل في الآلات و المنتجات الوسيطة، ورمز له بالرمز C ، و الذي اعتبره ثابتا، لأنه لا ينتج قيمة. أما

* قيمة العمل تقاس بوقت العمل، بينما قيمة قوة العمل تقاس بوقت آخر للعمل (هذا بالنسبة لـ Marx).
* *Plus-value* هي عبارة عن استعمال قوة العمل لفترة أكبر من الفترة المرتبطة بقيمة قوة العمل، وهي غير مدفوعة الأجر. كما أنها الفرق بين قيمة السلعة المنتجة من طرف قوة العمل و قيمة هذه القوة.
مثال: إذا كانت قيمة قوة العمل (وقت العمل اللازم لإنتاج السلع) هي 6 ساعات، وقد استعملت قوة العمل لمدة 10 ساعات للإنتاج، فالقيمة المضافة *Plus-value* في هذه الحالة هي 4 ساعات.
* لأن بالنسبة إليها ، قوة العمل ما هي إلا سلعة كباقي السلع الأخرى.

رأس المال المتغير V بالنسبة له هو عبارة عن ذلك المدفوع من أجل شراء قوة العمل، لأنه رأس مال منتج للقيمة. و بالتالي مجموع رأس المال في هذه العملية الإنتاجية هو: $C + V$.

وفي هذه الحالة، ولكي يكون هناك ربح، يجب أن تغطي قيمة المنتج رأس المال الكلي $C+V$ ، بمعنى أن قيمة المنتج (المنتج من طرف قوة العمل) يجب أن تفوق الأجر المدفوع مقابل هذه القوة، وهذا ما يفسر آلية دفع الرأسمالية للأجور. لأن بالنسبة إليه، الرأسمالية قادرة على تحويل قيمة المنتج إلى مداخيل نقدية، فرأس المال المتغير V يتحول إلى أجور، و القيمة المضافة $Plus-value$ إلى ربح.

ومن خلال هذا، يمكن حساب معدل الربح PRO ، والذي يعبر عنه بنسبة القيمة المضافة إلى مجموع رأس المال:

$$PRO = \frac{PV}{\frac{C}{V}+1} \quad \text{أو} \quad PRO = \frac{PV}{C+V}$$

فالنتائج التي خرج بها Marx من خلال هذه النظرية، هي:

- أن النمو الاقتصادي يكون محدودا في العملية الإنتاجية للنظام الرأسمالي نتيجة انخفاض معدلات الربح.
- البحث عن القيمة المضافة $Plus-value$ يبقى الشغل الشاغل للرأسماليين (خصوصا عند انخفاض الأجور و التقليل من مستوى المعيشة للعمال).
- المنافسة بين الرأسماليين تؤدي إلى إفقار العمال و الحد من التنمية (ظهور الأزمات).

بعدها بينا أهم ما جاء في التحليل الكلاسيكي حول النمو الاقتصادي، نحاول الآن تلخيص هذه الأفكار، فقد لا حظنا أن الفكرة الجوهرية للمدرسة الكلاسيكية تعتمد على عنصرين أساسيين، هما التقدم التكنولوجي و عدد السكان، حيث أنه إذا كان مستوى التقدم التكنولوجي أكبر من عدد السكان، يظهر ما يسمى بالنمو، لأن زيادة التقدم التكنولوجي

تؤدي إلى زيادة التشغيل، الإنتاج و الأجر. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الساكنة وظهور ما يسمى بالركود، ثم النمو و الانتعاش وهكذا... .

و لفهم ما سبق، نلخص النموذج الكلاسيكي في الدوال التالية³¹:

$$O = f(L, K, Q, T) \dots (1) \quad \text{-1 دالة الإنتاج:}$$

Output الإنتاج:O

L:قوة العمل Labor force

K:المتاح من الأرض (الموارد) Known resources

Q: رأس المال Capital

T:التقدم التقني Technique

وقد تجاهل النموذج عنصر التنظيم لاعتباره عاملا غير استراتيجيا، وبافتراض ثبات المساحة من الأرض، فإن الموارد الجديدة تدخل ضمن التقدم الفني، و أن الثبات في الأرض و المقترن بزيادة كبيرة في العمل يؤدي بعدة فترة إلى تناقص الناتج الكلي.

$$T = T(I) \dots (2) \quad \text{-2 مستوى التقدم التكنولوجي يعتمد على الاستثمار:}$$

$$I = dQ = I(R) \dots (3) \quad \text{-3 الاستثمار يعتمد على الأرباح:}$$

$$R = R(T, L) \dots (4) \quad \text{-4 الأرباح تتوقف على مستوى تكنولوجي و عرض العمل:}$$

$$L = L(W) \dots (5) \quad \text{-5 حجم قوة العمل يتوقف على حجم الأجر:}$$

$$W = W(I) \dots (6) \quad \text{الأجر تتوقف على مستوى الاستثمار:}$$

علما أن مجموع الأرباح و الأجر تعادل الناتج الكلي، أي:

$$O=R+W$$

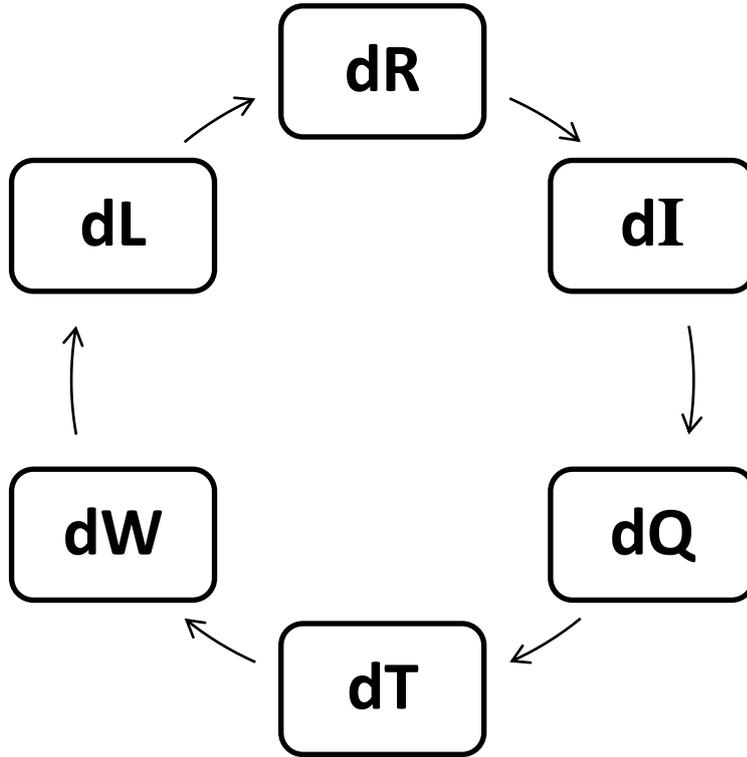
أما شرط التوازن في الأجل الطويل فيكون:

³¹عبلة عبد الحميد بخاري، " التنمية و التخطيط الاقتصادي: نظريات النمو و التنمية الاقتصادية"، الجزء الثالث، جامعة الملك عبد العزيز، العربية السعودية، 2009، ص ص. 32-33.
* يقصد بالاستثمار في هذه المعادلة بالاستثمار الصافي I، و الذي يعبر عن الزيادة في الرصيد الرأسمالي، و R عبارة عن العائد من عناصر الإنتاج الثابتة (الأرض و رأس المال).

$$W = wL$$

حيث w هو معدل الأجر الأدنى.

وعلى ذلك وبافتراض أن الأرباح هي المحرك الأول للنظام الرأسمالي، تكون كيفية سير النموذج الكلاسيكي للنمو على النحو التالي:



مصدر : عبلة عبد الحميد بخاري، " التنمية و التخطيط الاقتصادي: نظريات النمو و التنمية الاقتصادية"، الجزء

الثالث، ص33.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك:

يعتبر ألفريد مارشال A. Marshall و فيكسل K. Wicksell و كلارك J. Clark من بين أبرز اقتصادي الفكر النيوكلاسيكي، حيث قدموا أعمالاً في تفسير النمو استمرار النمو الاقتصادي دون حدوث ركود.

حيث أن أفكار هذه المدرسة تركز على:

- النمو هو عبارة عن عمليات متداخلة ومتراصة فيما بينها، لأن نمو أي قطاع يؤدي حتماً إلى نمو القطاعات الأخرى، كما أن نمو الناتج الوطني يكون له تأثير إيجابي على الأجور و الأرباح.
- يعتمد النمو الاقتصادي على ما يتوفر في المجتمع من عوامل إنتاج ك: الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم و التكنولوجيا.
- تهتم المدرسة النيوكلاسيكية بفكرة أهمية التوافق بين الزيادة في عدد السكان (القوى العاملة خاصة) وحجم الموارد الطبيعية الموجودة و المتاحة.
- وقد ركزوا أيضاً على تراكم رأس المال، حيث اعتبروا أن زيادة عرض رأس المال تؤدي إلى خفض أسعار الفائدة، الأمر الذي يدفع بالاستثمارات إلى الزيادة، فيزيد معها الإنتاج، ويتحقق بذلك النمو الاقتصادي.
- يمنح النيوكلاسيك أهمية كبيرة للادخار، حيث قالوا أن الادخار هو المصدر الأساسي لكل مجتمع إذا أراد أن يحقق نمواً اقتصادياً.
- يلي هؤلاء المفكرين أيضاً أهمية لعامل التكنولوجيا، حيث بينوا أن على المنظم استغلال التطور التكنولوجي من أجل تحقيق إنتاجية كبيرة، الأمر الذي يؤدي إلى النمو الاقتصادي.
- النمو يتحقق تدريجياً، ولا يتحقق فجأة واحدة.
- الأخذ بفكرة الكلاسيك (آدم سميث) حول التخصص و تقسيم العمل و حرية التجارة، التي تعتبر عوامل يجب أن يركز عليها النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي عند شومبيتر

يعتبر شومبيتر من أبرز اقتصادي القرن العشرين، نظير إسهاماته الكبيرة في مجال النمو والتنمية الاقتصادية، فضلا عن دراساته في النظم الاقتصادية المعاصرة كالاشرائية والرأسمالية و الديمقراطية*.

رغم أن المفكر لم يكن ينتمي إلى أي مدرسة اقتصادية، إلا أنه تأثر بأفكار النيوكلاسيك، والمفكر الكلاسيكي مالتيس، حيث برزت أفكاره في كتابه " نظرية التنمية الاقتصادية 1911"، وأتممها في كتابه عن "الدورات 1939"، حيث ارتكزت هذه الأفكار على:

- التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات منقطعة، وذلك بسبب التجديدات و الابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج وتحقيق نمو اقتصادي.

- يركز النمو على المنظم و الائتمان المصرفي، والذي من شأنه دفع المنظم للتجديد و الابتكار، حيث قال " إن المنظم هو العمود الفقري في عملية التنمية، إنه المجدد المبتكر الذي يعمل على تضافر عوامل الإنتاج في وحدة مؤتلفة تأتي للمشروع بأفضل النتائج"³²، ومن خلال هذا، يمنح شومبيتر للمنظم أهمية كبيرة في التنمية.

- التجديدات و الابتكارات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات و التقاليد و أنواق المستهلكين، من خلال استحداث أساليب جديدة في الإنتاج، فتح أسواق جديدة و استحداث سلع جديدة...الخ.

- إمكانية انهيار النظام الرأسمالي، بسبب اندثار دور المنظم في الابتكار، ظهور الاحتكار و التكتلات الاقتصادية و العداء ضد الرأسمالية بسبب ظهور

* يملك كتاب كبير وخالد ، تحت عنوان: " الرأسمالية و الاشرائية و الديمقراطية"³² في : صلاح الدين نامق، نفس المرجع السابق، ص. 45.

البيروقراطية، حيث قال " إن الرأسمالية لن تتهار تحت وطأة العوامل الاقتصادية المضادة، وإنما ستقابل - بمرونة تامة- الاشتراكية في منتصف الطريق"³³، وقال أيضا " إننا لا نعرف بالضبط الطريقة التي سيتم بموجبها هذا التحول، اللهم إلا عن طريق زيادة البيروقراطية الحكومية داخل إطار الرأسمالية"³⁴.

يرتكز نموذج شومبيتر في النمو الاقتصادي على ما يلي³⁵:

وفيما يلي معادلات النموذج:

- دالة الإنتاج: $O = f(L, K, Q, T)$ ، حيث:

O : حجم الإنتاج.

L: العمالة.

K: الأرض.

Q: رأس المال.

T: التكنولوجيا.

- دالة الادخار: $S = f(W, R, r)$ ، حيث:

S: حجم الادخار.

W: الأجر.

R: الربح.

r : معدل الفائدة.

- دالة الاستثمار: $I = I_a + I_i$ ، حيث:

³³في : صلاح الدين نامق، نفس المرجع السابق، ص. 47.
³⁴في : صلاح الدين نامق، نفس المرجع السابق، ص. 47.
³⁵ Aghion. Philippe, (2002), « Les Défis d'une Nouvelle Théorie de la Croissance », Revue d'Analyse Economique, vol. 78, n°. 4, PP.467-471.

I: الاستثمار الصافي.

Ia: الاستثمار التلقائي، يتولد نتيجة عوامل طويلة الأجل كالتقدم التكنولوجي،

والموارد الطبيعية الجديدة، حيث: $Ia = f(K, T)$.

Ii: الاستثمار المرتبط (التابع)، ويعتمد على معدل الفائدة، رأس المال و الربح،

حيث: $Ii = f(R, r, Q)$.

وبما أن شومبيتر أعطى أهمية كبيرة للمنظم، باعتباره الدافع الأول لتحقيق النمو

الاقتصادي، فقد افترض أن عرض العمل، يعتمد هو أيضا على الربح المحصل عليه و

المجتمع، حيث اعتبر أن عرض المنظم E هو دالة في الربح R و البيئة الاجتماعية

X، حيث: $E = f(R, X)$

- دالة الأجر: $W = f(I)$.

- دالة توزيع الدخل: $X = f(R/W)$.

من خلال تقديم هذه المعادلات و الدوال، يمكن أن نفسر المنطق الذي اعتمده

المفكر في تفسيره للنمو الاقتصادي، حيث أنه قبل بداية الدراسة أعتمد على فرضية

المنافسة الكاملة و التوظيف الكامل للاقتصاد.

فالمنظم بالنسبة للمفكر يقوم بالبحث عن إيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات

جديدة، فيظهر ما يسمى بالابتكار و التجديد، فيتم خلق مصانع جديدة، وبالتالي سلع

جديدة وأسواق جديدة. كل هذه العوامل تؤدي إلى ظهور الازدهار و زيادة الائتمان

المصرفي، فيزداد الإنتاج و الدخل.

لكن هذه الحالة من الازدهار بالنسبة لـ شومبيتر، لن تدوم، بسبب كثرة السلع

وانخفاض أسعارها، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الأرباح وبالتالي تعثر عملية التجديد

و الابتكار، و ظهور حالة الكساد، لكن هذا الكساد سوف يختفي بسبب ظهور ابتكارات

جديدة واستحداث أساليب حديثة، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور سلع جديدة، وعودة الازدهار.

المبحث الثاني: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي:

رغم كل هذه الأعمال التي قدمت لتفسير ظاهرة النمو الاقتصادي، إلا أنها كانت غير كافية، الأمر الذي دفع بالمفكرين الاقتصاديين إلى تقديم تفسيرات ودراسات جديدة لهذه الظاهرة أو العمل على تطوير بعض النظريات السابقة، ومن خلال هذا ظهر بما يسمى النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي، والتي كان أغلبها (إن لم نقل كلها) بعد الحرب العالمية الثانية (بعد 1944).

كانت هذه النظريات تشترك في بعض المميزات، من أهمها³⁶:

- المنافسة التامة.
- حركية التوازن.
- دراسة دور تناقص المردود و علاقته بتراكم رأس المال ورأس المال البشري.
- دراسة العلاقة بين نصيب الفرد من الدخل الوطني PIB/tête ومعدل نمو السكان.
- دراسة دور التطور التكنولوجي وتأثير الاحتكار عليه.

في هذا المبحث سوف نحاول التطرق إلى أهم هذه النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، وهي: نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن، نموذج هارود-دومار، نموذج سولو، مراحل النمو لروسطو و أخيرا نظرية النمو الداخلي (النظرية الجديدة للنمو).

المطلب الأول: نظرية النمو المتوازن و غير المتوازن

³⁶ Rodolphe. Echard, Murat. Yildizoglu, (1998), « Croissance Economique », Cahier de Recherche, Novembre, P. 7.

في حقيقة الأمر أن هذه النظرية هي عبارة عن نظريتين مختلفتين، الأولى هي نظرية النمو المتوازن لـ Rosentein Rodan و Ragnar Nurkse، و الثانية هي نظرية النمو غير المتوازن لـ Albert Hirschman.

1- نظرية النمو المتوازن:

يتطلب النمو المتوازن في هذه النظرية إلى التوازن بين مختلف صناعات السلع الاستهلاكية وبين صناعات السلع الرأسمالية. كما تتضمن أيضا التوازن بين الصناعة والزراعة.

هذه النظرية قد تمت معالجتها من قبل Rosentein Rodan* و أتمها Ragnar Nurkse، و قدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا و ساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة، وقد يكون لهذه النظرية آثار هامة.

2- نظرية النمو غير المتوازن:

تأخذ هذه النظرية اتجاها مختلفا عن فكرة النمو المتوازن، حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني.

وفقا لـ Hirschman*، فإن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفورات خارجية، إضافة إلى أنها أيضا تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى جديدة.

من خلال هذا الطرح (هذه النظرية)، يجب أن تستهدف السياسات التنموية إلى ما

يلي :

- تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الوفورات الخارجية .

* ظهرت هذه النظرية والتي كانت أيضا تسمى نظرية big – push سنة 1943 من خلال إصداره للمقال التالي: Rosenstein Rodan, (1943), « Problems of Industrialisation of Eastern and South Eastern Europe », Economic Journal, vol. 53, n°210/211, PP. 202-213.

* ظهرت هذه النظرية سنة 1958 من خلال إصداره لكتابه : « Strategy of Development ».

- الحد من المشروعات التي تستخدم الوفورات الخارجية أكثر مما تخلق.

المطلب الثاني: نماذج هارود - دومار و سولو

سوف نحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم ما جاء في نموذج هارود - دومار، ونموذج سولو، و الذي يعتبر امتدادا للنموذج الأول.

1- نموذج هارود - دومار (Modèle Harrod - Domar):

أراد كل من Evsey Domar (1946-1947)، و Roy Harrod (1948) تقديم تفسيرات حول شروط النمو الاقتصادي في النموذج الكينزي. حيث يعتبر نموذج المفكرين، من بين النماذج الأكثر انتشارا وشيوعا، حيث أنه يركز على الاستثمار كعنصر وعامل ضروري لتحقيق النمو، مع توضيح أهمية الادخار في زيادة هذه الاستثمارات.

يرتكز نموذج هارود - دومار على مجموعة من الفرضيات:

- وجود علاقة بين رأس المال K و الناتج الوطني Y، والمتمثلة في معامل رأس المال/الإنتاج k، حيث: $k = \frac{\Delta K}{\Delta Y}$ ، وهي عبارة عن عدد الوحدات اللازم إضافتها إلى رأس المال للحصول على وحدة واحدة من الدخل الوطني.
- الادخار هو نسبة معينة من الدخل، حيث: $S = sY$.
- الاستثمار هو التغير في حجم رأس المال، حيث: $I = \Delta K$.
- شرط التوازن هو: الادخار يساوي الاستثمار، أي: $I = S$.

من خلال هذه المعادلات نجد أن:

$I = \Delta K = k \Delta Y$ ، وبما أن $I = S$ فإن: $S = k \Delta Y$ ، وبما أن $S = sY$ ، فإن

:

$$sY = k \Delta Y$$

وبقسمة طرفي المعادلة على Y نجد أن:

$$s = k \frac{\Delta Y}{Y}$$

وبالتالي:

$$\frac{s}{k} = \frac{\Delta Y}{Y} = g$$

بمعنى أن معدل النمو g ما هو إلا النسبة بين معامل الادخار s ومعامل رأس المال k .

من خلال ما سبق يمكن استنتاج ما يلي³⁷:

- يرتبط معدل النمو في الدخل الوطني بعلاقة طردية بمعامل الادخار، فكلما ارتفعت معدلات الادخار زاد معدل النمو، و العكس صحيح.
- يرتبط معدل النمو في الدخل الوطني بعلاقة عكسية مع معامل رأس المال، فكلما انخفض هذا الأخير، بمعنى زيادة الإنتاجية الحدية للاستثمارات يزداد نمو الدخل الوطني و العكس صحيح.

و للحصول على معدل نصيب الفرد g^* من الدخل الوطني الحقيقي، يتم طرح معدل نمو السكان n من معدل نمو الدخل الوطني، وعليه تصبح صياغة نموذج هارود - دومار على النحو التالي: $g^* = g - n$ ³⁸.

2- نموذج سولو (Modèle de Solow)³⁹:

³⁷ محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، نفس المرجع السابق، ص. 307.

³⁸ محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، نفس المرجع السابق، ص. 308.

³⁹ لمزيد من المعلومات انظر:

Solow. R, (1956), « A Contribution to the Theory of Economic Growth », Quaterly Journal of Economics, vol.70, n°1, PP. 65-94.

يعتبر نموذج سولو أحد النماذج النيوكلاسيكية، كما أنه عبارة عن امتداد لنموذج هارود - دومار. حيث أن هذا النموذج يركز على القواعد الأساسية التالية⁴⁰:

- امتلاك قطاع العائلات للأصول و عوامل الإنتاج، مع اختيارهم للجزء من الدخل الموجه للاستهلاك.

- تقوم المؤسسات بتأجير خدمات عوامل الإنتاج (رأس المال و العمل)، وتبيع منتجاتها إلى العائلات و المؤسسات الأخرى، كما أنها تستطيع الحصول على التكنولوجيا التي تسمح لها بتحويل هذه العوامل إلى منتجات، مع إمكانية تطور هذه التكنولوجيا.

- وجود الأسواق أين يتم فيها تبادل السلع و الخدمات بين قطاع العائلات و المؤسسات. الكمية المعروضة و المطلوبة هي التي تحدد سعر هذه السلع و الخدمات.

يعتمد سولو في نمودجه (مثله مثل نموذج هارود - دومار) على الادخار و الاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي، ومن ثم النمو الاقتصادي، لكن زيادة على ذلك، قام سولو بإدخال عنصر العمل، هذا إضافة عن زيادة متغير مستقل و هو المستوى الفني أو التكنولوجي إلى معادلة النمو.

كما استخدم سولو في نمودجه فكرة تناقص الغلة لكل من العمل و رأس المال (الأجل القصير)، لكنه اعتمد أيضا على افتراض ثبات غلة الحجم (المردود السلمي) للعنصرين معا (الأجل الطويل) مع إمكانية تفسير أثر التقدم التكنولوجي* على معدل النمو.

⁴⁰ Rodolphe. Echard, Murat. Yildizoglu, Op cit, P. 12.

* يعتبر سولو أن التقدم التكنولوجي متغير خارجي (مستقل)، أي يتحدد خارج إطار النموذج.

استخدم سولو في نمودجه دالة الإنتاج النيوكلاسيكية $Y = f(K, L)$ ، وبالتحديد دالة كوب - دوجلاس⁴¹.

ولكي تكون دالة إنتاج نيوكلاسيكية، يجب أن تحقق الشروط التالية⁴¹ :

1- أهمية عاملا الإنتاج:

$$f(0, L) = f(K, 0) = f(0, 0) = 0$$

2- تناقص الإنتاجية الحدية:

$$\forall K > 0, \forall L > 0, \begin{cases} \frac{\partial Y}{\partial K} > 0, \frac{\partial^2 Y}{\partial^2 K} < 0 \\ \frac{\partial Y}{\partial L} > 0, \frac{\partial^2 Y}{\partial^2 L} < 0 \end{cases}$$

3- المردود السلمي (غلة الحجم) ثابت:

$$\forall \lambda > 0, f(\lambda K, \lambda L) = \lambda f(K, L)$$

يمكن القول في هذه الحالة أن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى.

4- شرط Inada (1963) :

$$\lim_{K \rightarrow 0} fK = \lim_{L \rightarrow 0} fL = \infty$$

$$\lim_{K \rightarrow \infty} fK = \lim_{L \rightarrow \infty} fL = 0$$

طبقا لهذا النموذج، يكون مصدر نمو الناتج المحلي Y واحدا أو أكثر من العوامل

التالية:

- حدوث زيادة في عنصر العمل.
- حدوث زيادة في رأس المال عن طريق الادخار و الاستثمار.
- حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي.

⁴¹ Y : حجم الإنتاج، K: رأس المال، L: العمل.

⁴¹ $Y = a K^\alpha L^\beta$ avec, $\alpha + \beta = 1, 0 < \alpha < 1, 0 < \beta < 1$. a (facteur de la technologie).

⁴¹ نعمة الله نجيب ابراهيم، " النظرية الاقتصادية: الاقتصاد التحليلي الودوي"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005، ص ص. 271-274.

وقد قام سوان⁴² Swan Trevow بتطوير النموذج السابق (نموذج سولو)، حيث أراد توضيح النمو الاقتصادي في ظل ثبات غلة الحجم، كما أنه وضع أيضا (مثل سولو) أن النمو الاقتصادي يتحدد من خلال ثلاث عوامل المذكورة سابقا. بين سوان أن التغير في الناتج المحلي (ΔY) يشير إلى النمو الاقتصادي، من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \alpha \frac{\Delta K}{K} + \beta \frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta a}{a}$$

حيث:

$\frac{\Delta Y}{Y}$: معدل النمو في الناتج المحلي.

$\frac{\Delta K}{K}$: معدل نمو رأس المال.

$\frac{\Delta L}{L}$: معدل نمو العمل.

$\frac{\Delta a}{a}$: معدل النمو التكنولوجي.

α و β تمثلان الوزن النسبي (مرونة الإنتاج) لرأس المال و العمل على التوالي في

الاقتصاد.

من خلال هذا النموذج، وخلافا للنماذج السابقة يمكن تحديد أثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي في ظل معرفة عاملي الإنتاج (العمل ورأس المال) و معدل النمو في الناتج المحلي.

المطلب الثالث: مراحل النمو لروسطو

قدم W.W. Rostow (1960) نموذجا لعملية التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، من خلال كتابه المشهور "مراحل النمو الاقتصادي" * و قسم هذا النموذج إلى 5 مراحل و هي:

⁴² Swan. Trevow, (1956), « Economic Growth and Capital Accumulation », Economic Record, vol. 32, PP. 334-361.

* هذه المعادلة نتيجة القيام بعملية التفاضل في دالة الإنتاج لـ "كوب - دوجلاس".

* W.W. Rostow, (1960), « The Stages of Economic Growth », Cambridge, Cambridge University Press.

1-المجتمع التقليدي The Traditional Society:

يعرف المجتمع التقليدي، بأنه المجتمع الذي يحده إطار محدود من الإنتاج والذي يعتمد على الزراعة من أجل الاستهلاك وليست من أجل التسويق. كما أنه يركز على تكنولوجيا بدائية بعيدة عن التكنولوجيا الحديثة ، كما أنه يهيمن عليه النظام الإقطاعي . يقول Rostow في هذه المرحلة " ...يستعمل الرجل بانتظام قدراته البدنية من أجل تحسين شروطه الاقتصادية"⁴³.

2- مرحلة التهيؤ للانطلاق The Perequistes for Take-off:

تمثل المرحلة الثانية حقبة تقليدية تبدأ منها الشروط اللازمة لبدء النمو المستمر، من خلال زيادة الاستثمارات في البنى التحتية، خاصة في الميادين الحساسة كالتعليم و الصحة والنقل والقطاعات المنتجة. فبالنسبة لروستو تتطلب هذه التغيرات:

- إحداث ثورة تكنولوجية في الزراعة لرفع الإنتاجية في مواجهة الزيادة المستمرة في عدد السكان.
- توسيع نطاق الواردات، بما فيها الواردات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الإنتاج الكفاء و التسويق الجيد للموارد الطبيعية بغرض التصدير.

3- مرحلة الانطلاق The Take-off Period:

تعتبر هذه المرحلة هي المصدر الأول و الأساسي للتقدم في المجتمع عندها يصبح النمو حالة عادية و " ...تسعى الدولة للقضاء على أسباب التخلف و تخطي العوائق..."⁴⁴ التي كانت تميز الفترات السابقة، فتنحصر قوى التقدم والتحديث على المعوقات المؤسسية والعادات الرجعية ، وتراجع قيم واهتمامات المجتمع التقليدي أمام

⁴³ W.W.Rostow, (1970), « Les cinq Etapes de la Croissance Economique » , Paris, Le Seuil, P.15.

⁴⁴ W.W.Rostow, Op cit, P.18.

التطلع إلى الحداثة في القطاعات الحديثة . إضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل بين الأفراد.

تتميز هذه المرحلة بالنسبة لروستو بـ:

- زيادة كبيرة ومفاجئة في الطلب الفعال على المنتجات.
- التوسع في رأس المال المستثمر.
- إعادة استثمار الأرباح في نفس القطاع.
- قدرة القطاع الرائد إلى الحث على الاستثمار في القطاعات الأخرى.

4 - مرحلة النضج Move Towards Maturity:

عرفها روستو بأنها الفترة التي يكون فيها المجتمع متطوراً، أي أنه يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة . يرتبط بلوغ الدول مرحلة النضج التكنولوجي بحدوث التغيرات التالية :

- تغير سمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويميل السكان للعيش في المدن .
- ارتفاع نسبة الفنيين و العمال ذوي المهارات العالية.
- تغير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليحل محلهم المديرين الأكفاء.
- النظر إلى الدولة على أنها المسؤولة على تحقيق التأمين الاجتماعي و الاقتصادي للمواطنين.

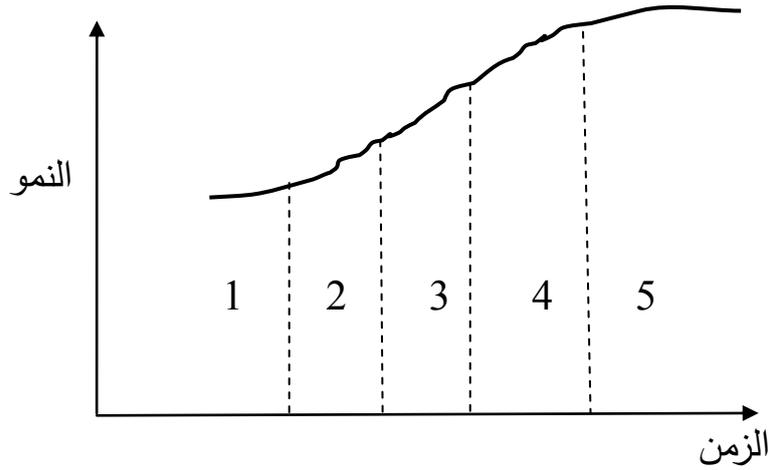
5- مرحلة الاستهلاك الكبير High Mass Consumption:

تتميز هذه المرحلة بانتشار ظاهرة الاستهلاك على نطاق واسع، الأمر الذي يؤدي إلى ميل الصناعات إلى إنتاج السلع الاستهلاكية و الخدماتية. بمعنى أن المجتمع في

هذه المرحلة، قد حصل على الحاجيات الأساسية من مسكن و ملابس، ليتجه إلى تحقيق الرفاهية.

قال ستيفن أنك Steven Enke " يبلغ الإنسان في هذه المرحلة حد التغلب على البيئة و السيطرة عليها ولو أنه لم يبلغ بعد درجة قهر رغباته و التغلب عليها"⁴⁵.

التمثيل البياني التالي يبين هذه المراحل لرستو:



مصدر: عبلة عبد الحميد بخاري، نفس المرجع السابق، ص 39.

المطلب الرابع: نظريات النمو الداخلي Théories de la croissance endogène:

تعتبر نظريات النمو الداخلي من أهم النظريات الحديثة المفسرة للنمو الاقتصادي خلال فترة الثمانينات (يطلق عليها اسم النظريات الجديدة)، وذلك لأنها جاءت مختلفة عن النظريات السابقة، من خلال اعتبارها لبعض متغيرات النماذج السابقة كمتغيرات داخلية وليست خارجية، خاصة فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي الذي اعتبره سولو كمتغير خارجي ومستقل عن النموذج، فاعتبرته هذه النظريات متغير داخلي لأنه ثمرة الاستثمار.

⁴⁵ في: عبلة عبد الحميد بخاري، نفس المرجع السابق، ص. 41.

كما أن هذه النظريات، وخلافا أيضا لنموذج سولو، اعتبرت أن الإنتاجية الحدية لرأس المال لا تتناقص. ومن بين أهم عوامل النمو الاقتصادي في هذا النوع من النظريات، نجد تراكم رأس المال وتراكم المعارف بالنسبة لـ Romer، تراكم رأس المال البشري لـ Lucas، الهياكل القاعدية العمومية (الإنفاق الحكومي) لـ Barro و الابتكار و التجديد لـ Romer، Aghion و Howitt.

1- تراكم رأس المال و المعارف لـ Paul Romer (1986)⁴⁶:

يعد هذا النموذج، الأول في نماذج هذا النوع من النظريات، حيث أنه يركز على تراكم المعارف، و يفترض النموذج أنه يستطيع المقارنة بين المعارف و رأس المال، كما أنه يأخذ في الحسبان دور تراكم تجهيزات الإنتاج المحملة بالمعارف التكنولوجية المكتشفة أخيرا في النمو الاقتصادي.

بالنسبة لهذا النموذج، فإن دالة إنتاج المؤسسة، هي على الشكل التالي:

$$y = AK^n k^\alpha$$

حيث أن المتغيرات هي:

y: متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني أي: $\frac{Y}{L}$.

A: معامل التطور التكنولوجي.

K: تراكم رأس المال.

k: نصيب الفرد الواحد (العامل الواحد) من تراكم رأس المال أي: $k = \frac{K}{L}$.

n, α : معاملات النمو.

إضافة إلى هذا فإن كل من معاملات النمو، ونصيب الفرد من تراكم رأس المال k متعلقة بالمؤسسة. بينما المعامل التكنولوجي وتراكم رأس المال تتعلق باقتصاد الدولة محل الدراسة.

⁴⁶ Romer. P, (1986) , « Increasing Returns and long Run growth », Journal of Political Economy, Oct, vol. 94, n°5, PP. 1002, 1037.

فبالنسبة لهذا النموذج، إذا قامت كل المؤسسات برفع قدراتها الاستثمارية، في وقت واحد، فإنها سوف تعرف نموا كبيرا، مقارنة بالنمو الناتج عن استثمار المؤسسة لوحدها، هذا لأن كل مؤسسة إنتاجية تستفيد من ربح المؤسسة الأخرى.

حيث بين المفكر أن إنتاجية رأس مال المؤسسة لا ترتبط فقط باستثماراتها، بل ترتبط أيضا بتراكم رأس مال الاقتصاد ككل. وبالتالي دالة إنتاج الاقتصاد والذي يحتوي على N مؤسسة إنتاجية هي كالتالي:

$$Y = A K^n K^\alpha$$

فالنمو الاقتصادي بالنسبة لـ Paul Romer يرتبط بالمعاملات n, α ، فبالنسبة له إذا كان مجموع المعاملات يساوي الواحد (01)، فإن المردود المرتبط برأس المال يكون ثابتا و بالتالي معدل النمو الاقتصادي يكون على الشكل التالي:

$$g = \frac{\alpha \cdot A - \rho}{\sigma}$$

حيث:

ρ : معدل التفضيل.

σ : مرونة الإحلال.

يبين المفكر أيضا أنه إذا كان مجموع المعاملات يفوق الواحد (01)، فإن الاقتصاد في طريق نمو كبير، لأن الإيراد الحدي لرأس المال في هذه الحالة يكون متزايدا، الأمر الذي يقوي دائما الحث على الاستثمار.

أما في حالة إذا كان مجموع المعاملات أقل من الواحد، فإننا نعود إلى نماذج النمو النيوكلاسيكية و التي تعتمد على تناقص المردود.

لكن بالنسبة لـ Paul Romer، معدل النمو الموضح سابقا، هو في حالة دون

المثالية *sous-optimalité*، حيث وضع معدل النمو الأمثل على الشكل التالي:

$$g^* = \frac{A - \rho}{\sigma}$$

و مقارنة بالمعدلين، نجد أن معدل النمو الاقتصادي الأمثل أكبر من معدل النمو في حالة دون المثالية، الأمر الذي يدفع إلى تدخل الحكومة من أجل تشجيع الاستثمارات من خلال منح إعانات. فبالنسبة لـ Paul Romer ، الإعانات الممنوحة للاستثمار تسمح للمؤسسات باستثمار أكبر، مما يقود الاقتصاد و يقربه من معدل النمو الأمثل.

وبإدماج معامل التطور التكنولوجي في النموذج، تصبح دالة الإنتاج على الشكل التالي:

$$y = AK^\alpha L^{1-\alpha}$$

مع العلم أن التطور التكنولوجي هو متغير داخلي، لأنه كما قلنا سابقا، هو ثمرة الاستثمار و الناتج بدوره من تراكم رأس المال، وعليه، يصبح التطور التكنولوجي على الشكل التالي:

$$A = A_0 \left(\frac{K}{L}\right)^\gamma$$

و بالتالي تصبح دالة الإنتاج:

$$y = A_0 \left(\frac{K}{L}\right)^\gamma K^\alpha L^{1-\alpha}$$

لكن إذا كانت: $\gamma = 1 - \alpha$ ، فإن دالة الإنتاج تصبح دالة تابعة لتراكم رأس المال:

$$y = A_0 K^\bullet$$

و بالتالي يمكن تلخيص أنه بتراكم رأس المال تستطيع كل مؤسسة إنتاجية الحصول على المعرفة التي تساعد على الاستثمار، كما أنها تفيد بها باقي المؤسسات الأخرى. لأن توزيع المعارف و انتشارها يمنع من تناقص المردود بالنسبة لرأس المال، كما أنه يزيد من حجم السوق، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير الإيجابي على النمو.

* $y = A_0 \left(\frac{K}{L}\right)^\gamma K^\alpha L^{1-\alpha} \rightarrow y = A_0 \left(\frac{K}{L}\right)^{1-\alpha} K^\alpha L^{1-\alpha} \rightarrow y = A_0 K^{1-\alpha} K^\alpha L^{\alpha-1} L^{1-\alpha} \rightarrow y = A_0 K.$

2- تراكم رأس المال البشري لـ Lucas Robert (1988)⁴⁷:

قدم Robert Lucas نموذجا في النمو الداخلي معتمدا في ذلك على تراكم رأس المال البشري، ومبينا أيضا أن الفرد يجب أن يقوم بعملية التحكيم بين أن يعمل من أجل الإنتاج، أو يخصص وقته من أجل تراكم رأس المال البشري، قبل أن يصبح أكثر فعالية في الإنتاج.

فدالة الإنتاج بالنسبة لـ Robert Lucas، هي مأخوذة من دالة إنتاجية العامل، وهي على الشكل التالي:

$$y = A \cdot k^{\beta} \cdot (u \cdot h)^{1-\beta} \cdot h_a^{\gamma}$$

حيث أن:

u : هي نسبة الوقت الممنوح للإنتاج وهي محصورة بين الصفر (0) و الواحد،

$u \in [0, 1]$ و بالتالي يصبح $1-u$ نسبة الوقت المخصص لتراكم رأس المال البشري.

h_a^{γ} : معامل التأثير الخارجي للتعليم، مع أن المعامل h_a يمثل المستوى المتوسط

للفرد من رأس المال البشري.

فبالنسبة للمفكر، فإنه يقول بأن إذا لم يكن هناك زيادة في عدد السكان، هذا يسمح

برفع المستوى المتوسط للفرد من رأس المال البشري، الأمر الذي يدفع إلى تحسين إنتاجية

كل عامل (الفرد).

و يفسر Robert Lucas هذا الأمر، ببروز كفاءات جماعية ناتجة عن تبادل

المعارف بين الأعوان (نتيجة الرفع من المستوى المتوسط للفرد من رأس المال البشري)،

وبالتالي هذا التراكم بالنسبة للمعارف (تراكم رأس المال البشري للفرد) يكون على الشكل

التالي:

⁴⁷ Robert. Lucas, (1988), « On The Mechanics of Economic Development », Journal of Monetary Economics, vol. 22, n°1, PP.3-42.

* هذه الفكرة، يقصد بها المفكر، أن الشخص الذي لا يعمل، إنما هو في مرحلة كسب المعارف من أجل تطوير قدراته الإنتاجية، قبل تطبيقها على أرض الواقع ويصبح أكثر مردودية في الإنتاج، وهذا ما يطلق عليه اسم : رأس المال البشري.

$$\dot{h} = \delta \cdot (1 - u) \cdot h$$

من خلال هذه العلاقة الخطية، يقر Robert Lucas بأن تراكم رأس المال البشري له تأثير داخلي إيجابي على النمو الاقتصادي. كما أنه يبين أن تراكم رأس المال البشري ليس له مردود متناقص، لأن مستوى معارف الفرد تعد أكثر فعالية في حالة إذا كان هناك احتكاك بين الفرد وآخرين ذوي مستوى معرفي كبير.

لكن رغم هذا، يقر بضرورة تقديم إعانات في ميدان تراكم رأس المال البشري، في حالة إذا كان هذا الأخير ليس له تأثير كبير على النمو الاقتصادي (دون المثالية-sous optimale)، وذلك من خلال إدراج مناهج تعليمية تساعد على تنمية المعارف لدى الأفراد، بغية الوصول إلى تحقيق نمو اقتصادي مثالي.

3- الإنفاق الحكومي لـ Barro Robert (1990)⁴⁸:

في هذا النموذج، يقصد Barro بالإنفاق الحكومي كل الهياكل القاعدية من اتصالات ونقل... الخ، حيث أن Barro يعتبرها في قلب النموذج الذي يهدف من خلاله إعطاء تفسير للنمو الاقتصادي.

في هذه النظرية، الإنفاق الحكومي يطلق عليه Barro اسم " رأس المال العام Capital Public"، والذي يأخذ نفس شكل رأس المال K. يكون رأس المال العام نتيجة استثمارات قامت بها الحكومة و الإدارات المحلية، حيث أن Barro يربط رأس المال العام أيضا بالاستثمارات في ميدان التعليم و البحث.

إضافة إلى ذلك، بالنسبة لـ Barro، تقوم الدولة بشراء المنتجات وتعرض خدمات عمومية مجانية، والتي من شأنها تحسن من إنتاجية رأس المال و العمل لكل مؤسسة، لأن إنتاجية كل مؤسسة تكون مرتبطة بالإنفاق الحكومي مثل ارتباطها برأس مالها و

⁴⁸ Robert. J. Barro, (1990), « Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth», Journal of Political Economy, vol.98, n°5, PP. 103-125.

عمالها. فرأس المال العام بالنسبة للمفكر هو عامل إنتاج ضروري ومهم جدا في اقتصاد أي دولة.

لتحليل النمو الاقتصادي من خلال هذه النظرية، ارتكز Barro على دالة إنتاج لـ Cobb-Douglas، من أجل تبيان أهمية السلع الممولة من طرف القطاع العام. بين Barro في هذه المجال، أن المردود السلمي بالنسبة لعوامل القطاع الخاص ليس متزايدا، لكن بالأخذ بالحسبان العوامل الممولة من طرف القطاع العامل يصبح المردود متزايدا. فبالنسبة لهذا النوع من النماذج، النتيجة النهائية، هي " أن الاستثمارات و الخدمات العمومية تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي"⁴⁹.

4- التجديد و الابتكار (التغير التقني) لـ Paul Romer (1990)⁵⁰:

التحليلات الجديد في ميدان النمو الاقتصادي، سلطت الضوء على دور التقدم التقني في هذا المجال. ف (Romer (1990، أراد تبيان الدور الذي يمكن أن تلعبه الإبداعات في الاقتصاد، وبالتالي دور البحث العلمي (مصدر وضع هذه الإبداعات) في النمو الاقتصادي.

بالنسبة لـ Romer (1990)، الإبداعات هي عبارة عن الممتلكات و الوسائل الجديدة التي تضاف إلى الممتلكات و الوسائل القديمة. هذه السلع الجديدة تسمح بزيادة تقسيم العمل الذي يعتبر المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك، يعتبر Romer (1990) التغير التقني الذي يساهم في خلق سلع جديدة و الرفع من كمياتها، له تأثير إيجابي على النمو.

⁴⁹ Philippe. A.R. Dahoui, (2000), « Efficacité des dépenses Publiques en Capital Humain au Bénin », Mémoire DEA, Université Cheikh Anta Diop, Dakar, P.18.

⁵⁰ Romer. P, (1990), « Endogenous Technical Change », Journal of Political Economy, vol. 98, n°5, PP. 71-102.

فالتغير التقني بالنسبة للمفكر يأتي من أفكار موضوعية ومختبرة وتكون محل منافسة كبيرة من طرف أشخاص كثر، و قد تسلك هذه الأفكار طريقا طويلا قبل تحقيقها على أرض الواقع.

فبالنسبة لـ (Romer (1990، إذا قبلت الأفكار بعد مرورها على مراحل عدة، يأتي وقت التجسيد، فالمنتج الأول الناتج عن هذه الأفكار يكون ذو تكاليف باهظة، الأمر الذي يوحي منذ النظرة الأولى أن المردود متناقص، لكن بمجرد إعادة إنتاج السلع المشابهة للمنتج الأول تقل التكاليف وتزداد الكميات المنتجة، ويصبح المردود السلمي متزايدا. هذا التغير التقني الناتج عن هذه الأفكار، يتميز بالاحتكار، لأن هناك ما يسمى بحقوق الملكية التي تعطي فقط للمبتكر الحق في بيع أفكاره لمن يشاء. وبالتالي، فبالنسبة لـ (Romer (1990، فإن التغير التقني يكون كثيف مادام المبتكرين يأملون في تحقيق أرباح مهمة⁵¹.

5- التجديد و الابتكار لـ Aghion و Howitt (1992)⁵²:

النظرية الاقتصادية بالنسبة للمفكرين في ميدان تفسير النمو الاقتصادي، و الذي يركز بالنسبة لهم على التجديد العمودي* innovation verticale، هي مشابهة تماما لتحليل شومبيتر.

لأن منطلق التجديد في هذه النظرية يركز على المنافسة، أي أن المنافسة هي التي تحفز على الخلق و الإبداع.

في هذا النموذج يعتبر المفكرين أن الاقتصاد ينقسم إلى ثلاث 03 قطاعات:

⁵¹ لمزيد من المعلومات حول التجديد، انظر:

Patricia. Crifo-Tillet, (1999), « L'analyse de L'innovation dans les Modèles de Croissance Endogène », Revue Française d'Economie, vol. 14, n°2, PP. 189-221.

⁵² Aghion. P, Howitt. P, (1992), « A Model of Growth Through Creative Destruction », Econometrica, vol. 60, n°2, PP. 323-351.

* هناك التجديد العمودي و التجديد الأفقي، الأول يركز على نوعية المنتج، أي أن المنتج ذو النوعية الجيدة يحل محل المنتج ذو النوعية الأقل جودة، أما النوع الثاني يركز على الإبداعات التي ترفع من تشكيلة السلع الوسيطة المستعملة في السلع النهائية.

- قطاع المنتج النهائي.
- قطاع المنتج الوسيط.
- قطاع البحث.

كما أنهم اعتبروا أن حجم السكان ثابت ويساوي L . وكل فرد يعتبر وحدة عمل الذي تستعمل من أجل البحث أو من أجل إنتاج السلع الوسيطة. فالسلع الاستهلاكية النهائية تنتج بطريقة تنافسية، وباستعمال السلع الوسيطة وفق التكنولوجيا التالية:

$$y_t = A_t x_t^\alpha$$

حيث:

y : كمية السلعة النهائية.

x : كمية السلع الوسيطة.

A : معامل التكنولوجيا، و $0 < \alpha < 1$

كل تغير جديد في السلع الوسيطة يحل محل التغير القديم، الأمر الذي يؤدي إلى تحسن المعامل التكنولوجي A ، حيث يصبح $A_{t+1} = \gamma A_t$ ، حيث أن γ يعبر عن حجم الإبداعات.

في هذا النموذج، هدف القطاع العائلي و المنتج الوسيط Producteur intermédiaire، تعظيم المنفعة بالنسبة للأول*، وتعظيم الربح بالنسبة للثاني*.

أما بالنسبة للقطاع الثالث، و المتمثل في قطاع البحث، فإنه يستعمل العمل كعامل وحيد لعملية الإنتاج. كمية العمل في هذا القطاع تتوقف على تساوي تكلفة وحدة العمل مع القيمة المتوقعة للإبداع للعامل الواحد.

* من خلال شراء السلع ذات الميزة (نوعية - سعر).
 * هذا المنتج هو المبدع (صاحب الإبداع) أو شاري لشهادة الابتكار، وهو في وضعية احتكار. الربح يتحقق عن طريق الفرق بين سعر بيع الإبداع للمنتج النهائي، و أجر العمال.

إضافة إلى ذلك، توزيع اليد العاملة في التوازن بين قطاع السلع الوسيطة و قطاع البحث يتحقق عندما تتساوى الأجور في القطاعين.

النتيجة التي خرج بها المفكرين من هذا النموذج، هي أن " المنافسة في قطاع البحث، بمعنى المنافسة بين المبدعين و المبتكرين تسهل عملية النمو للسببين التاليين:

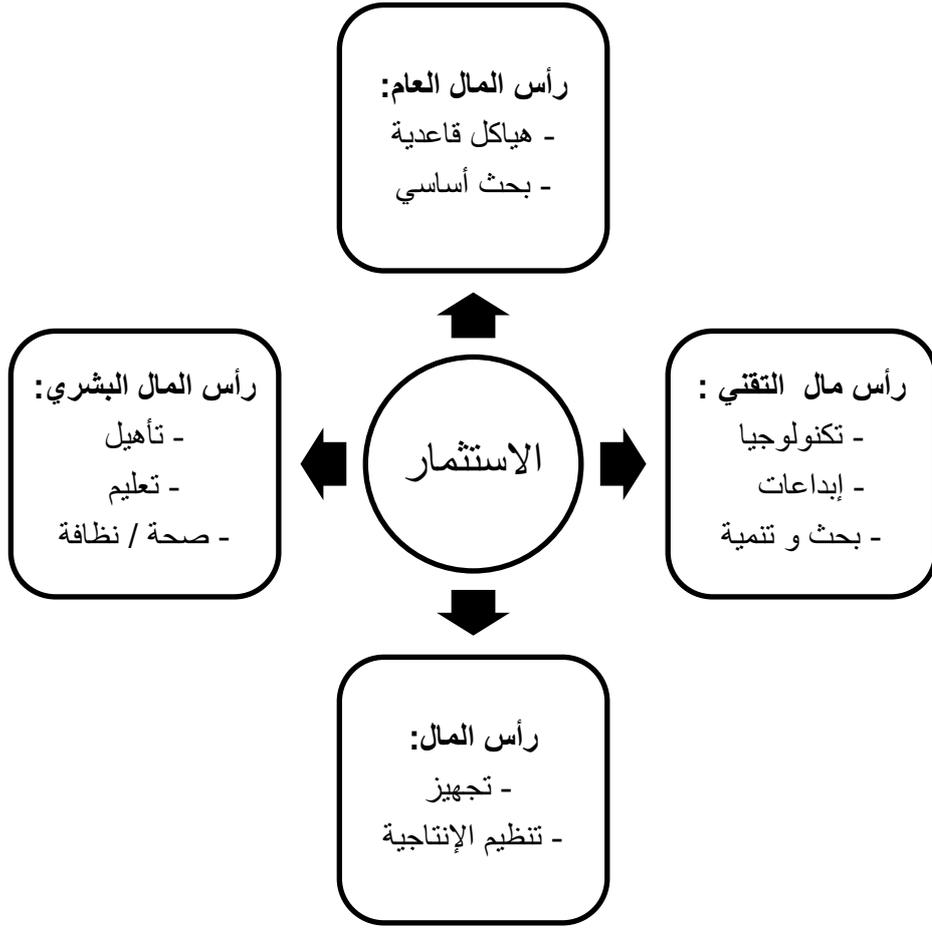
- عندما يسمح انخفاض تكاليف الدخول لقطاع البحث بزيادة المنافسة.

- عندما تصبح الإبداعات الثمرة الوحيدة للدخول لقطاع البحث.

أي أن المنافسة الكبيرة تسمح بظهور مؤسسات بحث فعالة، العامل الذي يؤدي إلى إبداعات ذات جودة، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي⁵³.

يمكننا تلخيص أهم ما جاءت به هذه النظريات في التمثيل البياني التالي:

⁵³ Patricia. Crifo-Tillet, Op cit, P. 201.



المصدر: Guellec. D, Ralle. P, (1995), « Les Nouvelles Théories de la Croissance », Paris, La Découverte, P.13

خلاصة:

من خلال تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، القديمة منها و الحديثة، نستنتج أن النمو الاقتصادي لا يزال في قلب الدراسات الاقتصادية حتى وقتنا هذا، نظرا للأهمية الكبيرة التي يليها الاقتصاديين و المفكرين لهذه الظاهرة، لكونه الهدف و الغاية الكبرى التي تسعى كل دولة لبلوغها.

فبعض المفكرين أعطى أهمية كبيرة للاستثمار و الادخار كعوامل مهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، على غرار النظرية الكلاسيكية، ونماذج هارود - دومار و سولو. أما البعض الآخر اعتمد في تحليله على الإبداعات، مثل شومبيتر. لكن هذه النظريات كانت تعتبر التقدم التقني الناتج عن الاستثمار كمتغير خارجي (ليس في حاجة إلى تمويل)، الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يسمى بالنظريات الجديدة للنمو الاقتصادي، ألا وهي نظرية النمو الداخلي، حيث اعتبرت هذه الأخيرة، أن التقدم التكنولوجي ما هو إلا متغير داخلي و أنه في حاجة إلى تمويل.

هذه النظريات الجديدة للنمو الاقتصادي اعتمدت في تحليلها على التقدم التقني، من خلال إدراج بعض المتغيرات الأخرى ك: رأس المال، رأس المال البشري، رأس المال العام و الابتكارات و الإبداعات. حيث أن هذه النظريات بينت أن هذه المتغيرات الاقتصادية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

هذه النظريات الحديثة بينت دور النظام البنكي الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي - و إن لم يظهر ذلك جليا (بشكل مباشر) - و ذلك من خلال اعتبار التقدم التقني متغير داخلي في حاجة إلى تمويل و الاعتماد على الادخار، و ذلك بطبيعة الحال لن يكون إلا بوجود نظام بنكي يوفر الموارد المالية اللازمة لذلك من خلال قدرته على تجميع المدخرات.

الفصل الثالث: علاقة الوساطة البنكية بالنمو الاقتصادي: بعض الأعمال

الفصل الثالث: علاقة الوساطة البنكية بالنمو الاقتصادي: بعض الأعمال

كثيرة هي الأعمال التي أهملت وقللت من الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة البنكية في النشاط الاقتصادي و بالتالي النمو الاقتصادي، حيث اعتبرت كوسيط مالي بسيط، يكمن دوره فقط في تجميع الأموال و إعادة توزيعها.

لكن ظهور النظريات المفسرة لسبب وجود المؤسسة البنكية، إضافة إلى التأثير الذي يمكن أن تلعبه هذه الأخير في الأزمات الاقتصادية، جعل العديد من المفكرين يدرج هذه المؤسسة في التحاليل الاقتصادية المرتبطة بمعرفة العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي. فمن المفكرين من تطرق بطريقة غير مباشرة للدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة البنكية في النمو الاقتصادي، و يوجد آخرين تطرقوا بصفة مباشرة للعلاقة التي يمكن أن تجمع بين البنوك و النمو، لكن المشكل في هذه الدراسات يكمن في طبيعة العلاقة التي يمكن أن تربط البنك بالنمو.

في هذا الفصل، سوف نحاول الإجابة عن هذا الاستفسار، من خلال تطرقنا إلى بعض المقاربات النظرية التي جاءت في مجال دراسة العلاقة بين البنك و النمو، فمنها من لم يعط أي أهمية لهذه المؤسسة في النمو الاقتصادي، لكن يوجد بعض الاقتصاديين الذين منحوا للبنك الدور الرائد و الفعال في النمو.

ثم نتطرق إلى بعض الأعمال التجريبية، التي اعتمدت في تحليلها على المتغيرات البنكية، و تأثيرها على النمو. فهناك أعمال وجدت أن للبنك تأثير إيجابي على النمو، وهناك أخرى، وجدت أنه يمكن أن يكون تأثير سلبي للبنك على النمو.

المبحث الأول: تأثير الوساطة البنكية على النمو الاقتصادي: بعض المقاربات النظرية

قبل التطرق إلى المقاربات النظرية التي جاءت لتبين العلاقة بين الوساطة البنكية و النمو الاقتصادي، سوف نحاول التطرق إلى بعض نماذج النمو التي أهملت أو أنقصت دور البنك و تأثيره على هذه الظاهرة الاقتصادية.

المطلب الأول: إهمال و تقليل من دور البنك في النمو الاقتصادي

في إطار بعض نماذج النمو، تقديم البنك أو الاعتماد عليه في التفسيرات و التحليلات، كان غائبا أو غير كاف، خاصة فيما يتعلق بآليات عمله أو خصائصه. النقطة الأولى التي يمكن لنا أن نستخرجها من هذه النماذج، هي ماهية البنك. نحن نعلم أن البنك هو وسيط مالي، لكن ليس كل وسيط مالي هو بنك. ففي بعض النماذج، اعتبرت البنوك كوسيط مالي بسيط، يتمثل دورها فقط في تجميع الادخار وتوجيهه إلى الاستثمارات.

أي أنها لا تقوم سوى بتحويل الادخار إلى رؤوس أموال وسيطة *Capital intermédiaire*، ثم وضعه في متناول المؤسسات المستثمرة بعض أخذ تكاليف الوساطة.

من خلال هذا الطرح، يمكن لنا أن نستنتج أن الدور الخاص و المهم للبنك والذي يختلف فيه البنك عن باقي الوسطاء الماليين، و المتمثل في خلق الائتمان (الخلق النقدي) *Création monétaire*، لم يؤخذ بعين الاعتبار.

من المعروف و المعلوم أن القرض هو الذي يصنع الودائع، ففي كل مرة تمنح البنوك قرضا، إلا و خلقت وديعة لفائدة المقترض. بمعنى أن آلية خلق النقود *Création monétaire* تسمح بضخ موارد جديدة في الاقتصاد، بدون وجود مقابل لها (لهذه الموارد).

هذه القروض الممنوحة من البنك إلى المؤسسات بغية الاستثمار، تتحول إلى مداخيل، و بالتالي تساعد على النمو، بمعنى أنه يمكن أن نقوم بالاستثمار و خلق الثروة

بدون أن يكون هناك ادخار أولي *épargne préalable*، أي أنه ليس بالضرورة أن يكون هناك ارتفاع خارجي في حجم الادخار لكي يرتفع حجم الاستثمار.

نقص الادخار يمكن أن يغطي بآلية خلق الائتمان *Création monétaire*، بغية الوصول إل معدلات استثمار مثلى. بالنسبة لكينز Keynes " الاستثمار يمكن أن يعرقل بسبب نقص النقود، ولن يعرقل بسبب نقص الادخار"⁵⁴.

فنماذج النمو لم تأخذ بالحسبان هذا الدور الذي يمكن للبنوك أدائه، كما أنهم لم يأخذوا بعين الاعتبار تأثير هذه المؤسسة على كمية رؤوس الأموال المقرضة داخل النظام الاقتصادي.

فمن هذه النماذج (خصوصا الكلاسيكية منها و النيوكلاسيكية)، ارتكزت أفكارها على أن الادخار يكون مساويا للاستثمار $I = S$ ، بمعنى أن الادخار يجد الاستثمار المرافق له، ويكون ذلك بسبب فرضية مرونة أسعار الفائدة*.

وبالتالي إهمال هذه الخاصية البنكية، يمكن أن يكون له انعكاسات سلبية على استنتاجات هذه النماذج ، لأنها اعتمدت في تحليلها على علاقة الادخار بالنمو.

يجدر الإشارة هنا، أن هذه الخاصية البنكية *Création monétaire* ، يمكن أن تحدث حالة لا استقرار في الاقتصاد، إذا لم تضبط من طرف سياسة نقدية صارمة و بأقل قوانين ممكنة، ومن هنا يمكن لنا أن نميز الخاصية الثانية التي تميز البنك عن الوسطاء الماليين الآخرين، وهي درجة التنظيم.

متابعة منا لأعمال Mc Kinnon و Shaw (1973)، حول الكبح المالي* *répression financière*، بين المفكرين بأن هذه الظاهرة تعيق النمو الاقتصادي و التنمية المالية، لأنها تؤدي إلى تخفيض الموارد المالية الموجهة إلى الاستثمارات و

⁵⁴ Aglietta M. (1995), " Macroéconomie financière", Editions Repères, collections la Découverte, Paris, P.37.

* تخضع هذه الفكرة لقانون ساي (قانون المنافذ)، " العرض يخلق الطلب".
* هي الحالة التي توضع فيها الحكومة قوانين قد تعرقل من أداء النظام البنكي، كتحديد معدلات الفائدة (مركزية القرار).

المأخوذة من الادخار، كما أنها تؤدي إلى خفض حجم الادخار بسبب انخفاض معدلات الفائدة.

إضافة إلى ذلك، Roubini و Sala -I-Martin (1992)⁵⁵، بينوا نظريا و تجريبيا أن الاقتصاد غير مقنن non réglementée يتطور أسرع من الاقتصاد الذي تمارس فيه الحكومة الكبح المالي répression financière .

King و Levine (1993)، وضحوا أيضا أن الكبح المالي répression financière الذي يأخذ شكل ضرائب تعجيزية على المؤسسات المالية، يؤدي إلى ارتفاع تكاليف تقييم و تمويل المؤسسات الاستثمارية، العامل الذي يؤدي إلى تقليص مردودية هؤلاء الوسطاء.

إضافة إلى ذلك، الكبح المالي يؤدي إلى إنقاص الخدمات المقدمة من طرف النظام المالي إلى المودعين و المؤسسات الإنتاجية، و بالتالي عرقلة الإبداعات و الابتكارات، الأمر الذي يؤدي إلى خفض من معدل النمو⁵⁶.

لكن بالنسبة لنماذج النمو التي أخذت بعين الاعتبار الخاصية الأساسية للمؤسسة البنكية، و المتمثلة في خلق الائتمان Création monétaire توصلت إلى استنتاجات تختلف عن تلك التي أهملت هذه الخاصية.

في دراسات أخرى، كانت القروض أحد العوامل غير المستقرة في الاقتصاد، لأن هذا الميكانيزم يعتمد على خاصية خلق الائتمان Création monétaire و تحويل رؤوس الأموال المقترضة ذات الآجال القصيرة إلى قروض ذات آجال طويلة، لأن هذه الدراسات ربطت القروض بإشكالية عدم تناظر المعلومات Asymétrie d'information.

⁵⁵ Roubini. N, Sala-I-Martin. X, (1992), « Financial Repression and Economic Growth », Journal of Development Economics, vol. 39, PP. 5-30.

⁵⁶ King et Levine (1993b), " Finance, entrepreneurship and growth: theory and evidence", Journal of Monetary Economics, vol.32, P.517

فبالنسبة لهذه الأعمال، إذا كانت العلاقة بين القروض و عدم تناظر المعلومات غير موضوعة تحت رقابة بنكية صارمة، حتما سوف يكون للقروض تأثير سلبي على النمو. وعلى الرغم من كون هذه الآلية (القروض) تعد الوظيفة الأولى للبنك، إلا أن هذا الأخير قد يقع في مشكل نقص السيولة (سحب كبير للودائع)، نتيجة عدم قدرة المؤسسة البنكية على التسديد بسبب توجيه كل هذه الموارد إلى القروض.

ففي حالة غياب الثقة في بعض الميكانيزمات الاقتصادية لأي سبب كان، فإن كل النظام المالي سيصبح مهددا، لأن إفلاس أي بنك ما يؤدي عدم ملاءة *insolvabilité* البنوك الأخرى، وبالتالي تظهر هنا أهمية التنظيم ووضع القوانين للحد من مشكل عدم تناظر المعلومات.

بعض الدراسات الأخرى بينت أن في حالة غياب أدوات لمقاربة و للحد من القروض*، يؤدي إلى تعرض البنوك إلى الوهن و الهشاشة و الضعف، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع في حجم القروض من أجل تحقيق مردودية كبيرة، مما يؤدي إلى ظهور منافسة شرسة بين البنوك في هذا المجال، و بالتالي تسعى البنوك إلى تفضيل كمية القروض على نوعيته و بالتالي التقليل من دراسة الخطر، كل هذا يؤدي إلى ضعف النظام المالي و بالتالي عرقلة النمو*.

وبالتالي، مادام البنوك تواصل في منح القروض، إلا و انخفضت ممتلكاتها المالية، و على هذا الأساس لابد من مراقبة آلية منح القروض ووضعها داخل منظومة قوانين بغية توجيهها إلى ما يخدم مصلحة المؤسسة البنكية و المودعين. وعليه لا بد النظر في أن هذه المراقبة ليس عائقا في وجه البنوك و التقليل من قيمتها مقارنة بباقي الوسطاء الماليين، بل أنها وسيلة للحفاظ على المنظومة البنكية.

* الحرية المالية *la libéralisation financière*.
* هذه الظاهرة كانت السبب الرئيسي وراء أغلب الأزمات المالية العالمية.

بعض نماذج النمو ارتكزت في تحليلها على الوظائف التقليدية للبنوك فقط، وذلك بتحليلها لجانب الأصول و الخصوم (كما رأينا سابقا) وتركيزها على تكاليف التحويل و عدم تناظر المعلومات، في حين أن الوظيفة البنكية تطورت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث أصبح كل من المودعين و المقترضين يملكون بدائل كثيرة وجذابة في ظل الحرية المالية و ظهور الإبداعات المالية • innovations financières.

هذا الأمر قد يدفع بالبنك إلى التخلي عن الوظائف التقليدية، و بالتالي القيام بوظائف جديدة في مجال وساطة السوق intermédiation de marché ، وعليه لابد من التطرق إلى البنوك من هذا الجانب لتفسير علاقة البنوك بالنمو الاقتصادي، و هذا ما دفع Allen و Santomero (1998)⁵⁷ إلى إدراج هذه الفكرة في دراستهم.

المطلب الثاني: الأساس النظري لعلاقة الوساطة البنكية بالنمو الاقتصادي

ذكر Levine (1996) • خمس حجج يمكن لها أن تبين أنه هناك علاقة موجبة وطرديّة بين النظام البنكي و النمو الاقتصادي:

- النظام يسهل الحماية ضد الأخطار ويسمح بتقسيمها،
- يسمح بتوزيع وتوظيف جيد للموارد المالية،
- يسمح بمراقبة ومتابعة جيدة للمسيرين و المؤسسات من طرف المساهمين،
- يسمح بتحريك وتطوير الادخار المحلي،
- يسهل تبادل السلع والخدمات.

بين كل من Diamond و Dybvig (1983) •، أن كل مستثمر يمكن له أن يتعرض إلى نوعين من الأخطار، الأول يتعلق بالسيولة و الثاني يتعلق بالمستثمر نفسه.

* أصبح المودعين يميلون إلى الأصول ذات المردودية العالية، في حين أن المؤسسات الاستثمارية (المقترضين) تحولت إلى التمويل عن طريق السوق المالي والذي أصبح أقل كلفة مقارنة بالتمويل البنكي.

⁵⁷ Allen. F, Santomero. M, (1998) , « The Theory of Financial Intermediation », Journal of Banking and Finance, vol. 21, PP. 1461-1485.

* انظر عنوان المقال في المقدمة العامة.
* انظر عنوان المقال في المقدمة العامة.

فمشكل السيولة ينجم عن الشك في قدرة تحويل الأصل المالي إلى وسيلة تبادل، حيث أن هذه العملية (تحويل الأصل المالي إلى وسيلة تبادل) تكون صعبة جدا خصوصا في حالة وجود مشكل عدم تناظر المعلومات، إضافة إلى وجود تكاليف مرتفعة.

لكن وجود المؤسسة البنكية في المحيط الاقتصادي، يمكن له أن يخفف من حدة هذه المشكلة المطروحة في الأسواق، وبالتالي التقليل من خطر السيولة، الأمر الذي يكون له تأثير إيجابي على النمو.

Bencivengo و Smith (1991)*، بينوا أن كل المشاريع ذات المردودية العالية تتطلب رؤوس أموال لآجال طويلة، لكن هذه العملية تتعارض مع رغبات المودعين، الذين يفضلون أن تبقى ودائعهم قابلة للتحويل إلى السيولة في أي وقت يريدون، خوفا من تعرضهم لمشكل نقص السيولة.

ففي غياب البنك، مشكل السيولة يدفع بالأعوان الاقتصاديين إلى تمويل مشاريع ذات مردودية منخفضة و التي تتطلب رؤوس أموال قصيرة الأجل، الأمر الذي يكون له تأثير سلبي على النمو.

فبوجود البنك القادر على تحويل المصادر المالية قصيرة الأجل (الودائع) إلى توظيفات طويلة الأجل (القروض)، أو تحويل الوسائل المالية ذات سيولة كبيرة إلى استثمارات غير سائلة، يمكن له التقليل من حدة هذه المشكلة (مشكل السيولة).

كما أن أيضا قيام البنك بتقديم خدمات إلى المودعين، و قدرته على المزج بين الأصول ذات السيولة المرتفعة و الأخرى غير السائلة و ضمان مردود مستقل عن الوضعية الاقتصادية للمقترضين، بإمكانه أن يحسن من راحة المودعين، الأمر الذي يكون له تأثير إيجابي على النمو.

* انظر عنوان المقال في المقدمة العامة.

أما فيما يخص الخطر المتعلق بالمستثمر، فإن Gurley و Shaw (1960)⁵⁸، Goldsmith (1969)⁵⁹، Saint Paul (1992)⁶⁰ و Pagano (1993)^{*} بينوا أن المستثمر يفضل تمويل المشاريع ذات الخطر الضعيف و بالتالي ذات المردودية المنخفضة، لكن وجود المؤسسة البنكية، يسمح بتنويع محفظة المستثمر، و يدفعه إلى تمويل المشاريع ذات الخطر المرتفع (طويلة الأجل)، لكن ذات مردود مرتفع، الأمر الذي يساهم في النمو.

Diamond (1984)⁶¹، Boyd و Prescott (1986)⁶²، Greenwood و Jovanovic (1990)^{*}، بينوا أن وجود عدم تناظر المعلومات و التكاليف المرتفعة لعملية التحويلات، تجعل من التوظيف الأمثل للمصادر المالية أمرا صعبا، إضافة إلى أن التكاليف المرتفعة الناجمة عن تحصيل المعلومات حول المشاريع بالنسبة للمستثمر، يدفع بالأعوان إلى خلق تجمعات مشتركة التمويل، أو تفويض هذه الأمور إلى مؤسسة ما، وهي في حقيقة الأمر المؤسسة البنكية، المصدر الأساسي للحصول على هذه المعلومات. كل هذه الأمور تؤدي إلى توظيف أمثل للموارد، مما يساهم في النمو الاقتصادي.

Schumpeter (1935)⁶³ أكد في كتابه على الدور المهم الذي يلعبه عامل البنك banquier في التوظيف الأمثل للموارد، الأمر الذي يسمح للمنتج بالإبداع في وسائل

⁵⁸ Gurley. John. G, Shaw. Edward. S, (1960), « Money in a Theory of Finance », The Brooking Institution, Washington DC.

⁵⁹ Goldsmith. Raymond. R, (1969), « Financial Structure and Development », Yale University Press, New Haven.

⁶⁰ Saint. Paul. G, (1992), « Technological Choice, Financial Markets and Economic Development », European Economic Reviews, vol. 36, PP. 763-781.

* انظر عنوان المقال في المقدمة العامة.

⁶¹ Diamond. Douglas. W, (1984), « Financial Intermediation and Delegated Monitoring », Review of Economic Studies, vol. 51, n°3, PP. 393-414.

⁶² Boyd. John. H, Prescott. Edward. C, (1986), « Financial Intermediary Coalitions », Journal of Economic Theory, vol. 38, n°2, PP. 211-232.

* انظر عنوان المقال في المقدمة العامة.

⁶³ Schumpeter. Joseph. A, (1935), « Théorie de l'Evolution Economique, Recherche sur le Profit, le Crédit, l'Intérêt et le Cycle de la Conjoncture », Dalloz, Paris.

الإنتاج. وهذه الفكرة وافقه فيها كل من Gerschenkron (1962)*، Cameron (1972)⁶⁴، King و Levine (1993)⁶⁵، إثر تطرقهم إلى التنمية الصناعية في القرن العشرين.

Townsend (1979)⁶⁶، Gale و Hellwig (1985)⁶⁷، بينوا أن الأثر الإيجابي للبنك على النمو، يمر بوضع مراقبة صارمة للمساهمين على المسيرين و المؤسسات*. الفكرة الجوهرية وراء هذه الدراسة، هي أن الوساطة البنكية يمكن لها أن تساهم في النمو عن طريق خفض تكاليف الحصول على المعلومات، مرة تكون ex-ante ومرة أخرى ex-post.

Ex-ante، بمعنى وجود سوق للأصول المالية يمكن له أن يسمح للمستثمر الحصول على المعلومات حول قيمة المؤسسة و تسييرها قبل شراء الأصل المالي. Ex-post، بمعنى أنه بالنسبة لمستثمر خارجي، تكون التكلفة الباهظة في حالة إذا أراد الاستفسار حول مردود الاستثمارات المسيرة من طرف مدير المؤسسة (حالة عدم تناظر المعلومات Asymétrie d'information).

ففي حالة إذا كانت الاستفسار حول المردودية ex-post مكلفا، فإن العقد المثالي يكون عقد دين، أين يتم تحديد الحالات التي يمكن فيها للمقرض الاستفسار عن مردودية المشاريع. ففي هذه الحالة (التكلفة الباهظة) يمكن أن ينجم عنها سوء التوظيف للموارد المالية.

* انظر عنوان المقال في المقدمة العامة.

⁶⁴ Cameron. Rondo, (1972), « Banking and Economic Development: Some Lessons of History », Oxford University Press, New York.

⁶⁵ King. Robert. G, Levine. Ross, (1993c), « Finance and Growth : Schumpeter Might Be Right », Quarterly Journal of Economics, vol. 108, n°3, PP. 717-738.

⁶⁶ Townsend. Robert. M, (1979), « Optimal Contracts and Competitive Markets with Costly State Verification », Journal of Economic Theory, vol. 21, n°2, PP. 265-293.

⁶⁷ Gale. Douglas, Hellwig. Martin, (1985), « Incentive-Compatible Debt Contracts: The One-Period Problem », Review of Economic Studies, vol. 52, PP. 647-663.

* هذه الدراسة كانت حول الدول السائرة في طريق النمو.

Williamson (1987)⁶⁸، و Bermanke و Gertler (1989)⁶⁹ و (1990)⁷⁰، بينوا أن وجود البنك في ظل العدد الكبير من العقود المالية، يمكن له أن يحمل على عاتقه مسألة الاستفسار حول مردودية المشاريع الممولة، كما أنه يمكن له وضع نظام ضمان لحماية المقرضين، الأمر الذي سيساهم في تحقيق النمو.

Mc Kinnon (1973)^{*} بين أن في حالة عدم وجود البنك، من الصعب تمويل مشاريع ذات تقنيات إنتاج فعالة. إضافة إلى ذلك، وبما أن الادخار يعد مصدر كل الاستثمارات، وأن تراكم رأس المال هو مصدر النمو، أصبح من الضروري تطوير الوسائل التي من شأنها زيادة جلب الادخار.

Shaw (1973)^{*}، أقر أن الوساطة البنكية هي شرط أساسي للنمو الاقتصادي، لأن عملية جمع الادخار من طرف شخص ما تكون ذات تكاليف باهظة و غير مطابقة، لكن هذه العملية تكون سهلة في حالة وجود وسيط بنكي.

Greenwood و Smith (1995)⁷¹ أوضحوا أن عملية تجميع الادخار تعد الأساسية في تمويل الاقتصاد، من خلال سماحها لتوسيع إمكانية الإنتاج باستعمال طرق ذات تكنولوجيا عالية، الأمر الذي يدفع بالمنتج إلى التخصص، وبالتالي ظهور أنواع كبيرة من السلع. و بالتالي الوساطة البنكية تسهل عملية التخصص الأمر الذي يساهم في النمو الاقتصادي.

⁶⁸ Williamson. Stephen. D, (1987), « Costly Monitoring, Loan Contracts, and Equilibrium Credit Rationing », Quarterly Journal of Economics, vol. 102, n°1, PP. 133-145.

⁶⁹ Bernanke. Ben, Gertler. Mark, (1989), « Agency Costs, Net Worth and Business Fluctuations », American Economic Review, vol. 79, n°1, PP. 31-41.

⁷⁰ Bernanke. Ben, Gertler. Mark, (1990), « Financial Fragility and Economic Performance », Quarterly Journal of Economics , vol. 105, n°1, PP. 87-114.

* انظر عنوان المقال في المقدمة العامة.

* انظر عنوان المقال في المقدمة العامة.

⁷¹ Greenwood. Jeremy, Smith. Bruce, (1995), « Financial Markets in Development and the Development of Financial Markets », Rochester Center for Economic Research, Working Paper, n°406, Août.

lien de causalité سببية (1966) Patrick⁷² قدم استفسارا حول وجود علاقة سببية بين الوساطة البنكية و النمو الاقتصادي. في هذه الحالة ميز المفكر بين مرحلتين في النمو الاقتصادي، الأولى، هي أن الوساطة البنكية هي التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي، وهي مرحلة العرض الموجه (supply leading)، أين تسمح البنوك بتحويل رؤوس الأموال من قطاع قديم غير منتج نحو قطاع حديث فعال، و تكون هذه التحويلات في حالة تصاعدية، مع مراعاة مشكل الإفلاس الذي يمكن أن تتعرض له هذه المؤسسة. لكن بمجرد انتهاء هذه المرحلة، اتجاه السببية ينعكس، وهي مرحلة الطلب المتتابع (demand following)، أين يصبح البنك غير مبال بالخدمات المطلوبة منه.

المبحث الثاني: الدراسات التجريبية حول علاقة الوساطة البنكية بالنمو

كثيرة هي الأعمال التجريبية (التي استعملت الاقتصاد القياسي) في دراسة العلاقة بين الوساطة البنكية و النمو الاقتصادي، وسوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى بعض الأعمال، مثل: أعمال King و Levine (1993a, b, c)، أعمال Levine و Zervos (1998)، أعمال Marc Hay (2000) و أعمال Bernard Eric (2000). من خلال هذه الأعمال سوف نلاحظ اختلاف الطرق المنتهجة في التحليل، إضافة إلى اختلاف المتغيرات المستعملة، أي أنه هناك فضاء واسع من أجل دراسة تأثير الوساطة البنكية على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: أعمال Levine – King (1993) و Levine – Zervos (1998)

1- أعمال Levine – King (1993):

تعد أعمال هذين المفكرين من بين الأعمال الرائدة في مجال دراسة العلاقة بين الوساطة البنكية و النمو الاقتصادي. اعتمدت دراستهم على انتهاج طريقة coupe

⁷² Patrick. Hugh, (1966), « Financial Development and Economic Growth in Underdeveloped Countries », Economic Development and Cultural Change, vol. 14, n°2, PP. 174-189.

transversal، وكانت عينة الدراسة تتكون من 80 دولة، من الفترة الممتدة بين 1960-1989.

اعتمدت دراستهم على ثلاث مفاهيم (أو متغيرات) أساسية حول الوظيفة المالية، وهي:

- العمق المالي *approfondissement financier* للاقتصاد، مقاسا بالمعدل *LLY*، وهو عبارة عن نسبة مديونية القطاع المالي إلى *PIB*.
- الوظيفة البنكية *activité bancaire* مقاس بالمعدل *BANK*، وهو عبارة عن نسبة مجموع كل من القروض البنكية و القروض الموجهة للاقتصاد من طرف البنك المركزي إلى *PIB*.
- أهمية تمويل القطاع الإنتاجي مقاس بالمعدل *PRIVY*، وهو عبارة عن نسبة القروض الموجهة إلى المؤسسات الخاصة إلى *PIB*.

من خلال هذه المعدلات و التي ربطها المفكرين بمستوى التنمية في كل بلد، استطاعا تقسيم الدول إلى أربع 04 مجموعات: بلدان غنية جدا، بلدان غنية، بلدان فقيرة و بلدان فقيرة جدا⁷³.

حاول المفكرين في نموذجهم تقدير المعادلة التالية:

$$G(j) = \alpha + \beta F(i) + \gamma X + \varepsilon$$

حيث أن:

$G(j)$: معاملات التنمية الحقيقية (معدل النمو للأجل الطويل لـ $PIB/tête$ ، مخزون رأس المال للفرد و الإنتاجية).

$F(i)$: معاملات التنمية المالية *développement financier*، و المذكورة سابقا.

* اعتمد في تقسيم الدول أيضا على $PIB/tête$ ، حيث أن الدول الغنية جدا يكون هذا المتغير أكبر من 3506 دولار، الدول الغنية يكون ما بين 799 و 3506، الدول الفقيرة بين 362 و 799، و الدول الفقيرة جدا أقل من 362. هذه الإحصائيات كانت لسنة 1985.⁷³ انظر في هذا التمثيلات البيانية في:

King. R. G, Levine. R, (1993a), « Financial Intermediation and Economic development », in Capital Market and Financial Intermediation, Edited by C. Mayer and X. Vives, Cambridge University Press, P.167.

X: متغيرات المراقبة variables de contrôle (لوغاريتم مستوى الدخل للفرد، لوغاريتم معدل التعليم الثانوي، معدل الإنفاق الحكومي بالنسبة لـ PIB، معدل التضخم، معدل التبادل الخارجي وهو مجموع الصادرات و الواردات إلى PIB).
و الجدول التالي يبين النتائج الذي تحصلا عليها:

جدول 1: نتائج دراسة King و Levine (1993)

1960- 1989	PIB/tête	Capital/tête	Productivité
Cste	0,035*** (0,001)	0,002 (0,682)	0,034*** (0,001)
Ln(PIB/tête)	-0,016*** (0,001)	-0,004*** (0,068)	-0,015*** (0,001)
Ln(scolarisation)	0,013*** (0,001)	0,007*** (0,001)	0,011*** (0,001)
G/PIB	0,07* (0,051)	0,049* (0,064)	0,056* (0,076)
Inflation	0,037 (0,239)	0,02 (0,238)	0,029 (0,292)
(Exp+Impo)/PIB	-0,035 (0,604)	-0,001 (0,767)	-0,003 (0,603)
Profondeur	0,028*** (0,001)	0,019*** (0,001)	0,022*** (0,001)
R²	0,61	0,63	0,58

Source : King et Levine (1993)

النتيجة التي خرج بها المفكرين من خلال هذه الدراسة، هي أن كل المتغيرات المالية ذات معنوية في حدود 5%، خصوصا متغير العمق المالي LLY و الذي يفسر 20%

من النمو الاقتصادي، والذي اعتبره المفكرين المتغير القادر على التنبؤ بالنمو الحقيقي خلال الفترة 1960-1989 (bonne prédiction).

وعليه استنتج المفكرين أن المتغيرات المالية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، " يبدو أن المالية هي المفتاح المهم للنمو الاقتصادي"⁷⁴.

2- أعمال Levine و Zervos (1998)⁷⁵:

أراد المفكرين من خلال هذه الدراسة توضيح طبيعة العلاقة التي يمكن أن تربط التنمية المالية بالنمو الاقتصادي، لكن عنصر الاختلاف بين هذا العمل و السابق، هو أن هذا العمل أعطى أهمية كبيرة للسوق المالي في التحليل، لكنه لم يهمل الدور الذي يمكن أن تلعبه البنوك.

اختار المفكرين عينة من الدول تتكون من 49 دولة، خلال فترة امتدت من 1976-1993، وكانت أهم متغيرات النموذج كالتالي:

- معدل الاكتتاب في الأسواق المالية (قيمة الأسهم بالنسبة لـ PIB، وهو معدل حجم السوق المالي).

- متغيرات السيولة (معدل الصفقات و الدوران)، حيث أن معدل الصفقات هو قيمة الصفقات بالأسهم بالنسبة لـ PIB، و هو معدل أداء السوق المالي. أما معدل الدوران فهو يتمثل في قيمة الصفقات بالأسهم بالنسبة لقيمة الأسهم، و هو عبارة عن مقياس لسرعة دوران الأصول المالية.

- المتغيرات البنكية BANK (معدل قروض بنوك الودائع الممنوحة للقطاع الخاص بالنسبة لـ PIB).

⁷⁴ King. R. G, Levine. R, (1993e), Op cit, P.730.

“ finance seems importantly to lead economic growth”.

⁷⁵ Levine. R, Zervos. S, (1998), « Stock Market, Banks and Growth », The American Economic Review, vol. 88, n°3, PP. 537-558.

حاول المفكرين تقدير المعادلة التالية:

$$G(j) = \beta X + \gamma \text{BANK} + \delta S(k) + \mu$$

حيث أن:

j : المتغيرات المفسرة *expliquées*، وهي معدل نمو كل من (PIB/tête، رأس المال، الإنتاجية و الإدخار).

X : متغيرات المراقبة *variables de contrôle* وهي:

- LRGPD لوغاريتم PIB/tête،

- LSEC لوغاريتم معدل التعليم الثانوي،

- REV عدد الثورات و الانقلابات في السنة،

- GOVI معدل الإنفاق الحكومي بالنسبة لـ PIB،

- PII معدل التضخم،

- BMPI قيمة خطر السوق السوداء لأسعار الصرف.

BANK: معدل قروض بنوك الودائع الموجهة للقطاع الخاص بالنسبة لـ PIB.

$S(k)$: متغيرات السوق المالي و المذكورة سابقا، حيث أن TORI معدل الدوران.

وكانت النتائج المحصل عليها كالتالي:

الجدول 2: نتائج دراسة Zervos و Levine (1998)

الادخار	الإنتاجية	رأس المال	معدل النمو	المتغيرات المستقلة

Cste	0,0445 (0,0701)	0,1016 (0,0087)	0,0304 (0,0528)	24,8812 (0,0029)
LRGDP	-0,0141 (0,0097)	-0,0120 (0,1366)	-0,0079 (0,0846)	-0,9599 (0,6236)
LSEC	0,02411 (0,0668)	0,0058 (0,7392)	0,0127 (0,2426)	1,3742 (0,7801)
REV	-0,0299 (0,0329)	-0,0241 (0,0594)	-0,0191 (0,0702)	-7,2105 (0,4141)
GOVI	-0,0621 (0,1083)	-0,0019 (0,9728)	-0,0411 (0,2218)	-20,4273 (0,4333)
PII	-0,0102 (0,1766)	-0,0326 (0,0025)	-0,0106 (0,2494)	-11,2147 (0,0465)
BMPI	0 (0,8753)	-0,0002 (0,0683)	0,0000 (0,7814)	0,0045 (0,8535)
BANK	0,0125 (0,0314)	0,0144 (0,0303)	0,0108 (0,0237)	3,5869 (0,1983)
TORI	0,0268 (0,0056)	0,0217 (0,0230)	0,0199 (0,0300)	8,0036 (0,2353)
Adj R²	0,3416	0,3476	0,2128	0,1177
N	42	41	41	29

مصدر : Levine et Zervos (1998)

ومن خلال الجدول نلاحظ أن المتغيرين المرتبطين بالتنمية المالية TORI و BANK ذات معنوية إحصائية بالنسبة للمتغيرات المفسرة الثلاث الأولى، بمعنى أن هذين المتغيرين تربطهما علاقة مهمة مع المتغيرات الحقيقية. نتائج عمل هذين المفكرين بينت أهمية تأثير المتغيرات المالية (سيولة السوق المالي و التنمية البنكية) على معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل، على تراكم رأس المال و على الإنتاجية.

و على هذا الأساس، فقد أكد النموذج مقولة Levine " رغم أن الاستنتاجات المتوصل إليها كانت يطبعها الحذر، إلا أن جزء كبير من الأعمال النظرية و التجريبية

بينت أنه هناك علاقة طردية و ذات أهمية من الدرجة الأولى بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي⁷⁶.

المطلب الثاني: أعمال Bernard Eric و Marc Hay (2000):

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم الأعمال التي جاءت لتبين العلاقة بين المتغيرات المالية و الحقيقية في بداية الألفية الثالثة (أي في سنة 2000).

1- أعمال Bernard Eric (2000)⁷⁷:

كان المفكر من خلال عمله هذا يريد دراسة العلاقة بين المتغيرات المالية و النمو الاقتصادي، من جهة، والعلاقة بين السياسة النقدية التوسعية و النمو من جهة أخرى. إشكالية المفكر كانت حول إيجاد الترابط بين مجالين مختلفين، الاقتصاد البنكي و الاقتصاد النقدي.

استعمل المفكر في دراسته طريقة * données de panel، مع أخذ عينة تتكون من 49 دولة خلال الفترة 1987-1997. وقد قسم المفكر العينة إلى مجموعتين، مجموعة تتكون من الدول المتطورة ماليا، و الأخرى متطورة نسبيا ماليا، و هي كالتالي:

المجموعة الأولى:

النمسا، اندونيسيا، اليونان، باكستان، ايطاليا، البرتغال، الهند، النرويج، ألمانيا، المكسيك، اسبانيا، فنلندا، الدنمارك، فرنسا، ايرلندا، إسرائيل، كوريا، بلجيكا، زيلندا الجديدة، فلين، تايلاند، استراليا، السويد، هولندا، الشيلي، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، كندا، سويسرا، المملكة المتحدة، سنغافورة، جنوب إفريقيا، ماليزيا و هونغ كونغ.

المجموعة الثانية:

⁷⁶ Levine. Ross, (1996), Op cit, P.3.

⁷⁷ Bernard. Eric, (2000), « Développement Financier, Politique Monétaire et Croissance Economique : Validations Empiriques en Données de Panel », Laboratoire d'Economie, Université d'Orléans.

* هذه الطريقة تسمح بمتابعة الفرد i ($i=1$ à N) خلال فترة T ($T=1$ à T).

أورغواي، بولونيا، إيران، نيجيريا، ساحل العاج، هنغاريا، الصين، مصر، تونس،
الإكوادور، فنزويلا، بيرو، المغرب، كولومبيا و تركيا.

المتغيرات التي استعملها المفكر في نموذجها، يمكن تقسيمها إلى ثلاث 03 أصناف
مختلفة:

1- المتغيرات الحقيقية:

School: مخزون رأس المال البشري المقدر بعدد سنوات الدراسة في الطور
الثانوي في 1985.

Open: يقيس درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد (مجموع الصادرات و الواردات
بالنسبة ل PIB).

Public: مستوى الإنفاق الحكومي بالنسبة ل PIB.

Inves: معدل الاستثمار الخاص.

Popu: معدل نمو السكان.

Pibi: مستوى PIB/tête خلال 1987.

2- المتغيرات المالية:

Reser: مستوى احتياطي البنك بالنسبة لمجموع الودائع.

Crédit: القروض الموجهة للقطاع الخاص بالنسبة لمجموع القروض.

Spread: الفرق بين معدل الفائدة (مدین، دائن).

Capit: الاكتتاب في البورصة بالنسبة ل PIB.

3- المتغيرات النقدية:

Mult : المضاعف النقدي (الكتلة النقدية M2 بالنسبة للقاعدة النقدية).

Infla: معدل التضخم.

Evomm: معدل نمو الكتلة النقدية.

Liqui: معامل السيولة (M3/PIB).

Txct: معدل إعادة التمويل من البنك المركزي.

النموذج الذي كان يبحث عن تقديره هو:

$$\ln Y_t - \ln Y_{t-1} = \beta_0 + \beta_1 \ln(\text{school}) + \beta_2 \ln(\text{open}) + \beta_3 \ln(\text{public}) + \beta_4 \ln(\text{inves}) + \beta_5 \ln(\text{pibi}) + \beta_6 \ln(\text{popu}) + \beta_7 \ln(\text{reser}) + \beta_8 \ln(\text{crédit}) + \beta_9 \ln(\text{capit}) + \beta_{10} \ln(\text{spread}) + \beta_{11} \ln(\text{infla}) + \beta_{12} \ln(\text{multm}) + \beta_{13} \ln(\text{Evomm}) + \beta_{14} \ln(\text{liqui}) + \beta_{15} \ln(\text{txct}) + \varepsilon_t$$

و قد استعمل المفكرة طريقة المربعات الصغرى العادية MCO، وطريقة (quasi)

MCG، للعينة كاملة (المجموعتين معا) وكانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول 3: نتائج Bernard باستعمال MCG, MCO

	MCO		Quasi MCG	
N obs	337		337	
R²	0,387654		0,279749	
DW	1,363444		1,456629	

	Coefficient	T-Student	Coefficient	T-Student
β_0	0,117960	4,54416	0,100683	3,07260
School	0,008542	1,45879	0,018757	2,24214
Open	0,005596	2,10562	0,004526	1,21390
Public	-0,008375	-1,48185	-0,013637	-1,83075*
Inves	0,028559	4,91493	0,028093	3,88092
Popu	0,362796	4,17336	0,368759	4,16469
Pibi	-0,008042	-3,71094	-0,010083	-3,48484
Reser	0,003563	2,15997	0,003529	1,70056*
Credit	-0,004245	-0,84944	-0,011077	-1,64871*
Spread	-0,000193	-0,09110	0,000023	0,00968
Capit	0,002741	1,70920*	0,004645	2,44795
Mult	0,002453	0,96789	-0,000460	-0,13268
Infla	-0,005810	-2,90328	-0,005339	-2,49069
Evomm	0,004693	0,40288	0,003358	0,28565
Liqui	-0,001945	-1,21230	-0,001660	-0,73370
Txtct	0,001582	1,03012	0,001206	0,74582

مصدر: Bernard Eric, Op cit, P.16.

*مقبولة عند حدود 10%.

و بعدما قام المفكر بتقدير نموذج العينة كاملة، طبق طريقة MCG على المجموعتين المذكورتين سابقا، كل واحدة على حدى، و الأمر الذي يمكن أن نضيفه هنا، هو أن المفكر اعتمد في تقسيمه للعينة على المتغير $Capit^{78}$ ، فدول المجموعة الأولى (المتطورة ماليا) هي التي يكون فيها $Capit > 12,5\%$ ، أما المجموعة الثانية يكون فيها $Capit < 12,5\%$ ، و كانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول 4: نتائج Bernard للمجموعتين باستعمال MCG

⁷⁸ Bernard . Eric, (2000), Op cit, P. 19.

	Deuxième groupe		Premier groupe	
N obs	165		374	
R²	0,442778		0,314121	
DW	2,410664		1,339356	
	Coefficient	T-Student	Coefficient	T-Student
β0	-0.105691	-0.73039	0.127720	3.24619
School	0.068129	1.82396	0.009855	1.13717
Open	0.013059	0.54201	0.006636	1.85563
Public	-0.017437	-0.55106	-0.011505	-1.33452
Inves	-0.005234	-0.22131	0.029254	3.05604
Popu	-0.084641	-0.08960	0.315712	1.87374
Pibi	0.001481	0.08005	-0.009414	-2.97576
Reser	0.005742	0.52712	0.003028	1.49084
Credit	-0.020085	-0.93765	-0.009071	-1.19597
Spread	0.010910	1.37091	-0.002220	-0.86007
Capit	0.018668	2.55571	0.003529	1.75438*
Mult	-0.036637	-1.65335	-0.000584	-0.17062
Infla	-0.026473	-2.01988	-0.005265	-2.53845
Evomm	0.115334	2.45228	-0.010618	-0.90079
Liqui	-0.027969	-1.47297	-0.001440	-0.37134
Txtct	0.005207	0.67796	0.000295	0.18755

مصدر: Bernard Eric, Op cit, P. 19.

من خلال هذه الدراسة و النتائج، وجد المفكر أن المتغيرات الحقيقية ذات معنوية إحصائية، وأنها لديها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، كما هو حال المتغيرات المالية رغم أنها لم تظهر نتائج بارزة أو تثير الانتباه. لكن في المقابل بالنسبة للمتغيرات النقدية كالتضخم و معدل نمو الكتلة النقدية تربطهما علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي.

وعلى هذا فقد ألغى Bernard Eric النتائج السابقة، و خاصة تلك المتعلقة ب Levine حول التنمية المالية و تأثيرها الإيجابي على النمو الاقتصادي (بمعنى أن

المتغيرات التي تميز التنمية المالية تقود مباشرة إلى النمو الاقتصادي). و قد استخلص Bernard Eric أن العلاقة بين القطاع الحقيقي و القطاع المالي صعبة و مركبة.

2- أعمال Marc Hay (2000)⁷⁹:

السؤال الذي بدأ به Marc في عمله هذا هو: هل تعتبر البنوك محدد مهم للنمو الاقتصادي على المدى الطويل؟

أو بمعنى آخر، هل يمكن للمتغيرات المميزة للمؤسسة البنكية أن تفسر معدل النمو PIB/tête على المدى الطويل؟

والشيء المميز في هذا العمل هو أنه تطرق بصفة مباشرة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة البنكية في النمو الاقتصادي، في حين أن الأعمال السابقة تطرقت إلى تأثير التنمية المالية على النمو، بمعنى تأثير كل من البنوك و الأسواق المالية.

قام Marc بدراسة عينة تتكون من 12 دولة* خلال فترة تمتد من 1970 إلى 1996، و كان النموذج الذي أراد تقديره على الشكل التالي:

$$\ln Y_{i,t} - \ln Y_{i,t-1} = aX_{i,t} + bZ_{i,t} + \varepsilon_i + \gamma_t + \delta_{i,t}$$

حيث أن:

$Y_{i,t}$: هو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للفرد PIB/tête، فمن خلال هذا المتغير أراد المفكر حساب معدل النمو و ذلك بحساب الفرق بين PIB/tête في الفترة t وفي الفترة t-1، مع استعمال اللوغاريتم.

$X_{i,t}$: مجموعة المتغيرات الحقيقية التي تعتبر ضرورية في دراسة النمو، و هي:

⁷⁹ Marc. Hay, (2000), « Banques et Croissance : Examen Critique et Analyse en Données de Panel », Papier présenté au 17èmes Journées Internationales d'Economie Monétaire et Bancaire, Lisbonne, Juin.

* ستة دول متطورة و 6 أخرى في طريق النمو، الدول المتطورة هي: فرنسا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، ألمانيا. الدول السائرة في طريق النمو هي: كوريا، سنغافورة، ماليزيا، تايلاند، برازيل، المكسيك.

LINV: لوغاريتم معدل الاستثمار، (التراكم الخام لرأس المال الثابت +FBCF
تغير المخزون)/PIB. و كان المفكر يتوقع أن يكون لهذا المتغير تأثير إيجابي كبير
على النمو.

LINF: لوغاريتم معدل التضخم، فالمفكر يتوقع أن يكون لهذا المتغير تأثير سلبي
على النمو، لأن ارتفاع معدل التضخم يعرقل الاستثمارات.

LOUV : لوغاريتم معامل الانفتاح التجاري، (الصادرات + الواردات)/PIB.

LPOP: لوغاريتم مجموع كل من معدل نمو السكان n و معدل نمو التطور التقني
 g و معدل إهلاك رأس المال δ ، مع $(g+\delta=0,05)$.

$Z_{i,t}$: مجموعة المتغيرات التي تميز البنوك لكل بلد، و هي:

LDEP: لوغاريتم معدل الودائع، (الودائع تحت الطلب + الودائع لأجل)/PIB،
حيث أن هذا المتغير يعكس مستوى حجم النظام البنكي.

LMASS: لوغاريتم المعدل $M2/PIB$ ، حيث أن هذا المتغير يقيس سيولة
الاقتصاد.

LCI: لوغاريتم (مجموع القروض/PIB)، حيث أن هذا المتغير يعكس الوظيفة
الأساسية للبنك.

LLIQ: لوغاريتم (القروض/الودائع)، و الذي يعكس سيولة المؤسسة البنكية.

ε_i : معامل خاص، يسمح بمراقبة التباين غير الملاحظ الذي يمكن أن يوجد بين
الوحدات الإحصائية.

γ_t : معامل زمني، يسمح بمراقبة الصدمات الظرفية (الوقتية) التي يمكن أن تصيب
الاقتصاد.

$\delta_{i,t}$: متغير عشوائي.

استعمل هذا المفكر عدة طرق إحصائية، لكن اختبار Hausman بين أن النموذج المفضل هو الذي يعتمد على MCG^{80} .

قام المفكر في البداية بتقدير النموذج باستعمال العينة كاملة (كل الدول اثنا عشر)، ثم قسم العينة إلى مجموعتين، الأولى متطورة و الثانية في طريق النمو، وطبق نفس الطرق الإحصائية على المجموعتين منفصلتين، و ذلك بغية معرفة هل يكون تأثير المتغيرات المفسرة explicatives على النمو نفسه في المجموعتين. فكانت النتائج كالتالي:

جدول 5: نتائج Marc - العينة كاملة-

النموذج	MCG
---------	-----

⁸⁰ Marc. Hay, (2000), Op cit ; P. 21.

LINV	0,063 (0,000)
LINF	-0,051 (0,000)
LPOP	-0,014 (0,202)
LOUV	-0,070 (0,059)
LDEP	0,012 (0,028)
LCI	-0,025 (0,000)
LMASS	0,024 (0,001)
LLIQ	-0,020 (0,000)
R ²	0,32
Hausman	0,21

مصدر : Marc Hay, (2000), PP. 22-23.

من خلال الجدول السابق، نرى أن كل المتغيرات ذات معنوية إحصائية، إلا المتغير LPOP، فبالنسبة للمتغير LINV له تأثير إيجابي على النمو، بمعنى زيادة الاستثمارات تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، أما المتغيرين الحقيقيين الآخرين LINF و LOUV فيؤثران سلبيًا على النمو الاقتصادي، بمعنى أن زيادة كل من معدل التضخم و زيادة معدل الانفتاح التجاري يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

أما فيما يخص المتغيرات البنكية، فنلاحظ أن كل من LDEP و LMASS يؤثران بالإيجاب على النمو، بمعنى أن ارتفاع حجم النظام البنكي (زيادة الموارد) و زيادة سيولة الاقتصاد يؤديان إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي. لكن المتغيرين الباقيين، LCI و

LLIQ يؤثران بالسلب على النمو، بمعنى أن الوظيفة الأساسية للبنك و مستوى سيولته تربطهما علاقة عكسية بالنمو الاقتصادي.

هذه النتائج تشترك فيها كل من الدول المتطورة و الدول السائرة في طريق النمو المشكلة لعينة الدراسة.

الجدولين التاليين يوضحان نتائج الدراسة المتعلقة بكل مجموعة من مجموعتي

العينة:

الجدول 6: نتائج Marc لمجموعة الدول المتطورة

النموذج	MCG	النموذج	MCG
LINV	0,067 (0,000)	LCI	-0,035 (0,000)
LINF	-0,085 (0,000)	LMASS	0,017 (0,160)
LPOP	-0,011 (0,246)	LLIQ	-0,029 (0,040)
LOUV	-0,033 (0,512)	R ²	26
LDEP	0,022 (0,048)	Hausman	0,06

مصدر: Marc Hay, (2000), P.24

الجدول 7: نتائج Marc لمجموعة الدول السائرة في طريق النمو

النموذج	MCG	النموذج	MCG
LINV	0,061 (0,000)	LCI	-0,025 (0,001)
LINF	-0,048 (0,019)	LMASS	0,032 (0,003)
LPOP	-0,061 (0,149)	LLIQ	-0,020 (0,004)
LOUV	-0,096 (0,122)	R ²	32
LDEP	0,012 (0,095)	Hausman	0,20

مصدر: Marc Hay, (2000), P.25

من خلال الجدولين السابقين يتضح لنا أن خصائص المتغيرات في المجموعتين منفصلتين هي تقريبا نفسها في العينة كاملة، إلا أنه هناك اختلاف بسيط.

فالمتغير البنكي LCI ذو معنوية إحصائية كبيرة إلا أنه يؤثر سلبا على النمو في الدول المتقدمة كما الدول السائرة في طريق النمو، مثله مثل LLIQ.

المتغير LDEP له نفس التأثير في المجموعتين، و هو التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي، مثله مثل المتغير LMASS، إلا أن هذا الأخير يعتبر متغيرا مهما في النمو، في البلدان السائرة في طريق النمو عليه في البلدان المتطورة، بمعنى أن الدول السائرة في طريق النمو تحتاج إلى سيولة أكبر منها في الدول المتقدمة لتحقيق نمو اقتصادي.

وبعد ذلك قام المفكر بدراسة تأثير المتغيرات البنكية فقط على النمو، باستعمال العينة كاملة، إضافة إلى دراسة كل مجموعة على حدى، و كانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول 8 : نتائج Marc باستعمال المتغيرات البنكية

	العينة كاملة	الدول المتطورة	الدول السائرة في طريق النمو
النموذج	MCG	MCO	MCG
LDEP	0,019 (0,001)	0,021 (0,153)	0,020 (0,003)
LCI	-0,027 (0,000)	-0,034 (0,015)	-0,026 (0,000)
LMASS	0,038 (0,000)	0,018 (0,240)	0,044 (0,000)
LLIQ	-0,023 (0,000)	-0,031 (0,024)	-0,023 (0,000)
R²	0,12	0,11	0,10
Hausman	0,74		0,12

مصدر: Marc Hay, (2000), P.26

من خلال النتائج المعروضة في الجدول، تبين لـ Marc أن LCI ذو معنوية إحصائية مهما كانت العينة، وأن له تأثير سلبي على النمو كما بينت الدراسات السابقة. في حين أن LMASS بينت صحة النتائج السابقة، بأن الدول السائرة في طريق النمو هي في حاجة إلى سيولة لتحقيق النمو الاقتصادي أكثر من الدول المتقدمة. أما فيما يخص المتغير LDEP فإن له نفس التأثير الإيجابي على النمو بالنسبة للعينات الثلاث، إلا أنه يعد أيضا متغيرا مهما بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو. أما بالنسبة للمتغير LLIQ فإن له تأثير سلبي على النمو مهما كانت أيضا عينة الدراسة. و بالتالي خرج Marc بالنتيجة التالية: " ... من خلال هذا و خلافا لكل النتائج النظرية و التجريبية السابقة، يمكن للبنوك أن تلعب دورا سلبيا على النمو إذا لم تستطع

السيطرة على وظيفتها الأساسية و المتمثلة في منح القروض و قدرتها على خلق الائتمان "création monétaire"⁸¹.

⁸¹ Marc Hay, (2000), Op cit, P.27.

خلاصة:

من خلال تطرقنا لهذا الفصل إلى الوساطة البنكية و تأثيرها على النمو الاقتصادي، لاحظنا أن النظام المالي عامة، والنظام البنكي خاصة لطالما أهمل في الدراسات السابقة المفسرة للنمو الاقتصادي، وذلك لأنه كان يعتبر كوسيط مالي بسيط تقتصر وظيفته فقط على تحويل رؤوس الأموال (من الودائع إلى القروض)، لكن بتطور هذا النظام من خلال تأثير الإبداعات التكنولوجية على آلية عمله، أصبح له دور فعال في الاقتصاد، الأمر الذي دفع بالمفكرين في إدراج المؤسسة البنكية في تحليل النمو الاقتصادي.

كثيرة هي الأعمال النظرية التي بينت أن للمؤسسة البنكية تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي، لأنها تسمح بتوفير رؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات، كما أنها تساعد المتعاملين الاقتصاديين على الحصول على المعلومات المرتبطة بالمشاريع، و بالتالي التخفيف من حدة الأخطار التي قد يواجهونها.

لكن الأمر لم يقتصر عند هذا الحد، بل قام عدد كبير من المفكرين الاقتصاديين بدراسة نماذج تجريبية (استعمال طرق إحصائية) بغية تبيان ما هو الأثر الذي قد تلعبه البنوك على النمو الاقتصادي. فهناك أعمال بينت أن للبنك (المتغيرات البنكية) أثر إيجابي على النمو، بمعنى أن التنمية المالية عموما و البنكية خصوصا تؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي.

لكن بعض الأعمال الأخرى، كما لاحظنا سابقا، وجدت أنه يمكن للبنوك أن تؤثر بالسلب على النمو إذا كانت غير قادرة على السيطرة على بعض وظائفها، كما أن دراسة العلاقة بين البنك و النمو تعد صعبة و معقدة.

و بالتالي يمكن القول أنه لم يتوصل لحد الآن إلى نتيجة نهائية فيما يخص العلاقة بين البنك و النمو، هل هي سلبية أم هي إيجابية.

خاتمة:

منذ ظهور نظريات المؤسسة البنكية - بسبب التقليل من أهميتها في الاقتصاد من طرف بعض الاقتصاديين- و الدفع القوي الذي أحدثته لإبراز الدور الكبير للبنك في النشاط الاقتصادي، كثيرة هي الأعمال النظرية التي أدرجت دور البنوك في النمو الاقتصادي، حيث بينت وأكدت أن الوساطة البنكية لها تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي، من خلال الخبرة و المهنية التي تتميز بها وسهولة حصولها على المعلومات. إضافة إلى ذلك، فالبنوك تضمن تمويل جيد للمشاريع و الاستثمارات. فالنظام البنكي المتطور قادر أن يلعب على النمو الاقتصادي ب:

- أولاً: من خلال ضمانه لسيولة الاقتصاد. فالأعوان الاقتصاديين وخاصة قطاع العائلات و التي تعتبر المصدر الأساسي للادخار، تفضل السيولة، وهذا التفضيل يؤدي بهم إلى الهروب من توظيف سيولتهم في مشاريع حتى وإن كانت منتجة. فوجود البنوك يضمن سيولة هذا القطاع إضافة إلى رفع معدلات الاستثمار.

- ثانياً: قدرتها على احتواء مخاطر المشاريع والاستثمارات. بفضل مهنتها واحترافيتها وقدرتها لتحصيل المعلومات، البنوك تقوم بتمويل المشاريع و الاستثمارات الأكثر مردودية.

و لم يقتصر الأمر عند هذا الحد (الجانب النظري)، بل عمل العديد من المفكرين على تبني الجانب التجريبي (التطبيقي)، من أجل توضيح طبيعة العلاقة التي يمكن أن تجمع بين المؤسسة البنكية و النمو الاقتصادي، و تأكيد أو نفي النتائج النظرية، و التي بينت العلاقة الإيجابية بين المؤسسة البنكية و النمو الاقتصادي.

و قد بينت الدراسات التجريبية أنه يمكن إيجاد حالتين مختلفتين. فبعض الأعمال و جدت أنه توجد علاقة موجبة قوية بين المؤسسة البنكية (المتغيرات البنكية) و النمو الاقتصادي، على غرار أعمال كل من King و Levine ، فيما بينت أخرى أنه يمكن

أن تكون هناك علاقة سلبية بين المؤسسة البنكية و النمو الاقتصادي، خاصة إذا كان النشاط البنكي غير مراقب و ضعف السياسة الائتمانية، على غرار عمل Marc Hay. فمن خلال هذا الجزء، و نظرا لأهمية البنك كوسيط مالي، و الدور الذي يمكن أن تلعبه وقدرة تأثيرها على النمو الاقتصادي، سواء في الدراسات النظرية أو التجريبية، و دون إهمال مجال البحث الذي أثبت بأنه يمكن للبنوك أن تلعب دورا سلبيا على النمو، أردنا معرفة ما هو الدور و طبيعة العلاقة التي يمكن أن يلعبها النظام البنكي في الجزائر على النمو الاقتصادي.

و سوف نركز في دراستنا للعلاقة بين البنوك و النمو الاقتصادي في الجزائر (الجزء الثاني) على عمل Marc Hay، و ذلك لا لشيء سوى لأنه هو الوحيد الذي تطرق إلى دراسة العلاقة مباشرة بين البنك و النمو الاقتصادي، فيما تطرقت الأعمال الأخرى للعلاقة بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي، إضافة إلى إمكانية الحصول على الإحصائيات المرتبطة بالمتغيرات المستعملة في نموذج هذا المفكر في حالة الجزائر. إضافة إلى هذين السببين، يوجد سبب آخر له خصوصية متميزة، و المتعلق بالنتيجة التي توصل إليها، حيث أنه بين أن للبنك تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، خاصة في الشق المتعلق بالوظيفة الأساسية للبنك و المتمثلة في منح القروض، إذا كانت هذه الأخيرة غير مدروسة، شأنها شأن وضعية هذه الوظيفة في حالة البنوك الجزائرية.

الجزء الثاني: تأثير الوساطة البنكية على النمو الاقتصادي في الجزائر

- الفصل الأول: النظام البنكي وأدائه في الجزائر
- الفصل الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر
- الفصل الثالث: دراسة قياسية لعلاقة النظام البنكي بالنمو الاقتصادي في الجزائر

مقدمة:

بعد الاستقلال مباشرة، بذلت الجزائر كل ما في وسعها لاستعادة كل حقوق سيادتها، فباشرت في إنشاء نظام بنكي جزائري سواء عن طريق تأميم فروع البنوك الأجنبية أو إنشاء بنوك جديدة، وكان ذلك على عدة مراحل من خلال اتجاهين:

- الاتجاه الأول كان استرجاع كل ما من شأنه يعكس سيادة الدولة الجزائرية من خلال إنشاء معهد الإصدار ليحل محل بنك الجزائر، وخلق عملة وطنية هي الدينار الجزائري.

- الاتجاه الثاني هو إنشاء الخزينة الجزائرية ، والتي تعد المرجع الأساسي للدولة خاصة في الميدان الاقتصادي، وذلك من أجل عملية التنمية التي تتطلب أموالا ضخمة للاستثمارات، ثم بداية تكوين باقي النظام البنكي.

المرحلة الأولى لإنشاء النظام البنكي الجزائري، كانت في الفترة الممتدة من 1963-1964 ، من خلال إنشاء البنك المركزي الجزائري وصندوقين ، كوسيطين ماليين، الصندوق الجزائري للتنمية CAD و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP .

المرحلة الثانية كانت تتميز ببداية وضع المخطط الأول للتنمية، وكانت في 1966-1967، وتم خلق ثلاث 3 بنوك وطنية: البنك الوطني الجزائري BNA، القرض الشعبي الجزائري CPA و البنك الخارجي الجزائري BEA. حيث أخذت هذه البنوك على عاتقها مهام البنوك الخاصة الأجنبية.

اختيار التخطيط كأسلوب لتسيير الاقتصاد حتم إلى إدخال تغييرات عميقة في دور ومهام و تنظيم النظام البنكي الوطني. فمع بداية المخطط الرباعي الأول 1970-1973 أصبح دور النظام المالي مندمجا في هذا النوع من التسيير ، الذي أصبح أداة التسيير للاقتصاد الوطني.

عرف الاقتصاد الجزائري منذ 1988 عدة إصلاحات منها استقلالية المؤسسات العمومية وإنشاء صناديق المساهمة. فالبنوك التجارية كانت تعتبر كمؤسسات عمومية وبالتالي أصبحت هي أيضا في مهبط هذه الإصلاحات، والتي تلاها قانون النقد و القرض 1990 والذي جاء أيضا من أجل خلق إطار جديد لعمل البنوك.

ظهر مشكلة المديونية في الجزائر كشف سوء التسيير الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى انتهاج إصلاحات جديدة تحت أعين الهيآت المالية و النقدية الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي. وكانت هذه الفرصة كمثابة نقطة البداية للدخول إلى اقتصاد السوق و التخلي على النظام الإداري المركزي. وكان النظام البنكي الجزائري بدوره في قلب هذه الإصلاحات.

و لكن الأمر الذي لا بد من توضيحه، هو أن الجزائر منذ استقلالها كانت تهدف إلى وضع أسس اقتصادية تساعد على تحقيق نمو اقتصادي و الوصول إلى تنمية اقتصادية مستدامة، شأنها شأن الدول الأخرى، قصد الخروج من الوضعية الاقتصادية الكارثية التي ورثتها عن الاستعمار الفرنسي.

الجزائر منذ تلك الفترة عرفت بأن اقتصادها في حاجة إلى موارد مالية قصد الشروع في المخططات الاستثمارية، و ذلك لن يكون إلا بوضع نظام بنكي يكون المصدر الأساسي في عملية تمويل الاقتصاد. فبدأت بإعطاء أهمية لتكوين هذا النظام، من خلال إدخال، بين اللحظة و الأخرى، إصلاحات كانت تهدف من خلالها جعل هذه المنظومة المالية ذات دور محوري في الاقتصاد الجزائري.

من خلال هذا الجزء من البحث، سوف نحاول معرفة ما إذا كانت الجزائر من خلال كل ما قامت به من إصلاحات اقتصادية، و خاصة تلك المتعلقة بالمنظومة البنكية، قد وصلت إلى ما كانت تصبو إليه، و هو جعل هذه الأخيرة مصدرا مهما من مصادر النمو الاقتصادي.

وبالتالي و للإجابة على هذا الاستفسار، لا بد من دراسة تأثير النظام البنكي الجزائري على النمو الاقتصادي، و ذلك من خلال تتبع تطور أهم المتغيرات المالية البنكية، و علاقتها بالنمو.

ففي هذا العمل، سوف نقوم بتطبيق نموذج Marc Hay ، لأنه كما قلنا سابقا (الجزء النظري)، أن هذا الباحث هو الذي تطرق بصفة مباشرة للعلاقة بين البنك و النمو

الاقتصادي، إضافة إلى النتيجة التي خرج بها، و التي تبين أنه يمكن أن تكون هناك علاقة سلبية بين البنك و النمو الاقتصادي، إذا كانت الوظيفة البنكية الأساسية (القروض) غير مدروسة، و نحن نعتقد بأن هذه الأخيرة تنطبق على المنظومة البنكية الجزائرية.

فلهذا جاء الفصل الأول من هذا الجزء مخصصا للتعرف أكثر على المراحل التي مر بها النظام البنكي الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، و أهم مميزاته، إضافة إلى متابعة تطور نشاطه من خلال تسليط الضوء على بعض المتغيرات البنكية، خاصة القروض و الودائع و الكتلة النقدية، لأنها تعتبر المتغيرات البنكية الأساسية المكونة للنموذج المطبق (نموذج Marc Hay).

أما الفصل الثاني، كان حول متابعة التطور التاريخي للاقتصاد الجزائري، من خلال المراحل الأساسية التي مر بها، و معرفة أهم خصائصه، دون أن ننسى متابعة تطور معدل النمو الاقتصادي، من خلال تتبع المتغيرات PIB و PIB/tête و الاستثمار، لأنها تعتبر من أهم المتغيرات الحقيقية للمراقبة في النموذج.

أما الفصل الثالث، فسوف نحاول من خلاله دراسة نوعية العلاقة التي يمكن أن تربط النظام البنكي الجزائري بالنمو الاقتصادي. و للوصول إلى ذلك قمنا بتطبيق النموذج المذكور سابقا خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 2012، دون نسيان تطبيقه على كل مرحلة من المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني (مرحلة الاشتراكية و مرحلة اقتصاد السوق)، و ذلك بغية منا استخراج خصائص كل مرحلة و تأثيرها على المنظومة البنكية (المتغيرات البنكية) و النمو الاقتصادي (النتائج المحلي الإجمالي).

الفصل الأول: النظام البنكي وأداؤه في الجزائر

الفصل الأول: النظام البنكي و أدائه في الجزائر

عملت الجزائر منذ الاستقلال على إعطاء أهمية كبيرة لتطوير نظامها المالي بصفة عامة، و النظام البنكي بصفة خاصة، وعليه قامت بعدة إصلاحات في ذلك بغية التطوير من نشاطه و أدائه. في هذا الصدد يمكننا التمييز بين مرحلتين أساسيتين مر بهما النظام

البنكي، الأولى هي مرحلة ما قبل الإصلاحات، أي مرحلة ما قبل 1988، أما المرحلة الثانية كانت منذ 1988 (بداية الإصلاحات) إلى يومنا هذا.

المبحث الأول: النظام البنكي الجزائري ما قبل الإصلاحات

مثلما قلنا سابقا، فإن هذه المرحلة تمتد من الاستقلال إلى 1988، و هي المرحلة التي يمكن أن نقول عنها، أنها مرحلة تكوين النظام البنكي الجزائري.

المطلب الأول: مميزات مرحلة ما قبل الإصلاحات

عرف النظام البنكي الجزائري عدة مراحل منذ الاستقلال حتى تطبيق إصلاحات 1988، و التي كانت تركز على استقلالية المؤسسات. المرحلة الأولى كانت من خلال إضفاء السيادة على المؤسسات المالية الكبرى، عن طريق إنشاء معهد للإصدار ليحل محل بنك الجزائر*، وأطلق عليه اسم البنك المركزي الجزائري، إضافة إلى خلق عملة وطنية، وهي الدينار الجزائري.

في الحقيقة، إن السلطات الحكومية عشية الاستقلال، أرادت خلق مؤسسة مالية التي تسمح لها، من خلال بعض العمليات، تحقيق الأهداف التالية⁸²:

- استرجاع أحد خصائص السيادة الوطنية، و المتمثلة في حق امتلاك عملة وطنية.

- وضع وسيلة تنظيم و مراقبة للنظام النقدي و البنكي، من خلال معهد الإصدار و بنك البنوك.

هذه المؤسسة المالية (البنك المركزي الجزائري)، كانت الوحيدة المخولة لإصدار الشهادات البنكية، و التي كانت تميزها عن باقي المؤسسات المالية الأخرى، و كانت هذه المؤسسة تقوم بالعمليات التالية⁸³:

* أنشئ بالقانون المؤرخ في 04 أوت 1851. معهد الإصدار أنشئ بمرسوم قانون رقم: 63-144 المؤرخ في 13/12/1962، من أجل خلق البنك المركزي الجزائري و تحديد مهامه، و الذي دخل في الخدمة ابتداء من 1 جانفي 1963.

⁸² CHENINI Abderrahmane, Op cit, PP. 338-339.

- عمليات على الذهب و الصرف الأجنبي (بنك الصرف).
- عمليات القروض (بنك البنوك).
- عمليات حول السوق النقدي.
- مساعدة الحكومة (بنك الدولة).

بعد ذلك، عرف النظام البنكي الجزائري إنشاء مؤسستين ماليتين، الأول هو الصندوق الجزائري للتنمية La Caisse Algérienne de Développement (CAD)* سنة 1963، و التي كانت تعتبر مؤسسة مالية متعددة المهام، و المحرك الأساسي للاقتصاد، لأنها كانت بنك الاستثمار و الأعمال، كما أنها كانت تأخذ على عاتقها مهمة تسيير ميزانية التجهيز للدولة.*

ومن بين مهامها نذكر:

- منح قروض استثمار طويلة الأجل.
- ضمان القروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية الأخرى، وطنية كانت أو أجنبية.
- التسيير و المساهمة في المؤسسات الاقتصادية، وذلك لصالح الدولة.
- إصدار أوراق مالية، كالسندات، أدونات الصندوق و شهادات الاستثمار.
- الأخذ على عاتقها التسيير المالي لبرامج التجهيز.

⁸³ Naas, Abdelkrim, « Le Système Bancaire Algérien : De la Décolonisation à L'économie de Marché », Maisonneuve et Larose, Editions Inas, 2003, P.12.

* أنشأت بقرار القانون رقم: 63 – 165 المؤرخ في 1963/05/07. وقد عوضت سنة 1972 بالبنك الجزائري للتنمية.
* جاءت هذه المؤسسة لتحل محل المؤسسات الفرنسية التالية:

- la Caisse des Dépôts et des Consignations;
- le Crédit National ;
- la Caisse Nationale des Marchés de l'Etat;
- la Caisse d'Equipement et de développement de l'Algérie.

أما المؤسسة الثانية، فكانت خاصة بجمع ادخار المواطنين و استغلاله في تمويل السكنات، وهي الصندوق الوطني للادخار و الاحتياط La Caisse Nationale d'Epargne et (CNEP) de Prévoyance، وكانت مؤسسة مالية غير بنكية، و كانت مهامها تتمثل في⁸⁴ :

- جمع ادخار المواطنين.
- تمويل بناء السكنات من طرف الخواص.
- تمويل مشاريع البنية التحتية المنجزة من طرف الجماعات المحلية.

حتى غاية 1966 كان النظام البنكي الجزائري يخضع للنظام الليبرالي، حيث أنه كان يتكون من مجموعة كبيرة من البنوك الأجنبية و التي كان عددها يتجاوز العشرون بنكا⁸⁵ ، حيث أنها كانت تمتنع عن تمويل الاستثمارات بالرغم من توفرها على سيولة كبيرة، الأمر الذي اضطر الخزينة العمومية الجزائرية إلى القيام بدور الممول الرئيسي للاقتصاد، وخاصة تلك المتعلقة بالنشاط الفلاحي خلال الفترة الممتدة من 1963-1967⁸⁶.

كل هذا دفع الحكومة بتأميم هذه البنوك الأجنبية، مما أدى إلى ظهور ثلاث بنوك تجارية تعود ملكية رأس مالها للدولة، وهي، البنك الوطني الجزائري La Banque Nationale d'Algérie (BNA)، القرض الشعبي الجزائري Le Crédit Populaire d'Algérie (CPA) و البنك الخارجي الجزائري La Banque Extérieure d'Algérie (BEA).

* أنشأت بموجب قانون رقم: 64 - 277 المؤرخ في 1964/08/10.
⁸⁴ بظاهر علي، " اصلاحات النظام المصرفي الجزائري أثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص. 34.

⁸⁵ M, E, Benissad, « Essais d'Analyse Monétaire avec Référence à l'Algérie », OPU, 1973, P. 16.

⁸⁶ أحمد هني، " العملة و النقود"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص. 139.

* أنشأت بموجب القرار رقم: 66-178 المؤرخ في: 1966/06/13.

* أنشأت بموجب القرار رقم: 66-366 المؤرخ في: 1966/12/29.

* أنشأت بموجب القرار رقم: 67-204 المؤرخ في: 1967/10/01.

كان البنك الوطني الجزائري بنك ودائع، وكان في بادئ الأمر شركة وطنية مختلطة، لأن رأسمالها كان مشتركاً بين الدولة و بعض الخواص، لكن في 1970 أصبحت الدولة المالكة الوحيدة لرأس مال هذا البنك، واسترجع هذا البنك مهام البنوك الأجنبية التالية⁸⁷:

- القرض العقاري للجزائر و تونس سنة 1966.
- القرض الصناعي و التجاري سنة 1967.
- بنك باريس الوطني سنة 1968.
- بنك باريس وهولندا سنة 1968.

كانت هذه المؤسسة البنكية تتكفل بالقيام بما يلي⁸⁸:

- منح ضماناتها للأسواق العمومية.
- تمويل عمليات التجارة الخارجية.
- استقبال كل أنواع الودائع، من أوراق مالية و سيولة.
- منح قروض و سلفيات بضمان أو بدونه.
- كراء صناديق أو حجيرات للزبائن للاحتفاظ بمخزنتهم.
- لعب دور الوساطة لشراء الأصول المالية و المعادن.
- القيام بعمليات الصرف الآجل أو العاجل.
- لعب دور المراسل للبنوك الأجنبية.
- تسيير المخازن العامة.
- تقوم بعملية الاكتتاب و الخصم، و تقوم بشراء أدوات الخزينة.

⁸⁷ محمود حميدات، " مدخل للتحليل النقدي "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص. 130.

⁸⁸ CHENIN Abderrahmane, Op cit, P. 342.

يعد القرض الشعبي الجزائري ثاني البنوك التجارية المنشأة في الجزائر المستقلة، حيث أنها كانت مختصة في تمويل الحرف، المهن الحرة، المؤسسات المتوسطة و الصغيرة غير الفلاحية، الفنادق، الصيد البحري، الصناعات الخفيفة و التجارة.

احتل القرض الشعبي الجزائري مكان المؤسسات المالية التالية⁸⁹:

- البنك الشعبي التجاري و الصناعي لوهران.

- البنك التجاري و الصناعي للجزائر.

- البنك الجهوي الصناعي للعنابة.

- البنك الجهوي للقرض الشعبي للجزائر

أما فيما يخص البنك الخارجي الجزائري، ف جاء، إضافة إلى جمع الودائع و منح القروض، بتمويل التجارة الخارجية، بالتدخل في مختلف العمليات البنكية مع الخارج، كمنح الإعتمادات عن الاستيراد و إعطاء الضمانات للمصدرين الجزائريين. وقد جاءت هذه المؤسسة البنكية لتحل محل المؤسسات التالية⁹⁰:

- القرض الليوني Crédit Lyonnais سنة 1967.

- الشركة العامة سنة 1968.

- بنك التسليم للشمال سنة 1968.

- البنك الصناعي للجزائر و بنك البحر الأبيض المتوسط سنة 1968.

- بنك باركليز الفرنسي سنة 1968.

في بداية الثمانينات ظهر بنكين عموميين، بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) La Banque de l'Agriculture et du Développement Rural، و بنك التنمية المحلية (BDL) La Banque du Développement Local.

⁸⁹بطاهر علي، نفس المرجع السابق، ص.ص. 35-36،
⁹⁰شاكر القزويني، " محاضرات في اقتصاد البنوك "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص. 156،
*أنشأت بموجب القرار رقم: 82-106 المؤرخ في : 1982/03/13.
*أنشأت بموجب القرار رقم: 85-85 المؤرخ في : 1985/04/30.

أخذ بنك الفلاحة و التنمية الريفية عمليات البنك الوطني الجزائري في ميدان تمويل القطاع الفلاحي و القطاع الفلاحي الصناعي.

حيث كانت مهامه تنصب حول⁹¹:

- تمويل هياكل الإنتاج الفلاحي و أعماله.
- تمويل الهياكل و الأعمال المرتبطة بما يسبق إنتاج قطاع الفلاحة و ما يلحقها.
- تمويل هياكل الأعمال الزراعية الصناعية المرتبطة بالفلاحة.
- تمويل هياكل الصناعة التقليدية في الوسط الريفي و أعمالها.

أما فيما يخص بنك التنمية المحلية، فقد أنشأ من أجل القيام ببعض أعمال القرض الشعبي الجزائري، حيث أنه كان يختص في تمويل قطاعات معينة ك :

- تمويل المؤسسات المحلية التابعة للولاية أو للبلدية.
- الأخذ على عاتقه إنجاز مخططات الجماعات المحلية .
- عرض المنتوجات و الخدمات البنكية لمؤسسات القطاع الخاص.

في هذه الفترة، تبنت الحكومة الجزائرية برنامج التخطيط كأسلوب لتسيير الاقتصاد، الأمر الذي انعكس على أداء النظام البنكي، فأصبحت القرارات المركزية في يد الخزينة العمومية، إضافة إلى تحكمها في تحويل و توزيع الادخار الوطني. أما فيما يخص البنوك التجارية، فأصبحت مكلفة بتمويل الاستثمارات قصيرة الأجل للمؤسسات العمومية. إضافة إلى ذلك كانت مهام مؤسسات القرض المختصة، من خلال الموارد المالية الممنوحة من طرف الخزينة العمومية، تمويل الاستثمارات طويلة الأجل.

⁹¹بطاهر علي، نفس المرجع السابق، ص. 38.

من خلال هذا يمكننا أن نلاحظ أن النظام البنكي في هذه الفترة، كان عبارة عن أداة فقط في يد هذا النوع من البرامج الاقتصادية، لأن مهامه اقتصرت فقط على منح القروض، و بالتالي يمكن القول بأن النظام البنكي، باختلاف مؤسساته المالية، كان عبارة عن بنك واحد.

هذا النوع من التمويل، و الذي كان في مصلحة المؤسسات العمومية، ظل معمولاً به طيلة هذه الفترة، لكنه لم يحقق التطلعات التي كانت مسطرة في كل مرحلة من مراحل التنمية المخطط لها، الأمر الذي دفع بالسلطات إلى التيقن بعدم جدوى هذا النوع من التمويلات.

كانت هناك عدة مؤشرات تبين حقيقة الأمر الذي توصلت إليه السلطات، وهي⁹²:

- منذ سنة 1978، و خاصة سنة 1980، أصبح الفرق بين معدل نمو الكتلة النقدية و الناتج المحلي الخام PIB كبيراً، الأمر الذي يعكس فكرة التمويل المبالغ فيه دون تحقيق النتائج.

- معدل سيولة الاقتصاد، و المقاسة بالنسبة بين الكتلة النقدية و الناتج المحلي الخام M2/PIB، كانت أكبر من 60% في سنة 1978، لتصل إلى 83% في سنة 1982. هذا المستوى من معدل سيولة الاقتصاد بين أن هناك تضخم في عملية تمويل الاقتصاد، في حين كان هذا المعدل، في نفس الفترة، أقل بمرتين منه في المغرب و تونس.

- فيما يخص العلاقة بين البنك المركزي و البنوك التجارية، و منذ سنة 1981 ظهرت صيغة جديدة للتمويل، حيث أصبحت البنوك قادرة على الحصول على سلفيات من طرف البنك المركزي بدون حد و بدون مراقبة، لأن البنوك في هذه الفترة عرفت أزمة هيكلية في السيولة، و التي نتجت من عدم قدرة

* كانت هذه المؤسسات تتحصل على القروض بأقل التكاليف من خلال معدلات الفائدة المنخفضة، إضافة إلى عدم خضوعها إلى مراقبة المؤسسات البنكية.

⁹² Naas. Abdelkrim, Op cit, P. 85.

المؤسسات العمومية على استرجاع دينها اتجاه البنوك، وعدم تمكنها من خلق القيمة المضافة و بالتالي الثروة.

- أما فيما يخص العلاقة بين البنك المركزي و الخزينة العمومية، فإن السلفيات المقدمة إلى الخزينة العمومية كانت أقل من 10% من الكتلة النقدية طيلة فترة السبعينات، لكن منذ سنة 1982 قفزت النسبة من 12% إلى 32% سنة 1987، الأمر الذي يعرقل الخزينة العمومية، بسبب المديونية الكبيرة، لمواجهة نفقات ميزانية الدولة، وخصوصا تمويل المؤسسات العمومية.

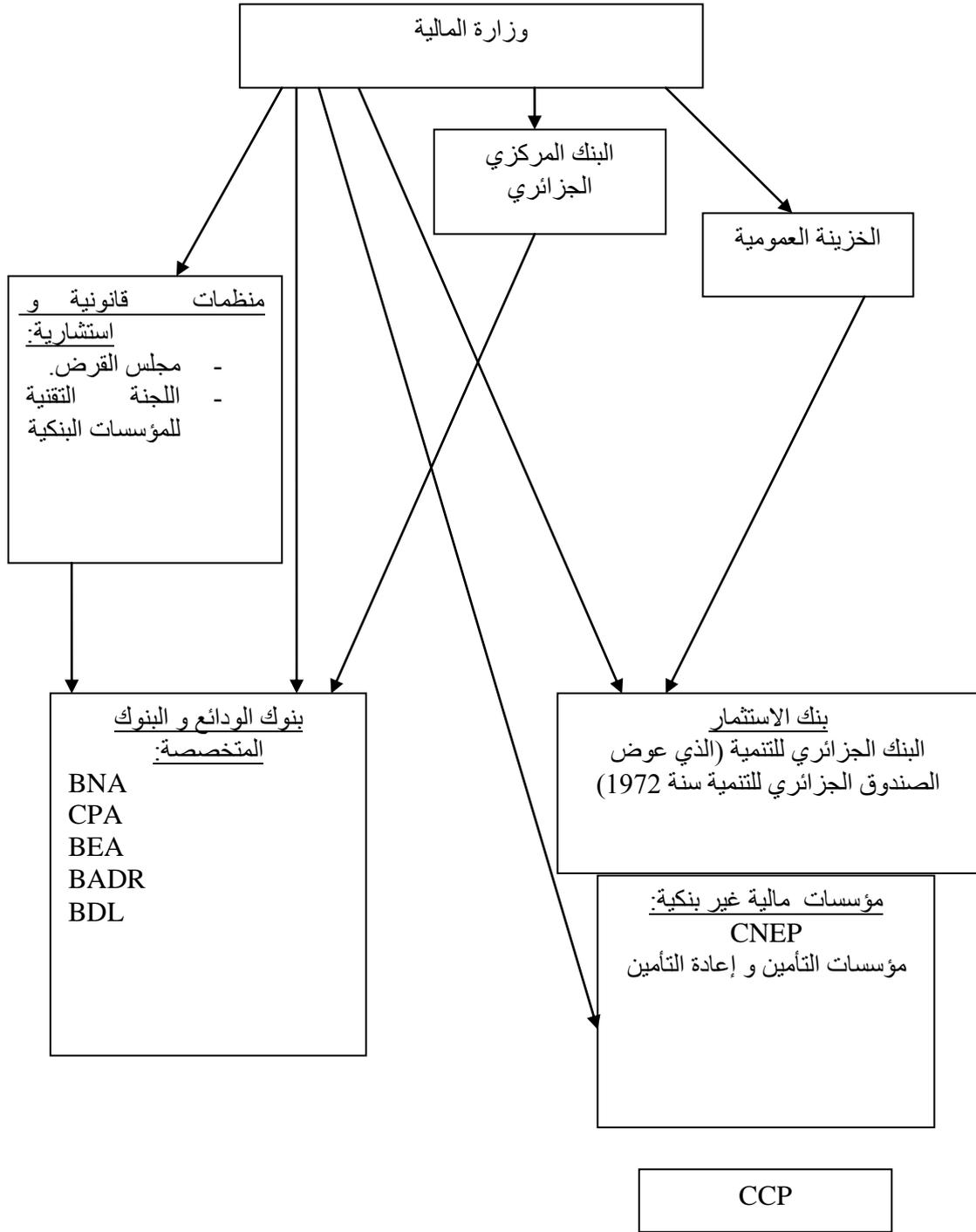
- مستوى احتياطي الصرف عرف، باستثناء سنة 1985، انخفاض بداية من سنة 1982، الأمر الذي دفع الدولة إلى اللجوء إلى القروض الخارجية قصيرة الأجل.

كل هذه المؤشرات بينت ضرورة تبني إصلاحات هيكلية فيما يخص الأسلوب المنتهج لتسيير الاقتصاد، و أسلوب تمويله، حيث أن، وبداية من سنة 1988، إصلاحات هيكلية كبيرة دخلت حيز التنفيذ، خصوصا من أجل تغيير أسلوب تمويل الاقتصاد، وعليه دخل الاقتصاد الجزائري في مرحلة انتقالية.

الشكل التالي يوضح هيكل النظام المالي في الجزائر خلال هذه الفترة⁹³:

هيكل النظام البنكي حتى 1986

⁹³ CHENINI Abderrahmane, Op cit, P.351.



شكل 1: هيكل النظام المالي قبل الإصلاحات

المطلب الثاني: تطور النشاط البنكي خلال مرحلة ما قبل الإصلاحات

سوف نحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى تطور أهم المتغيرات المالية البنكية (المتغيرات المكونة للنموذج)، من حجم الكتلة النقدية وبالتالي سيولة الاقتصاد، مروراً بحجم القروض إلى أن نصل إلى حجم الودائع.

1- تطور الكتلة النقدية وسيولة الاقتصاد:

يمكننا توضيح أن أحجام الكتلة النقدية مأخوذة من طرف البنك المركزي، و البنوك التجارية المذكورة سابقاً، وهي عبارة عن النقود القانونية و الودائع طويلة و قصيرة الأجل (M2)، في حين أن سيولة الاقتصاد هي عبارة عن النسبة بين الكتلة النقدية و الناتج المحلي الإجمالي (M2/PIB).

أ- الكتلة النقدية:

عرفت الكتلة النقدية طيلة هذه الفترة نمواً كبيراً، حيث أنها تطورت من 4.1 مليار دينار سنة 1962، إلى 12.1 مليار دينار سنة 1969، إلى أن وصلت إلى 257.9 مليار دينار سنة 1987.

الجدول التالي يوضح معدل نمو الكتلة النقدية خلال هذه الفترة:

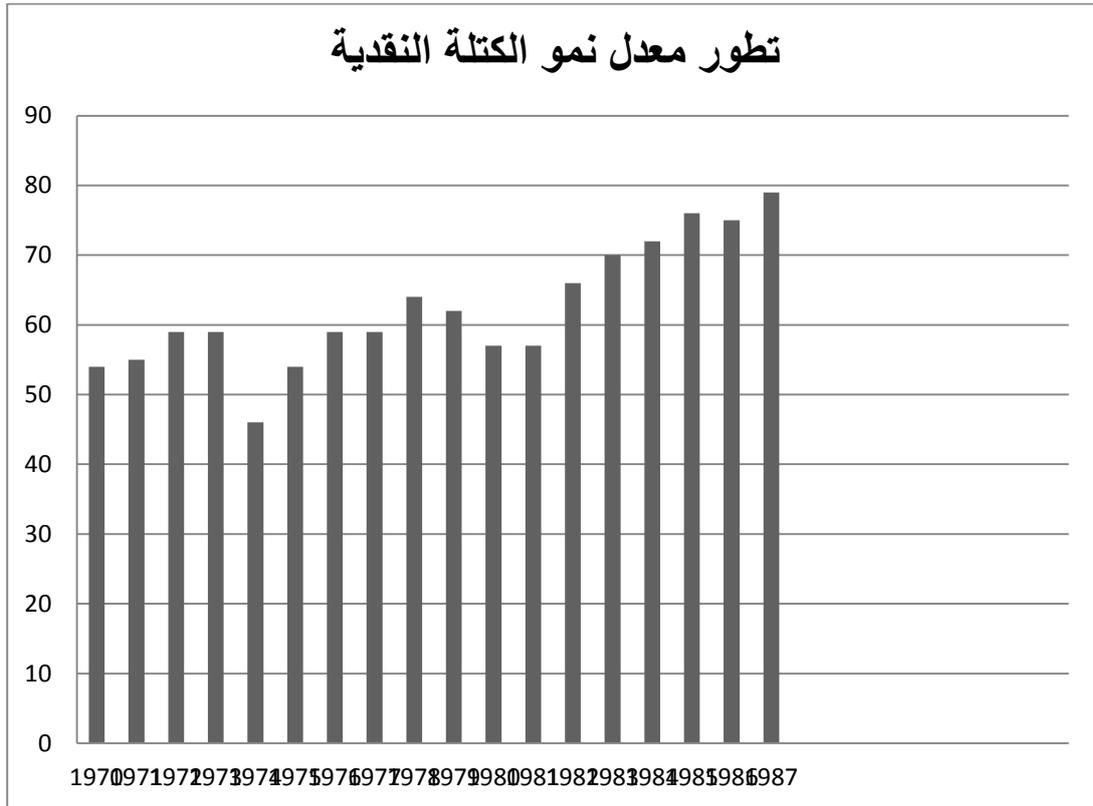
جدول 9: معدل نمو الكتلة النقدية (1963-1987)

* انظر الملاحق.

السنوات	معدل النمو
1963	-2
1964	20
1965	10
1966	9
1967	29
1968	35
1969	20
1970	8,3
1971	6,9
1972	30
1973	11,5
1974	27,1
1975	30,2
1976	29,8
1977	19,3
1978	29,8
1979	18
1980	17,3
1981	16,7
1982	26,4
1983	20,4
1984	17,3
1985	14,9
1986	1,4
1987	13,6

مصدر: الإحصائيات المالية لـ FMI.

من خلال الجدول السابق يمكن رسم التمثيل البياني التالي:



شكل 2: تطور معدل نمو الكتلة النقدية (1970-1987)

نستطيع من خلال الجدول و التمثيل البياني أن نلاحظ أن معدل نمو الكتلة النقدية عرف ارتفاعا كبيرا خلال هذه الفترة، باستثناء السنتين الأوليتين للمخطط الرباعي الأول (1973-1970) أين كان أقل من 10%، وسنة 1986 والتي تميزت بمعدل كتلة نقدية منخفض جدا، أين كان لا يتعدى 1,4%.

كما قلنا سابقا، عرفت الكتلة النقدية معدلات نمو مرتفعة، خاصة خلال السبعينات و في سنة 1982، و هذا كان سببه ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، و التي انعكست على حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري.

و بالتالي من خلال تتبع معدلات نمو الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، نستطيع أيضا تتبع تطور معدل سيولة الاقتصاد*.

* بمعنى يجب تتبع معدلات نمو الكتلة النقدية و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي PIB.

(ب) - سيولة الاقتصاد:

مثلما عرفت الكتلة النقدية تطورات ملحوظة، عرف الناتج المحلي الإجمالي PIB نموا مهما، و خاصة في الفترة الممتدة من 1970 إلى 1987.

الجدول التالي يبين تطور هذين المتغيرين معا طيلة الفترة 1970-1987:

جدول 10: تطور الكتلة النقدية و الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	معدل نمو الكتلة النقدية	معدل نمو PIB
1970-1973	14,2%	12%
1974-1977	26,6%	30,5%
1978-1979	23,9%	21,3%
1980-1984	19,6%	15,7%
1985-1987	10%	5,8%

مصدر: NAAS Abdelkrim, Op cit, P. 85

من خلال هذه الجدول يمكننا أن نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي، عرف نموا كبيرا خاصة في الفترة 1974-1977 (المخطط الرباعي الثاني) و الذي بلغ 30.5%، إضافة إلى الفترة 1978-1979 أين كان في حدود 21.3%، و كان سبب هذا الارتفاع هو معدلات نمو الكتلة النقدية، و التي كانت في متوسط 25% في كل سنة. ولكن بداية من سنة 1980 بدأت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض وذلك مع بداية المخطط الخماسي الأول*، أين بلغ معدل النمو 15.7%، ليصل إلى 5.8% في بداية المخطط الخماسي الثاني، و كان ذلك بسبب انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية.

* كان المخطط الخماسي الأول خلال الفترة 1980-1984.

لكن الملاحظ في هذه الفترة، أن معدلات نمو الكتلة النقدية، رغم انخفاضها، إلا أنها بقيت أكبر من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، و هذا ما يفسر بأسلوب التمويل الذي كان النظام البنكي يلعب فيه دورا كبيرا من خلال عملية خلق الائتمان Cr ation Mon taire، في حين لم يصاحب هذا التمويل إنتاجية كبيرة.

و بالتوفيق بين معدلات نمو الكتلة النقدية و معدلات نمو الناتج المحلي، يمكن أن نجد معدلات نمو سيولة الاقتصاد، فالجدول رقم 11 الموالي يوضح تطور هذه المعدلات. فخلال كل هذه الفترة (1970-1987) و التي تميزت بتطبيق المخططات التنموية، كانت معدلات نمو سيولة الاقتصاد تفوق 50%، ما عدا سنة 1974، أين بلغت 46%، كل هذا يعكس الميزة التضخمية لتمويل الاقتصاد.

الأمر الملاحظ أيضا، هو أن في فترة المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، كانت معدلات السيولة في حدود 60%، أكبر منه في فترة الستينات، وهذا لأن في هذه المرحلة كانت معدلات نمو الكتلة النقدية و الناتج المحلي الإجمالي متقاربة لحد كبير. لكن بداية من سنة 1974، و التي قلنا سابقا أنها السنة التي تميزت بأقل معدل لسيولة الاقتصاد في هذه الفترة، كان سبب هذا الانخفاض راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات*، الأمر الذي انعكس على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، أين عرف ارتفاعا أكبر من معدل نمو الكتلة النقدية*، بسبب أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني، وبما أن معدل سيولة الاقتصاد هو النسبة بين الكتلة النقدية و الناتج المحلي الإجمالي، أدى هذا إلى انخفاض معدل السيولة ليصل، بعدما كان 63% سنة 1973، إلى 46% سنة 1974.

* بلغت صادرات المحروقات في هذه الفترة 5 ملايين دولار، في حين كانت أقل من 2 مليار دولار في السنة السابقة.
* انظر الجدول رقم 10.

لكن بداية من السنة الموالية، 1975، عرفت معدلات السيولة ارتفاعا جديدا، و كانت تدور حول النسبة 60%، حتى سنة 1982، فيما تعدت النسبة 70% بداية من سنة 1983.

ففي خلال الفترة 1975-1982، يمكننا أن نلاحظ أن معدلات السيولة مرت بمرحلتين، المرحلة الأولى شهدت فيها المعدلات ارتفاعا، فيما بدأت تتخفص في المرحلة الثانية. ففي المرحلة الأولى، أين كان هناك ارتفاع في معدل سيولة الاقتصاد، عرفت الجزائر ارتفاع في الإنتاجية، بسبب السياسة الاستثمارية المنتهجة خلال هذه الفترة، أين بلغ حجم الاستثمارات 52% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1978*.

لكن هذا مبدئيا يقود إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، و بالتالي انخفاض معدل السيولة، لكن في الحقيقة أن الاستثمارات كانت تمول من طرف النظام البنكي عن طريق خلق الائتمان، الأمر الذي دفع إلى زيادة الكتلة النقدية في السوق، الأمر الذي دفع بمعدل السيولة إلى الارتفاع.

أما فيما يخص المرحلة الثانية في هذه الفترة، و التي تميزت بانخفاض معدل السيولة، كان السبب وراء ذلك في انخفاض حجم الاستثمارات، أين أصبح في حدود 37% من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي أدى إلى نقص خلق الائتمان و الذي بدوره أثر على حجم الكتلة النقدية، الأمر الذي دفع بمعدل السيولة إلى الانخفاض.

أما بداية من سنة 1983، عرفت معدلات السيولة ارتفاعات مستمرة، لتصل إلى حدود 80% سنة 1987، وكان السبب وراء ذلك يكمن في انخفاض معدلات نمو الإنتاجية، لأن المؤسسات الإنتاجية، و بالرغم من حجم الأموال الموجهة لتمويلها من طرف النظام المالي، إلا أنها لم تتوصل إلى الأهداف المرجوة، بسبب المشاكل الهيكلية و الانسداد الذي كان يعرفه الاقتصاد الجزائري.

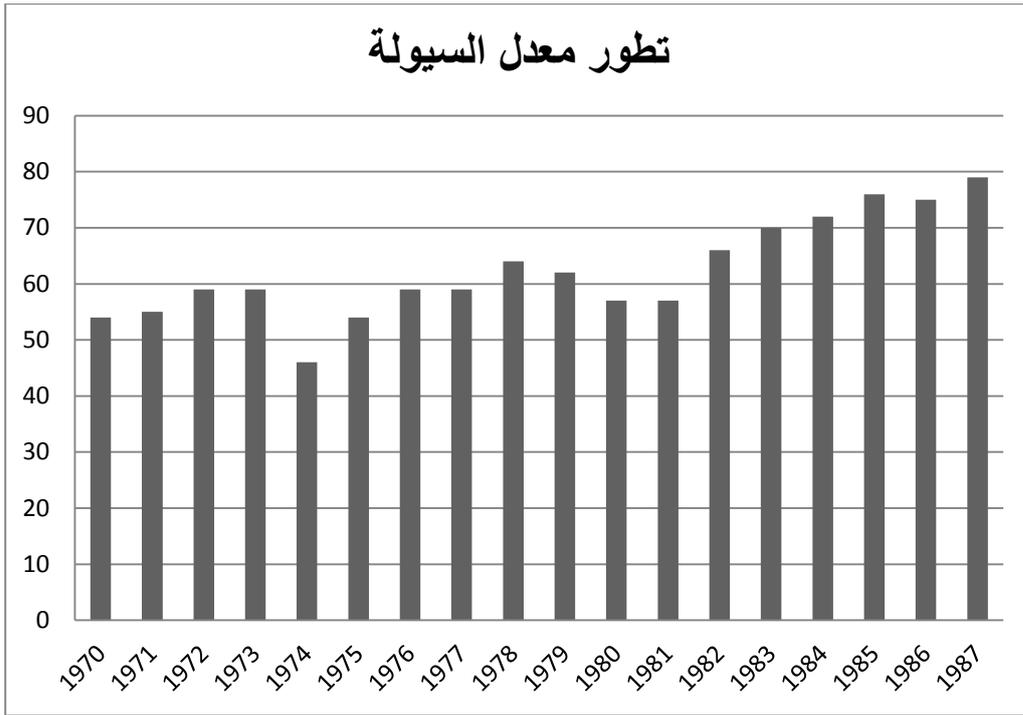
جدول 11: تطور سيولة الاقتصاد (1970-1987)

* انظر الملاحق.

السنوات	معدل السيولة %
1970	54
1971	55
1972	59
1973	59
1974	46
1975	54
1976	59
1977	59
1978	64
1979	62
1980	57
1981	57
1982	66
1983	70
1984	72
1985	76
1986	75
1987	79

مصدر: إحصائيات البنك العالمي

الشكل البياني التالي يبين بوضوح تطور معدل سيولة الاقتصاد خلال هذه الفترة:



شكل 3: تطور معدل سيولة الاقتصاد (1970-1987)

كل هذه المشاكل، دفعت بالسلطات إلى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، بما فيها النظام البنكي، أين شهدت هذه الفترة ظهور بنكين جديدين، بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR، و بنك التنمية المحلية BDL، لأن النظام البنكي لازال يملك الدور الكبير في تمويل المشاريع و بالتالي خلق النمو الاقتصادي.

2- تطور الودائع و القروض:

نحاول في هذه النقطة الربط بين تغيرات حجم القروض و الودائع، نظرا لأهمية العنصر الثاني في تحديد حجم المتغير المالي الأول. فالقروض الموجهة للمؤسسات الإنتاجية، في هذه الفترة، كانت النسبة الكبيرة منها من طرف البنوك التجارية (الخلافة للائتمان)، كما أن هذه القروض كانت قصيرة ومتوسطة الأجل، نظرا لاعتمادها بنسبة كبيرة على الودائع الجارية.

الجدول التالي يبين تطور حجم القروض الذي كان خلال الفترة الممتدة من سنة

1964 إلى 1987.

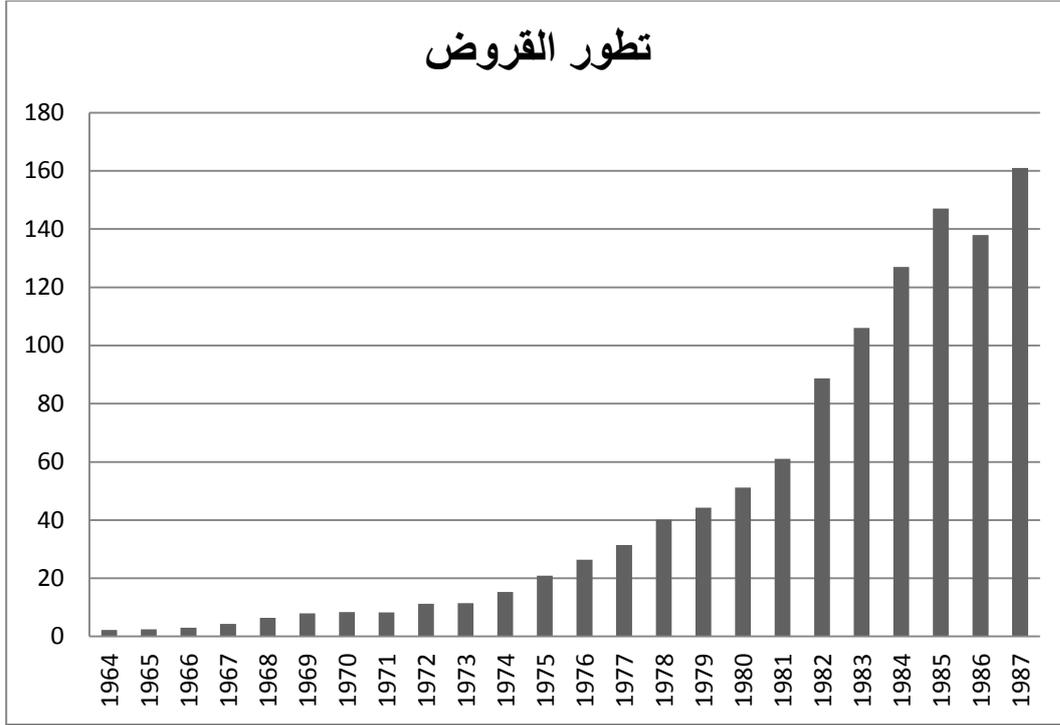
جدول 12: تطور القروض (1964-1987) 'مليار دج'

السنوات	القروض	السنوات	القروض
1964	3,97	1976	46,1
1965	5	1977	54,5
1966	4,41	1978	76,5
1967	5,27	1979	86,6
1968	7,68	1980	102
1969	10,4	1981	114
1970	12,4	1982	149
1971	14	1983	186
1972	18,8	1984	224
1973	21	1985	251
1974	25,5	1986	278
1975	36,3	1987	304

مصدر: إحصائيات البنك العالمي

أما الشكل البياني التالي يبين بوضوح التطور الكبير الذي عرفه القرض خلال هذه

الفترة:



شعل 4: تطور حجم القروض (1987-1964)

و نظرا، كما قلنا سابقا، لمحاولتنا إدراج دراسة تطور القروض مرفقة بتطور الودائع، الجدول التالي يبين تطور جمع الودائع (ودائع طويلة الأجل و قصيرة الأجل) من طرف النظام المالي خلال نفس الفترة (1987-1964):

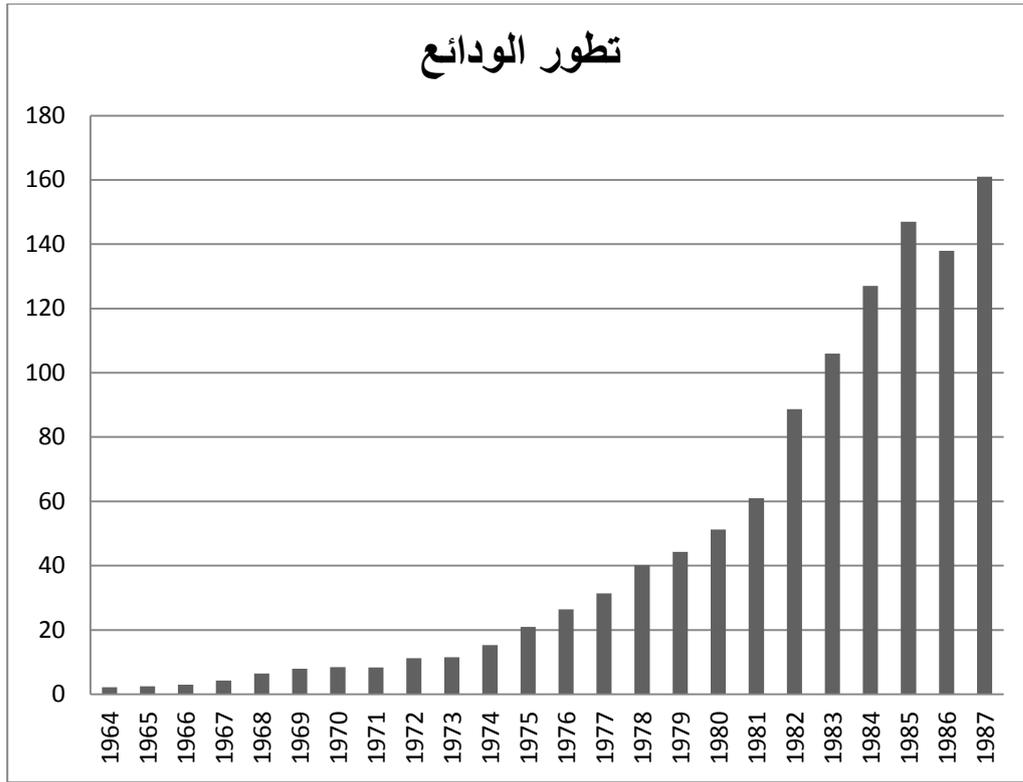
جدول 13: تطور الودائع (1964-1987) 'مليار دج'

السنوات	الودائع	السنوات	الودائع
1964	2,2	1976	26,4
1965	2,5	1977	31,4
1966	3	1978	40,1
1967	4,3	1979	44,3
1968	6,4	1980	51,2
1969	7,9	1981	61
1970	8,4	1982	88,7
1971	8,3	1983	106
1972	11,2	1984	127
1973	11,5	1985	147
1974	15,3	1986	138
1975	20,9	1987	161

مصدر: إحصائيات البنك العالمي

أما الشكل البياني التالي يبين بدقة تطور جمع الودائع خلال فترة ما قبل

الإصلاحات:



شكل 5: تطور حجم الودائع (1987-1964)

من خلال الجدولين السابقين و الشكليين البيانيين يمكن أن نلاحظ أن كلا المتغيرين (القروض و الودائع) شهدت ارتفاعات متواصلة طيلة هذه الفترة، الأمر الذي يوضح أن النظام البنكي لعب دورا كبيرا في تمويل مشاريع المخططات التنموية، وجمع الودائع. إلا أننا كما قلنا سابقا، بأن البنوك كانت تعتمد في تمويلها للمؤسسات الإنتاجية على الودائع الجارية، لأن الودائع طويلة الأجل كانت تمثل نسب ضعيفة في مجموع الودائع، و الجدول التالي يوضح نسبة الودائع طويلة الأجل طيلة هذه الفترة.

جدول 14: نسبة الودائع طويلة الأجل في مجموع الودائع (1987-1970)

1970	1973	1979	1984	1987
12%	12%	17%	11%	21%

مصدر: NAAS Abdelkrim, Op cit, P. 93

الجدول السابق يبين لنا نسبة الودائع طويلة الأجل في مجموع الودائع خلال نهاية كل مرحلة من مراحل المخططات التنموية، حيث كانت هذه النسبة تدور في متوسط 15%، و هذا ما يفسر محدودية الأسلوب الاقتصادي المنتهج، إضافة إلى عدم قدرة النظام البنكي في استقطاب الودائع طويلة الأجل نظرا لانخفاض معدلات الفائدة، و التي كانت السد في وجه البنوك لتأمين الادخار.

و الملاحظ أيضا، أن حجم القروض طيلة هذه الفترة، كان أكبر من حجم الودائع، حيث أن البنوك كانت تساهم فقط بالثلثين، نظرا لمحدودية الودائع المجمعة، أما الباقي فكان يساهم به البنك المركزي، وذلك بسبب السياسة النقدية المنتهجة طيلة فترة المخططات التنموية، و التي لعب فيها البنك المركزي دورا كبيرا من أجل تطبيقها على أرض الواقع.

فكان البنك المركزي يقدم قروض للبنوك التجارية و سلفيات للخرينة العمومية، بغية المساهمة في تمويل مشاريع هذه الفترة، و الجدول التالي يبين نسبة القروض الموجهة للبنوك من طرف البنك المركزي.

جدول 15: نسبة قروض البنوك في مجموع قروض البنك المركزي (1987-1980)

1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
38%	70%	63%	44%	41%	35%	26%	18%

مصدر: NAAS Abdelkrim, Op cit, P. 96

من الجدول نلاحظ أن اعتماد البنوك التجارية في تمويلها للاقتصاد، كان بسبب لجوءها إلى البنك المركزي، حيث بلغت نسبة القروض الموجهة لها من طرف هذه الهيئة النقدية 70% من مجموع التمويلات، في حين أننا نلاحظ انخفاض هذه النسبة إلى أن

وصلت إلى 18% سنة 1987، و هذه كان بسبب انخفاض معدلات إعادة الخصم*، الأمر الذي سمح للبنوك بالاعتماد على نفسها بنسبة كبيرة لتمويل المؤسسات الإنتاجية. الجدير بالذكر، أن هذه المرحلة من مراحل النظام البنكي تميزت بقلة الادخارات المجموعة من طرفه، وهذا ما يعكس ضعف البنية البنكية، الأمر الذي دفع البنك المركزي إلى تمويل الاقتصاد خلال فترة السبعينات، مما خلق مشكلا لتمويل المؤسسات الإنتاجية. هذه الأمور عجلت بضرورة إدخال إصلاحات على المنظومة الاقتصادية بما فيها البنكية.

المبحث الثاني: النظام البنكي في ظل الإصلاحات الاقتصادية

تعد هذه الفترة من بين الفترات المهمة في حياة الاقتصاد الجزائري عامة، والنظام البنكي خاصة، حيث عرفت هذه المرحلة عدة إصلاحات اقتصادية، و لازالت الإصلاحات متواصلة إلى يومنا هذا، حيث أن هذه الفترة تمتد من سنة 1988 إلى يومنا هذا.

المطلب الأول: مميزات مرحلة الإصلاحات

تعتبر الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988 أهم ميزة تتميز بها هذه المرحلة، حيث كانت تركز على استقلالية المؤسسات الاقتصادية، وفي هذا الإطار، ظهرت عدة قوانين و تشريعات من أجل وضع هذه الإصلاحات على أرض الواقع، و أهم ما جاءت لأجله، نذكر⁹⁴:

- إنشاء مجموعة جديدة من المؤسسات العمومية (يطلق عليها اسم المؤسسات العمومية الاقتصادية)، و التي من المفروض أن تتمتع باستقلالية في التسيير.

- إنشاء مؤسسات مالية جديدة تأخذ على عاتقها مهمة تسيير أسهم المؤسسات العمومية الاقتصادية (رؤوس أموال المساهمة).

* كان معدل إعادة الخصم يعتبر من أهم الأساليب المنتهجة في تطبيق السياسة النقدية خلال هذه الفترة.
⁹⁴ Naas. Abdelkrim, Op cit, P. 133.

- وضع نظام جديد للتخطيط يركز على تخطيطات إستراتيجية متوسطة الأجل، تكون على المستوى الوطني، الإدارات المحلية و المؤسسات العمومية الاقتصادية.

كما قلنا سابقا أن النظام البنكي يعد من بين الركائز في الاقتصاد الجزائري، حيث جاءت امتدادات هذه الإصلاحات الاقتصادية بقوانين أخرى منظمة للنظام المالي عامة، و النظام البنكي خاصة، و يتعلق الأمر بقانون النقد و القرض سنة 1990*، و الذي جاء لتهيئة الأرضية المناسبة للعمل البنكي.

لأنه بعد التأكد من عدم جدوى التعديلات التي مست النظام البنكي خلال السبعينات وبداية الثمانينات*، أصبح إصلاح هذا النظام حتما، سواء من حيث منهج تسييره أو المهام المنوطة به⁹⁵، الأمر الذي سمح بإصدار هذا القانون.

وضع قانون النقد و القرض آليات عمل جديدة للنظام البنكي تركز على جانبين، الجانب الأول هو أن البنك المركزي يعد الملجأ الأخير للإقراض، و الجانب الثاني، هو البنوك و التي تتكفل بجمع المدخرات و منح الائتمان.

فالمادة رقم 11 من قانون النقد و القرض، تعتبر أن البنك المركزي* مؤسسة وطنية تتمتع بشخصية معنوية و باستقلال مالي.

كما أن المادة رقم 13 من نفس القانون، تخضع بنك الجزائر إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره مؤسسة اقتصادية، كما أنه يمكن له فتح فروع له على كل القطر الجزائري (مادة 16).

* قانون رقم : 90-10 المؤرخ في : 10/04/1990 .
* من أهم هذه التشريعات:

- قانون 12-86 المؤرخ في 19/08/1986 و الذي جاء من أجل أن يعيد للبنك المركزي مهامه و صلاحياته في إدارة تسيير السياسة النقدية، كما أعاد النظر في العلاقة بين البنك المركزي و الخزينة العمومية.
- قانون 88-06 المؤرخ في 12/01/1988 و الذي جاء من أجل أن يعطي للبنوك استقلاليتها باعتبارها مؤسسات اقتصادية عمومية.

⁹⁵ محمود حميدات، نفس المرجع السابق، ص. 137.

* و الذي أصبح يسمى انطلاقا من قانون النقد و القرض باسم ' بنك الجزائر'.

ويعتبر بنك الجزائر في هذا الإطار المسؤول الأول على السياسة النقدية في البلاد، والقيام بمنح السيولة اللازمة للبنوك و الخزينة العمومية باعتباره المقرض الأخير و بنك الإصدار الوحيد.

أما فيما يخص البنوك، فقد اعتبرها قانون النقد و القرض، بأنها أشخاص معنوية*، كما أنها تقوم بالأعمال التالية*:

- جمع الودائع و المدخرات الممكنة من الجمهور، مع اشتراط إعادتها بعد حق استعمالها.

- منح القروض، وهي عبارة عن وضع أموال تحت تصرف شخص أو الوعد بمنحها له، مع وجوب وجود الضمان.

- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن و السهر على إدارتها، بغية تسهيل عملية نقل و تحويل الأموال.

و في الشطر المتعلق بالمؤسسات المالية الأخرى، فإن المادة 115 من القانون فرقته عن البنوك، فقد اعتبرتها أشخاص معنوية تقوم بكل الأعمال المصرفية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور، بمعنى أنها تعتمد على رأس مالها من أجل القيام بعملية الإقراض.

كما أن قانون النقد و القرض سمح بإنشاء فروع لبنوك أو مؤسسات مالية أجنبية، حيث أنها يجب أن تكون خاضعة للقانون الجزائري، إضافة إلى أن يكون للزبائن الجزائريين نفس المزايا في البلاد الأصلية لها.

* المادة 114 من قانون النقد و القرض.

* انظر في هذا:

- المادة 110 من قانون النقد و القرض.
- المادة 111.
- المادة 112.
- المادة 113.

لكن في حقيقة الأمر، انفتاح القطاع البنكي على البنوك الخاصة و الأجنبية، كان بداية من سنة 1998. ففي سنة 2001 كان النظام المالي الجزائري يتكون من 26 بنك ومؤسسة مالية، عمومية، خاصة و مختلطة، معتمدة من طرف مجلس النقد و القرض. لكن في سنة 2012 أصبح النظام المالي الجزائري يتكون من ما يقارب 35 بنك و مؤسسة مالية، عمومية، خاصة و مختلطة إضافة إلى مكاتب ربط bureaux de liaison، بالإضافة إلى كل من بنك الجزائر، و الخزينة العمومية . و فيما يلي المؤسسات المالية كل حسب نوعه⁹⁶:

1- البنوك:

- البنك الخارجي الجزائري (BEA).
- البنك الوطني الجزائري (BNA).
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR).
- بنك التنمية المحلية (BDL).
- القرض الشعبي الجزائري (CPA).
- صندوق التوفير و الاحتياط (CNEP banque).
- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA).
- بنك البركة الجزائر (BANQUE AL BARAKA ALGERIE).
- البنك العربي التعاوني (ABC).
- ناتكسيس بنك (NATEXIS BANQUE).
- الشركة العامة الجزائر (Société Générale Algérie).
- سيتي بنك (CITIBANK).
- البنك العربي (Arab Bank PLC Algeria).

⁹⁶ www. Bank-of-algeria.dz (les banques et les établissements financiers, Août 2012)

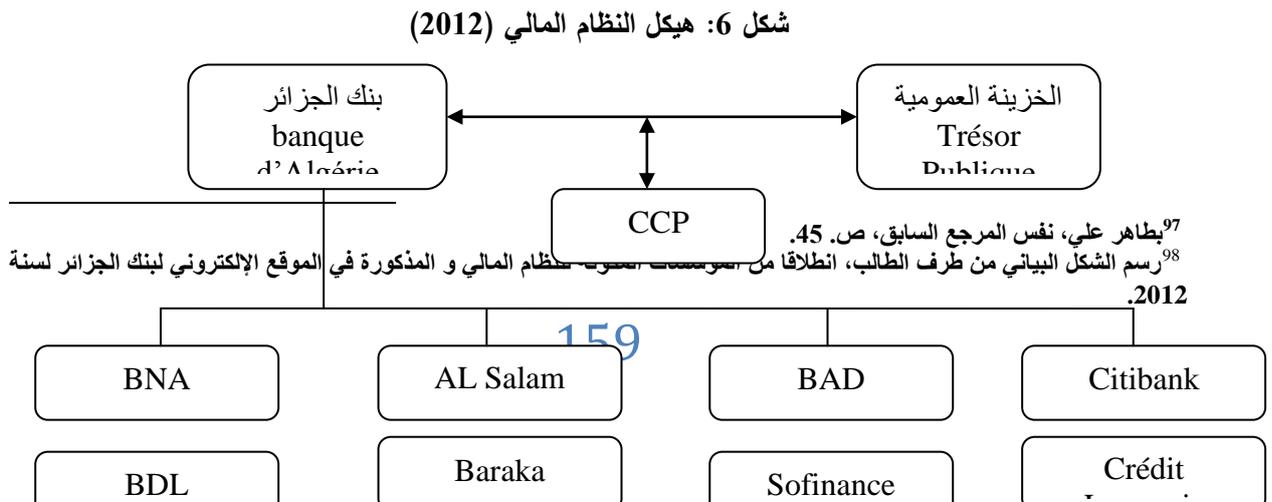
- البنك الوطني لباريس (BNP Paribas).
 - بنك الثقة الجزائر (Trust Bank Algeria).
 - بنك الخليج الجزائر (Golf Bank Algeria).
 - بنك الإسكان للتجارة و المالية و (Housing Bank for Trade and Finance)
 - HSBC ALG
 - .FRANSABANK EL-DJAZAIR
 - .CALYON-ALGERIE-SPA
 - بنك السلام (AL SALAM BANK).
- 2 المؤسسات المالية:**
- سوفي ناس (Sofinance).
 - SOCIETE DE REFINANCEMENT HYPOTECAIRE
 - « SRH »
 - هيئة القرض الإيجاري العربي (Arab Leasing Corporation).
 - سيتيلام (Cetelem).
 - البنك الجزائري للتنمية (BAD).
- 3 مكاتب الربط (التمثيل):**
- سيتي بنك (Citibank).
 - القرض الليوني (Crédit Lyonnais).
 - البنك التجاري البريطاني العربي (British Arab Commercial Bank).
 - اتحاد البنوك العربية الفرنسية (Union des Banques Arabes et Françaises)
 - القرض الصناعي و التجاري (Crédit Industriel et Commercial).

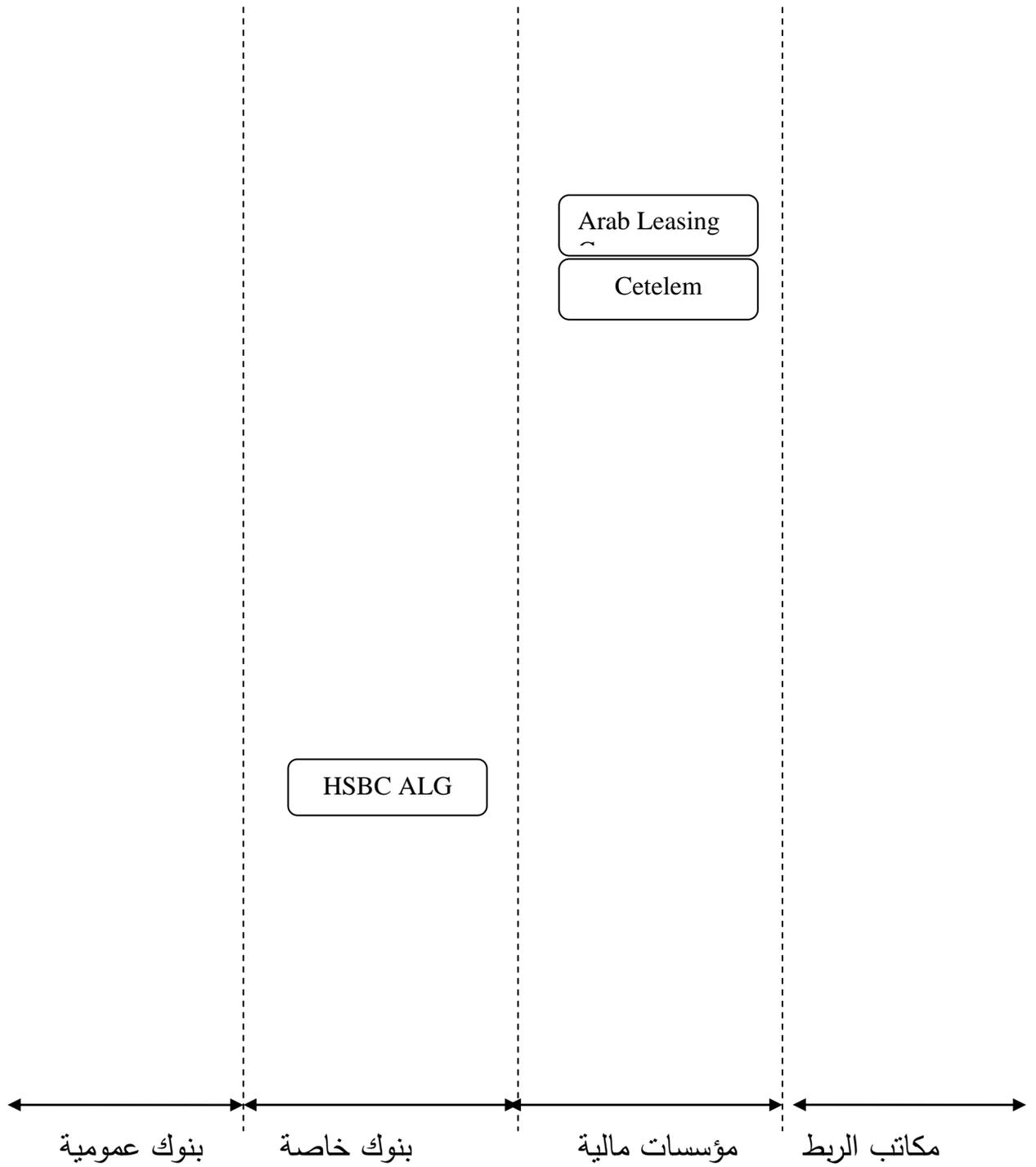
- القرض الفلاحي الأندنوسي (Crédit Agricole Indonisuez).
- البنك التونسي الدولي (Tunis International Bank).
- فورتييس بنك (fortis bank).

ورغم كل هذا الكم الهائل من المؤسسات المالية و البنوك، إلا أن البنوك العمومية بقيت تهيمن على 90% من مجموع الودائع، و تمنح ما يقارب 95% من القروض، و هذا راجع إلى أن⁹⁷:

- القطاع الخاص حديث النشأة.
- البنوك و المؤسسات المالية بقيت في حالة انتظار وملاحظة للسياسة الإصلاحية المتبناة من طرف الدولة عموما و إصلاح النظام المصرفي خصوصا.
- تركيز القطاع المصرفي الخاص على تمويل عمليات التجارة الخارجية ذات الربح السريع، عوض تمويل تنمية المؤسسات.

و الشكل البياني التالي يمثل النظام المالي الجزائري حتى سنة 2012⁹⁸:





المطلب الثاني: تطور النشاط البنكي خلال مرحلة ما بعد الإصلاحات

نحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى تطور النشاط البنكي خلال الفترة 1990-2012، و لتسهيل الدراسة ارتأينا أن نقسم هذه الفترة إلى ثلاث فترات جزئية، الأولى خلال فترة تطبيق برامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي (1990-1997)، و الثانية بعد انتهاء هذه البرامج (1998-2003)، و الفترة الثالثة تمتد من (2004-2012)، و التي تميزت بالوضعية المالية الجيدة للجزائر. وعليه سوف نتابع تطور كل متغير من المتغيرات البنكية خلال الفترات الثلاث المذكورة سابقا.

1- تطور الكتلة النقدية وسيولة الاقتصاد:

سوف نتطرق في هذا الفرع إلى تطور كل من معدل نمو الكتلة النقدية، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من أجل معرفة أيضا تطور سيولة الاقتصاد، وذلك خلال الفترات الثلاث.

أ) 1990-1997:

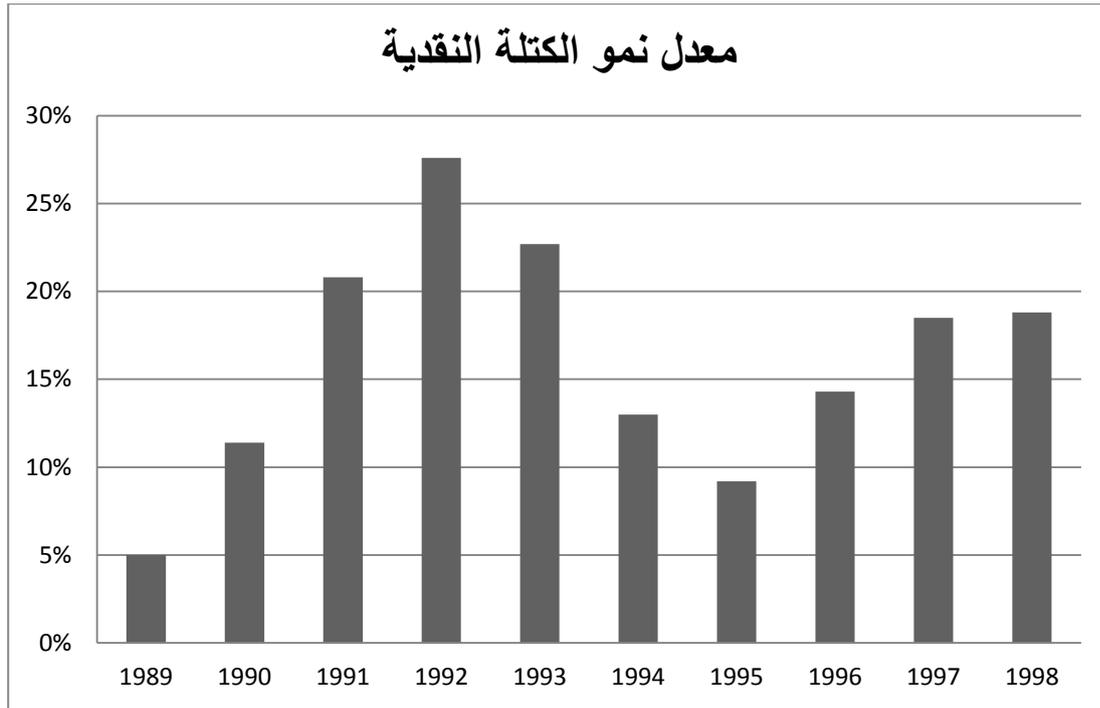
الجدول التالي و الشكلين البيانيين يبيان تطور كل من الكتلة النقدية و الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-1997:

جدول 16: تطور الكتلة النقدية و PIB

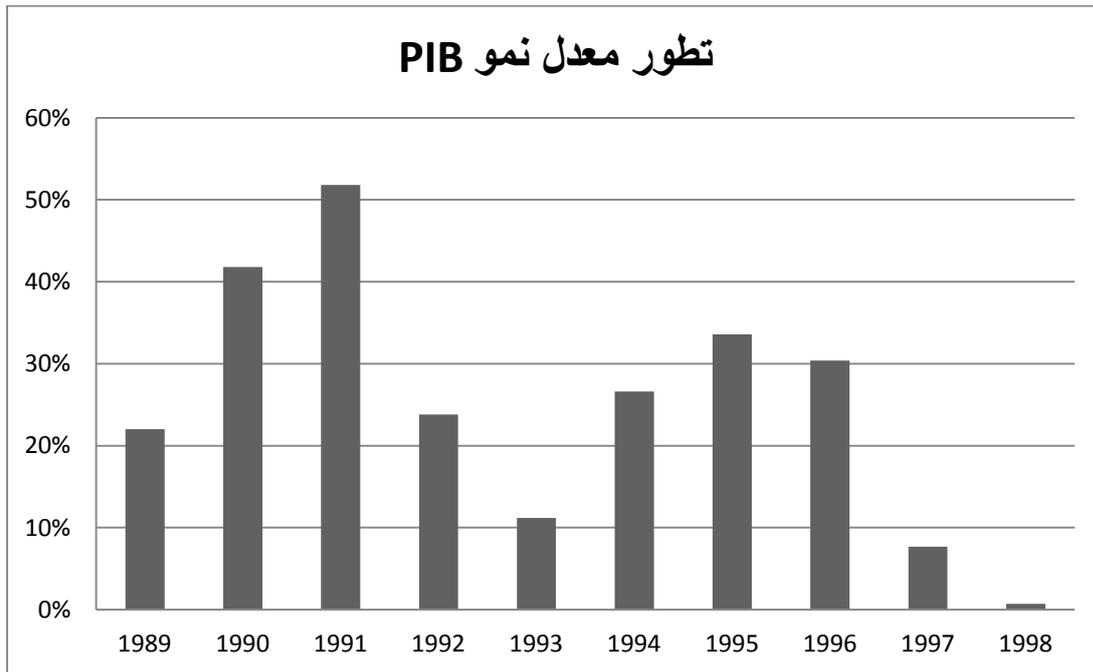
(1997-1990)

السنوات	حجم M2 (مليار دج)	معدل نمو M2%	حجم PIB (مليار دج)	معدل نمو PIB%
1989	308	5%	423	22%
1990	343	11,4%	556	41,8%
1991	415	20,8%	845	51,8%
1992	529	27,6%	1050	23,8%
1993	649	22,7%	1170	11,2%
1994	733	13%	1490	26,6%
1995	801	9,2%	1990	33,6%
1996	916	14,3%	2560	30,4%
1997	1090	18,5%	2760	7,7%
1998	1290	18,8%	2780	0,7%

مصدر: إحصائيات البنك العالمي



شكل 7 : تطور معدل نمو الكتلة النقدية (1997-1990)



شكل 8: تطور معدل نمو PIB (1997-1990)

من خلال الجدول السابق، و خاصة الشكلين البيانيين، يمكننا تمييز أربع (04) مراحل مختلفة لتطور كل من الكتلة النقدية و الناتج المحلي الإجمالي:

- المرحلة الأولى، من سنة 1989 إلى 1991، و التي تتميز بمعدل نمو للنواتج المحلي الإجمالي أكبر منه بالنسبة للكتلة النقدية، و الذي كان 51% بالنسبة للنواتج المحلي، في حين بلغ 20% بالنسبة للكتلة النقدية، و ذلك لأن ذلك راجع إلى ارتفاع في إيرادات صادرات المحروقات و التي تعود هي أيضا إلى ارتفاع سعر البرميل من المحروقات، بالإضافة إلى انخفاض سعر الصرف و تأثيره على معدل التضخم*.

- المرحلة الثانية، تمتد من 1991 إلى 1993، و التي تميزت بارتفاع ملحوظ في معدل نمو الكتلة النقدية، و الذي كان أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، و هذا راجع إلى ثبات سعر الصرف وتراجع في إنتاجية المؤسسات الاقتصادية، الأمر الذي دفع تمويل النظام البنكي للاقتصاد بأن يكون تمويلا تضخيميا⁹⁹.

- المرحلة الثالثة، و التي كانت من 1993 إلى 1996، و التي تميزت بتراجع معدل نمو الكتلة النقدية، في حين عرف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي استفاقة جديدة، و هذا راجع إلى انخفاض معدل الصرف في هذه الفترة، مما عمل على تشجيع الصادرات. لكن هذه المرحلة تميزت بانخفاض في معدل سيولة الاقتصاد و التي بلغت 56% في 1993، في حين أصبحت 36% في سنة 1996.

- المرحلة الرابعة، تمتد من 1997 إلى 1998، و التي نلاحظ أنها تتميز بارتفاع في معدل نمو الكتلة النقدية، في حين بدأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في التراجع ليصل إلى 0,7% سنة 1998، في مقابل 18% بالنسبة للكتلة النقدية في نفس السنة، وهذا راجع إلى ثبات سعر الصرف

* الجدير بالذكر هنا، أن الناتج المحلي الإجمالي الإسمي هو الذي عرف ارتفاعا كبيرا، في حين أن الناتج المحلي الحقيقي بقي ثابتا، بسبب ارتفاع معدل التضخم.

⁹⁹ NAAS Abdelkrim, Op cit, P. 208.

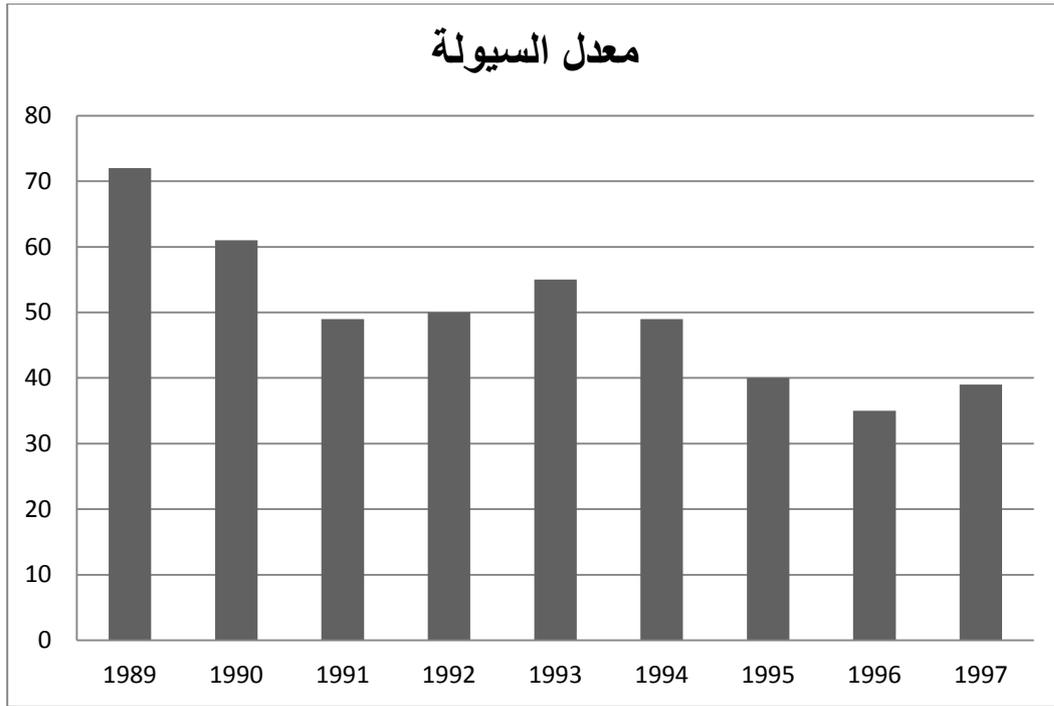
خلال هذه الفترة، الأمر الذي دفع بمعدل السيولة إلى الارتفاع ليصل إلى 46% سنة 1998.

الجدول التالي و الشكل البياني يوضحان ما تطرقنا إليه سابقاً حول تطور معدل سيولة الاقتصاد بما أنها هي عبارة عن النسبة بين الكتلة النقدية و الناتج المحلي الإجمالي:

جدول 17: تطور معدل سيولة الاقتصاد (1989-1998)

السنوات	معدل السيولة
1989	72
1990	61
1991	49
1992	50
1993	55
1994	49
1995	40
1996	35
1997	39
1998	46

مصدر: إحصائيات البنك العالمي



شكل 9: تطور معدل سيولة الاقتصاد (1989-1998)

هذه التقلبات في معدل نمو الكتلة النقدية، وخاصة الانخفاض، كان السبب الرئيسي و راءه هو محدودية قروض النظام البنكي الموجهة إلى القطاع الاقتصادي المنتج، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حجم الكتلة النقدية و بالتالي انخفاض في معدلات نموها، مما يؤدي إلى تغيرات في معدل سيولة الاقتصاد.

(ب) - 1998-2003 :

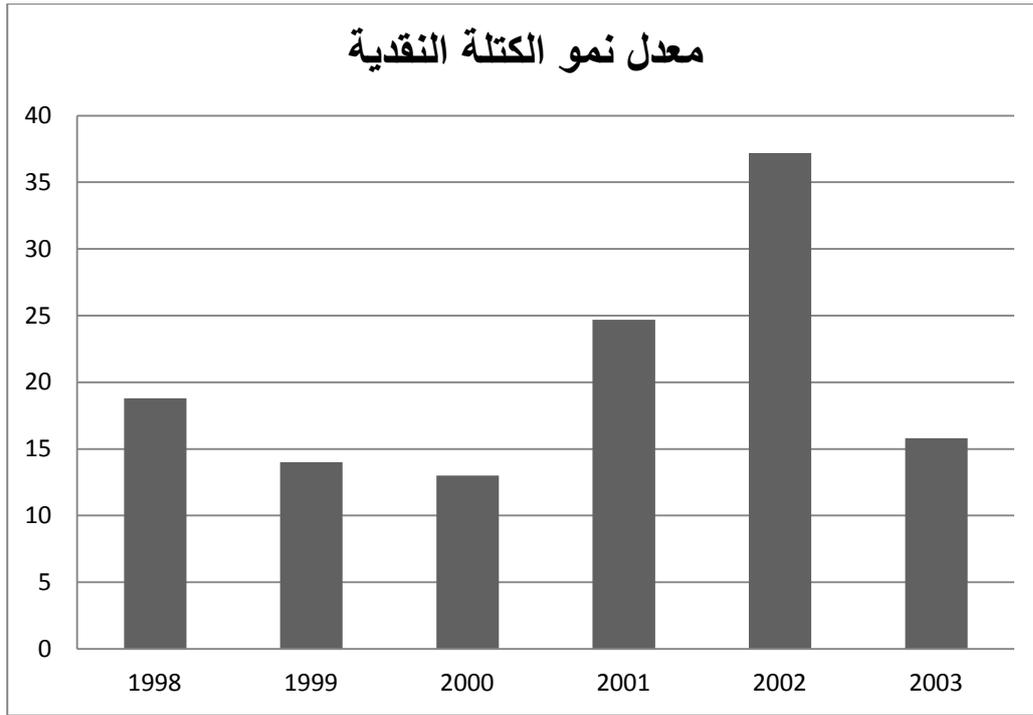
الجدول التالي و الشكلين البيانيين يبيانان تطور معدل كل من الكتلة النقدية و الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه المرحلة و التي قلنا سابقا أنها تتميز بنهاية برامج التعديل الهيكلي:

جدول 18: معدل نمو الكتلة النقدية و الناتج المحلي الإجمالي

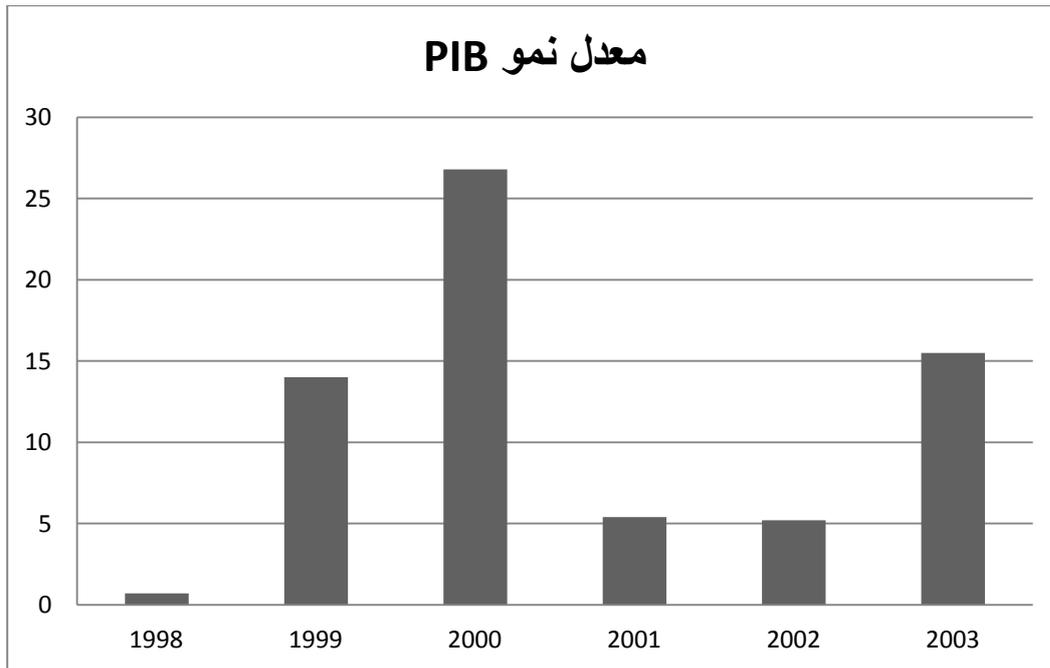
(2003-1998)

السنوات	حجم M2 (مليار دج)	معدل نمو M2 %	حجم PIB (مليار دج)	معدل نمو PIB %
1998	1290	18,8	2780	0,7
1999	1470	14	3170	14
2000	1660	13	4020	26,8
2001	2070	24,7	4240	5,4
2002	2840	37,2	4460	5,2
2003	3290	15,8	5150	15,5

مصدر: إحصائيات البنك العالمي



شكل 10: تطور معدل نمو الكتلة النقدية (1998-2003)



شكل 11: تطور معدل PIB (1998-2003)

في هذه المرحلة، ومن خلال الجدول و الشكلين البيانيين، نلاحظ أن معدل نمو الكتلة النقدية لم يتغير بنسبة كبيرة مقارنة بالمرحلة السابقة، حيث كان يدور حول 20% ، لكن رغم هذا يبقى أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، و الذي كان يدور حول

المعدل 16%. يمكن من خلال هذا نستنتج أن خصائص المرحلة السابقة هي نفسها خصائص هذه المرحلة.

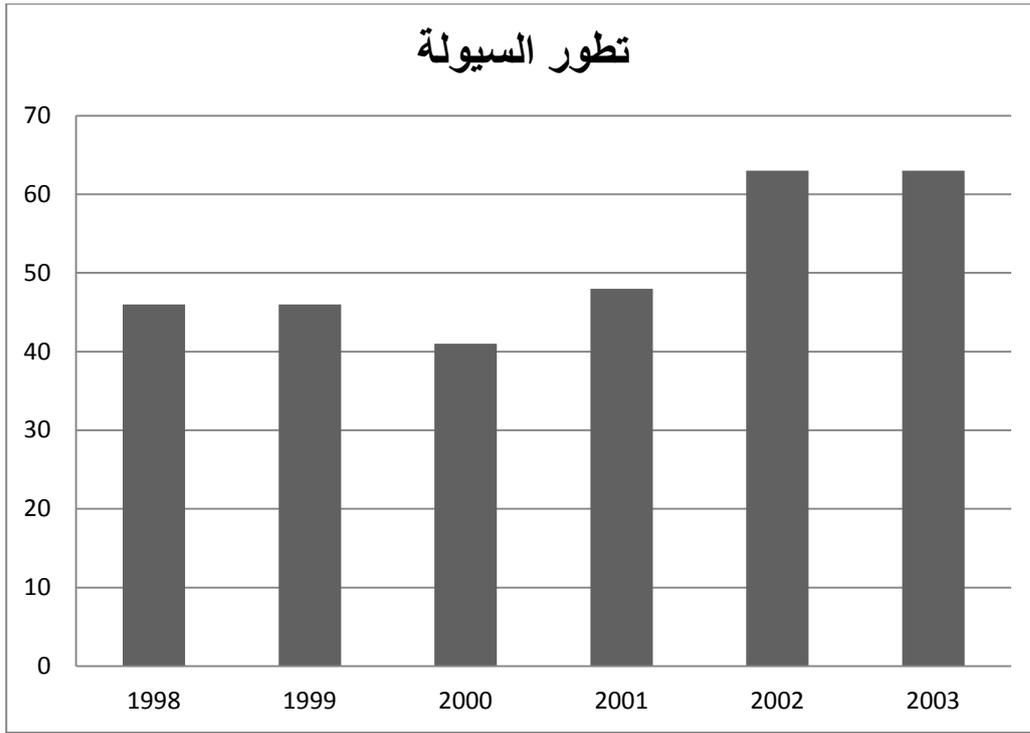
أما فيما يخص سيولة الاقتصاد المعروضة في الجدول 18 (المعروض فيما بعد)، نلاحظ أنها شهدت بعض الارتفاع حيث انتقلت من 46% سنة 1998 إلى 63% سنة 2003، وذلك نتيجة لمعدل نمو الكتلة النقدية و الذي كان أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة، وذلك لأن التمويل النقدي لم يصاحبه إنتاجية اقتصادية، حيث أن هذه المرحلة تميزت بخلق ائتمان كبير.

جدول 19: تطور سيولة الاقتصاد (1998-2003)

السنوات	معدل سيولة الاقتصاد
1998	46
1999	46
2000	41
2001	48
2002	63
2003	63

مصدر: إحصائيات البنك العالمي

و الشكل البياني التالي يبين بوضوح تطور معدل السيولة طيلة هذه الفترة:



شكل 12: تطور سيولة الاقتصاد (1998-2003)

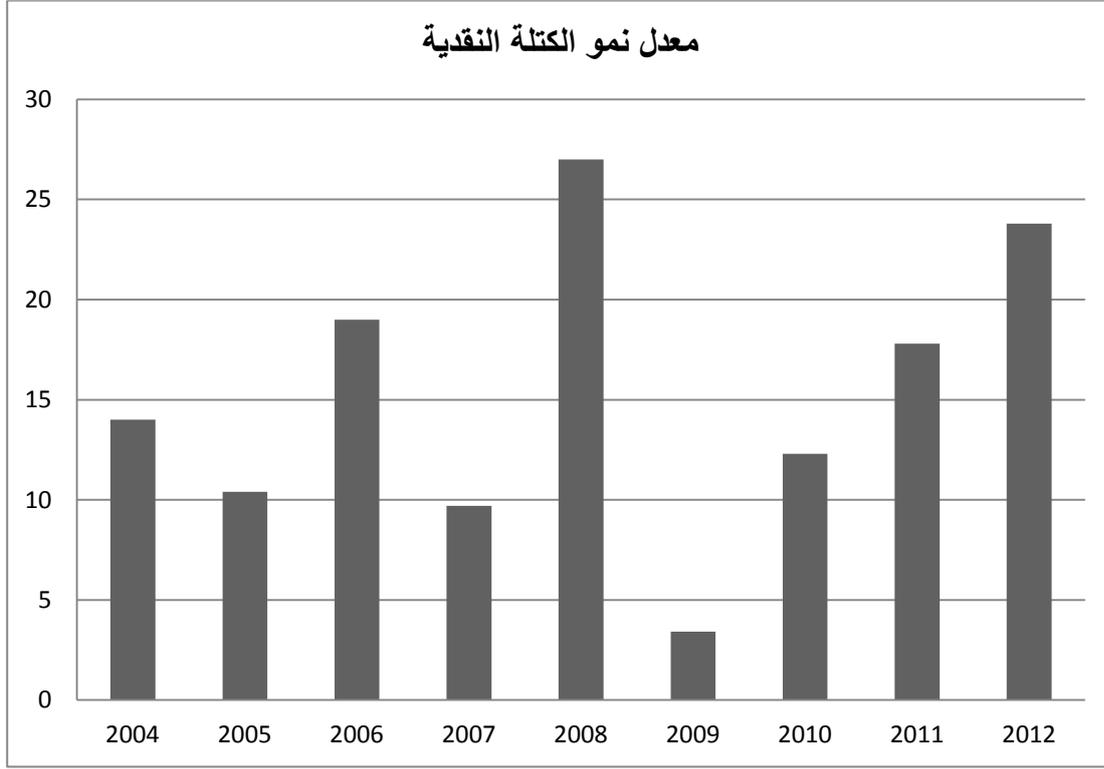
(ج) - 2012-2004:

الجدول التالي و الشكلين البيانيين يوضحان تطور الكتلة النقدية و الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، و التي تمثل كما قلنا سابقا فترة الوضعية المالية المريحة للاقتصاد الجزائري:

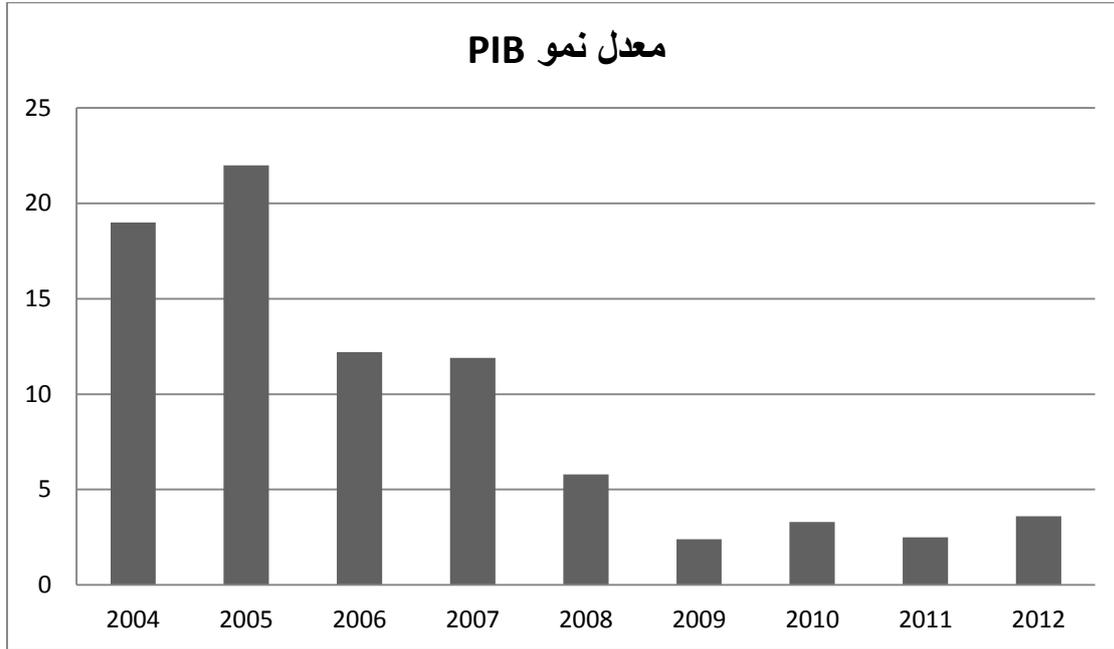
جدول 20: تطور معدل نمو الكتلة النقدية و PIB مليار دج (2012-2004)

سنوات	04	05	06	07	08	09	10	11	12
PIB	6127	7478	8391	9390	9940	10006,8	12034,4	14481	14891,5
PIB%	19	22	12,2	11,9	5,8	2,4	3,3	2,5	3,6
M2	3756	4147	4933,7	5412,4	6496,2	6718,8	7545,2	8895,1	11013,4
M2%	14	10,4	19	9,7	27	3,42	12,3	17,8	23,8

مصدر: إحصائيات البنك العالمي



شكل 13: تطور معدل نمو الكتلة النقدية (2012-2004)



شكل 14: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (2012-2004)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، و الذي يظهر لنا من خلال الجدول و التمثيل

البياني، يتميز بمرحلتين:

- المرحلة الأولى من 2004 إلى 2005، و التي تعرف معدل نمو كبيرا في الناتج المحلي الإجمالي، لينتقل من 19% سنة 2004 إلى 22% سنة 2005 ، في حين أن الكتلة النقدية ينخفض معدلها من 14% إلى 10%، و هذا راجع إلى ارتفاع في أسعار المحروقات و التي انعكست إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى الاعتماد على الإنفاق الحكومي في تمويل المشاريع.

- المرحلة الثانية، و الممتدة من 2005 إلى 2012، و التي تتميز بانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، و الذي ينتقل من 22% سنة 2005 ليصل إلى 3,6% سنة 2012، في حين أن الكتلة النقدية تعرف معدل نمو مرتفع مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، حيث انتقل من 10% سنة 2005 ليصل إلى 27% سنة 2008، لتزيد في الانخفاض سنة 2009 ليصل معدل النمو إلى 3,42% و ذلك كان راجعا إلى تذبذب أسعار المحروقات في هذه المرحلة، ليعرف بعد ذلك ارتفاعا ملحوظا ليصل إلى 23,8% سنة 2012 وذلك راجع أيضا إلى انتعاش أسواق المحروقات و زيادة الإنفاق العام. فيما أن التمويل البنكي للاقتصاد عرف نمو بسبب برامج دعم النمو (تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)، و التي اعتمدها الدولة خلال هذه الفترة.

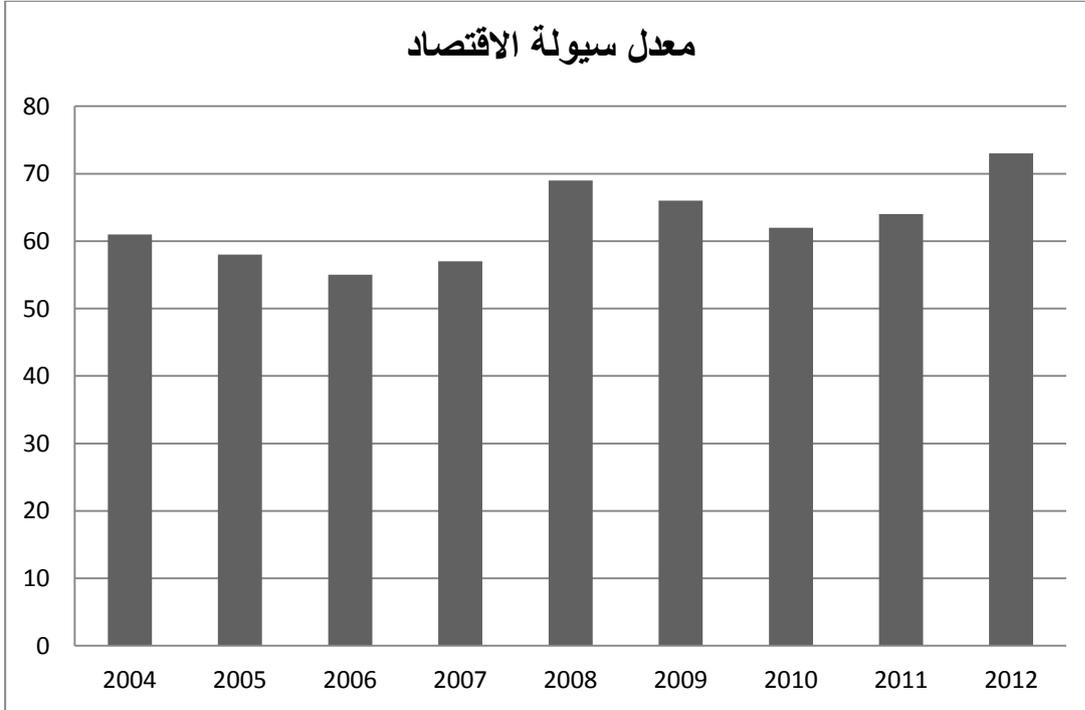
هذه التذبذبات حتما تؤدي إلى تغيرات في معدل سيولة الاقتصاد، حيث أن في المرحلة الأولى من هذه الفترة، يكون معدل السيولة 61% في سنة 2004، ليشهد انخفاضا فيما بعد (2005) ليصل إلى 55% بسبب كون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر منه المتعلق بالكتلة النقدية. أما المرحلة الثانية فيحدث فيها العكس، حيث يرتفع معدل سيولة الاقتصاد ليصل إلى 73% سنة 2012، بعدما عرف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا، في حين عرف معدل نمو الكتلة النقدية ارتفاعا، و عليه يبقى معدل سيولة الاقتصاد خلال هذه الفترة يتجاوز 50%.

و الجدول التالي و الشكل البياني يوضحان هذا التفسير:

جدول 21: تطور سيولة الاقتصاد (2012-2004)

السنوات	معدل السيولة %
2004	61
2005	55
2006	58
2007	57
2008	69
2009	66
2010	62
2011	64
2012	73

مصدر: إحصائيات البنك العالمي



شكل 15: تطور معدل سيولة الاقتصاد (2012-2004)

2- تطور القروض الموجهة للاقتصاد:

لمتابعة تطور القروض الموجهة للاقتصاد، سوف نعتمد على فترات الدراسة السابقة.

(أ) - 1990-1997:

نعلم أن هذه الفترة تميزت بتطبيق برامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى أنها تميزت بانخفاض كبير في قيمة العملة الوطنية، مما أحدث تضخما كبيرا، الأمر الذي أثر كثيرا على السياسة النقدية بالرغم من الهدف المنشود حول إصلاح تمويل الاقتصاد.

و تميزت هذه الفترة أيضا بشح الموارد المالية بسبب قلة موارد المحروقات من جهة، و ارتفاع في حجم القروض البنكية من جهة أخرى، الأمر الذي دفع إلى وضع برامج لتطهير و رأسملة البنوك الوطنية، خاصة مع وضع العلاقة بنوك - مؤسسات.

نعلم أنه قبل وضع قانون النقد و القرض (كما تطرقنا سابقا)، و في إطار برامج المخططات التنموية، كان تمويل الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على البنك المركزي، حيث أنه كان الأداة الوحيدة في تطبيق السياسة النقدية. و نعلم أن الاقتصاد في هذه الفترة كان يتميز بالمدىونية، و في غياب السوق المالي، أصبح لجوء المؤسسات الاقتصادية إلى البنوك من أجل تمويل مشاريعها أمرا صعبا، مما أعطى دور كبير للبنك المركزي في هذا المجال.

لكن بعد وضع قانون النقد و القرض، لم يطرأ أي تغيير على كيفية تمويل الاقتصاد، حيث أنه ما زال يرتكز على البنك المركزي (بنك الجزائر).

الجدول التالي و الشكل البياني يوضحان تطور القروض الممنوحة للاقتصاد طيلة

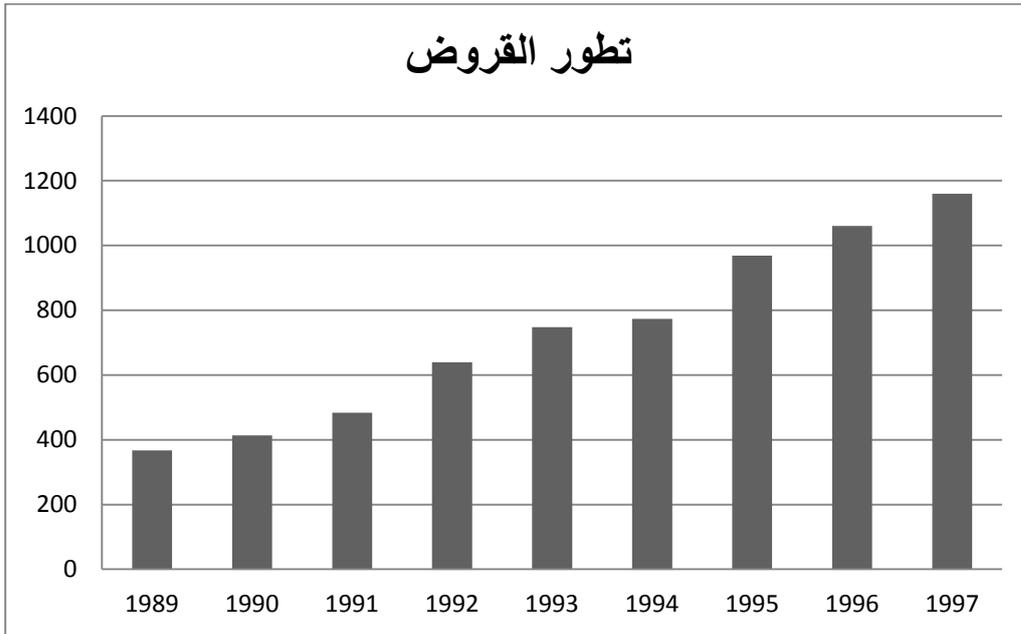
هذه الفترة (1990-1997):

* تابعة لبرامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي.

جدول 22: تطور القروض الممنوحة للاقتصاد (1997-1990)

سنوات	حجم القروض (مليار دج)
1989	367
1990	414
1991	484
1992	639
1993	748
1994	774
1995	969
1996	1060
1997	1160

مصدر: إحصائيات البنك العالمي



شكل 16: تطور القروض الموجهة للاقتصاد (1997-1990)

من خلال الجدول نلاحظ أنه هناك تطور تدريجي لتمويل الاقتصاد عن طريق القروض، لكن كما قلنا سابقا، فإن أغلب هذه القروض كانت مغطاة من طرف بنك الجزائر، خاصة في ثلاث (03) سنوات الأولى من هذه الفترة.*

* تغطية القروض الموجهة للاقتصاد من طرف بنك الجزائر في هذه الفترة، كان أكبر منه في الفترة ما قبل الإصلاحات.

الجدول التالي يوضح هذا التفسير:

جدول 23: تمويل الاقتصاد من طرف بنك الجزائر (1989-1998)

السنوات	تمويل بنك الجزائر (مليار دج)	سلفيات للخزينة (مليار دج)	قروض للبنوك (مليار دج)
1989	141,1	110,4	30,7
1990	164,6	98,9	65,7
1991	209	100,6	108,4
1992	241,1	162,8	78,3
1993	303,2	273,8	29,4
1994	296,7	246,3	50,4
1995	422,2	231,9	190,3
1996	431,6	172,5	259,1
1997	376,8	157,7	219,1

226,2	99,3	325,5	1998
-------	------	-------	------

مصدر: NAAS Abdelkrim, Op cit, PP. 210-240

رغم الإصلاحات الاقتصادية الخاصة باستقلالية المؤسسات العمومية، و إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني و خلق إطار مناسب للنشاط البنكي، و التي كانت تمهد لانتقال الاقتصاد الوطني لاقتصاد السوق، إلا أنها بقيت بعيدة عن الأهداف المرجوة. حيث أننا نلاحظ أن بنك الجزائر كان له باع كبير في تغطية القروض الموجهة للاقتصاد، حيث أن في بداية الفترة (بداية التسعينات) كانت القروض الموجهة للاقتصاد من طرف هيئة الإصدار تمثل من 46% إلى 50% من الكتلة النقدية، و هي أكبر نسبة مقارنة بالسنوات السابقة.

لكن بداية من سنة 1996 إلى 1998، بدأ تمويل بنك الجزائر للاقتصاد في الانخفاض، لينتقل من 431 مليار دج سنة 1996 ليصل إلى 325 مليار دج سنة 1998، حيث أصبح يمثل 25% من الكتلة النقدية، بعدما كان يمثل 53% سنة 1995. و الملاحظ أيضا أن القروض الممنوحة للبنوك أصبحت أكبر منها الممنوحة للخزينة العمومية، مقارنة مع بداية الفترة.

هذه التراجع في تغطية بنك الجزائر لتمويل الاقتصاد كان بسبب¹⁰⁰:

- تقليص نفقات ميزانية الدولة، و بالتالي التقليص من نفقات التسيير و التجهيز، و اللجوء إلى التمويل البنكي في ذلك.
- إعادة جدولة الديون الخارجية و تأثيرها الإيجابي على حالة الدولة، مما دفعها إلى زيادة الديون الداخلية و تأجيل تواريخ استحقاقها.
- انتهاج السياسة النقدية لنفس نهج سياسة المالية، وذلك من خلال تقليص عرض القروض الموجهة للقطاع الاقتصادي المنتج.

¹⁰⁰ NAAS. Abdelkrim, Op cit, P. 239.

من خلال ارتفاع نسبة القروض الموجهة من طرف بنك الجزائر إلى البنوك، و التي بلغت 70% سنة 1998، يوضح الأهمية التي منحت للبنوك التجارية في عملية تمويل الاقتصاد، خلال هذه المرحلة.

لقد ارتفع حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية للقطاع الخاص و العام خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت من 304 مليار دج سنة 1994، إلى 734 مليار دج سنة 1998*.

هذا الارتفاع كان يركز على السياسة النقدية المنتهجة في هذه الفترة، و الشيء الذي يعاب عليه في هذه الحالة، هو أن البنوك التجارية كانت تمنح بنسبة كبيرة قروضا قصيرة الأجل، مما يؤكد و يبين أن البنوك لم تكن تهتم بتمويل التنمية.

الجدول التالي يبين هيكل توزيع قروض البنوك التجارية:

جدول 24: هيكل توزيع قروض البنوك التجارية (1996-1998)

القروض	1996	1997	1998
قصيرة الأجل %	77	62	64
متوسطة الأجل %	22	37	35
طويلة الأجل %	1	1	1

مصدر: إحصائيات صندوق النقد الدولي

نلاحظ أن القروض قصيرة الأجل كانتا تمثل أكثر من ثلثي القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية، حتى أن القروض متوسطة الأجل كانت نتيجة تحويل القروض قصيرة الأجل، والتي تعذر على المقترضين إرجاعها في الوقت المحدد.

* انظر الملاحق، الجدير بالذكر أنه يمكن أن تجد مجموع القروض الممنوحة للاقتصاد تحوي على قروض البنوك التجارية و قروض الدولة، و عليه يجب التمييز بين الإثنين.

من خلال هذا التوزيع، يتضح لنا مدى الصعوبات التي كانت تواجه المؤسسات الإنتاجية في الحصول على تمويل لازم لمشاريعها، الأمر الذي كان له انعكاس على إنتاجية المؤسسات، بمعنى أنه لم يصاحب حجم القروض الممنوحة للاقتصاد إنتاجية. هذا الأمر جعل معدل نمو القروض أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة. و لعل من بين الأسباب التي جعلت البنوك التجارية تعتمد فقط على هذا النوع من القروض، هو نوعية السياسة النقدية المنتهجة، قرارات صندوق النقد الدولي، محفظة البنوك و غياب السوق المالي¹⁰¹.

(ب) - 1998-2003:

تتميز هذه الفترة بانتهاء برامج التعديل الهيكلي، مع انفتاح النظام البنكي على الاستثمارات الخاصة، وطنية كانت أو أجنبية، الأمر الذي كان له وقع كبير على عملية تمويل الاقتصاد من طرف بنك الجزائر و البنوك التجارية.

الجدول التالي و الشكل البياني يوضحان تطور القروض خلال هذه الفترة:

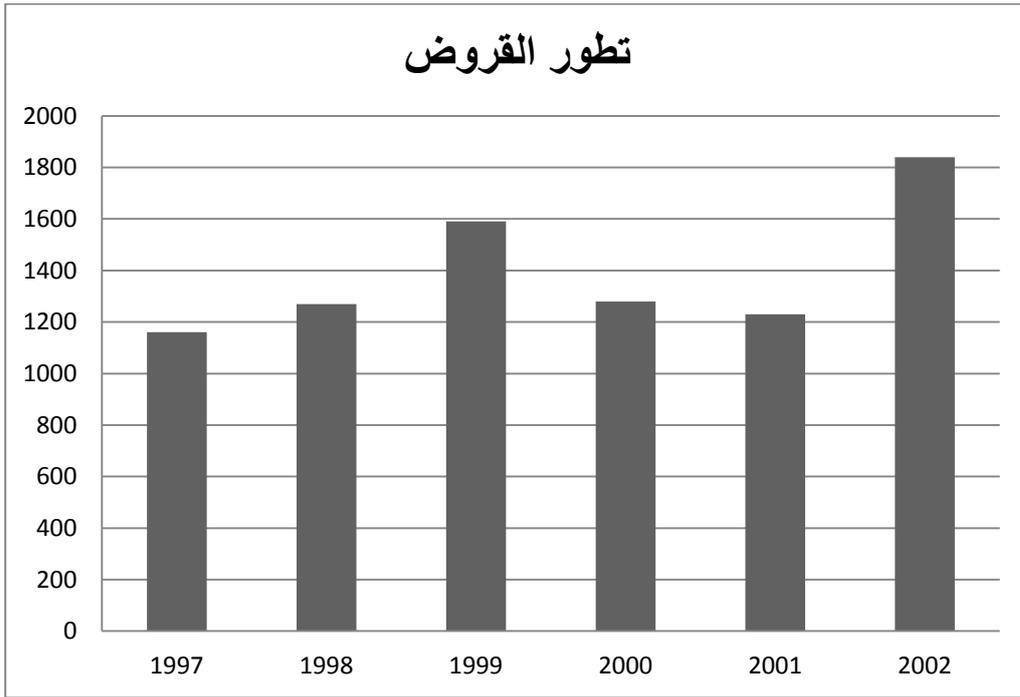
جدول 25: تطور القروض (مليار دج) (1998-2003)

السنوات	حجم القرض
1997	1160
1998	1270
1999	1590

¹⁰¹ NAAS. Abdelkrim, Op cit, P.241.

1280	2000
1230	2001
1840	2002
1800	2003

مصدر: إحصائيات البنك العالمي



شكل 17: تطور حجم القروض (1997-2003)

من الملاحظ أن حجم القروض عرف تذبذبا خلال هذه المرحلة، و لكن في العموم عرف ارتفاعا مقارنة بالفترة السابقة، لينتقل من 1270 مليار دج سنة 1998، ليصل إلى 1800 مليار دج سنة 2003 بمعدل سنوي يدور حول 5%، وكان لبنك الجزائر دورا في ذلك في بداية المرحلة (1998-1999)، لكن بعد ذلك، أي بداية من سنة 2000، تقلص دور بنك الجزائر في منح قروض للاقتصاد، بل أصبح يلجأ إلى الخزينة العمومية من أجل ذلك¹⁰².

¹⁰²لمزيد من التفاصيل، انظر:

بداية من سنة 2000، و كما ذكرنا سابقا، أصبحت الخزينة العمومية، ومنذ الاستقلال، المقرض لبنك الجزائر، بسبب ارتفاع جباية المحروقات، و إنشاء صندوق ضبط الإيرادات، الأمر الذي أدى بالبنوك إلى عدم اللجوء إلى بنك الجزائر من أجل الحصول على التمويل.

رغم هذه الوضعية المالية المريحة للبنوك التجارية، إلا أنها لم تغير من هيكل القروض الممنوحة للاقتصاد، وذلك بسبب اعتمادها على القروض قصيرة الأجل، الأمر الذي مازال يخلق للمؤسسات الإنتاجية صعوبة في الحصول على تمويل يسمح لها بإنجاز مشاريعها الاستثمارية.

الجدول التالي يوضح هيكل توزيع القروض البنكية:

جدول 26: هيكل توزيع القروض % (1998-2003)

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
قروض قصيرة.أ.	56	59	60	61	64	66
قروض متوسطة.أ.	41,5	38,1	46,4	35,7	33,2	34,2
قروض طويلة.أ.	4,5	2,9	3,4	3,3	2,8	2,6

مصدر: إحصائيات وزارة المالية

و بالتالي يمكن القول من خلال هذا الجدول، أن السياسة المنتهجة من طرف البنوك في عملية منح القروض تعد عامل معرقل للتنمية الاقتصادية، نظرا لاعتمادها على القروض قصيرة الأجل، و التي تمثل نسبة 60% من مجموع القروض القروض،

فيما أن القروض طويلة الأجل، و التي تعد مصدر التنمية، لا تبلغ نسبة 5%، الأمر الذي يبين أن البنوك مازالت في حاجة إلى إصلاحات أخرى تخرجها من هذه الدائرة. الشيء الإيجابي فيما يتعلق بالقروض البنكية، في هذه المرحلة، أن نسبة تلك الممنوحة للقطاع الخاص بدأت في ارتفاع ملحوظ، بعدما كان القطاع العام هو المهيمن على حجم القروض البنكية الممنوحة لأجل تمويل الاقتصاد. الجدول التالي يوضح تقسيم القروض حسب القطاعات:

جدول 27: توزيع القروض حسب القطاعات % (1998-2003)

القطاعات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
القطاع العام	80,9	80,7	70,6	68,6	56,4	56
القطاع الخاص	19	19,2	29,3	31,3	43,4	43,9
الإدارات	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2	0,1

مصدر: إحصائيات وزارة المالية

و كان سبب هذا التحول من تمويل المؤسسات العمومية إلى تمويل المؤسسات الخاصة، هو أن الخزينة العمومية هي التي كانت تتكفل بالمؤسسات العمومية الواقعة تحت ملكيتها

(ج) - 2004-2012:

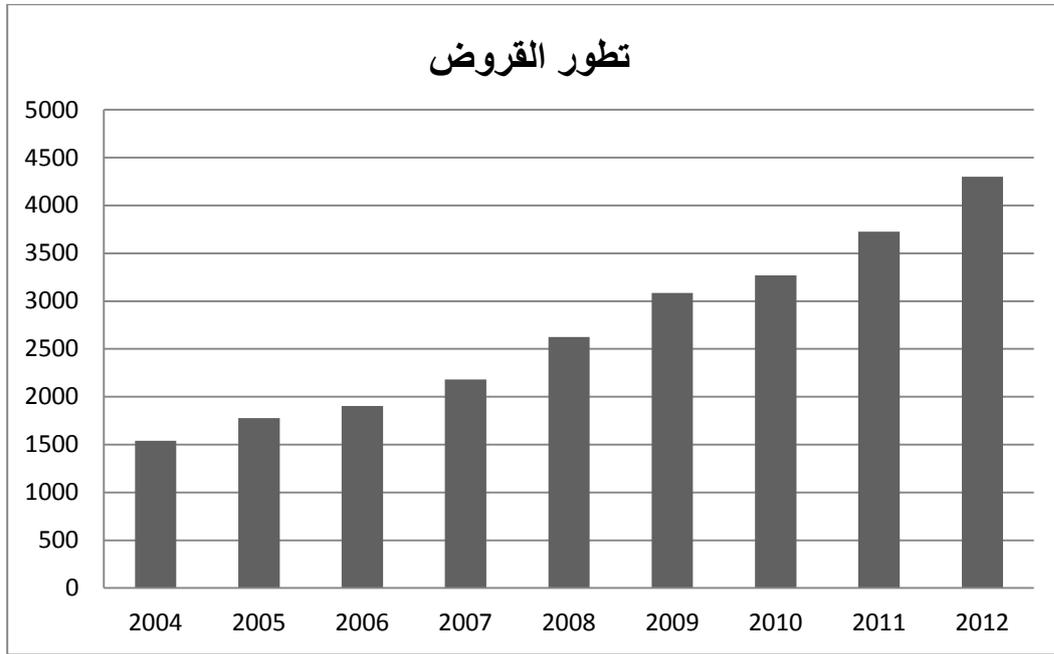
تميز الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة بالوضعية المالية المريحة الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات، الأمر الذي قاد إلى نمو اقتصادي بمعدل يفوق 5% سنويا، وتحكم في معدل التضخم (لم يتجاوز 1,6% سنة 2005). أما فيما يخص النظام المالي، و خاصة فيما يتعلق بالقروض، فالجدول التالي يوضح تطور هذا المتغير المالي طيلة هذه الفترة.

جدول 28: تطور القروض (2004-2012)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
حجم القروض (مليار دج)	1540	1778	1905,4	2182,2	2624,6	3086,5	3268,1	3726,5	4298,4

مصدر: إحصائيات البنك العالمي

الشكل البياني الموالي يبين بوضوح تطور هذا المتغير:



شكل 18: تطور حجم القروض (2004-2012)

من خلال الجدول و الشكل البياني، ومن الملاحظة الأولى نرى أن حجم القروض دائماً في ارتفاع مستمر، أي بمعدل نمو موجب، الأمر الذي يفسر نظرياً أن النظام البنكي يعمل من سنة لأخرى على زيادة حجم القروض الممنوحة للاقتصاد.

لكن إذا دققنا الملاحظة بالنسبة لنهاية الفترة السابقة و بداية هذه الفترة، نلاحظ أن حجم القروض عرف معدل نمو سالب، حيث انخفض من حوالي 1800 مليار دج سنة 2003 إلى 1540 مليار دج سنة 2004 ، و هذا ما يفسر بأنه لحد الآن لم يقف النظام

البنكي على سياسة ائتمانية معينة، حيث أنه ينتظر للأوامر الفوقية من أجل القيام بعملية منح القروض.

لكن في العموم، كما قلنا سابقا، عرفت القروض ارتفاع ملحوظا، خاصة ابتداء من سنة 2006، هذا الارتفاع نتج عن هيكل توزيع القروض خلال هذه الفترة، فقد شهد تغيرا نوعيا، من خلال التوفيق بين القروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

الجدول الموالي يبين ذلك التغيير:

جدول 29: هيكل توزيع القروض % (2012-2004)

نوع القرض	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قصيرة الأجل	53	52	52,9	48	47,3	42,7	40,1	36,58	31,67
متوسطة وطويلة الأجل	47	48	47,1	52	52,7	57,3	59,9	63,42	68,33

مصدر: إحصائيات بنك الجزائر

الجدول السابق يبين لنا التغيير الذي بدأ يطرأ على هيكل توزيع القروض في الاقتصاد، فبعدما كان يعتمد بنسبة كبيرة على القروض قصيرة الأجل (أين وصلت 66% سنة 2003)، بدأ يعتمد على النوعين معا (قصيرة الأجل، متوسطة وطويلة الأجل)، حتى وصلت نسبة القروض متوسطة و طويلة الأجل لأن تكون أكبر من نسبة القروض قصيرة الأجل، و هذا ما تمثله سنة 2007، أين بلغ النوع الثاني من القروض، و لأول مرة، نسبة تفوق نصف مجموع القروض 50%، ليصل إلى 68% سنة 2012.

هذه القفزة النوعية في مجال منح القروض متوسطة و طويلة الأجل كانت نتيجة زيادة معدل الاستثمارات في الاقتصاد، و ظهور جو مناسب لزيادة التمويل البنكي، حيث أصبح هذا الأخير مكملا للتمويل الكبير الذي تمارسه الدولة من خلال ميزانية التجهيز، "

حيث كانت تقدر بـ 1420 مليار دج سنة 2007، فيما انتقلت من 806 مليار دج سنة 2005 إلى 1015 مليار دج سنة 2006¹⁰³.

لم تقتصر القفزة النوعية للنظام البنكي على تنويع هيكل توزيع القروض فقط، بل تعدتها إلى زيادة نسبة القروض الموجهة إلى القطاع الخاص، بعدما كانت تركز في تمويلها على القطاع العام، حيث عرف معدل تمويل القطاع الخاص ارتفاعا ملحوظا مقارنة بتلك المتعلقة بالقطاع العام.

الجدول الموالي يبين توزيع القروض حسب القطاعات لهذه الفترة:

جدول 30: توزيع القروض حسب القطاعات % (2004-2012)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قطاع عام	56	50,3	47	46	45,4	48,1	44,7	46,7	47,7
قطاع خاص	44	49,7	53	54	54,6	51,9	55,3	53,3	52,3

مصدر: إحصائيات بنك الجزائر

نلاحظ أن في بداية المرحلة (2004-2005) بقي نسبة القروض الموجهة للقطاع العام ذو أهمية مقارنة بالقطاع الخاص، لكن بداية من سنة 2006، أصبح القطاع الخاص يحوز على أعلى نسبة من القروض الموجهة للاقتصاد، وذلك بسبب قيام الخزينة العمومية بشراء ديون المؤسسات العمومية، الأمر الذي دفع النظام البنكي إلى التركيز على تمويل القطاع الخاص، حيث وصلت نسبة التمويل في السداسي الأول لسنة 2006 إلى 83%. و بقيت النسبة تفوق 50% خلال السنوات الأخيرة.

و بما أن النظام البنكي في هذه الفترة كان يتكون أيضا من البنوك الخاصة، فإن هذه الأخيرة ساهمت و لو بقسط صغير في تمويل الاقتصاد، حيث بلغ نسبة 10% من

¹⁰³ تم الاطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر (سنة 2008): www.Bank-of-algeria.dz

مجموع القروض الموجهة للاقتصاد، في حين كانت هذه النسبة موجهة فقط للمؤسسات الخاصة و العائلات، الأمر الذي دفع بنسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص للارتفاع. لكن الأمر الملفت للانتباه، هو أنه رغم كل هذا التغير النوعي و الكمي في الأداء البنكي، إلا أنه لم يصل إلى المستوى المطلوب لتحقيق النمو و التجاوب مع احتياجات الأعوان الاقتصاديين المالية، حيث بلغت نسبة القروض في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 34%. أما فيما يخص تمويل القطاع الخاص (الذي يعد مصدرا مهما للنمو)، فإن نسبة القروض الموجهة له بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي كانت تحوم حول 13% و التي تعد نسبة ضعيفة مقارنة بالمغرب و تونس و التي بلغت 56% و 61% على التوالي*.

3- تطور الودائع:

سوف نقوم أيضا بمتابعة تطور الودائع خلال فترات الدراسة الثلاث المذكورة سالفًا.

(أ) - 1990-1997:

سوف نتابع من خلال الجدول الموالي و الشكل البياني تطور كل من الودائع بنوعيتها (ودائع جارية و وودائع لأجل):

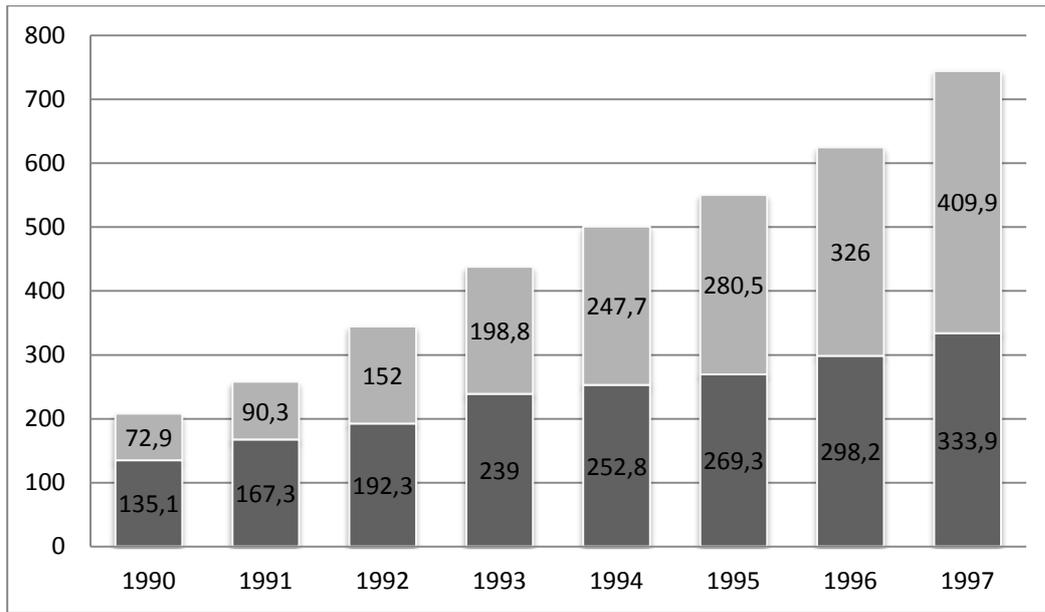
جدول 31: تطور الودائع (1990-1997)

الودائع (مليار دج)			الودائع السنوات
لأجل	جارية	مجموع	
72,9	135,1	208	1990
90,3	167,3	257,6	1991
152	192,3	344,3	1992
198,8	239	437,8	1993

* كل القيم الإحصائية المدرجة في التحليل كانت من الموقع الإلكتروني و منشورات بنك الجزائر (سنة 2008). بلغت نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي 28% سنة 2012.

247,7	252,8	500,5	1994
280,5	269,3	549,8	1995
326	298,2	624,2	1996
409,9	333,9	743,8	1997

مصدر: إحصائيات وزارة المالية



شكل 19: تطور الودائع (1990-1997)

نلاحظ من خلال الجدول و التمثيل البياني أن الودائع بنوعيتها شهدت ارتفاعا ملحوظا طيلة فترة التعديل الهيكلي، لتقفز من 208 مليار دج سنة 1990 إلى 743,8 مليار دج سنة 1997، أي بمعدل نمو سنوي يقارب 25%.

أما فيما يخص الودائع الجارية، بصفة خاصة، فقد عرفت هي أيضا تطورا ملحوظا ليصل إلى الضعف من بداية الفترة إلى نهايتها، حيث انتقلت من 135,1 مليار دج سنة 1990 إلى 333,9 مليار دج سنة 1997، و كان هذا نتيجة برامج النهوض بالمؤسسات الاقتصادية العمومية، في إطار سياسة تطهير المؤسسات العمومية.

أما فيما يخص الودائع لأجل، فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعا، لكن بمعدل نمو أكبر من الودائع الجارية، حيث أنها تضاعفت بخمس مرات منذ بداية الفترة حتى نهايتها، حيث

قفزت من 72,9 مليار دج سنة 1990 إلى 409,9 مليار دج، مما جعلها أكبر حجما من الودائع الجارية، الأمر الذي يبين أن البنوك لعبت دورا كبيرا في جمع هذا النوع من الودائع و التي تعتبر المصدر الأول لتمويل الاستثمارات.

(ب) - 1998-2003:

لم تعرف هذه الفترة أي تغير بالنسبة للفترة السابقة، حيث أن الودائع بنوعيتها واصلت الارتفاع و بمعدلات نمو موجبة، حيث بقيت الودائع لأجل دائما أكبر من الودائع الجارية، و هذا الذي يفسر بقاء النظام البنكي على نفس السياسة المرتبطة بتحصيل و جمع الموارد المالية اللازمة لتمويل الاقتصاد.

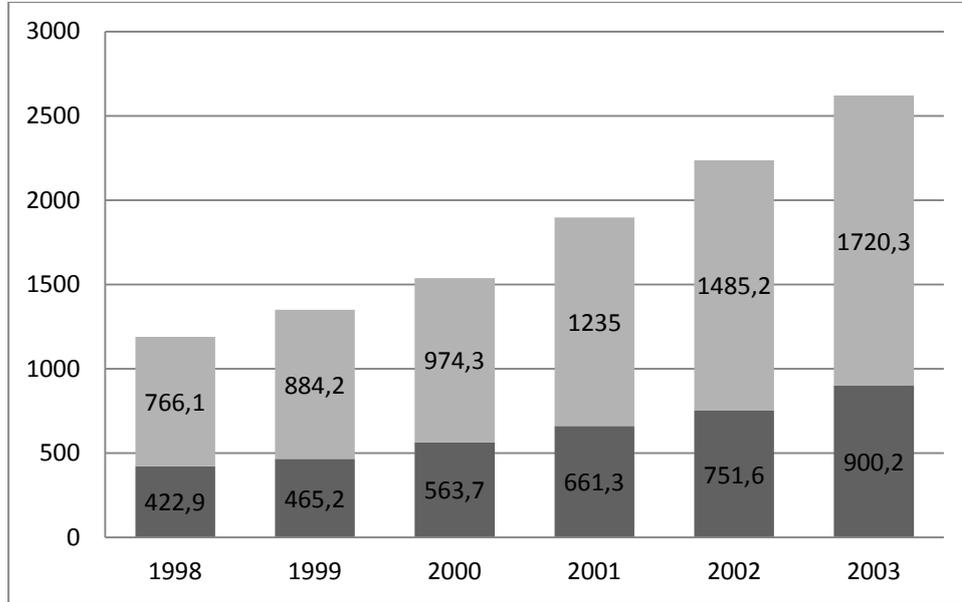
الجدول التالي و الشكل البياني يوضحان تطور الودائع بنوعيتها خلال هذه المرحلة:

جدول 32: تطور الودائع (1998-2003)

الودائع (مليار دج)			الودائع السنوات
لأجل	جارية	مجموع	
766,1	422,9	1189	1998
884,2	465,2	1349,4	1999
974,3	563,7	1538	2000
1235	661,3	1896,3	2001

1485,2	751,6	2236,8	2002
1720,3	900,2	2620,5	2003

مصدر: إحصائيات وزارة المالية



شكل 20: تطور الودائع (1998-2003)

هذه الفترة تميزت بانفتاح النظام البنكي على الاستثمارات الخاصة الوطنية و الأجنبية، مما أدى إلى ظهور بنوك جديدة خاصة، وطنية و أجنبية، هذا الأمر يدفعنا إلى معرفة مدى مساهمة هذه البنوك الجديدة في تحصيل الودائع في السوق الجزائرية. الجدول التالي يبين نسبة الودائع المحصلة من طرف البنوك العمومية و البنوك الخاصة:

جدول 33: نسبة الودائع المحصلة من طرف البنوك العمومية و الخاصة

القطاع	1999	2000	2001	2002	2003
بنوك عمومية	98,6	94,8	92,2	87,5	86,4
بنوك خاصة	1,4	5,2	7,8	12,5	13,6

مصدر: بنك الجزائر

من خلال الجدول يتضح جليا الوزن الكبير الذي تلعبه البنوك العمومية في عملية جمع الودائع مقارنة بالبنوك الخاصة، حيث أن الست (06) بنوك المكونة للنظام البنكي العمومي تسيطر على نسبة تفوق 90% من الموارد المجمعة. النسبة الضعيفة في الجمع الموارد بالنسبة للبنوك الخاصة مرتبطة بالظهور الحديث لهذه البنوك، بمعنى أنها لم تتمكن بعد من إيجاد الحيز المناسب للقيام بأعمالها، كما أنها بدأت فقط بالاهتمام بتمويل عمليات المضاربة و التجارة الخارجية، الأمر الذي لا يستوجب جمع موارد مالية ضخمة.

(ج)-2004-2012:

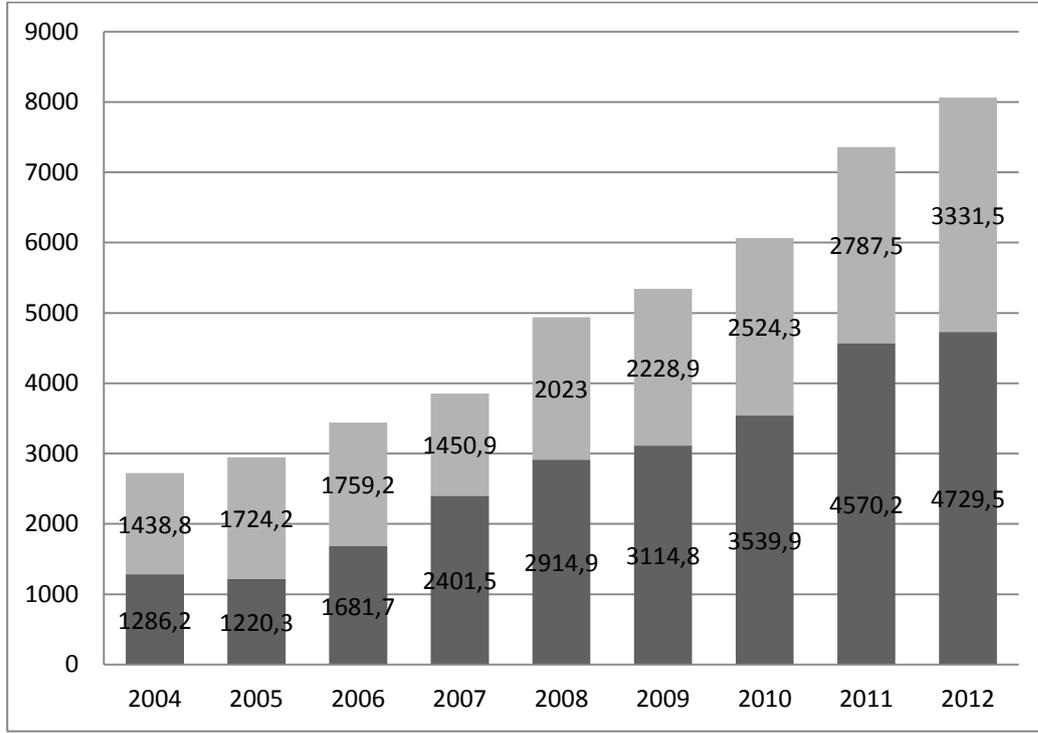
عملية جمع الموارد المالية خلال هذه الفترة عرفت تطور نمو معتبرا، حيث أن معدل نمو الودائع انتقل من 8,8% سنة 2005 إلى 16,9% سنة 2006. الجدول التالي و الشكل البياني يوضحان هذا التطور:

جدول 34: تطور الودائع (2004-2012)

الودائع (مليار دج)			الودائع السنوات
لأجل	جارية	مجموع	
1438,8	1286,2	2725	2004
1724,2	1220,3	2944,5	2005
1759,2	1681,7	3440,9	2006
1450,9	2401,5	3852,4	2007
2023	2914,9	4937,9	2008
2228,9	3114,8	5343,7	2009

2524,3	3539,9	6064,2	2010
2787,5	4570,2	7357,7	2011
3331,5	4729,5	8061	2012

مصدر: بنك الجزائر



شكل 21: تطور الودائع (2004-2012)

بالنسبة لنوعي الودائع، فقد عرفا نموا متواصلا (ما عدا سنة 2007)، فابتداء من سنة 2007 عرفت الودائع الجارية معدل نمو كبير يفوق ذلك المتعلق بالودائع لأجل، حيث بلغ 42,9%، مقارنة بالودائع لأجل و التي انخفضت بمعدل 17%، قبل أن تعاود الارتفاع إبتداء من سنة 2008، و لكن تبقى الودائع الجارية أكبر من الودائع لأجل. هذا الارتفاع في الودائع الجارية مقارنة بالودائع لأجل، كان بسبب الارتفاع الكبير للودائع الجارية للقطاع العام و التي بلغت 83,5% من مجموع ودائع القطاع، بالإضافة ارتفاع في ودائع قطاع العائلات وذلك بسبب خلق مناصب شغل جديدة و تحسين القدرة الشرائية للأفراد.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن النظام البنكي مر بعدة مراحل من أجل تكوينه، حيث أنه وفي البداية ظهرت البنوك العمومية واحدة تلو الأخرى من أجل خدمة البرامج الاقتصادية التي كانت مطبقة في ذلك الوقت، ونظرا لعدم قدرتها على مواكبة النمو، قامت الدولة بإدراج إصلاحات من أجل النهوض بهذا النظام ، نظرا للدور الذي يمكن أن يلعبه في الانتقال إلى النظام الاقتصادي الجديد و المتمثل في اقتصاد السوق، الأمر الذي أدى إلى استقلالية البنوك باعتبارها مؤسسات عمومية، إضافة إلى انفتاحه على الاستثمارات الخاصة و الأجنبية، فظهرت بنوك خاصة و أجنبية جديدة.

أما فيما يتعلق بنشاط النظام البنكي، فإن المتابع لتطورات المتغيرات البنكية، يلاحظ أنها عرفت نموا متواصلا منذ الاستقلال إلى الوقت الحاضر، إلا أنها تبقى غير كافية بسبب ضعف السياسة الائتمانية المنتهجة و العشوائية في تسييرها من خلال التوظيف السيئ للموارد المالية، الأمر الذي صعب على المؤسسات الإنتاجية عملية إيجاد الموارد اللازمة لتمويل مشاريعها الاستثمارية طويلة الأجل و الخلاقة للقيمة و الثروة، بسبب اقتصار البنوك على منح القروض قصيرة الأجل.

كما أن هيمنة البنوك العمومية على السوق المصرفية مقارنة بالبنوك الخاصة و الأجنبية، يعد من بين عوامل ضعف النظام البنكي، إضافة إلى أن مجموعة كبيرة من البنوك الخاصة و الأجنبية لا تقوم سوى بتمويل العمليات ذات الربح السريع و المتمثلة في التجارة الخارجية، بينما تمتنع عن تمويل الاستثمارات المنتجة، الأمر الذي سوف يدفع إلى وضع إصلاحات جديدة أخرى.

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر

الفصل الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد مر الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بمراحل عدة، و إصلاحات كثيرة، كانت الغاية منها النهوض به، و تغيير الأوضاع الاجتماعية المتدهورة، خاصة بعد الوضعية الاقتصادية الكارثية التي خلفها الاستعمار الفرنسي.

كأول خطوة في مسار الاقتصاد الوطني، اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال إستراتيجية تنموية تركز على التخطيط المركزي و على القطاع العمومي، و كان الهدف من ذلك الاستجابة إلى الحاجيات الاجتماعية الأكثر استعجالا (التدريس، الصحة و الشغل...الخ)، إضافة إلى إقامة اقتصاد متحرر من التبعية الفرنسية.

بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة، قامت الدولة بإنشاء جهاز تأسيسي و تنظيمي من شأنه ضمان تدخل الدولة بشكل مباشر في كل المجالات الاقتصادية و الاجتماعية، الأمر الذي أدى بالدولة إلى إنشاء و تطوير المؤسسات الاقتصادية التي من شأنها تحقيق نمو اقتصادي.

ولعل من بين المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، هي المرحلة الأولى بعد الاستقلال و التي عرفت الخطوات الأولى لبناء النظام الاشتراكي، لتليها فيما بعد مرحلة الاقتصاد الموجه مركزيا، و التي كانت تهدف إلى تكوين قاعدة اقتصادية متينة تركز على الصناعة. أما المرحلة الثالثة، و هي مرحلة التنمية اللامركزية، أين عرف الاقتصاد الجزائري إدراج مجموعة إصلاحات، كان الهدف من خلالها تصحيح الاختلال الذي عرفته المراحل السابقة، ليدخل فيما بعد في مرحلة انتقالية كان الهدف منها التخلي عن

الاقتصاد الموجه والتحضير للدخول إلى اقتصاد السوق، الأمر الذي دفع بالدولة إلى وضع إصلاحات جديدة تتوافق مع النظام الاقتصادي الجديد.

كل هذه المراحل و الإصلاحات كان الهدف منها وضع سياسة اقتصادية متينة تعمل على تحقيق نمو اقتصادي مستمر، عن طريق الرفع من دخل الفرد في المجتمع. من خلال هذا الفصل، سنحاول التطرق إلى أهم الخطوات التي مر بها الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى تتبع تطور أهم المتغيرات الحقيقية و المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي و نصيب الفرد منه، و هذا لمعرفة النمو الاقتصادي المحقق في كل مرحلة من مراحل الاقتصاد.

ولتسهيل الدراسة، ارتأينا أن ندمج المراحل التي مر بها الاقتصاد في مرحلتين كبيرتين، المرحلة الأولى تمتد من الاستقلال إلى فترة ما قبل الإصلاحات (فترة النظام الاشتراكي)، أي من 1962 إلى 1989، أما الفترة الثانية، هي فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق، أو الفترة ما بعد الإصلاحات و التي تمتد من 1990 إلى يومنا هذا. و على هذا جاء المبحث الأول ليدرس المرحلة الأولى مع تتبع تطورات الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه المرحلة، أما المبحث الثاني، ف جاء حول المرحلة الثانية و ما وصل إليه تطور الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة الاشتراكية

ورثت الجزائر عشية الاستقلال اقتصادا مفككا و غير متوازن، سواء بين فروع الإنتاج لقطاع واحد أو بين القطاعات. أمام هذه الوضعية، بادرت الدولة إلى اتخاذ إجراءات و أساليب عاجلة، من خلال إصدار قوانين و مراسيم تهدف إلى تنظيم الجوانب الاقتصادية، حيث قامت بوضع الخطوط العريضة للتنمية و التي تجلت في المخططات التنموية المتتالية، و التي كان هدفها الرفع من الدخل الوطني، بمعنى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي، وهذا لن يكون له معنى إذا لم تصاحبه زيادة في نصيب الفرد منه.

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري و المخططات التنموية (1962-1989)

قبل التطرق إلى المخططات التنموية التي ميزت فترة الاقتصاد الموجه مركزيا، ومرحلة التنمية اللامركزية، لا بد من التكلم على الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة، ألا وهي فترة 1962-1966، حيث اعتبرت كمرحلة انتقالية خاصة وصعبة في نفس الوقت، لأنها عرفت صعوبات جمة في جميع الميادين (السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية)، و لقد اعتمد فيها على لبنات تهدف إلى بناء نظام اشتراكي، من خلال وضع نظام التسيير الذاتي و إنشاء المؤسسات الاقتصادية الوطنية (شركة الكهرباء و الغاز، وكالات الحبوب، الشركة الوطنية للنقل و تصدير المحروقات إضافة إلى وكالة التجارة)¹⁰⁴، إضافة إلى تأميم أراضي المعمرين سنة 1963، المناجم سنة 1966 و البنوك و شركات التأمين سنة 1966.

¹⁰⁴ HENNI Ahmed, « L'économie de l'Algérie Indépendante », OPU, Alger, (1991), PP. 21-22.

اختيار هذا النوع من الأنظمة الاقتصادية، جاء في العديد من النصوص الأساسية و الموائيق، مثل ميثاق طرابلس (1962) و الذي تضمن وضع أهداف على المدى الطويل، و أكد على ضرورة القيام بوضع أسس لصناعة ثقيلة، كصناعة الحديد و الصلب نظرا لوجود الموارد الطبيعية المناسبة لتطويرها¹⁰⁵.

بالإضافة إلى ميثاق طرابلس، هناك ميثاق الجزائر (1964)، و الذي نص على وجوب خلق مناصب شغل جديدة، في حدود ربحية المؤسسات، وضرورة توفير المواد الاستهلاكية المحلية، بغية تخفيض الاستيراد و زيادة التصدير، إضافة إلى توفير وسائل جديدة للإنتاج الفلاحي و وضع قاعدة لتطويرها¹⁰⁶.

بعد ذلك جاء الميثاق الوطني (1976)، الذي ركز أيضا على التصنيع كونه يؤدي إلى تغييرات عميقة في البنيان الاقتصادي، و ذلك من خلال نقله من اقتصاد تقليدي يعتمد فقط على الزراعة، إلى اقتصاد عصري متكامل و منسجم الأمر الذي يؤدي إلى تنمية شاملة¹⁰⁷.

و للوصول إلى التنمية الشاملة، وفقا لما يقتضيه النظام الاشتراكي، اهدت الجزائر إلى سياسة التخطيط، لأنه كان يعتبر " جهد علمي و عملي للتنمية الاقتصادية، من أجل تحسين وضعية المواطنين من خلال التشغيل الكامل للموارد البشرية و المادية"¹⁰⁸، كما أنه يعتبر الأداة المناسبة و وسيلة اشتراكية لأداء العملية الاقتصادية.

1- المخططات التنموية خلال المرحلة (1967-1979):

¹⁰⁵ زرقين عبود، " صناعة الحديد و الصلب في استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1996، ص.42.

¹⁰⁶ ميثاق الجزائر 1964، نصوص أساسية لجهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، المطبعة الجزائرية، الجزائر، 1964، ص.68.

¹⁰⁷ الميثاق الوطني 1976، منشورات جبهة التحرير الوطني، مطبعة المعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1976، ص.ص. 116-117.

¹⁰⁸ ALI Lotfi, « Planification Economique: étude théorique et pratique », MU, (1988), P. 15.

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة ثلاث مخططات تنموية، المخطط الثلاثي (1967-
1969)، المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، المخطط الرباعي الثاني (1974-
1977) إضافة إلى مرحلة تكميلية (فترة راحة) (1978-1979).

أ- المخطط الثلاثي (1967-1969):

يعتبر هذا المخطط الأول من نوعه في اقتصاد الجزائر المستقلة، حيث أنه ارتكز على التصنيع لكونه المحرك الرئيسي للتنمية، حيث اعتمدت فيه ما يقارب 19,58 مليار دج للقيام بالاستثمارات اللازمة لهذه المرحلة، و التي أنجز منها 9,06 مليار دج، في حين بقيت 10,52 مليار دج دون انجاز¹⁰⁹.

إن ارتكاز هذا المخطط على الصناعة و الأنشطة البترولية، سمح بتخصيص 18,2% من إجمالي الاستثمارات لسنة 1967 مقابل 13% لسنة 1963 لهذا الجانب. أما فيما يخص الزراعة فقد تم تخصيص لها 12,5% سنة 1967 مقابل 17,5% سنة 1963¹¹⁰.

و في العموم وزعت الاستثمارات المرتبطة بهذا المخطط على النحو التالي¹¹¹:

- الاستثمارات الإنتاجية مباشرة (كالمنتجات الزراعية والصناعية) 6.79 مليار دج موزعة على الزراعة بـ 1.88 مليار دج، والصناعة 4.91 مليار دج.
- الاستثمارات الشبه الإنتاجية (كالتجارة والمواصلات ... الخ) 0.36 مليار دج.

¹⁰⁹ محمد بلقاسم حسن بهلول، "سياسة تمويل التنمية و تنظيمها في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص. 66.
¹¹⁰ BENBITOUR Ahmed, « L'expérience Algérienne de Développement (1962-1991) », Edition Echrifa, Algérie, 1992, P. 73.

¹¹¹ Secrétariat d'Etat au Plan, « Bilan provisoire des investissements du plan triennal », 1967- 1979, juillet 1970, PP. 3-4.

- الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة (كالمدارس مثلا) 2.01 مليار دج موزعة على التقنية التحتية الإقتصادية 0.28 مليار دج، البنية التحتية الاجتماعية 1.73 مليار دج.

(ب)- المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

كان هذا المخطط يهدف إلى القضاء على البطالة، مع تكثيف و تعزيز بناء اقتصاد اشتراكي مستقل، و تحويل الموارد الزراعية و المنجمية في سياق عملية تصنيع متينة (جعل التصنيع في المرتبة الأولى من بين عوامل التنمية الاقتصادية)، حيث تم تحديد معدل نمو سنوي بـ 9%.

و للوصول إلى الأهداف المسطرة في هذا المخطط، وضعت الجزائر ما يفوق 27 مليار دج كتكاليف للاستثمارات المبرمجة، أي أكثر بكثير من تكاليف المخطط السابق، و هذا ما يعكس رغبة الجزائر في بناء قاعدة صناعية متينة¹¹².

كل هذا الاهتمام من طرف الدولة بالسياسة التصنيعية، لا يعني أنها أهملت شق القطاع الزراعي، حيث أنها زادت نسبة التمويل لهذا القطاع بـ 62%¹¹³ مقارنة بذلك الذي كان مخصصا في المخطط الثلاثي.

(ج)- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

كان هذا المخطط يهدف إلى الرفع من الإنتاج و توزيع التنمية عبر مختلف أنحاء القطر الوطني، و قد خصص لهذا المخطط ما يفوق 110 مليار دج كبرامج استثمارات عمومية¹¹⁴، و قد فاقت بكثير تلك المبالغ المخصصة للمخططين السابقين، حيث فاقت تلك المتعلقة بالمخطط الثلاثي بـ 12 مرة، فيما تعدت تلك المتعلقة بالمخطط الرباعي الأول بـ 4 مرات¹¹⁵.

¹¹² جمال الدين لعويسات، " التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد و الصلب 1968-1978"، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1986، ص ص. 33-36.

¹¹³ محمد بلقاسم حسن بهلول، نفس المرجع السابق، ص. 246.

¹¹⁴ أنظر الأمر رقم 68-74 المؤرخ في 02 يونيو 1974 المتضمن المخطط الرباعي الثاني.

¹¹⁵ محمد بلقاسم حسن بهلول، نفس المرجع السابق، ص. 275.

أما أهم الاتجاهات التي جاء من أجلها هذا المخطط فهي كالتالي¹¹⁶:

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي، وبناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني في إطار الخطة الإجمالية للتنمية.

- رفع الناتج الداخلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية ب 46% على الأقل أي بزيادة يكون معدل سرعتها 10% سنويا.

- تدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق الأهداف التالية: الزيادة في قدرات الإنجاز، تحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة.

- وضع نظام الأسعار وجدول وطني للأجور.

(د) - المرحلة التكميلية (1978-1979):

كانت هذه الفترة مجرد تكملة للمخطط السابق، بمعنى أنها جاءت لإتمام البرامج التي بقيت و لم تنجز خلال المخطط الرباعي الثاني، و تميزت هذه المرحلة ب¹¹⁷:

- الحجم الكبير من الاستثمارات الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني والمقدرة ب 190.07 مليار دج.

- تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية.

- أغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والناجمة عن الأزمة الدولية.

و في نهاية هذه المرحلة (1967-1979)، يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري عرف إنجازات لا يستهان بها في عدة ميادين الأمر الذي أدى إلى تحولات كبيرة في الاقتصاد الوطني و ظهور أوجه الاختلاف بين الوضعية الاقتصادية عشية الاستقلال و نهاية هذه المرحلة، لكن بالرغم من أهميتها إلا أنها لم تصل إلى حجم الأموال المبذولة

¹¹⁶أنظر الأمر رقم 74-68 المؤرخ في 02 يونيو 1974 المتضمن المخطط الرباعي الثاني.

¹¹⁷محمد بلقاسم حسن بهلول، نفس المرجع السابق، ص ص. 335-336.

في ذلك، الأمر الذي أدى إلى ظهور اختلال في التوازنات على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي وتفاقم التوترات على الصعيدين.

حيث كانت حصيلة هذه المرحلة كالتالي¹¹⁸:

- الاستثمار:

بلغت الاستثمارات طيلة هذه الفترة 300 مليار دج، حيث شهدت تطورا متزايدا من مخطط للآخر، فكانت تقدر بـ 26,4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال المخطط الثلاثي، 33,5% خلال المخطط الرباعي الأول، 46,8% خلال المخطط الثاني، فيما بلغت 54,7% سنة 1978.

كل هذه الاستثمارات نتجت عنها 46,5 مليار دج كإنتاج إضافي، وكانت مقسمة

إلى:

- الفلاحة والري والصيد البحري يتدخل بمعدل 9.2%.

- الصناعة بمعدل 55%.

- البناء والأشغال العمومية بمعدل 2%.

- المصالح الإنتاجية بمعدل 7.3%.

- المنشآت 2.6%.

- الجانب الاجتماعي وغيره من المنقرقات 24.2%.

انطلاقا من المعدلات السابقة، يتضح لنا أنه هناك قطاع مسيطر على جزء كبير من الموارد المالية و البشرية، ألا و هو قطاع التصنيع، و هذا شيء منطقي بالنسبة لهدف إقامة صناعة ثقيلة تكون مصدر للتنمية، لكن الشيء السلبي في هذا هو أنه داخل القطاع التصنيع نفسه، تركز الاستثمارات حول المحروقات و الصناعة الميكانيكية و الحديد و الصلب و مواد البناء.

¹¹⁸دراوسي مسعود، " السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر 1990-2004"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص ص. 345-349.

- إضافة إلى هذا فإن أغلب الاستثمارات لم تعرف معدلات انجاز تفوق 50% (القيمة المالية للمشروع)، و كانت نسبة الإنجاز كالتالي:
- الفلاحة والري والصيد البحري 8.8%.
 - الصناعة 60.3%.
 - البناء والأشغال العمومية 2.4%.
 - المصالح الإنتاجية 7.3%.
 - الوضع الاجتماعي فهو شهد تدهورا، إذ لم يعد يمثل سوى 18.4% في ميدان الإنجازات.

الجدول التالي يبين باختصار ما تم استثماره طيلة هذه الفترة :

جدول 35: الاستثمارات (1967-1979)

المخططات	المخطط الثلاثي	المخطط الرباعي الأول		المخطط الرباعي الثاني		المرحلة التكميلية
		الإنجاز	الهدف	الإنجاز	الهدف	
القطاعات (مليون دج)	الإنجاز	الهدف	الإنجاز	الهدف	الإنجاز	الإنجاز
الفلاحة	1605	4140	4350	12005	8913	3259
الصناعة	4750	12400	20805	48000	63100	66864
كل القطاعات	9121	27740	36297	110210	93200	106759

مصدر: « BENISSAD Hocine, « La Réforme Economique en Algérie (ou l'indicible ajustement structurel) », OPU, 1991, P. 17.

- الناتج المحلي الإجمالي:

شهد الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة تطورا ملحوظا، حيث انتقل من 14,6 مليار دج بداية سنة 1967 إلى 86,8 مليار دج بداية سنة 1978، بمعدل نمو سنوي 17,6%، لكن كان هذا النمو ناتجا عن المحروقات، التي عرفت إنتاجا مرتفعا، الأمر

الذي قلص من احتياط الجزائر لهذه المادة، أما القطاعات الأخرى فقد عرفت ركوداً، خاصة الزراعة التي كانت تمثل سوى 7% من القيمة المضافة الكلية، أما الإنتاج الصناعي خارج المحروقات بقي ضعيفاً.

- الجانب الاجتماعي:

تعرضت الجبهة الاجتماعية إلى نزاعات كبيرة و اختلال، خصوصاً مع عدم قدرة الاستثمارات على تلبية متطلعات المواطنين من مواد استهلاكية (التي كانت من أولويات المخططات التنموية)، فأدى الطلب المتزايد إلى ارتفاع الأسعار، حتى وصل معدل التضخم 18% سنة 1978، و وصل معدل الاستهلاك الكلي إلى 8,5%، فيما قدر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ 7,2%، الأمر الذي دفع إلى تلبية هذه الحاجيات عن طريق الاستيراد، فقامت الدولة باستيراد المواد الغذائية الزراعية و الصناعية، و التي بلغت 5 مليار دج سنة 1978، إضافة إلى المواد شبه المصنعة، العامل الذي أدى إلى زيادة حجم الاستدانة من الخارج رغم الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات (1974).

ومن هنا يمكن القول أن المخططات التنموية التي ميزت هذه المرحلة، و الأموال الضخمة المرفقة بها، لم تصل إلى الأهداف المرجوة، و التي كان أولها، إقامة اقتصاد مستقل قائم بذاته، بل دفعت إلى زيادة معدل التضخم و زيادة الواردات، إضافة إلى الاستدانة من الخارج، الأمر الذي دفع الدولة إلى البحث عن أساليب جديدة، أكثر تلاؤماً من أجل خلق تنمية اقتصادية، و هذا ما دفعها إلى تبني سياسة لامركزية.

2- مرحلة التنمية اللامركزية (1980-1988):

كما رأينا سابقاً، أن المرحلة الماضية عرفت اختلال على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي بسبب عدم نجاعة الاستثمارات المبرمجة خلالها، وعلى هذا أرادت الدولة تصحيح النقائص التي عرفتتها هذه المرحلة، و القيام بتقييم وسائل الإنتاج الموجودة، و إعطاء الأولوية للإمكانيات الذاتية، الأمر الذي قادها إلى تطبيق سياسة اللامركزية.

قامت الدولة خلال هذه المرحلة، و بإتباعها للسياسة الجديدة، بوضع مخططين تنمويين، المخطط الخماسي الأول (1980-1984) و المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، و التي كانت من خلالها تصبو إلى تفادي نقائص المرحلة السابقة، إضافة إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

أ- المخطط الخماسي الأول (1980-1984):*

عرفت هذه الفترة بالسياسة الجديدة في ميدان تسيير الاقتصاد الوطني، و التي كانت تهدف إلى¹¹⁹:

- خلق تكامل و اندماج بين القطاعات الصناعية للوصول إلى التشغيل الكامل.
- التقليل من المتابعة الأجنبية للاقتصاد الوطني.
- الاستغلال الأمثل للمحروقات.
- التحسين و الرفع من الإنتاج الزراعي و الحيواني.
- تنمية أعمال الصيد البحري.
- بناء سوق وطنية داخلية نشيطة.
- التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل النمو الاقتصادي.

و لتحقيق هذه الأهداف، قامت الدولة بتقديم برنامجين للاستثمار، الأول يقضي بإتمام المشاريع التي لم تنجز خلال الفترة السابقة و التي بلغت قيمتها 196,9 مليار دج، أما الثاني، فكانت مشاريع استثمارية جديدة، و التي بلغت قيمتها 363,6 مليار دج. كما كان عليه الحال في المخططات التنموية السابقة، فقد أخذت الصناعة حصة الأسد، حيث قدرت الاستثمارات بـ 132,2 مليار دج، بنسبة تقدرحوالي بـ 36% من مجموع الاستثمارات الجديدة، أين بلغت فيها المحروقات نسبة تقارب 50%، الأمر الذي

* كل القيم الإحصائية المذكورة في التحليل جاءت من التقرير العام للمخطط الخماسي الأول (80-84).
¹¹⁹ التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 80-1984، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ص 1-5.

يعني أن الدولة كانت تعتمد دائما على المحروقات، لكن الأمر الذي إيجابي هو توجيه الاستثمارات نحو صناعات أخرى، كما أنه و رغم الحصة الكبيرة من الاستثمارات الموجهة للصناعة، إلا أنها عرفت انخفاضا مقارنة بالمخططات التنموية السابقة، و التي بلغت 55% من إجمالي الاستثمارات، الأمر الذي يوضح أن المخطط أعطى اهتماما للقطاعات الأخرى كالزراعة و السكن و الهياكل القاعدية...الخ.

(ب)- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

جاء هذا المخطط من أجل إتمام مسيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي بدأتها خلال المخطط السابق، حيث كانت الدولة تهدف من خلاله إلى¹²⁰:

- مواصلة تشجيع الإنتاج عن طريق تحسين فعالية جهاز الإنتاج.
- تلبية حاجيات المواطنين.
- التقليص من المديونية الخارجية، و بالتالي الحفاظ على استقلالية الاقتصاد.
- التحكم في فائض ميزان المدفوعات.

وللوصول إلى هذه الأهداف، كان لزاما على الدولة وضع برامج استثمارات جديدة، و التي بلغت قيمتها 521,38 مليار دج، إضافة إلى مواصلة إنجاز مشاريع المخطط السابق و التي بلغت قيمتها 306,77 مليار دج¹²¹.

و كما جرت عليه العادة، فقد بقيت تحتل الصناعة المرتبة الأولى من خلال نسبة قيمة الاستثمارات الممنوحة لهذا القطاع، و رغم انخفاضها مقارنة بالمخطط السابق، فقد بلغت 31%، فيما انخفضت تلك المتعلقة بالمحروقات إلى 13% من مجموع الاستثمارات الموجهة لقطاع الصناعة. أما بخصوص القطاع الزراعي فقد عرف ارتفاعا مقارنة بالفترة السابقة أين بلغت نسبته من إجمالي الاستثمارات 15%، أي بقيمة 81 مليار دج.

¹²⁰ التقرير العام لمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، ص ص. 5-8.

¹²¹ التقرير العام لمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، ص. 173.

و الشيء الإيجابي الملاحظ من خلال برامج الاستثمارات لهذا المخطط، أن الدولة اهتمت بصفة كبيرة بالقطاعات المنتجة، حيث خصصت لها ما يقارب 57% من مجموع الاستثمارات، و المقدرة بـ 521,38.

وبعد تطرقنا إلى الاقتصاد الجزائري في فترة التنمية اللامركزية، من خلال المخططين الخماسيين، نلاحظ أن الدولة وصلت نوعا ما إلى ما كانت تصبو إليه (هذا لم يمنع أن تكون هناك بعض النقائص)، لكن هذا لم يكن إلا في المخطط الأول، لأنه خلال هذه الفترة (1980-1984)، تضاعف الناتج المحلي الإجمالي، فبعدما كان 113 مليار دج سنة 1979، أصبح 225,4 مليار دج سنة 1984، و الذي ساهمت فيه المحروقات، و الصناعة و قطاع الأشغال العمومية.

جاءت الدولة بالمخطط الخماسي الثاني من أجل إتمام مسار التنمية المحققة سابقا، إضافة إلى تصحيح الخلل الذي عرفه المخطط السابق، لكن الأمر الذي لم يكن في الحسبان هو تأزم الوضع الاقتصادي العالمي، الأمر الذي يدفعنا أن نقول، بأنه الدولة لم تستطع بناء اقتصاد مستقل كما أرادت، بالرغم من تحقيق بعض النتائج الإيجابية. فانخفاض أسعار المحروقات خلال هذه الفترة (ابتداء من 1986)، أخلط كل أوراق المخططين، الأمر الذي أدى بالدولة إلى انتهاج سياسة التقشف، الشيء الذي انعكس سلبا على الجانب الاقتصادي و الاجتماعي.

هذه الأمور غير متوقعة، أثرت على نتائج المخطط الخماسي الثاني، نظرا لانخفاض مداخيل الدولة من العملة الصعبة، الأمر الذي أوقف المشاريع الاستثمارية المبرمجة خلال هذا المخطط، نظرا لاعتمادها على الواردات من السلع نصف المصنعة و المواد الأولية.

يمكننا تلخيص أهم أسباب الركود الاقتصادي خلال هذه المرحلة (نهاية الثمانينات) في¹²²:

- الاعتماد الكلي على مورد واحد و أساسي لتمويل مشاريع التنمية (البترو و الغاز).

- اللجوء المستمر للقروض الأجنبية، حتى في وقت ارتفاع أسعار المحروقات، حيث كانت 3,6 مليار دولار سنة 1978، لتقفز إلى 13,6 مليار دولار سنة 1980.

- وضعية المؤسسات العمومية و المشاكل التي عانت منها، مثل عدم حريتها في تحديد أسعار منتوجاتها، عدم كفاءة إدارتها، مركزية بعض القرارات (كتعيين الهيئة الإدارية) .

هذه الأمور السلبية و المشاكل الاقتصادية التي ظهرت في هذه المرحلة دفع بالدولة إلى تبني إصلاحات اقتصادية، رغبة منها في الخروج من هذه الأزمة، و من أهمها: إصلاح أدوات التأطير الاقتصادي، إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية و استقلالية المؤسسات. كانت هذه الإصلاحات تهدف إلى¹²³:

- الاعتماد على الذات (جهود داخلية).

- الإنسان مصدر عملية التنمية.

- الأخذ بتجارب الفترات السابقة.

- التركيز على الأسس الحقيقية للتنمية.

أما فيما يخص الإجراءات التي اعتمدت في إصلاح أدوات التأطير الاقتصادي، فتمثلت في¹²⁴:

¹²²بن دعيدة عمر، " التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص.

359.

¹²³دراوسي مسعود، نفس المرجع السابق، ص ص. 358-359.

¹²⁴لمزيد من التوضيح، أنظر:

دراوسي مسعود، نفس المرجع السابق، ص ص. 359-360.

- وضع قانون* لإصلاح سياسة التخطيط، بتمديد فترته إلى خمس (05) سنوات، و الاعتماد على المخططات السنوية، و إعطاء الأولوية للمخططات الولائية.

- إصلاح النظام الجبائي، من خلال ضمان مردودية الجباية العادية و توجيه الجباية البترولية لتمويل الاستثمارات، إضافة إلى جعلها أداة تحفيز وتطوير النشاط الاقتصادي.

- إصلاح النظام البنكي، خاصة سنة 1986*، بغية تحديد مهامه و اختصاصاته، وجعل البنك المركزي المسؤول عن السياسة النقدية، إضافة إلى قانون 1988*، و الذي يهدف إلى استقلالية البنوك باعتبارها مؤسسات عمومية.

- إصلاح نظام الأسعار، من خلال ربطها بالتكاليف، وتدعيم بعض السلع، بالإضافة إلى وضع سنة 1989 قانون* يهدف وضع نظامين للأسعار، الأول نظام الأسعار المقننة (تحديد السعر مسبقا)، و الثاني نظام الأسعار الحرة (خاضعة للعرض و الطلب).

- إصلاح سياسة التجارة الخارجية، من خلال سيطرة الدولة عليها بغية حماية الاقتصاد الوطني، ومراقبة تدفقات رؤوس الأموال.

أما فيما يخص النوع الثاني من الإصلاحات، و المتمثل في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، ف جاء من أجل تحسين شروط سيرها (وبالتالي سير الاقتصاد)، إضافة إلى العدل في كيفية توزيع الأنشطة الاقتصادية عبر القطر الوطني¹²⁵. و لقد اعتمدت في

*قانون 88-02 المؤرخ في: 12/01/1988 الخاص بإصلاح منظومة التخطيط بالجزائر.

*قانون 86-12 المؤرخ في: 19/08/1986.

*قانون 88-06 المؤرخ في: 12/01/1988 و الذي جاء من اجل أن يعطي للبنوك استقلاليتها باعتبارها مؤسسات اقتصادية عمومية.

*قانون 89-12 المؤرخ في: 05/07/1989.

¹²⁵ محمد بلقاسم حسن بهلول، " الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية"، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص. 46.

ذلك نوعين من الأساليب، الأول كان حول إعادة الهيكلة العضوية[•]، و الثاني حول إعادة الهيكلة المالية[•].

أما فيما يخص النوع الثالث من الإصلاحات، و الذي يعتبر من بين الإصلاحات المهمة خلال هذه الفترة الحرجة، وضعت الدولة مجموعة من القوانين[•]، كانت تتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية، و التي تعني إعطاء الحرية و المبادرة للمؤسسات في نشاطها لتجسيد فكرة اللامركزية¹²⁶، و التي من خلالها تغير اسم المؤسسات، لتصبح المؤسسات العمومية الاقتصادية، بدل المؤسسات الوطنية أو المؤسسات المحلية¹²⁷.

من المعروف أن هذه الإصلاحات كانت خلال مرحلة المخطط الخماسي الثاني، فكان هدف الدولة ينصب حول توافق أهداف المؤسسة مع أهداف البرنامج، لكن بسبب الوضع المتأزم الذي كان يمر به الاقتصاد الوطني آنذاك، جعل المؤسسات الاقتصادية تتحول إلى النظام الجديد، دون الأخذ بعين الاعتبار الإجراءات اللازمة لذلك، الأمر الذي أثر سلبا على النتائج المرجوة من هذه الإصلاحات، حيث أن هذه الإجراءات تمثلت في¹²⁸:

- عدم استكمال العمليات الخاصة بتوزيع ذمم المؤسسات المهيكلة.

- التأخر في إعداد الإجراءات القانونية المدعمة للاستقلالية.

* إعادة الهيكلة العضوية، هي إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية الكبيرة إلى مؤسسات عمومية متوسطة وصغيرة الحجم لتسهيل عملية التسيير.
* إعادة الهيكلة المالية، هي عبارة عن الإجراءات التي من شأنها ضمان الاستقلالية المالية للمؤسسات الاقتصادية، دون اللجوء إلى إعانة الدولة.

* جاءت ستة (06) قوانين في هذا الباب:

- 01-88 المؤرخ في 12/01/1988 و المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية.
- 02-88 المؤرخ في 12/01/1988 و المتعلق بالتخطيط.
- 03-88 المؤرخ في 12/01/1988 و المتعلق بصناديق المساهمة.
- 04-88 المؤرخ في 12/01/1988 المعدل و المكمل لقانون 75-59 المؤرخ في 26/09/1975 و المتعلق بقانون التجارة.
- 05-88 المؤرخ في 12/01/1988 المعدل و المكمل لقانون 84-17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية.
- 06-88 المؤرخ في 12/01/1988 المعدل و المكمل لقانون 86-12 المؤرخ في 19/08/1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض.

¹²⁶ BRAHIMI Abd El Hamid, « L'Economie Algérienne », OPU, Alger, 1991, P. 412.

¹²⁷ BENISSAD Hocine, Op cit, P. 35.

¹²⁸ دراوسي مسعود، نفس المرجع السابق، ص. 363.

- عدم وضوح الآليات الاقتصادية للجهاز المالي للمؤسسات.

و بالتالي يمكن القول، أن الاقتصاد الجزائري طيلة الفترة الممتدة من الاستقلال حتى نهاية الثمانينات (1962-1989)، و المتميزة بالمخططات التنموية، لم يبلغ من التقدم ما كان مرجوا، الأمر الذي مهد إلى تبني خطوات جديدة تمهيدا لدخول نظام اقتصادي جديد. لكن قبل التطرق إلى هذه المرحلة سوف نحاول تتبع معدلات النمو الاقتصادي طيلة هذه الفترة، من خلال معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي و تطور نصيب الفرد منه.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي خلال مرحلة التخطيط (1962-1989)

سوف نحاول من خلال هذا المطلب التعرف على تطور أهم المتغيرات الحقيقية، و التي لها علاقة بالنمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار)، خلال كل مرحلة من المراحل الثلاث لهذه الفترة، الفترة الأولى (عشية الاستقلال 1963-1966)، الفترة الثانية (فترة المخططات التنموية 1967-1979)، و الفترة الثالثة (فترة التنمية اللامركزية 1980-1989).

1- النمو الاقتصادي عشية الاستقلال (1963-1966):

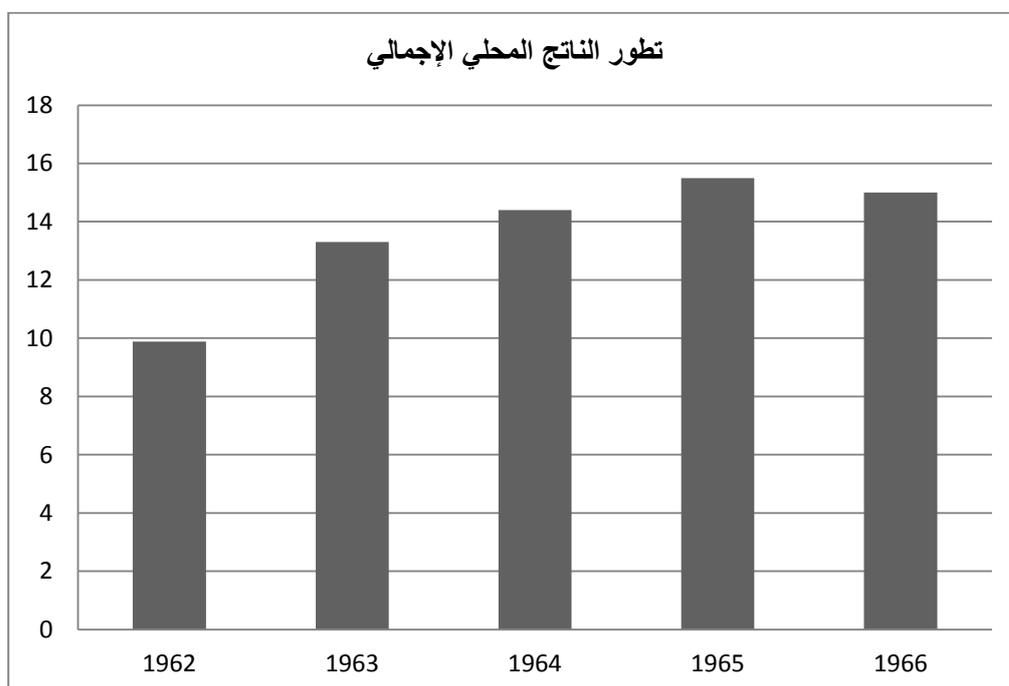
أ) - الناتج المحلي الإجمالي PIB:

الجدول التالي و الشكلين البيانيين يبينان تطور الناتج المحلي الإجمالي و معدل نموه خلال هذه الفترة.

جدول 36: تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي (1962-1966)

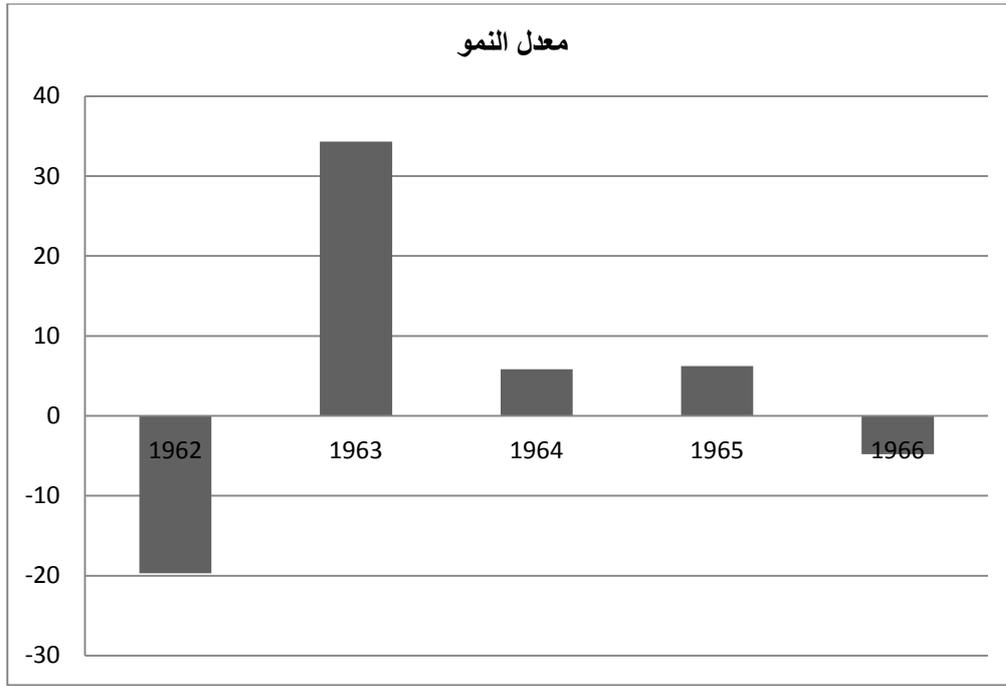
السنوات	1962	1963	1964	1965	1966
حجم PIB (مليار دج)	9,88	13,3	14,4	15,5	15
معدل نمو* PIB %	19,7-	34,3	5,84	6,21	4,81-

مصدر: إحصائيات البنك العالمي



شكل 22: تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (1962-1966)

*معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة).



شكل 23: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (1962-1966)

يبدو لنا من خلال إحصائيات الناتج المحلي الإجمالي، أن الجزائر عرفت تزايدا ملحوظا في هذا المتغير، حيث قفز من 9 مليار دج عشية الاستقلال (1962) إلى 15 مليار دج سنة 1966، بمتوسط معدل نمو سنوي يقارب 13%، و هذا ظاهريا يدل على تحسن في الوضعية الاقتصادية، لكن خلال هذه الفترة أرادت الجزائر وضع أسس لنظام اقتصادي يسمح لها بتخطي الحالة الكارثية التي ورثتها نتيجة الاستعمار، فقامت بوضع "برنامج استعجالي"¹²⁹ يهدف إلى القيام باستثمارات من أجل تلبية حاجيات المجتمع و تحسين الوضع الاقتصادي خلال هذه الفترة.

لكن الأمر الذي يثير الانتباه، هو أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لم يعرف ذلك المعدل للنمو الذي عرفه الاسمي، وهذا يدل على أن ارتفاع الأول كان بسبب ارتفاع في الأسعار خلال هذه الفترة، وذلك كان راجعا إلى كثرة الطلب على السلع الاستهلاكية، في حين كانت هذه السلع تتصف بالندرة.

¹²⁹ BENISSAD Hocine, Op cit, P. 16.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل النمو لسنة 1962 كان سالبا (-19,7%)، يعني الإنتاج الوطني الحقيقي انخفض عشية الاستقلال، و ذلك راجع إلى الأوضاع السياسية و الاجتماعية آنذاك، إضافة إلى أن هذه السنة كانت سنة التفكير في وضع أسس لنظام اقتصادي للجزائر المستقلة.

فبداية من سنة 1963 قفز معدل النمو إلى 34%، و هذا نتيجة الإنفاق الحكومي الذي كان خلال هذه السنة، و الذي كان موجها إلى المشاريع الاستثمارية، و التي كانت مركزة، كما لاحظنا سابقا على السياسة التصنيعية، إضافة إلى تأميم أراضي المعمرين، و كل الشركات الأجنبية ذات الوزن الاقتصادي الكبير، الأمر الذي دفع معدل النمو إلى الارتفاع.

لكن بعد هذه السنة و حتى سنة 1966، نلاحظ بوضوح أن معدل النمو الاقتصادي أخذ في التناقص إلى أن أصبح سالبا، و هذا يبين أن الإجراءات المتخذة خلال هذه الفترة، من مشاريع استثمارية، و رغم ضخامتها، لم تحقق المطلوب، و ذلك بسبب نقص الخبرة الاقتصادية و قلة اليد العاملة المؤهلة، الأمر الذي دفع السلطات في تبني أفكار اقتصادية جديدة تركز على المخططات التنموية.

ب)- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي PIB/tête:

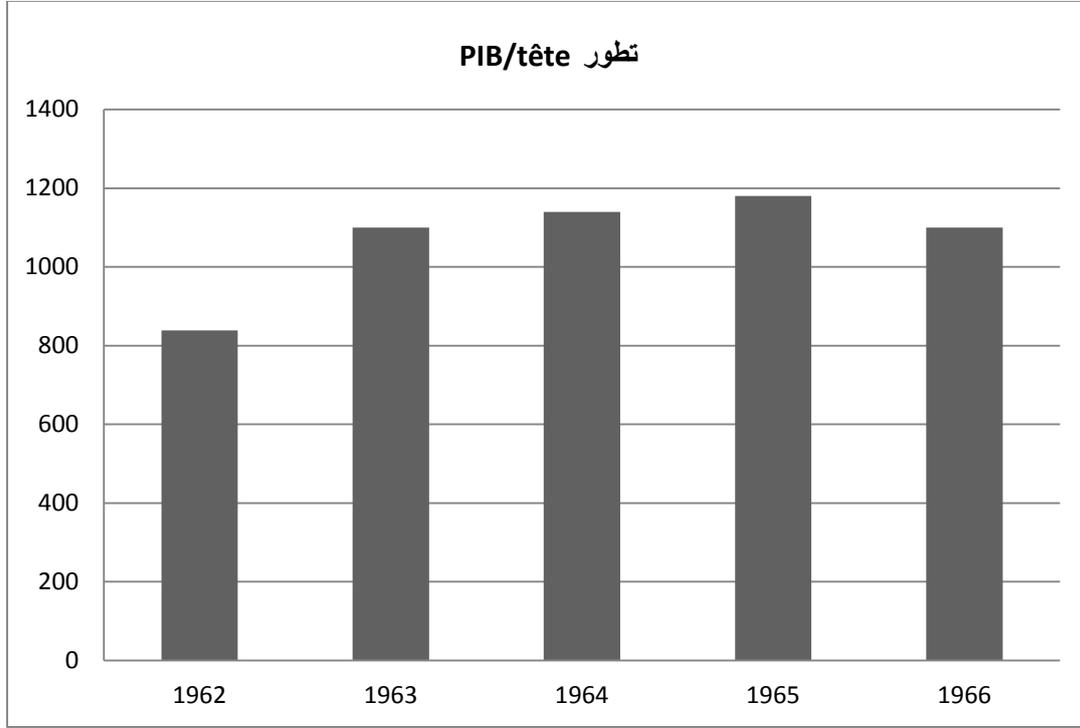
لا يكفينا تطور الناتج المحلي لأي بلد من أجل الحكم على الحالة الاقتصادية و الاجتماعية له، بل من أجل معرفة انعكاسات هذا التطور على الأوضاع الاجتماعية، لا بد من متابعة ما مقدار نصيب الفرد منه، و على هذا نحاول في هذه النقطة معرفة و تتبع تطور هذا المتغير في هذه المرحلة. الجدول التالي و الشكليين البيانيين المرفقين به يبيان تطور هذا المتغير:

* كانت تقارب 7 ملايين دج. والتي كانت تعد أموال مهمة بالنسبة لتلك الفترة.

جدول 37: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي PIB/tête
(1962-1966)

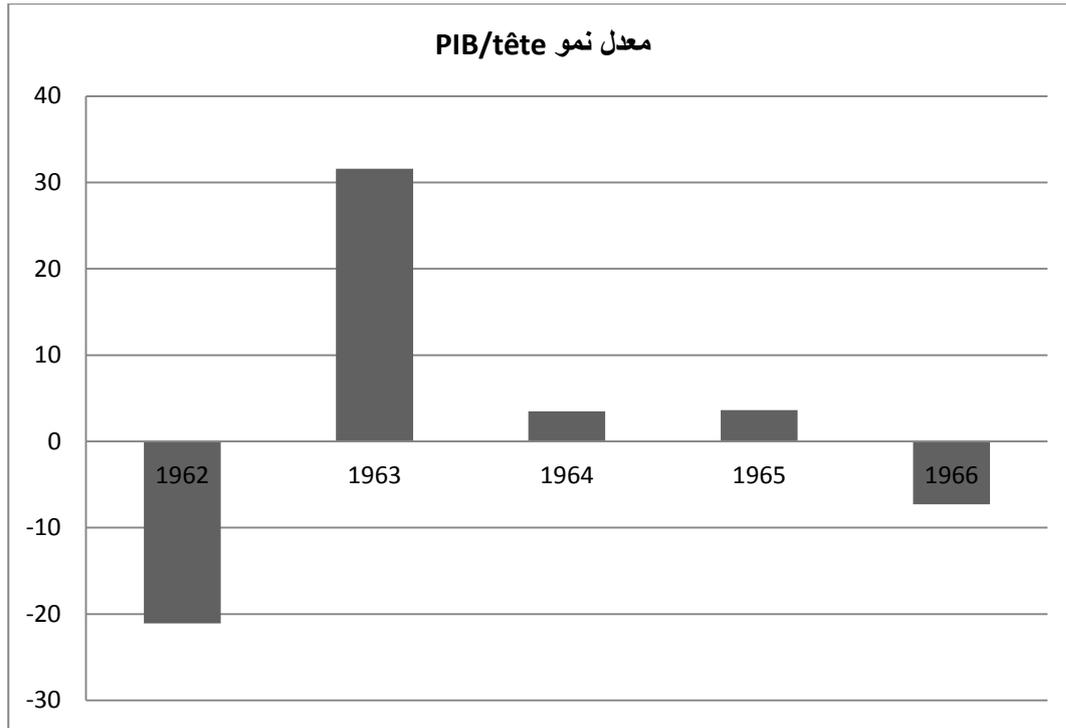
السنوات	1962	1963	1964	1965	1966
PIB/tête (\$2000)	839	1100	1140	1180	1100
معدل النمو	21,1-	31,6	3,46	3,61	7,29-

مصدر: إحصائيات البنك العالمي



شكل 24: تطور PIB/tête (1962-1966)

أما الشكل البياني التالي يوضح معدل النمو الذي عرفه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه المرحلة:



شكل 25: معدل نمو PIB/tête (1966-1962)

نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي شهد هو الآخر نفس درب تطور الناتج المحلي الإجمالي، حيث شهد ارتفاعا من 1963 إلى غاية 1965، ليعود إلى الانخفاض سنة 1966، أما بالنسبة للمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فهو أيضا عرف نفس نمط تطور معدل النمو الاقتصادي، و هذا يبين بأن عدد السكان خلال هذه الفترة عرف معدل نمو يكاد يكون ثابتا.

الجدول التالي يبين معدل نمو السكان خلال هذه الفترة:

جدول 38: معدل نمو السكان (1966-1962)

السنوات	1962	1963	1964	1965	1966
معدل النمو	1,73	2,03	2,27	2,48	2,64

مصدر: إحصائيات البنك العالمي

* نلاحظ أن الشكلين البيانيين المرتبطين بتطور الناتج المحلي الإجمالي، يكاد ينطبقين تماما على الشكلين البيانيين لتطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

و بالتالي يمكن القول أنه بسبب معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، و الذي يعد ضعيفا، إضافة إلى غياب آلية لتوزيع الثروة على المجتمع بسبب تركيز الدولة على كيفية إيجاد طريقة لوضع أسس للاقتصاد الوطني، كان المجتمع يعيش أوضاعا كارثية بسبب تدنى الدخل الفردي و انتشار البطالة، إضافة إلى ارتفاع الأسعار الناتج عن شح المواد الاستهلاكية.

(ج)- الاستثمار:

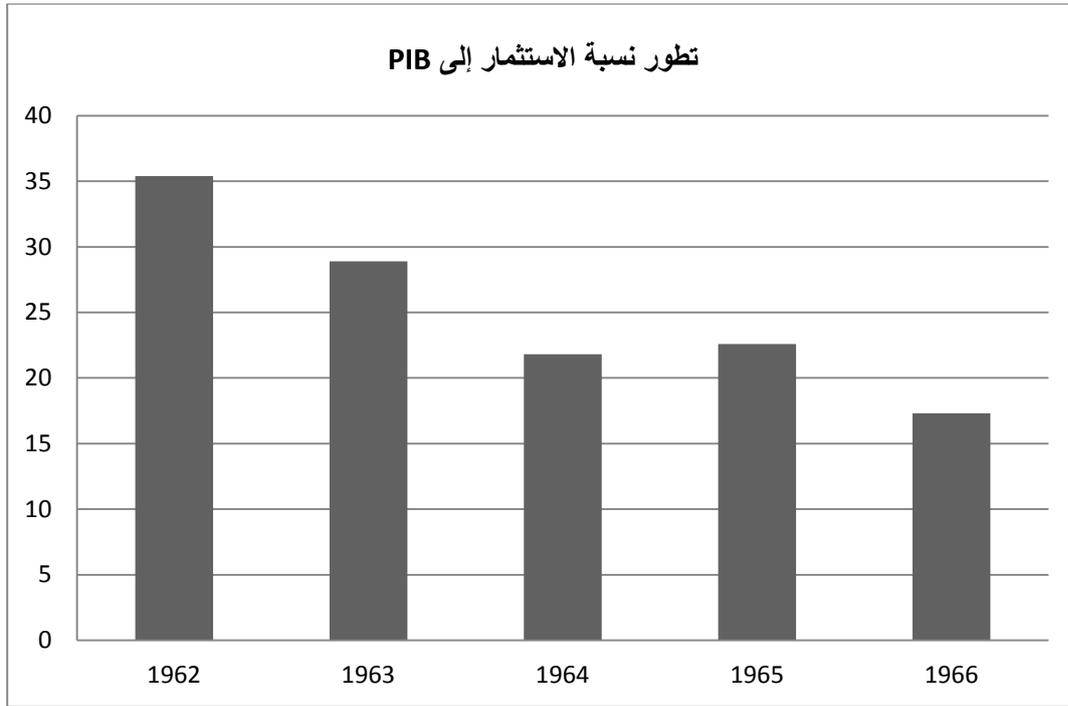
نعلم أن الدولة قامت عشية الاستقلال (خاصة بداية من 1963) بوضع برنامج استثماري استعجالي لإرساء قواعد النظام الاشتراكي، و تحقيق تنمية اقتصادية، لتحسين الأوضاع الاجتماعية الكارثية، و الجدول الموالي يبين تطور نسبة الاستثمار* في الناتج المحلي الإجمالي:

جدول 39: نسبة التراكم الخام لرأس المال إلى PIB (1962-1966)

السنوات	1962	1963	1964	1965	1966
معدل النمو%	35,4	28,9	21,8	22,6	17,3

مصدر: إحصائيات البنك العالمي

*نتابع نسبة حجم التراكم الخام لرأس المال الثابت في الناتج المحلي الإجمالي.



شكل 26: تطور نسبة الاستثمار إلى PIB (1962-1966)

نلاحظ أن خلال هذه الفترة عرف معدل الاستثمارات بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، انخفاضا ملحوظا، حيث انتقل من 35% سنة 1962 إلى 17% سنة 1966، و الذي يوضح أن الاستثمارات كانت ضعيفة الأمر الذي انعكس على نتائجها و التي لم ترق إلى المطلوب، و كل هذا كان بسبب السياسة الاقتصادية المنتهجة و التي كانت مبنية على برامج إستعجالية كان ينقصها الكثير من التدقيق و الدراسة، كما أنها ارتكزت بنسبة كبيرة على القطاع الصناعي دون القطاعات الأخرى¹³⁰.

2- النمو الاقتصادي خلال فترة المخططات التنموية (1967-1979):

بعد البرنامج الاستعجالي الذي تبنته الجزائر خلال الفترة السابقة، و الذي لم يحقق النتائج الاقتصادية المرجوة، لكونه كان مهتما فقط بإرساء القواعد الأساسية للنظام الاشتراكي، كان لزاما عليها الدخول في مرحلة الجد، من أجل النهوض باقتصادها الأمر الذي دفعها إلى انتهاج سياسة اقتصادية تعتمد على المخططات التنموية.

¹³⁰ انظر حجم الاستثمارات للقطاعات خلال هذه الفترة في: BENISSAD Hocine, Op cit, P. 16.

سوف نتابع نتائج هذه المرحلة على النمو الاقتصادي (من خلال المتغيرات السابقة)، من أجل الحكم على فعالية هذه البرامج.

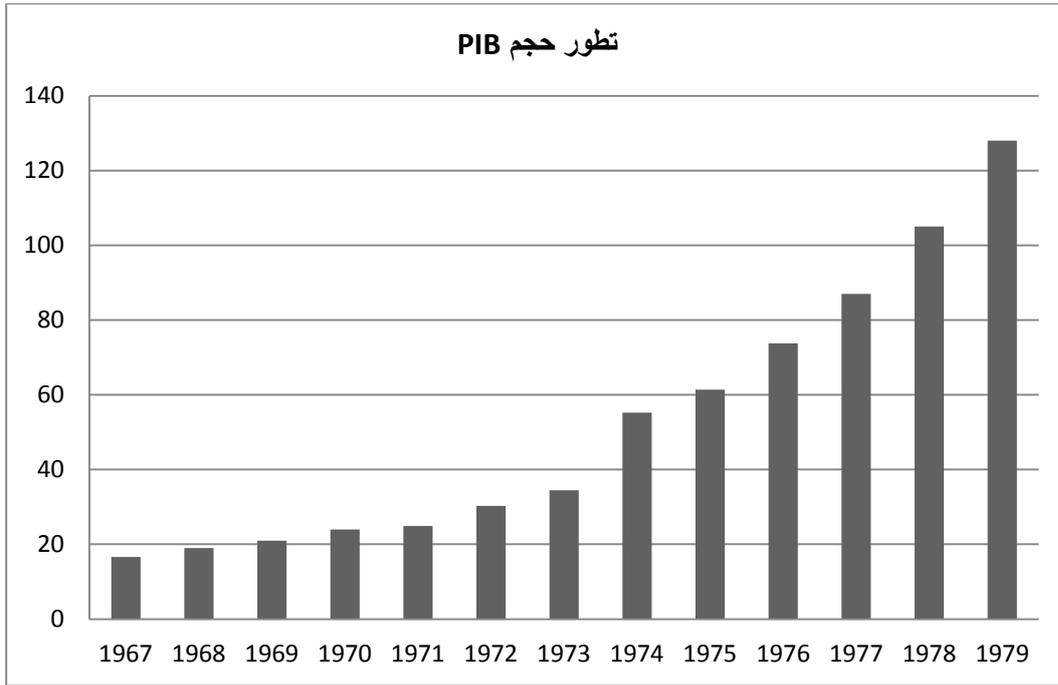
أ) - الناتج المحلي الإجمالي PIB :

الجدول التالي و الشكلين البيانيين يبينان تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي و معدل النمو الحقيقي طيلة فترة المخططات التنموية:

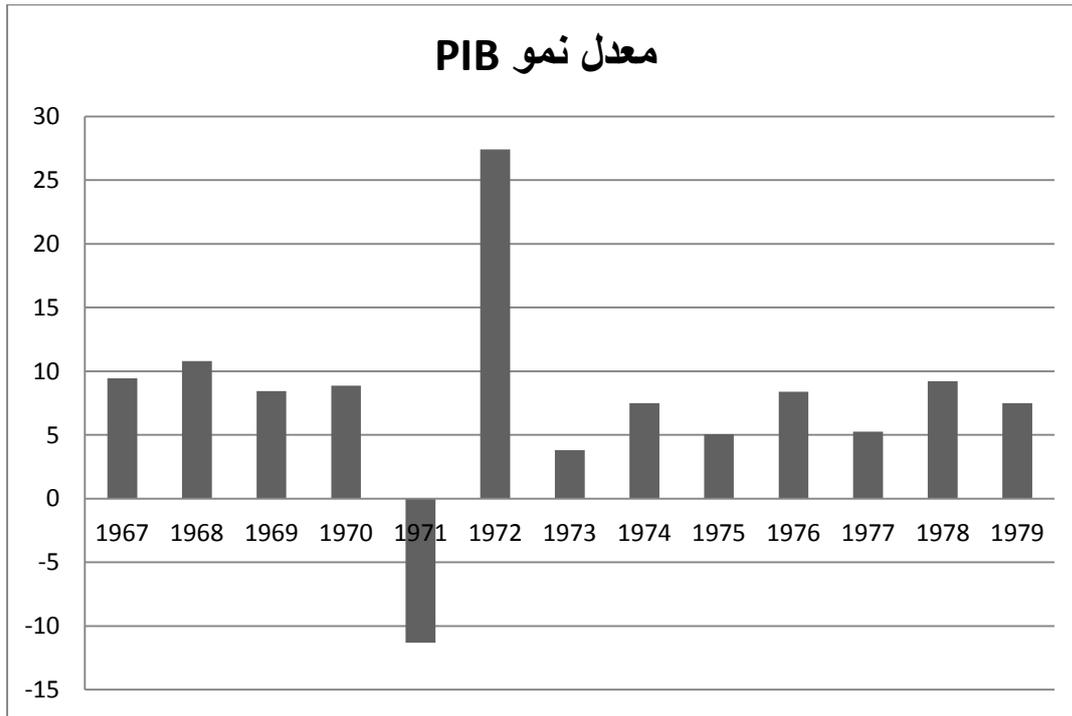
جدول 40: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (1967-1979)

السنة	حجم PIB (مليار دج)	معدل نمو PIB %
1967	16,6	9,45
1968	19	10,8
1969	21	8,43
1970	24	8,86
1971	24,9	11,3-
1972	30,3	27,4
1973	34,5	3,81
1974	55,2	7,49
1975	61,4	5,05
1976	73,8	8,39
1977	87	5,26
1978	105	9,21
1979	128	7,48

مصدر: إحصائيات البنك العالمي



شكل 27: تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي (1970-1967)



شكل 28: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (1979-1967)

نلاحظ خلال هذه الفترة (1979-1967)، أن الناتج المحلي الإجمالي عرف ارتفاعا كبيرا من بداية الفترة حتى نهايتها، باستثناء سنة 1971 و " التي عرفت بتأميم قطاع

المحروقات و انسحاب الشركات الأجنبية من المساهمة و توسع نشاطا سوناطراك من الاستغلال إلى التوزيع مرورا بتنمية النشاطات الملحقة ، الأمر الذي أثر بالسلب على صادرات المحروقات و بالتالي الناتج المحلي الإجمالي في هذه السنة"¹³¹.

باستثناء هذه السنة، انتقل الناتج المحلي الإجمالي من 16,6 مليار دج سنة 1967 إلى 128 مليار دج سنة 1979، أي بمعدل نمو سنوي يقارب 18%، لكن بالنسبة لمعدل النمو الحقيقي (بالأسعار الثابتة) نلاحظ أن متوسط معدل النمو بلغ 7% سنويا (خصوصا في فترة السبعينات)، و هذا يعكس معدل التضخم و الذي عرف ارتفاعا مهما، خاصة في سنة 1978، أين بلغ 18%.

هذا الارتفاع الكبير في الناتج المحلي الإجمالي كان نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات خلال الفترة المخطط الرباعي الثاني، الأمر الذي يوضح أن الاقتصاد الوطني كان يعتمد بنسبة كبيرة على مداخل المحروقات، أما بالنسبة للقطاعات الأخرى، لم تساهم بالقدر الكافي في الناتج المحلي الإجمالي، فكانت مساهمة القطاع الزراعي لا تتعدى 7% ، فيما بقيت الصناعة خارج المحروقات ضعيفة جدا.

(ب) - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي $PIB/tête$:

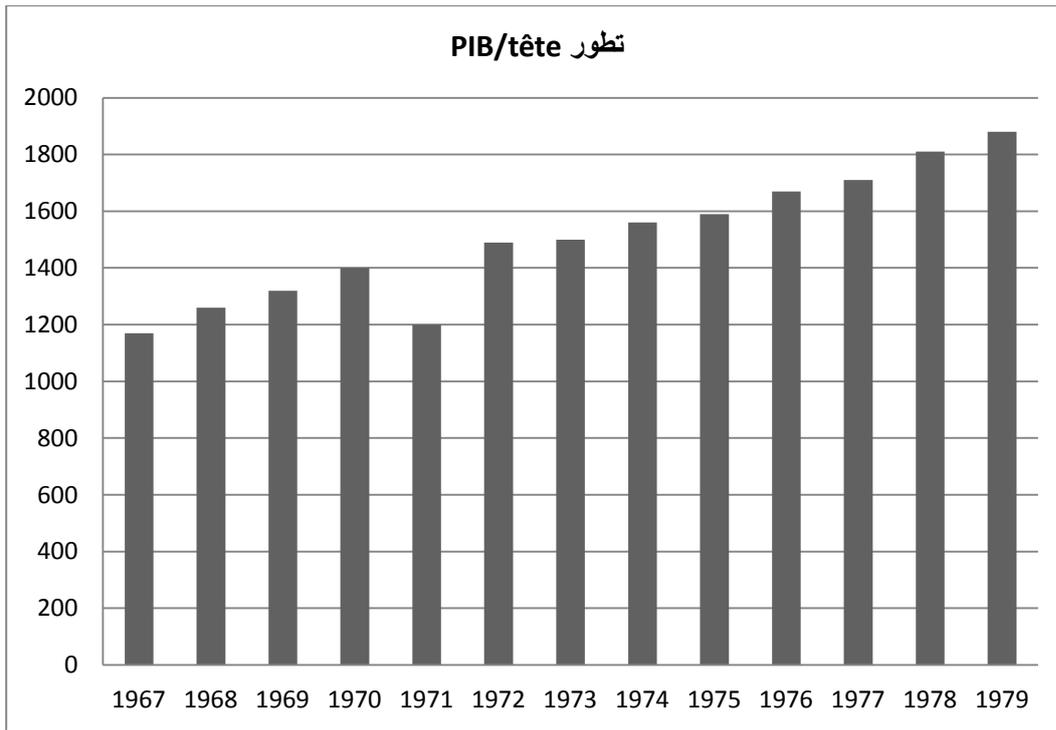
الجدول الموالي و الشكليين البيانيين يبينان تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني ومعدل نموه خلال هذه المرحلة:

- ¹³¹ M.E.Benissad, « Economie de développement de l'Algérie », OPU, Alger, 1982, P.82.

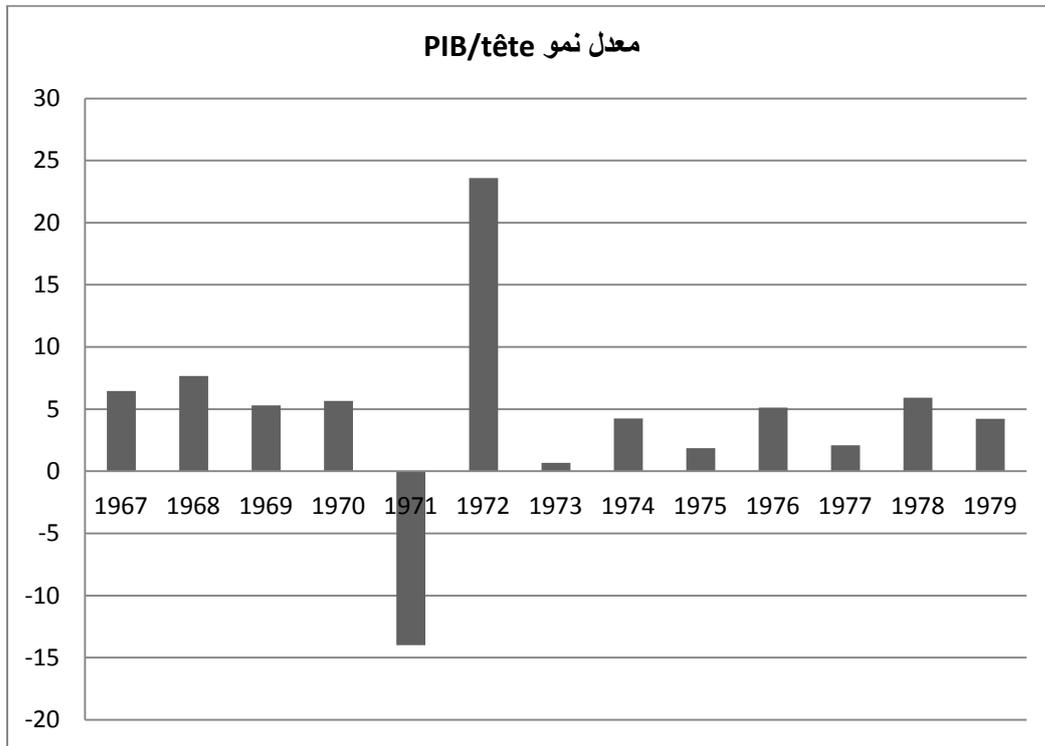
جدول 41: تطور حجم ومعدل نمو PIB/tête (1967-1979)

السنة	حجم PIB/tête (\$2000)	معدل نمو PIB/tête %
1967	1170	6,46
1968	1260	7,66
1969	1320	5,29
1970	1400	5,65
1971	1200	14-
1972	1490	23,6
1973	1500	0,67
1974	1560	4,24
1975	1590	1,87
1976	1670	5,12
1977	1710	2,09
1978	1810	5,93
1979	1880	4,23

مصدر: إحصائيات البنك العالمي



شكل 29: تطور حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (1967-1979)



شكل 30: معدل نمو PIB/tête (1967-1979)

من خلال هذه الإحصائيات نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي واصل تزايداً بشكل تدريجي (باستثناء سنة 1971)، أين ارتفع من 1170 دولار للفرد سنة 1967 إلى 1880 دولار للفرد سنة 1979، و ذلك بمعدل سنوي يقارب 5%، بمعنى أنه هناك تحسن في القدرة الشرائية للفرد، و بالتالي تحسين الأوضاع الاجتماعية، لكن هذا الشيء لم يكن، بسبب حاجة الدولة إلى الموارد المالية لتمويل مشاريعها المبرمجة في المخططات التنموية.

الأمر الذي يجب أن نذكره في هذه الحالة، أن معدل نمو السكان مازال يتزايد و بمعدل سنوي يقدر بـ 3%^{*}، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، و نتيجة لعدم قدرة المشاريع الاستثمارية، و رغم الأموال الضخمة الموجهة لها، على تلبية حاجيات الساكنة، دفع الدولة باللجوء إلى الاستدانة من العالم الخارجي، و زيادة واردات السلع الاستهلاكية. ومن هنا يمكن القول أنه و رغم ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني إلا أن ذلك لم يكن له انعكاس إيجابي على معيشة السكان.

ج) - الاستثمار:

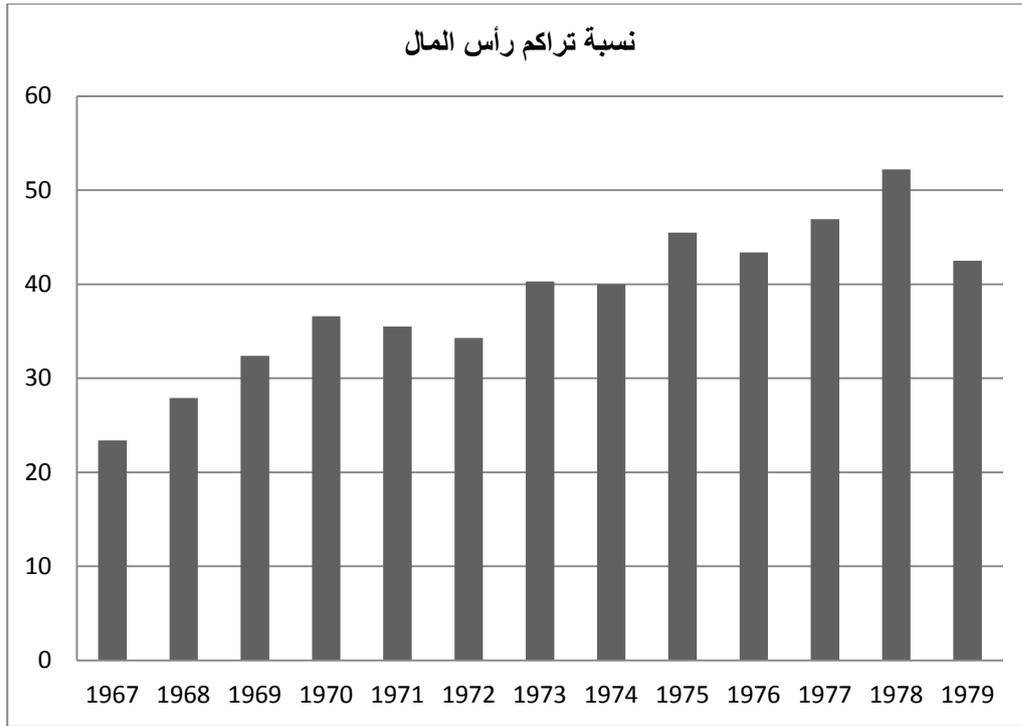
لقد بذلت الدولة خلال هذه الفترة أموالاً ضخمة قدرت بـ 300 مليار دج، من أجل تمويل المشاريع المبرمجة، و الجدول التالي و الشكل البياني يوضحان تطور نسبة هذه الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

جدول 42: نسبة التراكم الخام لرأس المال إلى PIB (1967-1979)

* نتيجة لهذا المعدل نلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كان أكبر من معدل نمو نصيب الفرد منه، و بالتالي ارتفاع عدد السكان كان له تأثير سلبي على نصيب الفرد خلال هذه الفترة.

السنة	معدل النمو %
1967	23,4
1968	27,9
1969	32,4
1970	36,6
1971	35,5
1972	34,3
1973	40,3
1974	40
1975	45,5
1976	43,4
1977	46,9
1978	52,2
1979	42,5

مصدر: إحصائيات البنك العالمي



شكل 31: نسبة تراكم رأس المال الخام إلى PIB (1967-1979)

يتضح جليا من خلال الجدول و التمثيل البياني، أن نسبة تراكم رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي عرفت تزييدا مستمرا من بداية الفترة إلى نهايتها، حيث انتقل من 23% إلى أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي، أين بلغ 52% سنة 1978، و ذلك إن دل على شيء إنما يدل على أن هذه المرحلة عرفت استثمارات كبيرة، و التي كان الهدف منها، كما قلنا سابقا، النهوض بالاقتصاد الوطني و وضع أسس النظام الاشتراكي.

الملاحظ أيضا، أن نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، قد فاقت 40% بداية من سنة 1974، و ذلك راجع إلى ارتفاع في أسعار المحروقات، و التي ساهمت بقسم كبير في تمويل المشاريع الاستثمارية المبرمجة في المخططات التنموية.

* كانت نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للمخططات كالتالي:

- المخطط الثلاثي 26,4%.
- المخطط الرباعي الأول 33,5%.
- المخطط الرباعي الثاني 46,8%.
- الفترة التكميلية 52%.

كانت الاستثمارات خلال هذه المرحلة مركزة على الصناعة و التي بلغت نسبة الاستثمار فيها 55% من مجموع استثمارات المرحلة، الأمر الذي أدى إلى حدوث اختلال نظرا لسيطرة قطاع على القطاعات الأخرى، إضافة إلى عدم إتمام إنجاز كل المشاريع نظرا لنقص الخبرة المهنية، حيث لم تفوق نسبة الإنجاز 50%. كل هذه الأمور دفع بالدولة إلى الدخول إلى مرحلة جديدة تعتمد على التنمية اللامركزية من خلال المخططات الخماسية.

3- النمو الاقتصادي خلال فترة التنمية اللامركزية (1980-1989):

كما نعرف أن الفترة السابقة من الاقتصاد الوطني عرف عدة اختلالات على كل الجوانب رغم المجهود المبذول، و رغم بعض التحسن في المتغيرات الحقيقية (زيادة الناتج المحلي الإجمالي و زيادة معدلات الاستثمار)، إلا أنها لم تكن كافية، نظرا لاعتماد الدولة على مصدر تمويل واحد، و هو المحروقات مع تركيز الاستثمار في هذا الميدان، الأمر الذي أوجب التفكير في مرحلة التنمية اللامركزية باستعمال مخططين خماسيين، كما رأينا سابقا.

سوف نحاول من خلال هذه النقطة متابعة النتائج التي أفرزتها هذه المرحلة الجديدة من الاقتصاد الوطني على المتغيرات الاقتصادية سابقة الذكر.

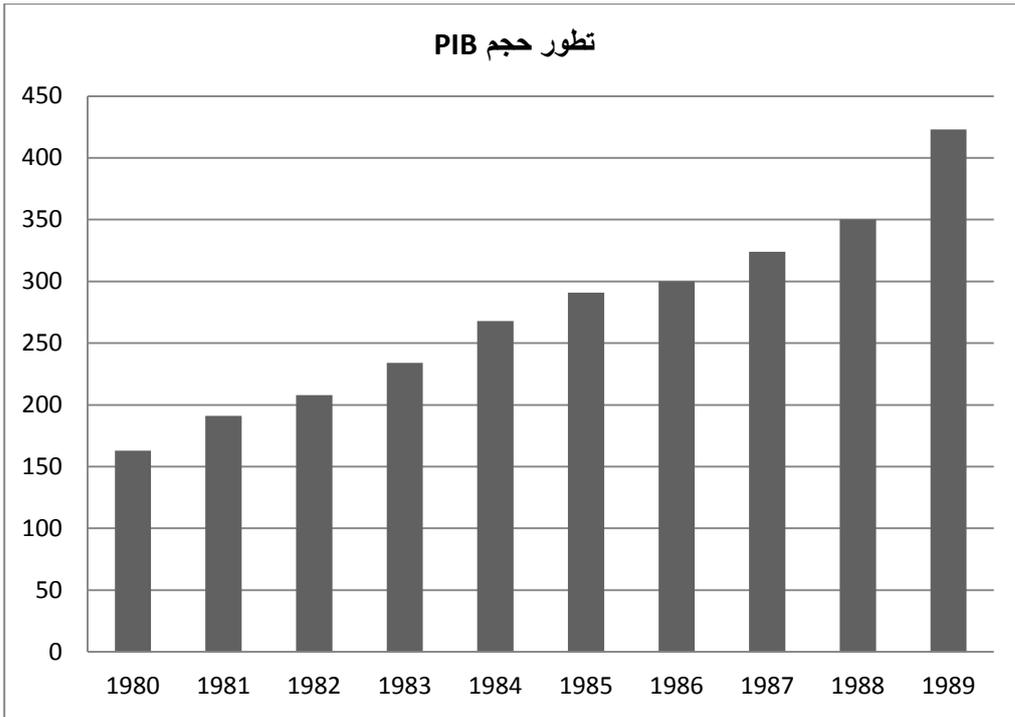
أ)- الناتج المحلي الإجمالي PIB :

الجدول التالي و الشكليين البيانيين يوضحان تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي و معدل نموه خلال فترة الثمانينات:

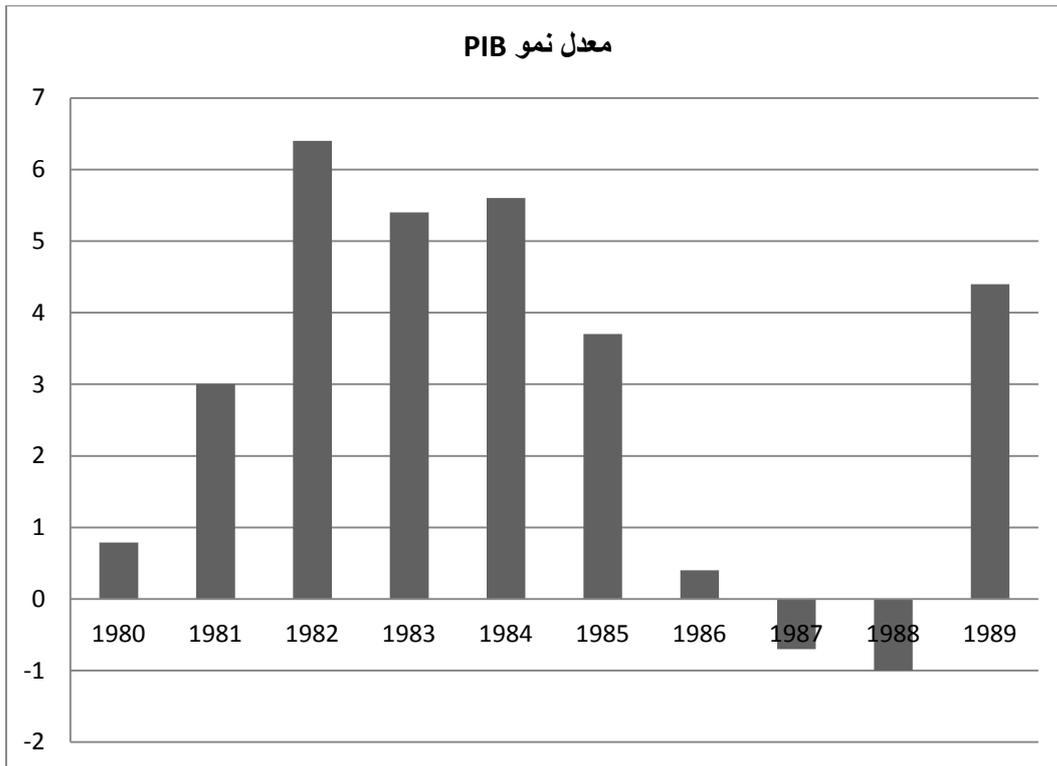
جدول 43: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (1980-1989)

السنة	حجم PIB (مليار دج)	معدل نمو %PIB
1980	163	0,79
1981	191	3
1982	208	6,4
1983	234	5,4
1984	268	5,6
1985	291	3,7
1986	300	0,4
1987	324	0,7-
1988	350	1-
1989	423	4,4

مصدر: إحصائيات البنك العالمي



شكل 32: تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي (1989-1980)



شكل 33: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (1989-1980)

من خلال الإحصائيات السابقة، نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية شهد ارتفاعا مستمرا خلال هذه الفترة، حيث انتقل من 163 مليار دج سنة 1980 إلى 423 مليار دج، بمعنى ارتفاع بثلاث (03) مرات، و بمعدل سنوي يقارب 17%، و الذي يبين أنه هناك تحسن في الدخل الوطني.

لكن إذا رجعنا إلى معدل النمو الحقيقي (بالأسعار الثابتة)، نلاحظ أن المعدل لم يتعد 5% سنويا، باستثناء الفترة الممتدة من 1986 إلى 1988، و التي عرفت معدلات نمو سالبة و التي توضح أنه خلال هذه المرحلة (الخماسي الثاني) عرف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفاضا نتيجة اختلال في معدلات الفائدة، تذبذب أسعار الصرف و انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، الأمر الذي انعكس سلبا على الدخل الوطني، و بالتالي استنتاج أن هذه المرحلة لم تختلف على المراحل السابقة من حيث الوضعية الاقتصادية.

(ب) - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي PIB/tête :

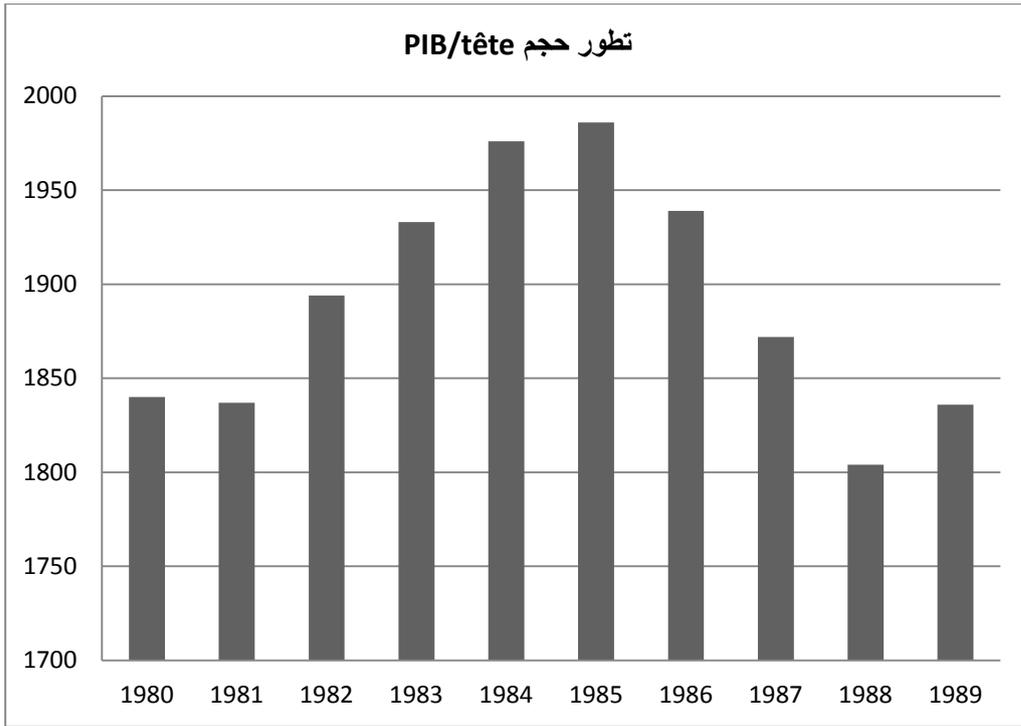
كما نتبعنا تطور الناتج المحلي الإجمالي، سوف نحاول معرفة تطور مقدار الفرد منه خلال هذه المرحلة (1980-1989).

الجدول الموالي و الشكلين البيانيين يوضحان تطور حجم نصيب الفرد من الدخل الوطني و معدل نموه:

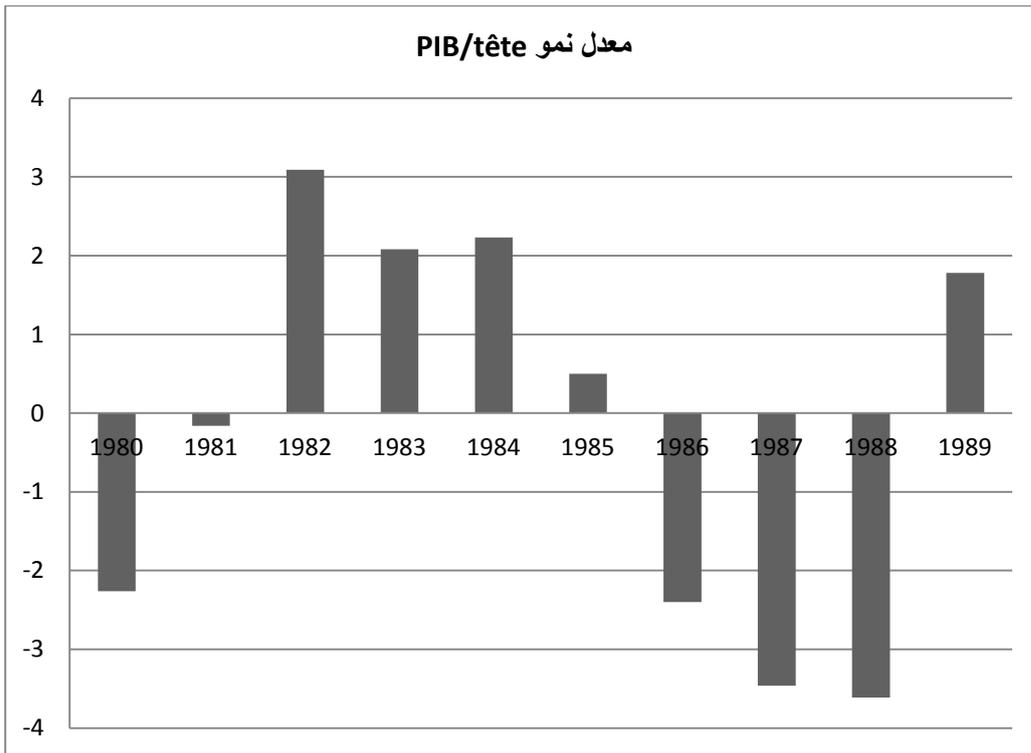
جدول 44: تطور حجم و معدل نمو PIB/tête (1989-1980)

السنة	حجم PIB /tête (2000 \$)	معدل نمو %PIB/tête
1980	1840	2,26-
1981	1837	0,16-
1982	1894	3,09
1983	1933	2,08
1984	1976	2,23
1985	1986	0,5
1986	1939	2,4-
1987	1872	3,46-
1988	1804	3,61-
1989	1836	1,78

مصدر: إحصائيات البنك العالمي



شكل 34: تطور حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (1989-1980)



شكل 35: تطور معدل نمو PIB/tête (1989-1980)

عرف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 1985 (خلال الخماسي الأول) تزايداً ملحوظاً، باستثناء سنة 1981، حيث انتقل من 1840 دولار سنة 1980 إلى 1986 دولار، بمعدل سنوي يقارب 2%، و الذي يعد أقل

من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و الذي بلغ 5%، و هذا يدل على أن هذه الفترة تميزت بمعدل نمو سكان مرتفع حيث بلغ 3 %، الأمر الذي أثر سلبا على معدل نصيب الفرد من الدخل الوطني.

لكن فيما يخص الفترة الثانية الممتدة من 1986 إلى 1989 و المتميزة بوضع المخطط الخماسي الثاني، عرف فيها نصيب الفرد من الدخل الوطني انخفاضا ملحوظا، حيث انتقل من 1986 دولار سنة 1985 إلى 1804 دولار سنة 1988، أي بمعدل نمو سالب سنوي يقدر بـ -3%. هذا الانخفاض يرجع بالأساس إلى انخفاض في أسعار المحروقات، و التي أثرت سلبا على الدخل الوطني، أما فيما يخص معدل نمو السكان فقد عرف انخفاضا مقارنة بالفترة السابقة أين كان يقدر بـ 2% طيلة فترة الخماسي الثاني، بمعنى أنه لو لم يحدث انخفاض في أسعار المحروقات لكان معدل نمو نصيب الفرد من الناتج أكبر منه في فترة المخطط الخماسي الأول.

يمكن القول هنا أن الحياة الاجتماعية بالنسبة للمواطن الجزائري خلال هذه المرحلة و المراحل السابقة، لا تزال تابعة لقطاع المحروقات، الأمر الذي أدى إلى تدهور معيشتهم بمجرد حدوث إختلالات على مستوى هذا القطاع.

ج)- الاستثمار:

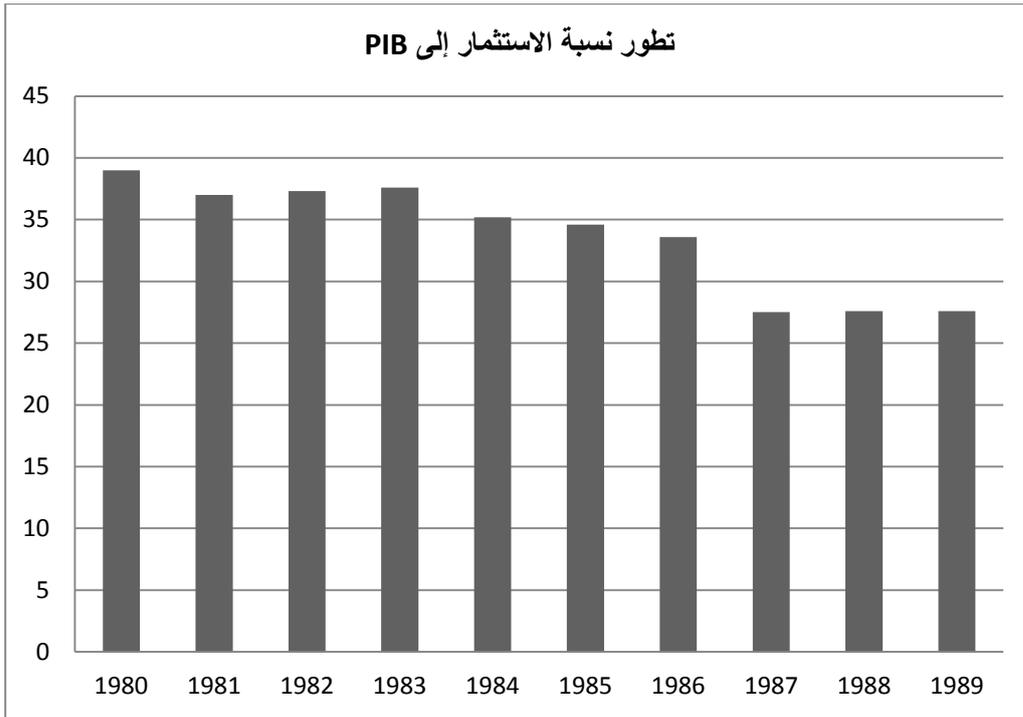
نتيجة للنقائص التي عرفتھا المرحلة السابقة في مجال الاستثمار، قامت الدولة ببذل مجهود مضاعف في هذا الإطار، كانت تهدف من خلاله إلى إتمام المشاريع المتوقفة للفترة السابقة و إعادة تقويم للاقتصاد الوطني.

الجدول التالي و الشكل البياني يوضحان تطور نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة الاقتصادية المهمة:

جدول 45: تطور نسبة تراكم الرأسمال إلى PIB (1980-1989)

السنوات	معدل النمو %
1980	39
1981	37
1982	37,3
1983	37,6
1984	35,2
1985	34,6
1986	33,6
1987	27,5
1988	27,6
1989	27,6

مصدر: إحصائيات البنك العالمي



شكل 36: تطور نسبة تراكم رأس المال إلى PIB (1989-1980)

من خلال الجدول والتمثيل البياني يظهر جليا أن نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي قد عرفت تناقصا ملحوظا طيلة هذه الفترة، حتى أن النسبة كانت أقل من تلك التي كانت في الفترة السابقة و التي وصلت إلى 52%، حيث انخفضت من 39 % سنة 1980 إلى 27% سنة 1989.

يمكننا من خلال هذه الإحصائيات أن نستنتج أنه كل مخطط من المخططين الخماسيين تميزا بنسبة معينة من الاستثمار، حيث أن المخطط الأول تميز بمعدل نسبة يفوق 35% من الناتج المحلي الإجمالي، و هذا يفسر أن الدولة وضعت موارد مالية مهمة لقيام المشاريع التنموية، و التي بلغت قيمتها حوالي 560 مليار دج، احتلت خلالها الصناعة المرتبة الأولى بنسبة تقدر بـ 38%، و الذي يبين بوضوح أن الدولة مازالت تعتمد على الصناعة (و بالأحرى المحروقات) في مشاريعها التنموية.

أما المخطط الخماسي الثاني تميز بنسبة استثمار تقدر بـ 27%، أي بانخفاض ملحوظ مقارنة بالفترة السابقة، لأن 55% من مجموع الموارد المالية المخصصة لهذا المخطط كانت تهدف إلى إتمام برامج المخطط الأول و التي لم تتجز بعد، كما أن الفترة

العصيبة التي كانت تمر بها الدولة جراء انخفاض أسعار المحروقات، دفعتها إلى انتهاج سياسة النقشف، الأمر الذي أثر سلبا على حجم الاستثمارات خلال هذه الفترة، نظرا لانخفاض عملية الاستيراد الخاصة بالمواد التي تدخل في عملية التصنيع، رغم أنها تبقى في الحجم أكبر من المخططات السابقة،

و الشيء الذي تتميز به هذه المرحلة، رغم سياسة النقشف، هو التنوع في الاستثمارات، بمعنى قيام الدولة بتوزيعها على كل القطاعات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة الصناعة في الاستثمارات إلى 31%، و ارتفاع نسبة الزراعة إلى 15%. لم تتوصل الدولة خلال هذه المرحلة و المراحل السابقة، بالرغم الإنفاقات الكبيرة، إلى النتائج المرجوة و المسطر إليها، بل بالعكس، حيث بلغت القطاعات الاقتصادية درجة الركود الاقتصادي، إضافة إلى انخفاض الدخل الوطني، الأمر الذي دفعها إلى التحضير إلى كيفية التخلي عن هذا النظام الاقتصادي المتبع و الدخول إلى نظام اقتصادي جديد (اقتصاد السوق).

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري و اقتصاد السوق

إن المشاكل الاقتصادية التي مرت بها الجزائر خلال الثمانينات، و خاصة بعد تدهور أسعار المحروقات، و انعكاساتها السلبية على الدخل الوطني، من خلال تدهور الإنتاج، نقص حجم الاستثمار، ظهور البطالة و ارتفاع المديونية، و الذي يبين فشل النظام الاشتراكي المتبع، دفعت بالدولة إلى اعتماد سياسات تصحيحية تهدف إلى تحرير الآلة الاقتصادية من البيروقراطية التي عرفتها الفترات السابقة، و التمهيد لتبني اقتصاد جديد، و التخلي عن الاقتصاد المركزي المخطط.

إن هذا التحول من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق، كان يهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية و التي عجز النظام السابق على تحقيقها، من خلال زيادة حقيقية في الدخل الوطني، و انعكاساته الإيجابية على الفرد و المجتمع.

و لعل من بين الخطوات التي يمكن أن تتبعها الجزائر لانتهاج هذا النظام، هي خلق علاقة بين المؤسسات المالية العالمية، كصندوق النقد الدولي و البنك العالمي، و المؤسسات المالية الأخرى.

سوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرق على الكيفية التي اعتمدها الجزائر للانتقال إلى هذا النظام، إضافة إلى نتائج هذا التحول على المتغيرات الحقيقية كالناتج المحلي الإجمالي، و نصيب الفرد منه إضافة إلى حجم الاستثمارات المنجزة خلال هذه المرحلة.

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري ومراحل الانتقال إلى اقتصاد السوق

إن التحول أو الانتقال إلى اقتصاد السوق، هو عبارة عن إجراءات لإصلاحات اقتصادية من أجل تحقيق تنمية دائمة، تركز على انفتاح النظام الاقتصادي على بقية العالم¹³². هذا التحول يركز على ثلاث مفاهيم:

- الاستقرار الاقتصادي.
- تحرير اقتصاد (الأسعار، التجارة و الصرف).
- إعادة هيكلة و خصوصية المؤسسات.

1- مراحل الانتقال لاقتصاد السوق (1990-2000):

نعلم بأن الجزائر منذ نهاية الثمانينات قامت بإصلاحات اقتصادية كان الهدف منها القضاء على مركزية القرارات، و القضاء على الاختلال الاقتصادي الذي ظهر خلال هذه الفترة. لكن هذه الإصلاحات كانت بمساعدة المؤسسات المالية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للإنشاء و التعمير، و الذي عرفا احتكاكا كبيرا مع

¹³² CHENINI Abderrahmane, Op cit, P. 287

الجزائر بداية من سنة 1987، أين دخلت الجزائر في محادثات معها من أجل الحصول على تمويلات تسمح لها بتغطية جزء من احتياجات التمويل الخارجية¹³³.

نتج عن هذه المحادثات مجموعة من الاتفاقيات، كانت نتائجها وضع برنامجين اقتصاديين، الأول من 1994 إلى 1995 و الذي يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و الثاني من 1995 إلى 1998 و الذي كان حول برنامج التعديل الهيكلي.

(أ)-الجزائر و اتفاقيات صندوق النقد الدولي:

الاتفاق الإستعداد الائتماني الأول (1989):

يعتبر هذا الاتفاق الأول من نوعه بين الجزائر و مؤسسة مالية دولية، و الذي تم في 1989/05/30، و كان تهدف الجزائر من خلاله الحصول على قرض، و قد تم ذلك، حيث وافق صندوق النقد الدولي على منحها 155,7 مليون وحدة سحب خاصة، أي ما يقدر بـ 300 مليون دولار، و التي يجب استهلاكها خلال سنة، وذلك ما تم في 30 ماي 1990، و يجب أن تلتزم الجزائر بالشروط التالية¹³⁴:

- صرامة أكثر للسياسة النقدية.
- القضاء على عجز الميزانية.
- مواصلة تخفيض قيمة الدينار.
- إدخال مرونة على نظام الأسعار.

من خلال هذا يتضح لنا أن صندوق النقد الدولي يحاول منذ البداية إرساء الأسس الحقيقية لنظام اقتصاد السوق. فبالنسبة للسياسة النقدية، أرادت هذه الهيئة المالية من

¹³³ BEN ACHENHOU Mourad, « Réforme Economiques : Dette et Démocratie », Edition Echrifa, Alger, 1992, P. 119.

¹³⁴ BENISSAD Hocine, « L'ajustement Structurel:L'expérience du Maghreb », O.P.U, Alger, 1999, P. 59.

خلال هذا الشرط، التحكم الصارم في عرض النقود، و بالتالي التحكم في الكتلة النقدية، و التي تؤثر مباشرة في الأسعار و سياسة الميزانية و كذا معدل الصرف¹³⁵.

أما فيما يخص ميزانية الدولة، فلا بد من تخفيض النفقات العمومية و العمل على الرفع من الإيرادات، بغية تفادي العجز، الأمر الذي يعمل على تقليص دور الدولة في الاقتصاد، لتصبح فيما بعد تلعب دور المنظم للنشاط الاقتصادي.

أما بالنسبة للجانب المتعلق بالعملة الوطنية، و الذي رأى صندوق النقد الدولي ضرورة التخفيض من قيمتها، فلا بد للدولة أن تخضع سوق الصرف لقوى العرض و الطلب، من أجل التقليل من حجم الواردات، و بالتالي معالجة عجز ميزان المدفوعات، حيث عرف سعر صرف العملة الوطنية انخفاضا مقارنة بالدولار الأمريكي، أين انتقل من 8,03 دينار للدولار إلى 10,95 دينار للدولار.

أما فيما يخص الأسعار، فالقانون 89-12 و المؤرخ في 5 جويلية 1989، جاء من أجل تحرير الأسعار و التقليل من الدعم الذي تقدمه الدولة، و هذا القرار يمكن اعتباره خطوة أولية في سبيل إرساء قواعد نظام السوق، وذلك نتيجة تحريره الجزئي للأسعار و تبنيه لمقاييس حساب تكاليف الإنتاج و حالة العرض و الطلب و المنافسة الاقتصادية¹³⁶.

و قد تبنت الدولة من خلال هذا نوعين من الأسعار، الأسعار المقننة و التي بقيت من خلالها الدولة تلتزم بدعم بعض السلع و الخدمات الأساسية، و الأسعار الحرة، التي تطبق على جميع المنتجات التي لم ينص أي قانون عن تحديدها، وهي تطبق على المنتجات التي لا تتميز بالخصوصية الأساسية للاقتصاد والعائلات، بهدف تمكين ميكانيزمات السوق من تنظيم أسعار السلع والخدمات التي من أجلها يقدم نظام العرض

¹³⁵ C.N.E.S, « Rapport Préliminaire sur les Effets Economiques et Sociaux du Programme d' Ajustement Structurel », ALGER, 1998, P. 185.

¹³⁶ محمد بلقاسم بهلول، نفس المرجع السابق، ص. 166.

والطلب نتائج إيجابية لصالح الاستثمار والإنتاج والطلب، إضافة قياس كثافة المنافسة التي تمثل بعد ذلك مؤشر ممتاز للوضع الحقيقية للسوق¹³⁷.

تبني قانون الأسعار الجديد، سمح بتغيير جذري في هيكل الأسعار، حيث أنه بداية من شهر جوان 1991 تم تحرير كل الأسعار ما عدا أسعار 50 منتوجا بقيت تخضع لنظام الأسعار بهامش أقصى تحدده الدولة، و 22 منتوجا مدعما من طرف الدولة لحماية الطبقات الفقيرة¹³⁸.

إضافة إلى هذه الإصلاحات التي أدرجتها الدولة في الاقتصاد، إثر اتفاقها الأول مع صندوق النقد الدولي، قامت بإصلاحات على النظام البنكي، من خلال إصدار قانون النقد و القرض سنة 1990*.

- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني (1991):

لجأت الجزائر مرة ثانية إلى صندوق النقد الدولي، بغية دفع عجلة الإصلاحات، و كان ذلك في 1991/06/03، حيث تحصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض بقيمة 300 مليون وحدة سحب خاصة، أي ما يعادل 403 مليون دولار، و قد كان هذا البرنامج مسطر على أربع أقساط متساوية بقيمة 100 مليون دولار لكل قسط، خلال فترة زمنية تقدر بـ 10 أشهر، و كان على الجزائر من خلال هذا الاتفاق تحقيق الشروط التالية¹³⁹:

- ترشيد الاستهلاك و الادخار.
- تحرير التجارة الخارجية تحريراً تاماً.
- تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية.

¹³⁷ DEBOUB Youcef, « Le Nouveau Mécanisme Economique en Algérie », OPU, 1985, P. 101.

¹³⁸ BENISSAD Hocine, « Algérie : Restructuration et Réformes Economique (1979-1993) », O.P.U, Algérie, 1993, P. 154.

* بغية منا لعدم تكرار ما جاء به هذا القانون من إصلاحات، يرجى النظر إلى المبحث الثاني، الفصل الأول، الجزء الثاني.
¹³⁹ BENISSAD Hocine, Op cit, P. 142.

- رفع معدلات الفائدة.
- تحقيق فائض في الميزانية قصد توجيهه لتمويل التطهير المالي للمؤسسات العمومية.
- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور، و تخفيض النفقات العامة.
- خصصة المؤسسات العمومية.
- تحرير الأسعار.
- إصلاح النظام الضريبي و الجمركي.

وفقا لهذه الشروط المفروضة، أقدمت الجزائر على مجموعة من التدابير الاقتصادية، بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة:

- قامت الدولة بانتهاج سياسة مالية تفشفية للنفقات العامة بهدف التخفيف من التضخم و ترشيد الاستهلاك العام، و تقليص من عجز الميزانية.
- إلغاء قيود الاستيراد المركزية وإحلال محلها نظام أكثر مرونة يقضي بتخصيص مبلغ محدد من النقد الأجنبي والائتمان لاستعماله حسب تقديرها الخاص وهكذا أصبح بإمكان الشركات الاستيراد كما يمكن للمتعاملين الاحتفاظ بالعملة الصعبة ما عدا شركة سوناطراك¹⁴⁰.

- نتيجة للدعم الذي كان في الفترة السابقة، و النتائج السلبية التي خلفها، كالمضاربة، أقدمت الدولة على رفع الدعم على مجموعة واسعة من السلع، و إبقائها على خمس سلع فقط (الحبوب، السميد، الدقيق المستورد، الحليب، دقيق الأطفال)، و قامت خلالها بعملية تحرير واسعة للأسعار، مما أدى إلى ارتفاع محسوس في أسعار بعض السلع الأساسية كالنقل و المنتجات الطاقوية. ولمواجهة الانعكاسات السلبية على الاستقرار الاجتماعي وحماية

¹⁴⁰المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي"، نوفمبر، 1998، ص. 21.

الفقراء من هذا الارتفاع، فقد طبقت الدولة نهاية سنة 1991 (قانون المالية لسنة 1992) نظام شبكة اجتماعية، عن طريق تقديم علاوات نقدية لعديمي الدخل و لذوي الدخل المحدود، حيث أنه بحلول سنة 1993 أصبح هذا النظام يغطي أكثر من 60 % من عدد السكان و بلغت تكلفته حوالي 2 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1992¹⁴¹. إضافة إلى تحرير الأسعار، أقدمت الدولة على تحرير معدلات الفائدة في حدود 20%.

- مواصلة خفض قيمة العملة الوطنية، حيث بعدما كان الدولار يساوي 9 دينار سنة 1990، أصبح يساوي 18,5 دينار سنة 1991، بمعنى انخفضت قيمة الدينار إلى النصف¹⁴².

- بغية منها للحصول على إيرادات إضافية، عمدت الجزائر إلى إصدار قانون 91-21 المؤرخ في 4 ديسمبر 1991، المعدل لقانون المحروقات رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 والذي يسمح من خلاله للشركات الأجنبية باستغلال باطن الأرض بمشاركة سوناطراك بنسبة 51 %، وذلك في سبيل رفع الإنتاج، خاصة بإقدام الشركات الأجنبية التي تملك تكنولوجيا عالية إلى جانب قدرتها المالية على الاستثمار، و ذلك نظرا لما تحتاجه عمليات البحث، و التنقيب من مبالغ استثمارية ضخمة.

- إدخال تعديلات و إصلاحات على النظام الضريبي، من خلال قانون المالية لسنة 1991، وهكذا قد أنشأت ضرائب جديدة وإلغاء ضرائب سابقة، وتمثلت الضرائب الجديدة في الضريبة على أرباح الشركات IBS، الرسم على القيمة المضافة TVA، الضرائب على الدخل الإجمالي IRG، وفي سنة 1992 أدخلت تعديلات على الرسم العقاري، هذا بالإضافة إلى الإصلاح

¹⁴¹ كريم النشاشيبي وآخرون، " الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص. 87.

¹⁴² BENISSAD Hocine, Op cit, P. 186.

للجهاز الضريبي، من خلال إعادة تنظيم الإدارة الضريبية، من خلال وضع برنامج يركز على النقاط التالية: تشجيع المكلفين بتقسيم مبالغ الضريبة، وضع أنظمة معالجة مع تسجيل التصريحات الضريبية، إعداد برنامج لتحقيق وكشف المخالفات والتأخر في الدفع وعدم التصريح (الغش الضريبي والتهرب الضريبي)، حيث أنّ التهرب الضريبي في الجزائر بلغ مستوى عال جداً، أين بلغ سنة 1994 مبلغ 9208 مليون دينار وهو مبلغ لا يستهان به، أما في سنة 1995 تقلص المبلغ 6962 مليون دج، وهو مبلغ مرتفع إذا ما قورن بمستوى الإيرادات الضريبية على مستوى الموازنة¹⁴³.

- أما بالنسبة للشق المرتبط بالمؤسسات العمومية، فقد قررت الدولة مراجعة وتعديل القانون التجاري الجزائري بالمصادقة على المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993، و الذي أصبحت بموجبه المؤسسات الاقتصادية العمومية قابلة للإفلاس كباقي الشركات الخاصة، الأمر الذي يمهّد لقيام عملية الخوصصة، إضافة إلى ذلك، إصدار المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 و المتعلق بالاستثمار و الذي تضمن تنظيمات جديدة خاصة بالاستثمار، و كذا مختلف التحفيزات الجبائية المتعلقة به، بهدف جلب الاستثمارات الخاصة الأجنبية و المحلية.

- اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث (1994):

قبل لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للمرة الثالثة، كانت كل المؤشرات الاقتصادية في الدائرة الحمراء¹⁴⁴:

- عجز في الخزينة العمومية بنسبة تقدر بـ 8,7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993.

¹⁴³ درواسي مسعود، نفس المرجع السابق، ص. 381.

¹⁴⁴ CHENINI Abderrahmane, Op cit, P. 295.

- معدل التضخم وصل إلى 40% سنة 1994.
- الناتج المحلي خارج المحروقات، سجل انخفاضا سنة 1993 بـ 3,7%.
- معدل البطالة وصل إلى 24,2% سنة 1994.
- المديونية الخارجية قدرت بـ 26 مليار دولار نهاية سنة 1993، و خدمة الدين كانت تقدر بـ 9,4 مليار دولار، في حين أن إيرادات الصادرات كانت 8 مليار دولار.
- الاعتماد الكلي على على قطاع المحروقات الذي يمثل أكبر من 95% من حصيلة الصادرات سنة 1994، رغم الانخفاض الشديد لأسعار المحروقات سنة 1993¹⁴⁵.

و على هذا، قامت الجزائر باللجوء مجددا إلى صندوق النقد الدولي لإبرام اتفاق آخر، يهدف إلى صياغة برنامج شامل للتصحيح، و قد تقرر إعادة جدولة الديون، مع تنفيذ برنامج استقرار خلال فترة زمنية تقدر بسنة، وذلك ابتداء من أبريل 1994 إلى مارس 1995.

كان هذا الاتفاق يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف¹⁴⁶:

- دفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض البطالة تدريجيا.

¹⁴⁵ هادي خالدي، " المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي "، دار هومة، 1996، ص. 202.

* عقد اجتماع بين السلطة الجزائرية والدول الرئيسية الدانئة (فرنسا، إيطاليا، اليابان، ألمانيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية)، برئاسة نادي باريس لإعادة جدولة الديون الخارجية المقدر بـ 17 مليار دولار، وإعادة ترتيب آجال السداد على مدى ستة عشر عاما منها فترة سماح من الدفع مدتها أربع سنوات مع إعادة جدولة خمسة ملايين دولار كمرحلة أولى من الدين الرسمي.

¹⁴⁶ كريم النشاشيبي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص. 13.

- الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية.

- خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي على القطاعات السكانية الأكثر تضررا.

- استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي.

و لقد تحصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض بقيمة 731,5 مليون و حدة سحب خاصة، أي ما يقدر بـ 1037 مليون دولار، قسم إلى قسمين، القسم الأول بقيمة 389 مليون وحدة سحب خاصة تسلم بعد الاتفاق مباشرة، أما القسم الثاني، فيكون على شكل دفعات خلال السنة.

بغية منها بتنفيذ الاتفاق، أقدمت الجزائر على مجموعة من العمليات تمثلت غالبيتها في¹⁴⁷:

- تعديل معدل الصرف ليصبح 1 دولار = 36 دينار، أي تخفيض قيمة الدينار بمعدّل 40.17%.

- بهدف دعم إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي لجأت لتحرير التجارة الخارجية.

- تخفيض عجز الميزانية إلى 3.3% من الناتج الداخلي الخام.

- تقليص وتيرة التوسع النقدي (الكتلة النقدية) عن طريق رفع معدل الفائدة على الإيداع من 10% إلى 14% وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5%.

¹⁴⁷درواسي مسعود، نفس المرجع السابق، ص. 376.

بعد القيام بهذه الجملة من العمليات الإصلاحية، حققت الجزائر مجموعة من النتائج، نذكر من أهمها¹⁴⁸:

- بلغت الأسعار المحررة 85%، في حين تمّ رفع أسعار النقل، البريد بنسبة تتراوح من 20% إلى 30%.

- كبح معدل التضخم في حدود 29.05%.

- تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 5.7% من الناتج الداخلي الخام.

- ارتفاع مخزون العملات الأجنبية ب 1.5 مليار دولار نهاية سنة 1994، وبالتالي وصل المخزون الكلي إلى 2.6 مليار دولار.

- تخفيض قيمة الدينار من 23.4 دج للدولار إلى 35.1 دج للدولار الواحد.

- اتفاق التصحيح الهيكلي (1995-1998):

لمواصلة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في الاتفاق السابق، كان لا بد من اللجوء مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي، و كان الدافع هذه المرة هو التصحيح الهيكلي، و كانت مدة الاتفاق ثلاث سنوات، من ماي 1995 إلى ماي 1998، و قد تحصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض بقيمة 1169 مليون وحدة سحب خاصة، إضافة إلى إعادة جدولة ديونها مرة أخرى.

و كان هذا الاتفاق يرمي إلى تحقيق الأهداف التالية¹⁴⁹:

- تحقيق نمو متزايد واستقرار مالي.

- خلق مناصب الشغل.

- تدعيم الطبقات الاجتماعية المحرومة.

- وضع سياسة جديدة للإسكان (وضع آلية تمويل جديدة للسكن الإجتماعي).

¹⁴⁸ BEN BITOUR Ahmed, « L'Algérie au Troisième Millénaire Défis et Potentialités », Alger, Edition Marinooor, 1988, P. 95-96.

¹⁴⁹ CHENIN Abderrahmane, Op cit, PP. 305-306.

- تحقيق توازن في ميزان المدفوعات.
- إصلاح القطاع العام و تنمية القطاع الخاص.
- تحرير التجارة الخارجية.
- تحرير الأسعار وإلغاء الدعم.
- الإصلاح الضريبي.
- إصلاح النظام المصرفي.

و من أجل تحقيق هذه الأهداف، أخذت الجزائر على عاتقها مجموعة من قرارات، كالتهيئة المالي، الخوصصة، إنشاء شركات التأمين على الصادرات، فتح المجال للاستثمار الخاص و الأجنبي في القطاع البنكي، إنشاء بورصة الجزائر.

لقد حققت الجزائر، جراء تبنيها لهذه الإصلاحات و القرارات، مجموعة من النتائج الإيجابية، رغم أنها لم تكن كافية، كظهور فوائض في ميزانية الدولة، بسبب ارتفاع أسعار النفط و تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المنتجات البترولية، إضافة إلى انخفاض الإنفاق العام الناتج عن سياسة التقشف المنتهجة، و إلغاء الدعم على السلع الواسعة الاستهلاك.

(ب)- تقييم اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي:

ففي الفترة الممتدة من 1989-1993، و المتميزة بالاتفاقيين الأول و الثاني مع صندوق النقد الدولي، و رغم تحقيق بعض المؤشرات الإيجابية، إلا أنها تميزت باختلالات على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي، كما أن الإصلاحات التي كانت مبرمجة عرفت تراجعاً كبيراً بسبب الوضع السياسي الحرج الذي كانت تمر به الجزائر خلال هذه الفترة.

يمكننا تلخيص ما خرجت به هذه الفترة من نتائج في*:

* تم اعتمادنا في هذا التحليل على إحصائيات ONS: (1970-2002) O.N.S, Rétrospective statistique,

- ظهور فائض في ميزانية الدولة (ارتفاع أسعار المحروقات و سياسة التقشف المنتهجة)، لكن هذا الفائض كان نتيجة التقليل من النفقات الموجهة للاستثمارات، و القروض الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية، الأمر الذي كان له تأثير سلبي على الإنتاج.

- ارتفاع معدل التضخم، نتيجة تحرير الأسعار و التقلبات التي عرفها نظام الصرف، حيث انتقل من 9,3% سنة 1989 إلى 25,5% سنة 1991، ليصل إلى 31,7% سنة 1992، الأمر الذي يعتبر عاملا سلبيا ومعيقا لتعزيز مناخ الاستثمار والاستقرار.

- عودة العجز لميزانية الدولة، بداية من 1992، نتيجة لانتهاج سياسة مالية توسعية، لزيادة حجم الاستثمار و العودة إلى دعم بعض السلع الاستهلاكية الأساسية، إضافة إلى انخفاض أسعار المحروقات سنة 1991.

- تحقيق فائض في الميزان التجاري خلال الفترة 1989-1991، الناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات، و الذي يبين الاعتماد على المحروقات.
- ثبات حجم المديونية (26 مليار دولار).

أما بداية من سنة 1994 إلى 1998 والتي كانت تتميز بالاتفاق الثالث (1994-1995) و الذي كان يعرف ببرنامج الاستقرار الاقتصادي، و اتفاق (1995-1998) و الذي كان يعرف ببرنامج التصحيح الهيكلي، فكانت النتائج كسابقتها من البرامج، حيث عرفت الوضعية الاقتصادية تحسن طفيف لا يغطي النتائج السلبية التي خلفتها هذه البرامج و القرارات، و يمكننا تلخيصها في النقاط التالية¹⁵⁰:

- نتيجة للمواصلة في تحرير الأسعار، و الخفض من قيمة العملة الوطنية، عرفت معدلات التضخم ارتفاعا متواصلا، أين بلغ 29,8 % سنة 1995،

¹⁵⁰ BENISSAD Hocine, Op cit, PP.71-73.

بعدما كان 20,5% سنة 1993، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية (الخبز مثلا، انتقل سعره من 1 دج سنة 1990 إلى 8,5 دج سنة 1997). إلا أنه بداية من 1996 بدأ في التراجع ليصل إلى 8% سنة 1997، نتيجة سياسة تخفيض الطلب الكلي

- تدهور القدرة الشرائية للأفراد بنسبة 25% بين سنتي 1993 و 1996، وزيادة معدل السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر لينتقل من 12,2% سنة 1988 إلى 22,6% سنة 1995.

- رغم انخفاض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة من البنوك التجارية، إلا أن النظام البنكي لم يساهم بشكل كبير في خلق بيئة اقتصادية مناسبة للاستثمار¹⁵¹.

- تواصل تحقيق فائض في ميزانية الدولة نتيجة سياسة التقشف المنتهجة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات و زيادة قيمة الصادرات، حيث انتقلت أسعار المحروقات من 17,5 دولار للبرميل سنة 1995، ثم 21,5 دولار للبرميل سنة 1996، لتتدهور سنة 1997 إلى 19,8 دولار للبرميل، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات من 8,9 مليار دولار سنة 1994 إلى 13,8 مليار دولار سنة 1997. أما بالنسبة للواردات فقط عرفت تراجعا مهما ابتداء من سنة 1996 بنسبة 10%، لتواصل في التراجع بنسبة 21% سنة 1997، و هذا إن دل على شيء إنما يدل على تراجع ارتباط الاقتصاد الجزائري بالعالم الخارجي¹⁵².

¹⁵¹المزيد من التفصيل انظر :
لمين بليلة، "السياسة الضريبية ضمن برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1999 ص. 245.
¹⁵²كريم النشاشيبي وآخرون، نفس المرجع السابق ، ص. 21.

- ارتفاع الدين الخارجي، حيث انتقل من 29,5 مليار دولار سنة 1994 إلى 30,5 مليار دولار سنة 1998.

- بداية تنفيذ برامج الخصخصة سنة 1995، كخطوة أولية لتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، من خلال توكيل مهام تسيير المؤسسات العمومية للشركات القابضة بداية من 1996، بغية استعادة التوازن المالي لهذه المؤسسات وغلق المؤسسات العاجزة¹⁵³.

- تفكك القطاع الاقتصادي العمومي و ارتفاع معدلات البطالة بسبب تسريح العمال، لينتقل من 24% سنة 1994 إلى 29% سنة 1999.

و بالتالي يمكن القول أن طيلة فترة الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي (بداية الانتقال إلى النظام الاقتصادي الجديد)، و رغم النتائج الحسنة نسبيا في بعض المجالات، إلا أن الاقتصاد الجزائري بقي يتميز ببعض الاختلالات و التي توحى إلى أن مسار التنمية ما يزال بعيدا، كما أن الأمر يستلزم مجموعة من التدابير و القرارات الإصلاحية.

2- الاقتصاد الجزائري خلال الألفية الثالثة (2000-2012):

رغم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر بمساعدة الهيئات المالية الدولية على غرار صندوق النقد الدولي، و التي مكنتها من تحقيق بعض التوازنات النسبية على مستوى الاقتصاد، إلا أنها لم تؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني كما يطلبه اقتصاد السوق، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى الإدراك بطبيعة التحديات اللازمة لمواكبة هذا النظام الجديد، من خلال إعداد استراتيجيات فعالة و وضع برامج إنعاش و دعم و التي من شأنها أن تخرج الاقتصاد الوطني من الدائرة المظلمة التي يسكنها.

أ)- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

¹⁵³كريم النشاشيبي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص. 27.

بغية منها لمواكبة المستجدات الدولية و الوطنية، تبنت الدولة سياسة صارمة من خلال وضع برنامج إنعاش على المدى المتوسط، يهدف إلى القضاء على الاختلال و تدعيم الاستقرار النقدي و تحفيز عملية النمو و الاستثمار.

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي، و الذي يمتد من 2001 إلى 2004، كان يهدف إلى¹⁵⁴:

- دعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية .
- النقل و المنشآت.
- تحسين المستوى المعيشي للسكان و القضاء على الفقر، و خلق مناصب شغل.
- التنمية المحلية.
- تنمية الموارد البشرية

إضافة إلى ذلك كان يهدف إلى تحقيق¹⁵⁵:

- اختتام العمليات التي هي في طور الإنجاز.
- إعادة الاعتبار للبنى التحتية و صيانتها.
- مستوى نضج المشاريع.
- توفير الوسائل و قدرات الإنجاز، لاسيما الوطنية منها.
- العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج، يجب الانطلاق فيها مباشرة.

و قد استفادت الجزائر من عائدات البترول غير المتوقعة، لتمويل استثمارات هذا البرنامج (525 مليار دج)، من البنية التحتية، ودعم للإنتاج الزراعي و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إضافة إلى تبني سياسات مصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي،

¹⁵⁴ Services du Chef du Gouvernement, « Le Plan de la Relance Economique 2001-2004, Les Composantes du Programme, P. 4.

¹⁵⁵ زرنوح ياسمين، " إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر"، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، فرع التخطيط، الجزائر، 2006، ص. 176,

كتخصيص موارد مالية ترمي إلى تشجيع الاستثمار و تحسين عمل المؤسسات و الإسراع في إجراءات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و التحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات*.

و لعل أهم ما خرجت به الجزائر من هذا البرنامج، هي النتائج التالية*:

- تحقيق نمو اقتصادي في حدود 5% سنويا، مع تضاعف الناتج المحلي الإجمالي، أين انتقل من قرابة 3000 مليار دج سنة 1999 إلى قرابة 6000 مليار دج سنة 2004. مع تسجيل القطاع الفلاحي أكبر معدل نمو في القيمة المضافة خلال هذه الفترة يقدر بـ 5,37%*.

- انخفاض المديونية الخارجية من 28,3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار، و تقلص المديونية الداخلية من 1059 مليار دج سنة 1999 إلى 911 مليار دج سنة 2003.

- ارتفاع مداخيل العائلات الأمر الذي دفع بالاستهلاك إلى الارتفاع.

- انخفاض معدل البطالة، بسبب سياسة فتح الورشات و إنعاش الاستثمار، فقد انتقلت من 30% سنة 1999 إلى 26% سنة 2004.

من خلال هذه البرامج الاستثمارية، و النتائج الإيجابية، يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري بدأ يخرج من الأزمة التي خلفتها العشرية السوداء، و بدأ في خلق الظروف الملائمة لتحقيق تنمية مستدامة. لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الباب، بل واصلت الدولة

* يعتبر صندوق ضبط الإيرادات حسابا خاصا على الخزينة ، أنشئ بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2001 ، تتكون إيراداته من فوائض إيرادات الجباية البترولية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية، وكذا الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق. ويقيد في جانب النفقات ، ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية، تخفيض الدين العمومي.

* اعتمدنا في التحليل على إحصائيات مديرية الدراسات الإحصائية والنمذجة والتلخيص (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،

استنادا إلى معطيات مندوب التخطيط).

* حققت الصناعة خلال هذه الفترة معدل نمو (-0,72%)، المحروقات (3,13%)، البناء و الأشغال العمومية (1,80%).

في سياساتها الداعمة للاقتصاد الوطني، بتبني برنامج جديد، أطلق عليه اسم " برنامج دعم النمو الاقتصادي".

(ب) - برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

تعد المرحلة بعد الانتخابات الرئاسية 2004 (أين تم انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للمرة الثانية) منعرجا مهما في الاقتصاد الجزائري، خاصة بعود الرئيس بمواصلة طريق إعادة بناء الاقتصاد الوطني، و ذلك بالتحضير إلى برنامج دعم النمو الاقتصادي. و قد تبنت الجزائر خلال هذه المرحلة مجموعة من الإصلاحات في جميع الميادين، نذكر:

- تحسين إطار الاستثمار، حيث تعتزم الدولة على تفعيل دور الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، و السهر على تحسين مستوى جهودها لجلب الاستثمار الأجنبي.

- مكافحة الاقتصاد غير الرسمي، و الذي أصبح العنصر المعرقل للاستثمارات، كما أنه يعرض المؤسسات العمومية و الخاصة للخطر.

- عصرنة المنظومة المصرفية، و ذلك من خلال مواصلة الإصلاحات المتبناة في السابق، خاصة الجانب المتعلق بوسائل الدفع، و تحسين الإدارة، إضافة إلى تعزيز دور السوق المالي من أجل جلب الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات.

- إصلاح قطاع الطاقة و المناجم، من خلال وضع إجراءات تنظيمية و تشريعية لجلب الاستثمار الخاص الوطني، و الأجنبي في شكل شراكة في قطاع المحروقات و الطاقة و المناجم، و وضع مخطط للاستثمار في الطاقات الجديدة و المتجددة.

* تم تلخيصها من البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009، (2005).

- إصلاح القطاع الفلاحي، و ذلك لاعتباره المصدر الرئيسي للنمو بعد المحروقات، حيث تعتمزم الدولة تزويد الفلاحة بتشريع ملائم لتنميتها، و هكذا ستظل تقدم لها دعمها المالي و السهر على تنفيذ كل البرامج التنموية المرتبطة بالقطاع، إضافة إلى رصد القروض المصرفية اللازمة لتمويل هذه البرامج.

- السياحة، لكونها عنصرا مهما في الاقتصاد الوطني، نظرا للموقع الجغرافي و التنوع الكبير في العادات و التقاليد، فارتأت الدولة أن ترفع من خلالها إيراداتها، و ذلك تحسين جودة الخدمات و إدراج الحظيرة الفندقية الجزائرية ضمن الشبكات الدولية للسياحة، و تشجيع الاستثمار في الفنادق، و تأهيل الشواطئ و الحمامات المعدنية و الصحراء، و ذلك لن يكون إلا بالدعاية و المتمثلة في المساهمة في العروض و التظاهرات العالمية، إضافة إلى ترقية و تأطير وكالات الأسفار .

- تقديم الدعم و المساعدة للصناعات التقليدية و التعريف بها.

- تشجيع الاستثمار في قطاع الصيد البحري، من خلال تقديم قروض للشباب.

- تحديث قطاع الاتصالات و التكنولوجيات الجديدة، و ذلك عن طريق وضع الإطار القانوني من أجل تطوير التجارة الالكترونية، و الشروع في فتح رأسمال شركة " اتصالات الجزائر " لتحسين مردوديتها، و الإسراع في عصرنة البريد بإدخال الإعلام الآلي في عملياته، و التوسع في مجال الانترنت.

- تهيئة الإقليم، و ذلك بغية منها في خلق المساواة بين الأقاليم الوطنية، و بالتالي محو الفوارق الاجتماعية، وكان ذلك عن طريق وضع صندوقين، أحدهما مخصص للجنوب و الثاني للهضاب العليا.

- التنمية البشرية، لأن الرؤية بدأت تتوضح في هذا الجانب، لأن النمو و التنمية لن يكونا بالاستثمارات المادية دون الاستثمار في الجانب البشري، و عليه ارتأت الدولة على أن تولي اهتماما بهذا الجانب عن طريق إصلاح التعليم و الخدمات الصحية، إضافة إلى توفير السكن، و السهر على تجسيد إنجاز و تسليم مليون وحدة سكنية.

من خلال كل ما سبق يمكن القول أن الدولة، منذ تبنيها لاقتصاد السوق، عازمة كل العزم على مواصلة الإصلاحات، بغية منها في تحقيق نمو اقتصادي و تنمية مستدامة، لكن رغم كل هذه الجهود المادية و المالية و البشرية إلا أنها لم تتوصل إلى الهدف الذي تصبو إليه، و هو تطوير الاقتصاد خارج المحروقات.

من أجل معرفة آثار هذه الإصلاحات و الاتفاقيات على المتغيرات الحقيقية، ارتأينا تتبع تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي و نصيب الفرد منه، إضافة إلى تطور معدلات الاستثمار خلال هذه المرحلة الاقتصادية الجديدة تحت لواء اقتصاد السوق.

ج- برنامج التنمية (2009-2014):

مواصلة للجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل دفع عجلة النمو و النهوض بالاقتصاد الجزائري، أقرت الحكومة مخططا خماسيا طيلة العهدة الرئاسية الثالثة لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة (2009-2014)، و قد خصصت لهذا الأخير غلafa ماليا يقدر بـ 150 مليار دولار، و الذي كان يهدف إلى تحقيق معدلات نمو أكبر من السنوات الفارطة، إضافة إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات، وذلك بإعطاء أهمية كبيرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دون نسيان الجانب الاجتماعي و ذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة و تحسين القدرة الشرائية و القضاء على مشكل السكن.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق (1990-2012)

سوف نحاول من خلال هذا المطلب تتبع تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي و نصيب الفرد منه، إضافة إلى معدل الاستثمار (معدل التراكم الخام لرأس المال الثابت بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي). و ارتأينا في ذلك تقسيم فترة الدراسة (1990-2012) إلى فترتين، الأولى تمتد من سنة 1990 إلى سنة 2000، و التي تتميز بأنها مرحلة إرساء النظام الاقتصادي الجديد (اقتصاد السوق)، إضافة إلى أنها تعتبر فترة الاتفاقيات مع الهيئات المالية الدولية، على غرار صندوق النقد الدولي. أما الفترة الثانية فتمتد من سنة 2001 إلى سنة 2012، و التي تتميز بأنها فترة القوة المالية للاقتصاد الجزائري.

1- النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2000):

كما ذكرنا سابقا، أن الجزائر، و نظرا لفشل النظام الاشتراكي في تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية، ارتأت التخلي عنه و تبني نظام اقتصادي جديد على غرار أغلب الدول التي كانت تطبق النظام الأول. و كان لزاما عليها للدخول إلى اقتصاد السوق، القيام بإصلاحات بمساهمة الهيئات المالية الدولية، و التي تعد البنيان الرئيسي لهذا النظام الجديد، فكانت هذه الإصلاحات عبارة عن تقديم قروض مالية من طرف هذه الهيئات، و إملاء طريقة تسييرها للوصول إلى الهدف المنشود. من خلال هذا الطرح نود أن نرى ما انعكاسات هذه الإصلاحات على المتغيرات الحقيقية، و التي يربط بها النمو الاقتصادي (المتغيرات سابقة الذكر).

أ- الناتج المحلي الإجمالي PIB :

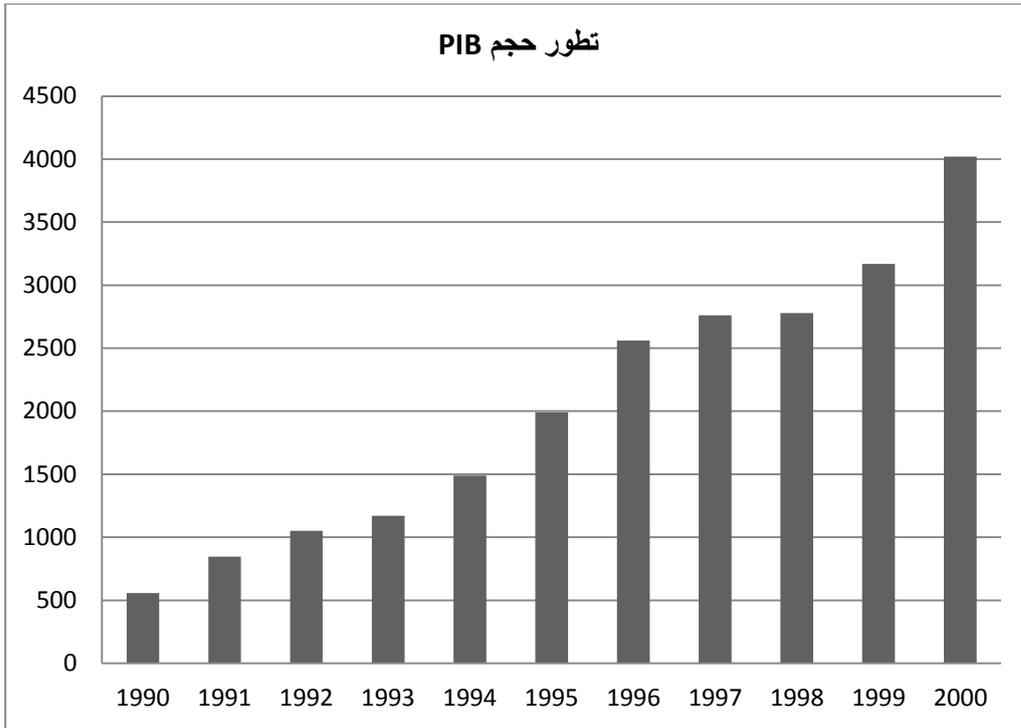
الجدول التالي و الشكليين البيانيين يبينان تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي، و معدل نموه السنوي خلال هذه المرحلة:

جدول 46: تطور حجم و معدل نمو PIB (1990-2000)

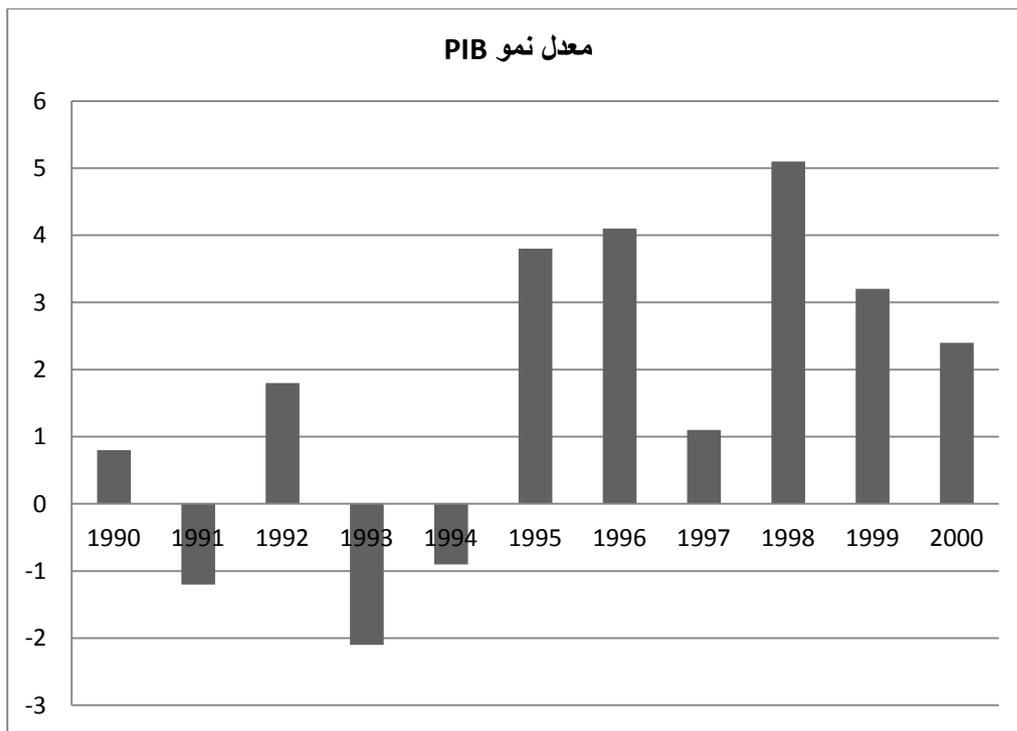
السنوات	حجم PIB (مليار دج)	معدل نمو PIB %
---------	--------------------	----------------

0,8	556	1990
1,2-	845	1991
1,8	1050	1992
2,1-	1170	1993
0,9-	1490	1994
3,80	1990	1995
4,10	2560	1996
1,10	2760	1997
5,10	2780	1998
3,20	3170	1999
2,4	4020	2000

مصدر: إحصائيات البنك العالمي



شكل 37: تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي (1990-2000)



شكل 38: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (1990-2000)

من خلال النظرة الأولى على تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، نلاحظ أنه في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، أي بمتوسط معدل نمو موجب يفوق 15%،

لينتقل من 556 مليار دج سنة 1990 إلى 4020 مليار دج سنة 2000 (تضاعف بـ 7 مرات)، لكن إذا قارنا هذا التطور مع معدل النمو الحقيقي، نلاحظ أنه هناك اختلاف كبير بين الحالتين، كما أننا نستطيع من خلال معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، التمييز بين مرحلتين أساسيتين.

المرحلة الأولى و التي تتميز بمعدل نمو حقيقي سالب، و التي تمتد من سنة 1990 إلى سنة 1994، و هذه الفترة تتميز بالاتفاقيين الأول و الثاني مع صندوق النقد الدولي، و التي نتجت عنها اختلالات في الاقتصاد الوطني، و الثانية تمتد من سنة 1994 إلى سنة 2000، و التي تتميز بمعدل نمو موجب، و هي مرحلة برنامج الاستقرار الاقتصادي و الإصلاح الهيكلي.

أما الشيء الذي يفسر زيادة في الناتج المحلي الاسمي، هو الارتفاع الكبير في معدلات التضخم و التي وصلت، كما رأينا سابقا إلى 25,5 % سنة 1991، و 31,7% سنة 1992، و كان ذلك بسبب سياسة تحرير الأسعار و رفع الدعم، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع جنوني في أسعار أغلب السلع الأساسية.

لكن الوضع الحقيقي يعكسه معدل النمو الحقيقي لهذه، و الذي تميز بمعدل نمو سالب في الفترة الأولى، أي بمعنى انخفاض في الناتج المحلي الحقيقي، و كان ذلك راجعا إلى ضعف الآلة الإنتاجية الوطنية، إضافة إلى مواصلة اعتماد الاقتصاد الوطني على المحروقات، فبمجرد انخفاض أسعارها ابتداء من سنة 1991، حتى تدهور معدل نمو الاقتصاد.

أما فيما يخص الفترة الثانية و الممتدة من 1994 إلى 2000، فنلاحظ أن هناك معدلات نمو موجبة، و التي تعكس الحالة الاقتصادية الحسنة التي كان يمر بها الاقتصاد الوطني، و الذي كان يقارب 3% سنويا، لكن الجدير بالذكر أن هذا المعدل الموجب كان راجعا بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات و التي وصلت سنة

1996 إلى أكثر من 21 دولار للبرميل، إضافة إلى أن هذه الفترة أيضا تميزت بمعدلات تضخم كبيرة، الأمر الذي يعكس الارتفاع الكبير في حجم الناتج المحلي الاسمي.

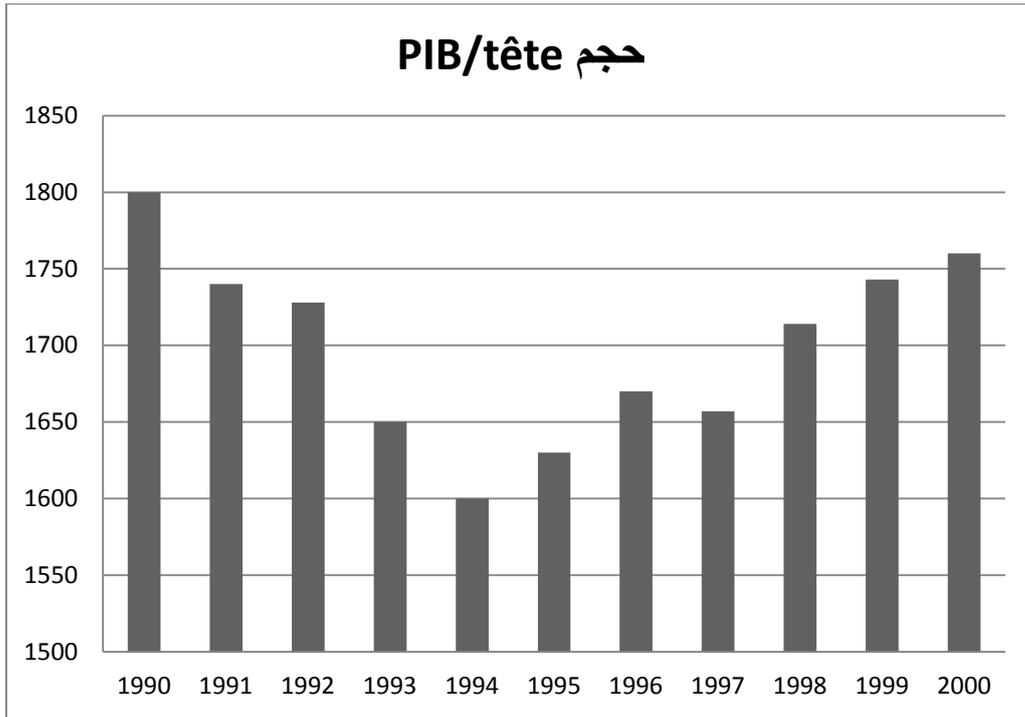
(ب) - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي PIB/tête :

سنحاول من خلال الجدول الموالي و الشكليين البيانين معرفة تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني إضافة إلى معدل نموه السنوي خلال هذه المرحلة الاقتصادية:

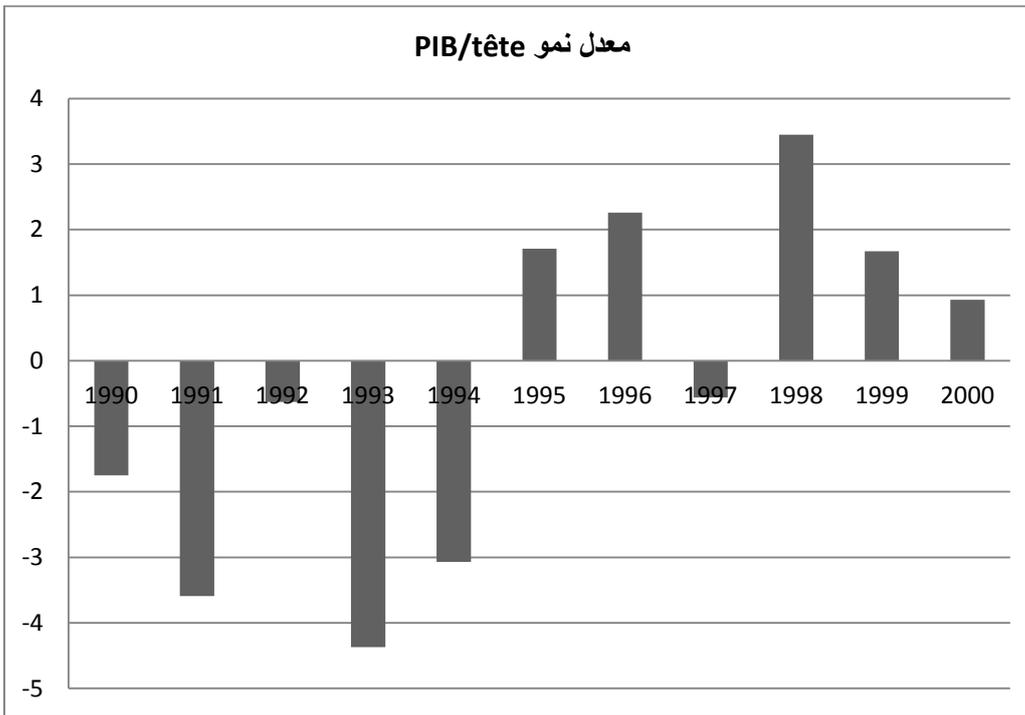
جدول 47: تطور حجم و معدل PIB/tête (1990-2000)

السنوات	حجم PIB/tête (\$ 2000)	معدل نمو %
1990	1800	-1,75
1991	1740	-3,59
1992	1728	-0,63
1993	1650	-4,37
1994	1600	-3,07
1995	1630	1,71
1996	1670	2,26
1997	1657	-0,56
1998	1714	3,45
1999	1743	1,67
2000	1760	0,93

مصدر: إحصائيات البنك العالمي



شكل 39: تطور حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2000-1990)



شكل 40: تطور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2000- 1990)

من خلال هذا المتغير و الذي يعد أهم مؤشر للنمو الاقتصادي، نلاحظ أن تطوره يمر أيضا بمرحلتين أساسيتين، أي أنه يسلك نفس سلوك الناتج المحلي الإجمالي. في الفترة الأولى و المتميزة، كما قلنا سابقا، بالاتفاقيين الأول و الثاني مع صندوق النقد الدولي (1990-1994)، نلاحظ معدلات نمو سالبة، و التي تعكس الانخفاض المستمر في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفض من 1800 دولار سنة 1990 إلى 1600 دولار سنة 1994، هذه الحالة ترجع أساسا إلى انخفاض أسعار المحروقات خلال هذه الفترة، نتيجة للاعتماد المستمر عليها كدخل أساسي للدولة، و عدم نجاعة البرامج الإصلاحية المعتمدة في الاتفاقيات.

أما المرحلة الثانية، و التي تمتد من سنة 1994 إلى سنة 2000 (فترة الاستقرار الاقتصادي و الإصلاح الهيكلي)، فنلاحظ أن معدلات نمو هذا المتغير بدأت في الارتفاع، حيث انتقلت من 1600 دولار سنة 1994 إلى 1760 دولار سنة 2000، و يرجع هذا الارتفاع دائما إلى المحروقات، حيث عرفت هذه الفترة ارتفاع في أسعار البترول أين فاقت 17 دولار للبرميل.

الجدير بالذكر في هذه الحالة، أن معدل نمو السكان انخفض مقارنة بفترة الثمانينات، حيث قدر بمتوسط معدل سنوي 2% خلال التسعينات، بعدما كان يفوق 3% في الثمانينات، الأمر الذي يدفعنا إلى القول أن الأوضاع الاجتماعية للأفراد تحسنت خلال هذه الفترة، لكن العكس حدث، حيث شهدت هذه المرحلة ارتفاعا كبيرا في معدل السكان تحت عتبة الفقر بسبب سياسة تحرير الأسعار و سياسة التقشف المنتهجة من طرف الدولة بأوامر من الهيئات المالية الدولية، كما أن هذه المرحلة تميزت بانخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بفترة الثمانينات، أين كان يقارب 1900 دولار للفرد، بمعنى أن الاقتصاد الوطني مازال يعاني من الاختلالات التي كانت خلال فترة الاشتراكية.

ج)- الاستثمار:

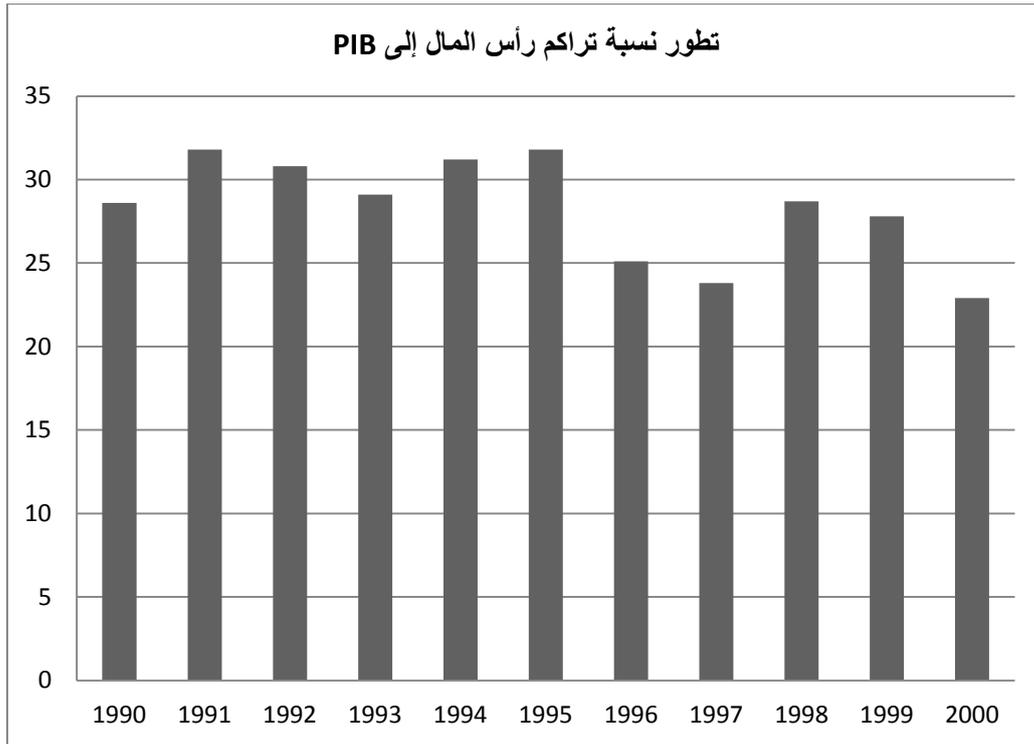
من خلال الإصلاحات التي تبنتها الدولة خلال هذه الفترة، و التي تهدف إلى انتهاج سياسة التقشف من خلال التقليل من الإنفاق الحكومي، نتوقع أن تكون لها آثار سلبية على الاستثمار.

الجدول التالي و الشكل البياني يوضحان تطور نسبة التراكم الخام لرأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة:

جدول 48: تطور نسبة تراكم رأس المال إلى PIB (1990-2000)

السنوات	معدل النمو %
1990	28,6
1991	31,8
1992	30,8
1993	29,1
1994	31,2
1995	31,8
1996	25,1
1997	23,8
1998	28,7
1999	27,8
2000	22,9

مصدر: إحصائيات البنك العالمي



شكل 41: تطور نسبة تراكم رأس المال إلى PIB (2000-1990)

من خلال الإحصائيات المقدمة بين أيدينا نلاحظ أن نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيت ضعيفة، إذ لم نقل أنها تناقصت بالنسبة لفترة المخططات التنموية، و التي كانت تقترب من 40%، فهي في هذه الفترة (التسعينات) تقدر بنحو 28% ، مما يعكس السياسة التقشفية المنتهجة من طرف الدولة الأمر الذي خلق لها فائضا في الميزانية العامة، إضافة إلى الرغبة في إدماج القطاع الخاص في عملية الاستثمار (بداية من 1995)، و غلق المؤسسات العمومية المفلسة، كما أن النسبة الكبيرة من الاستثمارات لا تزال توجه إلى قطاع المحروقات، و الذي يتحكم فيه السوق العالمي، بمعنى أن الاقتصاد الجزائري بقي تابعا دائما إلى الخارج.

2- النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2012):

بعد مرور العشرية السوداء، وتنفيذ شروط الهيئات الدولية، حدثت اختلالات جمة في جميع الميادين، و لعل أهمها كان الارتفاع الكبير للمديونية الخارجية، ولكن و بعد الانتخابات الرئاسية لسنة 1999 و التي أفرزت عن فوز السيد عبد العزيز بوتفليقة، عرف

الاقتصاد الوطني مرحلة انتقالية جديدة و مهمة من خلال البرامج الكبيرة في جميع
الميادين و التي لا تزال متواصلة لحد الآن، و التي كانت تهدف إلى تحقيق نمو و تنمية
اقتصادية تسمح للاقتصاد الوطني للتخلص من التبعية للاقتصاديات الأخرى، كما أن
ارتفاع في أسعار المحروقات ساهم بشكل كبير في تمويل هذه المشاريع.

سوف نحاول من خلال هذه النقطة معرفة التغيرات التي طرأت على المتغيرات

الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي.

أ)- الناتج المحلي الإجمالي PIB:

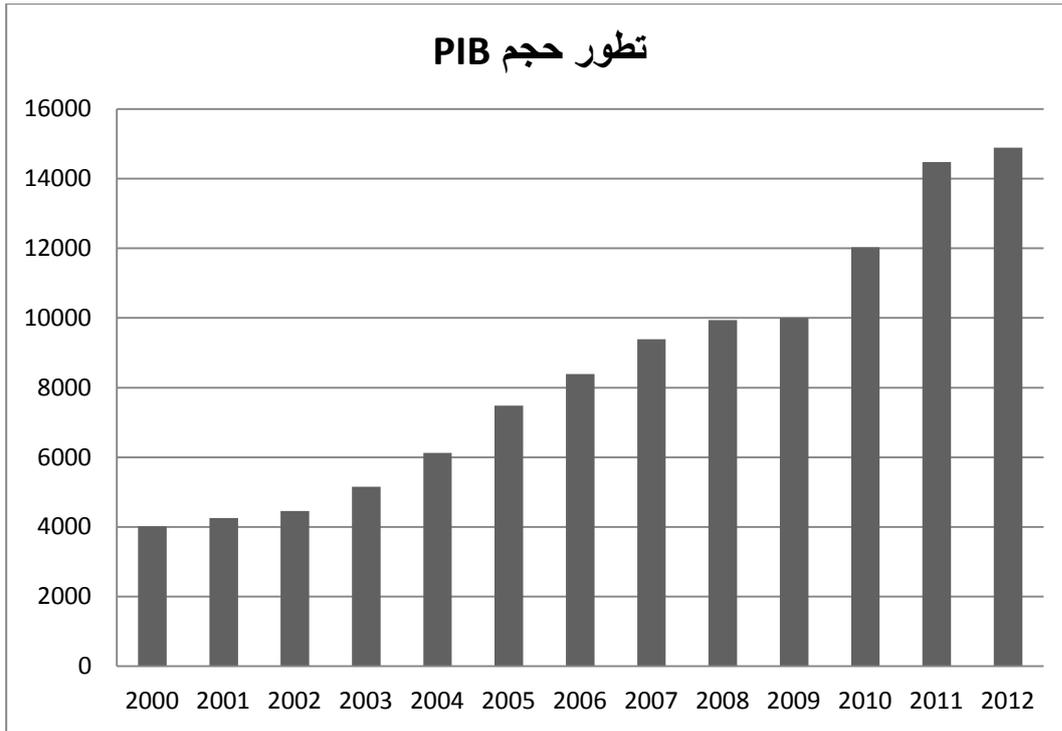
الجدول التالي و الشكلين البيانيين يوضحان تطور حجم و معدل نمو الناتج المحلي

الإجمالي خلال هذه الفترة الاقتصادية:

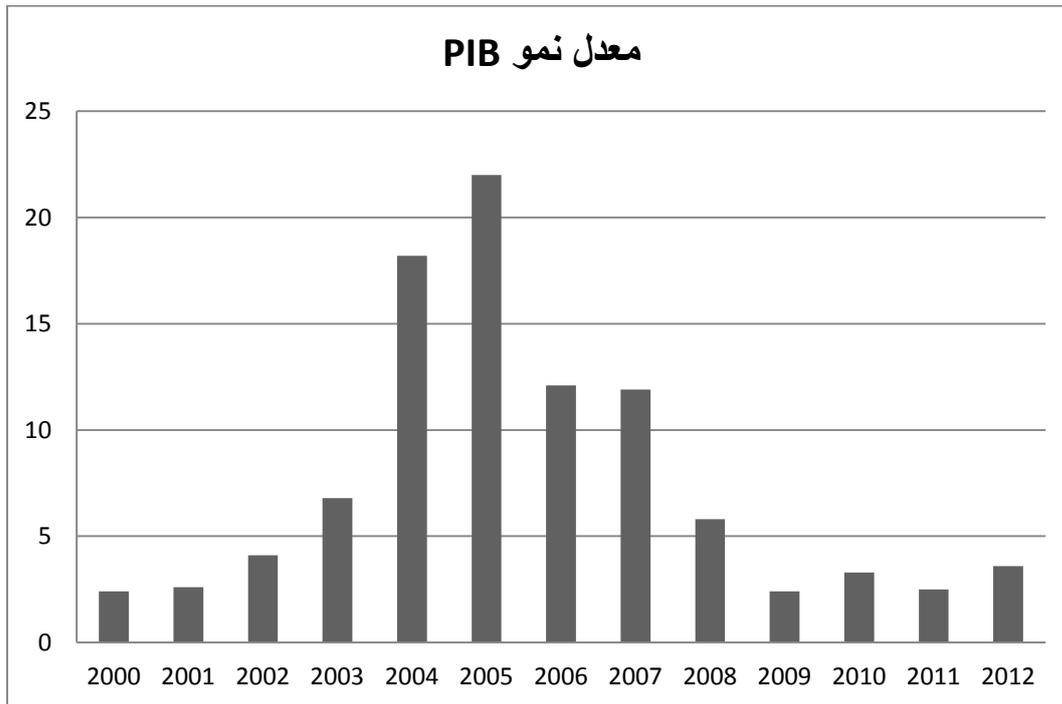
**جدول 49: تطور حجم و معدل نمو PIB
(2012-2000)**

معدل نمو PIB %	حجم PIB (مليار دج)	السنوات
2,4	4020	2000
2,6	4253,6	2001
4,1	4455,3	2002
6,8	5150	2003
18,2	6127	2004
22	7480	2005
12,1	8390	2006
11,9	9390	2007
5,8	9940	2008
2,4	10006,8	2009
3,3	12034,4	2010
2,5	14481	2011
3,6	14891,5	2012

مصدر: إحصائيات البنك العالمي



شكل 42: تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي (2012-2000)



شكل 43: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (2012-2000)

من خلال هذه الإحصائيات، نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي عرف نموا ملحوظا، حيث انتقل من 4020 مليار دج سنة 2000 إلى 9940 مليار دج سنة 2008 (تضاعف)، و طيلة هذه الفترة عرف معدلات نمو موجبة، كما أننا نستطيع التمييز بين فترتي الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) و دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، حيث أن في الفترة الأولى كان معدل النمو يدور حول 5% سنويا، فيما تميزت الفترة الثانية بمعدل نمو يفوق 10%.

يرجع هذا الارتفاع المستمر في الناتج المحلي الإجمالي أولا إلى ارتفاع أسعار المحروقات، إضافة إلى معدلات النمو في القيم المضافة التي عرفها القطاع الزراعي، قطاع الإسكان و قطاع الأشغال العمومية .

لكن ابتداء من سنة 2008 (فترة برنامج التنمية)، و رغم الارتفاع المستمر في الناتج المحلي الإجمالي، عرف معدل النمو انخفاضا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة، و هذا راجع إلى الأزمة العالمية و التي أدت إلى نقص الطلب على المحروقات الأمر الذي دفع بأسعارها إلى الانخفاض.

إن الاختلاف في معدلات النمو بالنسبة للفترات الثلاث، يرجع إلى أن الفترة الأولى جاءت بعد سنين من المعاناة الاقتصادية (إن صح التعبير)، كما أنها كانت تهدف إلى وضع حجر الأساس لانطلاقة اقتصادية قوية، إضافة إلى نقص الخبرة المهنية في المشاريع الكبرى، أما الفترة الثانية، و التي شهدت معدلات نمو أكبر من سابقتها، يرجع الفضل إلى الاستثمارات الكبيرة المنجزة في قطاع الإسكان و الأشغال العمومية (نتيجة الاستفادة من مشاريع الفترة السابقة)، إضافة إلى الأسعار الخيالية التي عرفتها المحروقات، أما الفترة الأخيرة تميزت كما أشرنا إلى انخفاض في أسعار المحروقات جراء الأزمة المالية العالمية.

من خلال هذه البرامج و ما توصلت إليه الجزائر من إنجازات ضخمة، و احتياط
الصرف الكبير و الذي يفوق 180 مليار دولار، يمكن القول أنه تم تحقيق المهم (النمو)
في انتظار الأهم (التتمية).

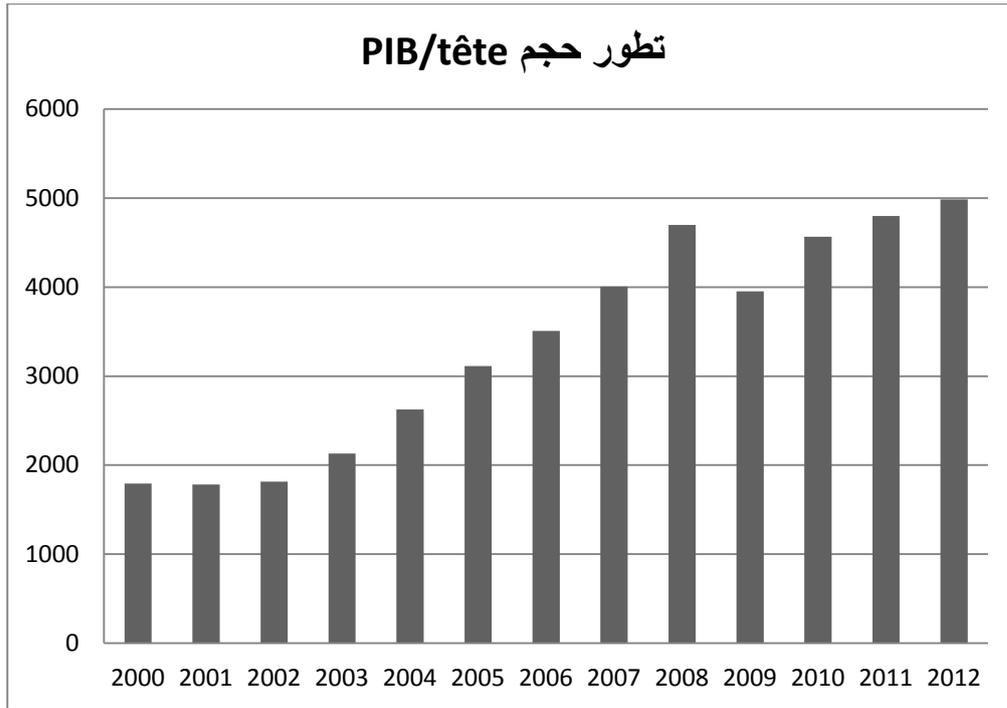
(ب)- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي PIB/tête:

الجدول التالي و الشكلين البيانيين يبينان تطور كل من حجم نصيب الفرد من الناتج
المحلي و معدل النمو الذي عرفه خلال هذه الفترة:

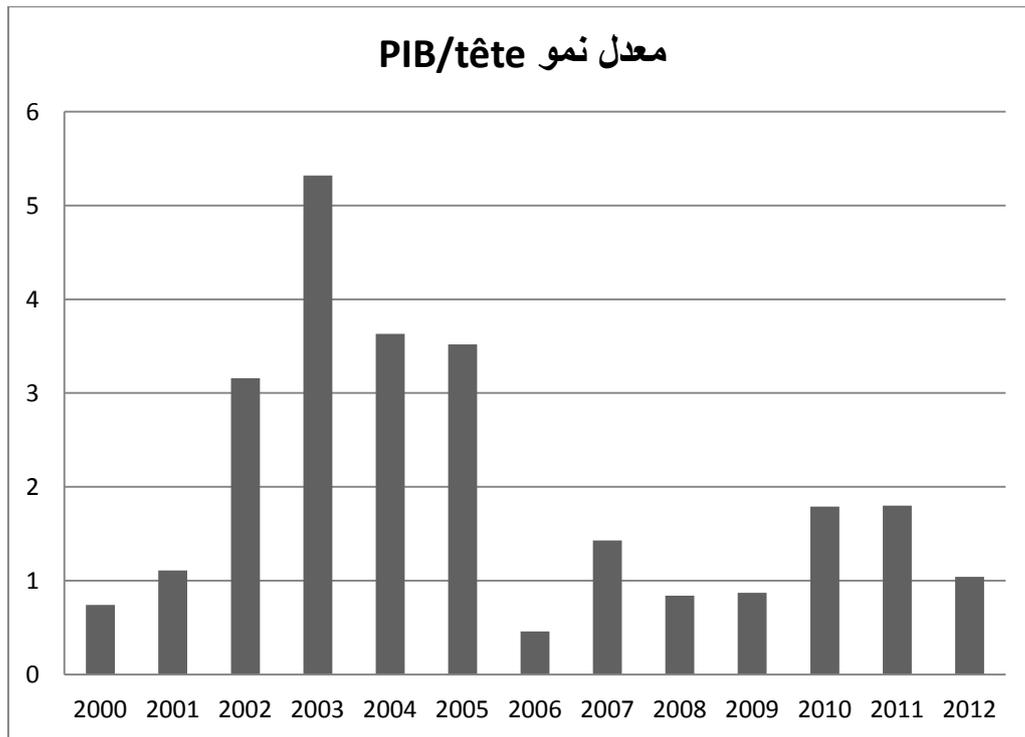
جدول 50: تطور حجم و معدل نمو PIB/tête (2000-2012)

السنوات	حجم PIB/tête (C\$)	معدل نمو PIB/tête
2000	1794,4	0,74
2001	1781	1,11
2002	1814,5	3,16
2003	2131,3	5,32
2004	2624,2	3,63
2005	3111,7	3,52
2006	3508,9	0,46
2007	4005,2	1,43
2008	4699,5	0,84
2009	3952	0,87
2010	4567	1,79
2011	4798	1,8
2012	4987	1,04

مصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS و البنك العالمي



شكل 44: تطور حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2012-2000)



شكل 45: تطور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2012-2000)

من خلال الجدول و التمثيل البياني يتضح جليا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يزداد من سنة إلى الأخرى، حيث أنه انتقل من 1794 دولار سنة 2000 إلى 4987 دولار سنة 2012، خصوصا سنة 2003 أين عرف معدل نمو الأكبر في الفترة، وهو 5% و الذي يعود إلى ارتفاع أسعار المحروقات في هذه السنة، إضافة إلى المشاريع المنجزة من البنية التحتية.

و خلافا للفترات السابقة، و التي عرفت تزايدا في هذا المتغير دون أن يكون له الأثر الإيجابي على الفرد، تميزت هذه الفترة بتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، من خلال الرفع في الأجور إضافة إلى البرامج المتنوعة للامتصاص البطالة، و التي عرفت معدلات منخفضة بمجرد البدء في تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي و برنامج دعم النمو، دون نسيان البرامج المتنوعة للإسكان، و التي خففت من حدة أزمة السكن.

الجدير بالذكر أن معدلات النمو الإيجابية هذه، ليست وليدة ارتفاع أسعار المحروقات و مشاريع البنية التحتية و الإسكان فقط (رغم أنها تمثل النسبة الكبيرة)، بل كان للمجتمع دور كبير فيها، من خلال ثقافة تحديد النسل*، الأمر الذي أدى إلى انخفاض في معدل نمو السكان.

فقد عرف معدل نمو السكان انخفاضا ملحوظا مقارنة بفترة التسعينات و الثمانينات، فقد قدر المعدل خلال الفترة (2000-2012) بـ 1,5%، فيما كان يفوق 2% في فترة التسعينات، و يفوق 3% في فترة الثمانينات*.

(ج) - الاستثمار:

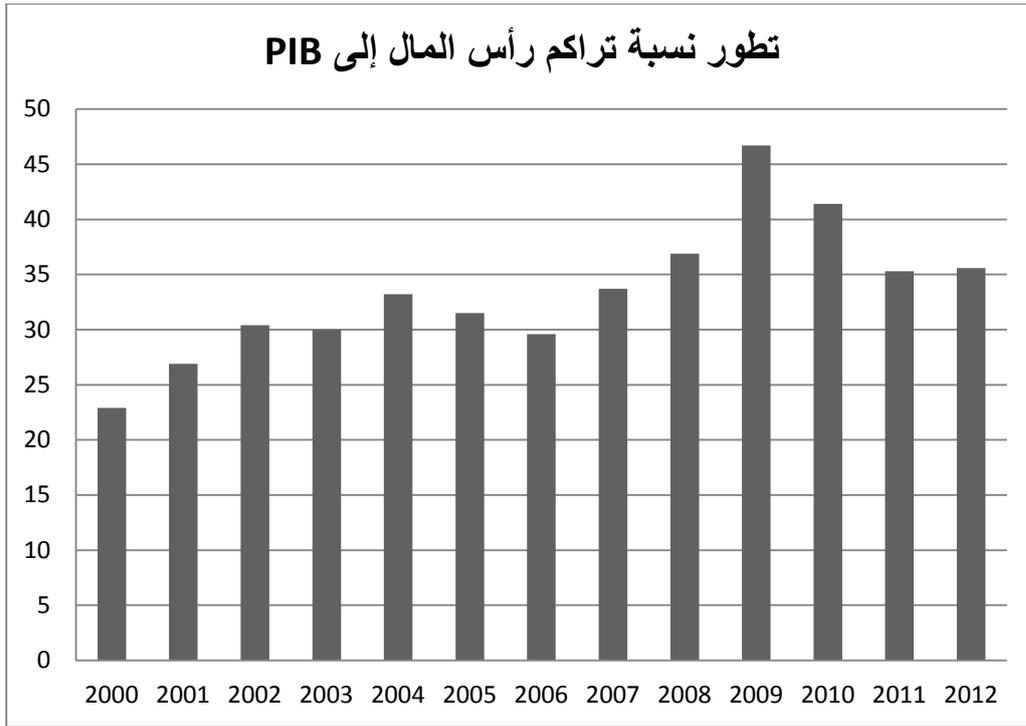
الجدول التالي و الشكل البياني يبينان تطور نسبة تراكم رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه المرحلة:

* في الأصل يرجع السبب إلى الفقر، إضافة إلى عزوف الشباب على الزواج، بسبب البطالة
* انظر الملاحق

جدول 51: تطور نسبة تراكم رأس المال إلى PIB (2000-2012)

السنوات	معدل النمو %
2000	22,9
2001	26,9
2002	30,4
2003	30
2004	33,2
2005	31,5
2006	29,6
2007	33,7
2008	36,9
2009	46,7
2010	41,4
2011	35,3
2012	35,6

مصدر: إحصائيات البنك العالمي



شكل 46: تطور نسبة تراكم رأس المال إلى PIB (2012-2000)

من خلال هذه الإحصائيات نلاحظ أن نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي عرفت ارتفاعاً مقارنة بالفترة السابقة، فقد وصلت إلى نسبة متوسطة تفوق 30%، في حين كانت في حدود 25% في الفترة السابقة، الأمر الذي يؤكد بأن الدولة بدأت من خلال البرامج المنتهجة في زيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية (خصوصاً الهياكل القاعدية و السكن)، إضافة إلى التدفقات الخارجية لرؤوس الأموال و المتمثلة في الاستثمار الأجنبي، من خلال إصدار القوانين المحفزة على ذلك. رغم أن النسبة الغالبة من هذه الاستثمارات كانت في ميدان المحروقات عن طريق الشراكة مع الأجانب، إلا أنه لا يمكن إهمال استثمارات القطاعات الأخرى و التي عرفت قفزة نوعية و معدلات نمو مقبولة.

خلاصة:

من خلال تطرقنا إلى تاريخ و حاضر الاقتصاد الجزائري، منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ظهر لنا أن هذا الاقتصاد مر بمرحلتين كبيرتين، الأولى تتعلق بالنظام الاشتراكي و الثانية تتعلق بنظام اقتصاد السوق.

فبالنسبة للمرحلة الأولى، لقد عرف الاقتصاد الوطني مجموعة من الاختلالات على جميع الأصعدة، رغم المخططات التنموية و المشاريع المدرجة خلالها، لكون هذه المرحلة كانت مهتمة فقط بقطاع الصناعة و الذي غلب عليه أيضا جانب المحروقات، فكان الاقتصاد من خلال هذا يعتمد بشكل كبير على أسعار البترول من أجل الخروج من الوضعية الكارثية التي خلفها الاستعمار الفرنسي، لكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، فقد كان لتذبذب أسعار المحروقات الأثر السلبي على الوضعية الاقتصادية.

إضافة إلى اعتمادها على المحروقات، تميز النظام المنتهج خلال هذه الفترة، بالقرارات المركزية و ظهور البيروقراطية، الأمر الذي عجل في التخلي عنه و تبني نظام جديد، لعله يأتي بالجديد للاقتصاد الوطني، و يتم من خلاله تحقيق الأهداف المسطرة.

فكان لزاما على الدولة الدخول إلى اقتصاد السوق و الرأسمالية، لكن قبل ذلك كان لا بد من إصلاحات اقتصادية، و ذلك ما تم بمساهمة الهيئات المالية الدولية، على غرار الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي. خلال هذه الفترة لم يطرأ أي تحسن للاقتصاد الوطني، بل زادت المشكلة الاقتصادية حدة، فقد ارتفعت المديونية الخارجية، و تدهورت قيمة العملة الوطنية، إضافة إلى تدهور القدرة الشرائية بسبب تحرير الأسعار و التخلي عن الدعم. إضافة إلى كل هذا زاد الوضع السياسي المتأزم الطين بلا.

بعد مرور العشرية السوداء، و النتائج الكارثية التي خلفتها (إضافة إلى قرارات صندوق النقد الدولي)، بدت الألفية الثالثة تحمل الخير للاقتصاد الوطني، فبعد استقرار الوضع السياسي و الأمني، و ارتفاع أسعار المحروقات، أقدمت الدولة على وضع برامج تنموية ضخمة بغية تدارك التأخر الحاصل في كل القطاعات، فحققت من خلال ذلك نموا

اقتصاديا في جميع الميادين، و تحسين الظروف الاجتماعية للمواطن، لأنها عرفت بأن لا تنمية اقتصادية بدون تنمية بشرية.

هذه الأمور الإيجابية لا تعني أن الاقتصاد الوطني وصل إلى مصاف الدول المتطورة، بل بالعكس، لا يزال الطريق طويلا، و لا تزال هناك إصلاحات ضرورية، لأننا ما زلنا نعتمد على مورد واحد و هو المحروقات، و يجب التفكير في كيفية تنويع الإيرادات خارج مجال هذا القطاع. أي كما قلنا سابقا، تحقق المهم و بقي الأهم.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لعلاقة النظام البنكي بالنمو الاقتصادي في الجزائر

الفصل الثالث: دراسة قياسية لعلاقة النظام البنكي بالنمو الاقتصادي في الجزائر
تطرقنا في الجزء الأول إلى العلاقة التي يمكن أن تكون بين الوساطة البنكية و
النمو الاقتصادي. بينت العديد من الأعمال النظرية و التجريبية، أنه هناك علاقة كبيرة

بين المؤسسة البنكية و النمو الاقتصادي، من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسة، من جمع للموارد المالية، توزيع أمثل للقروض بالإضافة على قدرتها على تقسيم الأخطار.

لكن هناك أعمال أخرى، نظرية و تجريبية أهملت و قللت من الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسة على النمو الاقتصادي، فيما توجد أعمال أخرى بينت أنه يمكن أن تكون هناك علاقة سلبية بين الوساطة البنكية و النمو الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بالوظيفة الأساسية للبنك و المتمثلة في عملية منح القروض، إذا كانت هذه الأخيرة غير مدروسة.

و بما أن الاقتصاد الجزائري كسائر اقتصاديات العالم، فإنه يحوي على نظام بنكي، مهمته هي تجميع الموارد المالية و تمويل الاقتصاد، إلا أنه من خلال دراستنا النظرية و متابعتنا للتطور التاريخي لهذا النظام و لأهم أعماله، و رغم وجود بعض التغيرات الإيجابية، لاحظنا أنه مازال لم يصل إلى أن يكون مصدرا للنمو و التنمية الاقتصادية، خاصة بعد ما عرفنا أن الاقتصاد الوطني كان و ما يزال يعتمد على المحروقات كمصدر رئيسي للنمو الاقتصادي، رغم الإصلاحات الكثيرة المدرجة في جميع الميادين.

لكن لا يمكننا الاعتماد على هذا الاستنتاج النظري، بدون أن نقوم بدراسة تجريبية و قياسية في هذا الموضوع لتوضيح صحته من عدمها، و على هذا الأساس ارتأينا أن نطبق النموذج المقدم من Marc Hay* على الوضع في الجزائر، آخذين بعين الاعتبار كل المتغيرات المتعلقة بالنموذج، و هذا لا لشيء، إلا لقدرتنا على تحصيل الإحصائيات* المتعلقة بهذه المتغيرات.

سوف نحاول من خلال هذا الفصل توضيح نوعية العلاقة التي يمكن أن تربط بين النظام البنكي و النمو الاقتصادي في الجزائر. و بغية منا إعطاء الدراسة حقها، طبقنا

* انظر الجزء الأول، الفصل الثالث، المبحث الثاني، المطلب الثاني، الفرع الثاني.
* بالنسبة للإحصائيات تم الاعتماد على تلك المقدمة من البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، بنك الجزائر، وزارة المالية و الديوان الوطني للإحصائيات. وكل الإحصائيات المتعلقة بهذه الدراسة مدرجة في الملاحق.

النموذج خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى سنة 2012، بالإضافة إلى التطرق إلى دراسة نوعية العلاقة التي كانت خلال فترة النظام الاشتراكي (1962-1989)، و فترة نظام اقتصاد السوق (1990-2012).

و على هذا الأساس جاء المبحث الأول من أجل توضيح العلاقة بين المؤسسة البنكية و النمو الاقتصادي خلال الفترة الكلية للدراسة (1962-2012)، باستعمال كل متغيرات النموذج*، معرجين بعد ذلك إلى تطبيق النموذج باستعمال المتغيرات البنكية فقط.

أما المبحث الثاني فخصصناه إلى دراسة العلاقة في فترة النظام الاشتراكي و فترة نظام اقتصاد السوق، مستعملين النموذج بمتغيراته الكلية، و استعماله بالمتغيرات البنكية فقط.

المبحث الأول: دراسة العلاقة خلال الفترة (1962-2012)

سوف نحاول من خلال هذا المبحث معرفة العلاقة التي يمكن أن تربط المؤسسة البنكية بالنمو الاقتصادي خلال فترة الجزائر المستقلة، مستعملين نموذج Marc Hay، بمتغيراته الحقيقية و البنكية (النموذج الكامل)، و باستعماله بالمتغيرات البنكية فقط، بغية منا معرفة الفرق بين الحالتين.

*النموذج يحتوي على متغيرات حقيقية و متغيرات بنكية.

المطلب الأول: دراسة العلاقة باستعمال النموذج الكامل

النموذج الذي نريد تقديره من أجل دراسة العلاقة بين النظام البنكي و النمو الاقتصادي في الجزائر يكتب على الشكل التالي*:

$$\text{Ln } Y_{i,t} - \text{Ln} Y_{i,t-1} = C + \alpha_i X_{i,t} + \beta_i Z_{i,t} + \varepsilon_i$$

حيث أن:

$Y_{i,t}$: هو عبارة عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي PIB/tête في الفترة .t

$Y_{i,t-1}$: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة / (t-1)

نريد من خلال هذين المتغيرين حساب النمو الاقتصادي، و ذلك بحساب الفرق بينهما.

C: يعبر عن الثابت.

$X_{i,t}$: مجموعة المتغيرات الحقيقية التي تعتبر ضرورية في دراسة النمو، و هي متغيرات للمراقبة:

LOGINV: لوغاريتم معدل الاستثمار، و هو عبارة عن (التراكم الخام لرأس المال الثابت FBCF+ تغير المخزون)/PIB.

LOGINF: لوغاريتم معدل التضخم.

LOGOUV : لوغاريتم معامل الانفتاح التجاري، و هو عبارة عن (الصادرات + الواردات)/PIB.

LOGPOP: لوغاريتم معدل نمو السكان n*.

*لقد تم استعمال اللوغاريتم من أجل أن يكون النموذج خطيا، من خلال ذلك تصبح المعلمات α , β عبارة عن مروانات. لم نعتد على نفس المتغير الذي جاء به Marc Hay، ولقد ارتكزنا فقط على معدل نمو السكان نظرا لعدم توفر الإحصائيات المتعلقة بمعدل اهتلاك رأس المال و معدل نمو التطور التقني.

$Z_{i,t}$: مجموعة المتغيرات البنكية، و هي:

LOGDEP: لوغاريتم معدل الودائع، (الودائع تحت الطلب + الودائع لأجل)/PIB،

و الذي يعكس مستوى حجم النظام البنكي.

LOGMASS: لوغاريتم المعدل M2/PIB، حيث أنه يقيس سيولة الاقتصاد.

LOGCRED: لوغاريتم (مجموع القروض/PIB)، و الذي يعكس الوظيفة

الأساسية للبنك.

LOGCDEP: لوغاريتم (القروض/الودائع)، و الذي يعكس سيولة المؤسسة

البنكية.

α_i, β_i : معاملات، و هما في هذا النموذج عبارة عن المرونات، و اللتان نهدف

لتقديرهما.

ε_i : القيمة الفعلية لحد الخطأ.

و عليه يمكن كتابة النموذج بكل متغيراته كالتالي:

$$\begin{aligned} \ln Y_{i,t} - \ln Y_{i,t-1} = & C + \alpha_1 \text{LOGINV} + \alpha_2 \text{LOGINF} + \\ & \alpha_3 \text{LOGOUV} + \alpha_4 \text{LOGPOP} + \beta_1 \text{LOGDEP} + \\ & \beta_2 \text{LOGMASS} + \beta_3 \text{LOGCRED} + \beta_4 \text{LOGCDEP} + \varepsilon_i \end{aligned}$$

و لأن السلسلة تحتوي على مجموعة كبيرة من المتغيرات المستقلة (ثمان متغيرات مستقلة)، خلال فترة زمنية كبيرة نوعا ما، قمنا باستعمال برنامج Eviews، وقبل تقدير المعادلات، قمنا بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، و وجدنا أن المتغير التابع و المتمثل في $(\ln Y_{i,t} - \ln Y_{i,t-1})$ و المتغير المستقل LOGPOP مستقران

في السلسلة الأصلية (أي مستقرة من الدرجة 0) ، أما بقية المتغيرات فهي مستقرة من الدرجة الأولى¹⁵⁶.

ثم قمنا بدراسة السببية بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، إلا أننا لم نجد هناك سببية في الاتجاهين، إلا حالة التضخم أين وجدنا أن المتغير التابع يتسبب في التضخم (أي سببية في اتجاه واحد)¹⁵⁷، و هذا لا يمنعنا من تقدير المعادلات، و قد تحصلنا على النتائج التالية المعروضة في الجدول الآتي:

جدول 52: نتائج الدراسة التجريبية باستعمال النموذج الكامل (1962-2012)

LS // Dependent Variable is Y
Date: 07/27/13 Time: 12:58
Sample: 1962 2012
Included observations: 51

* بالنسبة للمتغير LOGPOP مستقر من الدرجة 0 عند 10%.

¹⁵⁶ أنظر إلى الملحق الثالث

¹⁵⁷ أنظر إلى الملحق الرابع

* لقد تم إنجاز هذا الجدول انطلاقاً من النتائج المعروضة في الملاحق.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.266704	0.202289	1.318430	0.1945
LOGCRED	-1.378250	2.911887	-0.473318	0.6384
LOGDEP	1.361427	2.915114	0.467024	0.6429
LOGMASS	0.018608	0.199258	0.093384	0.9260
LOGCDEP	1.342515	2.893827	0.463924	0.6451
LOGOUV	0.302534	0.125316	2.414174	0.0202
LOGINF	-0.042355	0.022932	-1.846970	0.0718
LOGINV	0.048037	0.122915	0.390816	0.6979
LOGPOP	0.138235	0.112311	1.230832	0.2252
R-squared	0.356688	Mean dependent var	0.061100	
Adjusted R-squared	0.234153	S.D. dependent var	0.132439	
S.E. of regression	0.115901	Akaike info criterion	-4.151259	
Sum squared resid	0.564184	Schwarz criterion	-3.810348	
Log likelihood	42.49123	F-statistic	2.910897	
Durbin-Watson stat	2.174460	Prob(F-statistic)	0.011211	

مصدر: برنامج EVIEWS

و عليه تصبح المعادلة المقدرة على الشكل التالي:

$$\begin{aligned} \ln Y_{i,t} - \ln Y_{i,t-1} = & (0.266704) + (0.048037)\text{LOGINV} + \\ & (-0.042355)\text{LOGINF} + (0.302534)\text{LOGOUV} + \\ & (0.138235)\text{LOGPOP} + (1.361427)\text{LOGDEP} + \\ & (0.018608)\text{LOGMASS} + (-1.378250)\text{LOGCRED} + \\ & (1.342515)\text{LOGCDEP} \end{aligned}$$

نلاحظ أن النموذج المطبق في هذه الحالة لا يفسر سوى 35% من النمو الاقتصادي ($R^2 = 0.35$)، بمعنى أن النسبة البقية (65%) من النمو الاقتصادي تفسرها متغيرات أخرى ليست معروضة في النموذج.

لكن إذا دققنا جيدا في متغيرات النموذج، نلاحظ أنها تمثل الأهم من بين المتغيرات الاقتصادية، من استثمار، تضخم، الانفتاح التجاري، نمو السكان، إضافة إلى المتغيرات المالية. هذا الأمر يبين أن الاقتصاد الجزائري خلال كل هذه المرحلة يعتمد على متغير (أو متغيرات) آخر لتحقيق النمو الاقتصادي، و فعلا بينا سابقا (نظريا) أن الاقتصاد الوطني يعتمد على مورد المحروقات لخلق نمو اقتصادي، و هذا ما توضح لنا تجريبيا.

نلاحظ من خلال النتائج أن اختبار DW يبين لنا أنه ليس هناك ارتباط ذاتي في النموذج Pas d'auto corrélation، إضافة إلى أن اختبار F-statistic يبين بوضوح أنه على الأقل 95% يوجد متغير أو أكثر محدد يختلف عن الصفر (0) Significatif différent de zéro، الأمر الذي يدفعنا إلى القول أن النموذج الذي بين أيدينا يفسر جيدا النتائج المتحصل عليها.

أما إذا رجعنا إلى المتغيرات، كل واحدة على حدى، فإننا نلاحظ أن اختبار t-statistic يبين أنه كل المتغيرات البنكية، إضافة إلى المتغيران الحقيقيان LOGPOP و LOGINV غير محددة ويمكن أن تساوي الصفر (0)، مما يدفعنا إلى القول أننا نستطيع حذفها من النموذج، و بالتالي نستنتج أن المتغيرات البنكية ليس لها أي دور في النمو الاقتصادي بالنسبة للجزائر طيلة هذه الفترة.

حتى و لو أهملنا هذا الاختبار (t-statistic) فإننا نلاحظ أن المتغير LOGCRED و الذي يمثل الوظيفة الأساسية للمؤسسة البنكية يربطه علاقة عكسية

بالنمو الاقتصادي، حيث أنه لما يرتفع هذا المتغير بـ 1% ينخفض النمو الاقتصادي بـ 1,37% ($\beta_3 = -1,37$)، حتى أن معامل الارتباط الجزئي بين هذا المتغير البنكي و النمو الاقتصادي ضعيف*.

أما بالنسبة للمتغيرات البنكية الأخرى، LOGCDEP و LOGDEP، LOGMASS، و رغم أنهما تربطهما علاقة طردية بالنمو الاقتصادي، حيث أن زيادة الأول بـ 1% يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 1,36% ($\beta_1 = 1,36$)، و زيادة الثاني بـ 1% تؤدي إلى زيادة بـ 1,34% في النمو الاقتصادي ($\beta_4 = 1,34$)، أما المتغير الثالث فزيادته بـ 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 0,01% ($\beta_2 = 0,01$) إلا أن معامل الارتباط بينهم و بين النمو يبقى ضعيفا جدا.

أما فيما يخص المتغيرات الحقيقية، فاثنتان منها محددة تختلف عن الصفر (0) و هي LOGOUV و LOGINF أما المتغيرين LOGPOP و LOGINV كما قلنا سابقا غير محددتين و يمكن أن تكون تساوي الصفر. فبالنسبة للمتغير LOGINF تربطه علاقة عكسية بالنمو الاقتصادي، حيث أن زيادة المتغير بـ 1% تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بـ 0,04%.

أما فيما يخص المتغير الخاص بالانفتاح التجاري (LOGOUV)، فإن العلاقة التي تربطه بالنمو الاقتصادي هي طردية، حيث أن زيادته بـ 1%، تؤدي إلى زيادة النمو بـ 0,3%، مع معامل ارتباط جزئي يقارب 50%.

النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة تعكس في البعض منها النتائج النظرية، خصوصا فيما يتعلق بالتضخم و الانفتاح التجاري، فزيادة الأول يكون لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، و زيادة الثاني يكون لها تأثير إيجابي، وهذا ما بينته الدراسات السابقة. إلا أن الأمر الذي يثير الانتباه هو المتغير الخاص بالاستثمار و رغم أنه ربطته علاقة طردية بالنمو الاقتصادي، إلا أن هذه العلاقة ضعيفة جدا (إضافة إلى

*بالنسبة لمعاملات الارتباطات الجزئية انظر الملحق السادس.

أنه غير محدد)، على خلاف النتائج النظرية السابقة، و هذا يفسر بعجز المشاريع الممولة على خلق القيمة المضافة، خصوصا في فترة المخططات التنموية.

أما فيما يخص النتائج المرتبطة بالمتغيرات البنكية، كما رأينا سابقا، فإن هناك دراسات بينت أنه هناك علاقة طردية بين المتغيرات البنكية و النمو الاقتصادي، فيما بينت أخرى أنه يمكن أن يكون هناك علاقة عكسية (تأثير سلبي) بين المؤسسة البنكية والنمو، خصوصا إذا كانت هذه المتغيرات لا تخضع لقوانين محكمة (النشاط البنكي غير منظم)، و هذه هي حالة النظام البنكي الجزائري، و رغم كل الإصلاحات يبقى بعيدا على أن يكون مصدرا للنمو الاقتصادي.

أما فيما يخص اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (اختبار jarque-bera) يشير إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. إضافة إلى أن اختبار تجانس التباين البواقي (اختبار WHITE) يبين أن تباين البواقي متجانس، بالإضافة أن النموذج يعد مستقر هيكليا من خلال اختبار الاستقرار الهيكلي¹⁵⁸ (CUSUM, CUSUMQ).

المطلب الثاني: دراسة العلاقة باستعمال النموذج بالمتغيرات البنكية

نحاول من خلال هذه النقطة أن نتعرف على تأثير المتغيرات البنكية على النمو الاقتصادي بدون المتغيرات الحقيقية (متغيرات المراقبة)، و على هذه يصبح النموذج الذي نحاول تقديره على الشكل التالي:

$$\text{Ln } Y_{i,t} - \text{Ln}Y_{i,t-1} = C + \beta_1 \text{LOGDEP} + \beta_2 \text{LOGMASS} + \beta_3 \text{LOGCRED} + \beta_4 \text{LOGCDEP} + \varepsilon_i$$

¹⁵⁸ انظر إلى الملحق في المرفق. القيمة F في اختبار WHITE هو أيضا أكبر من 0,05، أما اختبار الاستقرار الهيكلي فإن الاحصائيتين تقعان داخل حيز 5%.

و باستعمال نفس الطريقة و البرنامج السابقين، تحصلنا على النتائج المعروضة في
الجدول التالي:

جدول 53: نتائج الدراسة التجريبية باستعمال النموذج بالمتغيرات البنكية
(2012-1962)

LS // Dependent Variable is Y Date: 07/27/13 Time: 12:59 Sample: 1962 2012 Included observations: 51				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

C	0.017099	0.068424	0.249890	0.8038
LOGCRED	-2.466751	3.207002	-0.769176	0.4457
LOGDEP	2.274097	3.208445	0.708785	0.4820
LOGMASS	0.207929	0.180846	1.149755	0.2562
LOGCDEP	2.379281	3.189499	0.745973	0.4595
R-squared	0.059879	Mean dependent var	0.061100	
Adjusted R-squared	-0.021871	S.D. dependent var	0.132439	
S.E. of regression	0.133879	Akaike info criterion	-3.928742	
Sum squared resid	0.824486	Schwarz criterion	-3.739347	
Log likelihood	32.81706	F-statistic	0.732468	
Durbin-Watson stat	1.608015	Prob(F-statistic)	0.574507	

مصدر: برنامج EVIEWS

و بالتالي أصبح النموذج المقدر كالتالي:

$$\begin{aligned} \text{LnY}_{i,t} - \text{LnY}_{i,t-1} = & 0.017099 + (2.274097)\text{LOGDEP} + \\ & (0.207929)\text{LOGMASS} + (-2.466751)\text{LOGCRED} + \\ & (2.379281)\text{LOGCDEP} \end{aligned}$$

من خلال هذه النتائج، نلاحظ أن معامل الارتباط ($R^2=0.05$)، و الذي يوضح أن المتغيرات البنكية تفسر فقط 5% من النمو الاقتصادي، أي أنه هناك متغيرات أخرى تفسر 95% من النمو الاقتصادي.

و رغم أن اختبار DW يبين أنه لا يوجد ارتباط ذاتي، إلا أن اختبار F-statistic و اختبار t-Statistic يوضحان أن كل المتغيرات البنكية غير محددة ويمكن أن تكون (0)، و بالتالي هذا الأمر يدفعنا إلى إمكانية حذف هذه المتغيرات من النموذج،

و بالتالي لا جدوى من تقدير هذه المعادلة ودراسة تأثير المتغيرات البنكية على النمو الاقتصادي.

و بالتالي، و كما بينا في النموذج الكامل، أن المؤسسة البنكية خلال هذه الفترة لم تصل بعد إلى أن تكون مصدرا للنمو الاقتصادي، حتى أن النسبة السابقة المفسرة للنمو الاقتصادي (35%)، كانت بفضل المتغيرات الحقيقية، حيث أن دراسة النموذج بالمتغيرات الحقيقية فقط أسفر على تقدير المعادلة التالية:

$$\begin{aligned} \ln Y_{i,t} - \ln Y_{i,t-1} = & 0.299931 + (0.054203)\text{LOGINV} + \\ & (-0.045716)\text{LOGINF} + (0.319133)\text{LOGOUV} + \\ & (0.115422)\text{LOGPOP} \\ R^2 = & 0.350562 \\ DW = & 2.17 \\ F\text{-statistic} = & 6.207624 \end{aligned}$$

و الذي يبين صحت نتائج النموذج الكامل، حيث أن نسبة المساهمة لهذه المتغيرات الحقيقية تبقى ضعيفة جدا، و التي لا تتعدى 35%.

أما فيما يخص اختبارات البواقي فإن اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (اختبار jarque-bera) يشير إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. إضافة إلى أن اختبار تجانس التباين البواقي (اختبار WHITE) يبين أن تباين البواقي متجانس، بالإضافة أن النموذج يعد مستقر هيكليا من خلال اختبار الاستقرار الهيكلي (CUSUM, CUSUMQ)¹⁵⁹.

المبحث الثاني: دراسة العلاقة خلال فترة النظام الاشتراكي و نظام اقتصاد السوق

*لمزيد من القيم الإحصائية انظر الملحق الخامس.
¹⁵⁹ انظر إلى الملحق الخامس

نعلم أن الاقتصاد الجزائري مر بعدة مراحل منذ الاستقلال إلى وقتنا الحاضر، و بما أن النظام البنكي في قلب النظام الاقتصادي، فالأكيد أنه هو أيضا مر بهذه المراحل، و لعل أهم ما يميز الاقتصاد الوطني هو تبنيه لنظامين اقتصاديين مختلفين، حيث أنه كان ينتهج النظام الاشتراكي عشية الاستقلال حتى نهاية الثمانينات، ليمر فيما بعد إلى تبني نظام جديد و هو اقتصاد السوق.

بما أن النظامين الاقتصاديين المذكورين سابقا يختلفان جملة وتفصيلا، فالأكيد أن مميزات النظام البنكي في النظامين تختلف، هذا الأمر دفعنا إلى دراسة العلاقة بين المؤسسة البنكية الجزائرية و النمو الاقتصادي خلال فترة النظام الاشتراكي، و خلال فترة نظام اقتصاد السوق، لتوضيح مميزات كل نظام على القطاع البنكي الجزائري.

المطلب الأول: دراسة العلاقة خلال فترة النظام الاشتراكي (1962-1989)

سوف نقوم في هذه النقطة أيضا بدراسة العلاقة باستعمال النموذج الكامل، و باستعمال النموذج بالمتغيرات البنكية خلال فترة النظام الاشتراكي (1962-1989)، حيث أن دراسة العلاقة بالنموذج الكامل أسفرت على تقدير المعادلة التالية:

$$\begin{aligned} \text{LnY}_{i,t} - \text{LnY}_{i,t-1} = & (-0.301715) + (0.296921)\text{LOGINV} + \\ & (-0.080823)\text{LOGINF} + (-0.037999)\text{LOGOUV} + \\ & (0.560735)\text{LOGPOP} + (12.19762)\text{LOGDEP} + \\ & (-0.552396)\text{LOGMASS} + (-11.99548)\text{LOGCRED} + \\ & (12.28238)\text{LOGCDEP} \end{aligned}$$

أما الجدول التالي يبين بدقة النتائج المتحصل عليها:

جدول 54: نتائج الدراسة التجريبية باستعمال النموذج الكامل في الفترة الاشتراكية
(1989-1962)

LS // Dependent Variable is Y Date: 07/27/13 Time: 13:01 Sample: 1962 1989 Included observations: 28				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

C	-0.301715	0.593288	-0.508548	0.6169
LOGCRED	-11.99548	15.89189	-0.754818	0.4596
LOGDEP	12.19762	16.06729	0.759158	0.4571
LOGMASS	-0.552396	0.668629	-0.826162	0.4190
LOGCDEP	12.28238	15.88797	0.773061	0.4490
LOGOUV	-0.037999	0.199750	-0.190234	0.8511
LOGINF	-0.080823	0.056677	-1.426018	0.1701
LOGINV	0.296921	0.166941	1.778592	0.0913
LOGPOP	0.560735	0.312797	1.792648	0.0890
R-squared	0.532766	Mean dependent var	0.082925	
Adjusted R-squared	0.336037	S.D. dependent var	0.128871	
S.E. of regression	0.105009	Akaike info criterion	-4.252322	
Sum squared resid	0.209512	Schwarz criterion	-3.824114	
Log likelihood	28.80223	F-statistic	2.708111	
Durbin-Watson stat	1.823206	Prob(F-statistic)	0.035638	

مصدر: برنامج EVIEWS

انطلاقاً من النتائج المحصل عليها، نلاحظ أن متغيرات النموذج لا تفسر سوى 53% من النمو الاقتصادي ($R^2=0.53$)، أي أن هناك متغيرات أخرى تقوم بتفسير النسبة الباقية و المقدرة بـ 47%.

أما فيما يخص الاختبارات، فنلاحظ أن اختبار DW يبين أنه ليس هناك ارتباط ذاتي في النموذج، لكن اختبار كل من F-statistic و t-statistic، يبينان أنه جل المتغيرات غير محددة و يمكن أن تكون تساوي الصفر (ما عدا المتغير الخاص بالاستثمار و معدل النمو السكاني)، و بالتالي يمكن القول أننا نستطيع حذفها من النموذج.

رغم هذا نلاحظ أنه بالنسبة للمتغيرات البنكية، أن المتغير الخاص بالقروض تربطه علاقة عكسية بالنمو الاقتصادي شأنه شأن المتغير الخاص بسيولة الاقتصاد، أي أن زيادة المتغير الأول بـ 1%، يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بـ 11% ($\beta_3 = 0.11$)، فيما أن زيادة الثاني بـ 1% يؤدي إلى انخفاض النمو بـ 0,55% ($\beta_2 = 0.55$). و هذا يفسر بعدم قدرة البنك المركزي في تمويل الاستثمارات، على اعتبار أنه الوحيد الذي كان يقوم بهذا الدور، من خلال قيامه بمنح القروض للبنوك و للخرينة العمومية خلال الفترة الاشتراكية.

أما فيما يخص المتغيرين البنكيين الآخرين (متغير الودائع و متغير حجم النظام البنكي)، فتربطهما علاقة طردية بالنمو الاقتصادي، حيث أن زيادة الأول و الثاني بـ 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 12%، و الذي يفسر بالدور المهم والفعال الذي يمكن أن تلعبه الودائع في الاقتصاد، رغم حداثة المؤسسة البنكية في جمع مصادر التمويل.

أما بالنسبة للمتغيرات الحقيقية، فإننا نلاحظ أن هناك متغيرين تربطهما علاقة موجبة بالنمو الاقتصادي و هما متغير نمو السكان و متغير الاستثمار، حيث أن زيادة المتغيرين بـ 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 0,5% و 0,2% على التوالي، و هذه يفسر حاجة الدولة إلى يد عاملة لإنجاز المشاريع المبرمجة خلال هذه الفترة و هذا لن يكون إلا بزيادة نمو السكان، إضافة إلى الدور الذي لعبته الاستثمارات المبرمجة في المخططات التنموية، مهما كان نوعها، في تحقيق معدلات نمو موجبة.

أما فيما يخص التضخم و الانفتاح التجاري، فإننا نلاحظ أنه هناك علاقة عكسية بينهما و بين النمو الاقتصادي، حيث أن زيادتهما بـ 1% تؤدي إلى انخفاض النمو بـ 0,08% و 0,03% على التوالي. بالنسبة للمتغير الأول، الأمر منطقي، لأن زيادة التضخم في أي اقتصاد كان تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي (وهذا ما بينته الدراسات السابقة)، لكن الأمر غير منطقي و هو الذي يرتبط بالانفتاح التجاري، فنظريا زيادة

الانفتاح تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، وهذا إذا كان هناك نصيب كبير للصادرات من هذا الانفتاح، لكن في حالة الجزائر يفسر بالمبالغ الضخمة الموجهة إلى عملية الاستيراد، لأن في هذه الفترة لم يكون هناك منتج جزائري لتغطية السوق المحلية، نظرا لهشاشة الاقتصاد، و بالتالي النتيجة المحصل عليها، في حالة الجزائر منطقية، و ذلك للتأثير السلبي للواردات على النمو الاقتصادي نظريا.

و على وجه العموم، يمكن القول أن النتائج المحققة خلال الفترة الاشتراكية لم تختلف كثيرا عن تلك المتعلقة بالفترة الكاملة، سواء من ناحية المتغيرات البنكية أو الحقيقية.

حتى أن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا إضافة إلى تجانس تباين البواقي و الاستقرار الهيكلي للنموذج، و ذلك من خلال إجراء اختبارات البواقي.

أما فيما يخص النموذج بالمتغيرات البنكية فقد أسفرت الدراسة على النتائج التالية المعروضة في الجدول الموالي:

جدول 55: نتائج الدراسة التجريبية باستعمال النموذج بالمتغيرات البنكية في

الفترة الاشتراكية (1962-1989)

LS // Dependent Variable is Y				
Date: 07/27/13 Time: 13:03				
Sample: 1962 1989				
Included observations: 28				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

C	0.086201	0.148130	0.581925	0.5663
LOGCRED	-5.407358	15.15274	-0.356857	0.7245
LOGDEP	6.307305	15.22347	0.414315	0.6825
LOGMASS	-1.374784	0.598482	-2.297118	0.0310
LOGCDEP	5.823298	15.13856	0.384667	0.7040
R-squared	0.198234	Mean dependent var	0.082925	
Adjusted R-squared	0.058796	S.D. dependent var	0.128871	
S.E. of regression	0.125025	Akaike info criterion	-3.998049	
Sum squared resid	0.359519	Schwarz criterion	-3.760155	
Log likelihood	21.24240	F-statistic	1.421667	
Durbin-Watson stat	1.416174	Prob(F-statistic)	0.258453	

مصدر: برنامج EVIEWS

و عليه تصبح المعادلة المقدرة كالتالي:

$$\begin{aligned} \text{LnY}_{i,t} - \text{LnY}_{i,t-1} = & 0.086201 + (6.307305)\text{LOGDEP} + \\ & (-1.374784)\text{LOGMASS} + (-5.407358)\text{LOGCRED} + \\ & (5.823298)\text{LOGCDEP} \end{aligned}$$

نلاحظ أن المتغيرات البنكية في هذه المرحلة لا تفسر سوى 19,8% من النمو الاقتصادي، و رغم أنها نسبة أكبر من السابقة (الفترة الكاملة) إلا أنها تبقى غير كافية، كما أننا نلاحظ أن المتغير الأساسي في النشاط البنكي (القروض) تربطه علاقة عكسية بالنمو الاقتصادي مما يدل على أن المؤسسة البنكية خلال الفترة الاشتراكية تبقى بعيدة على أن تكون مصدرا للنمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الثاني: دراسة العلاقة خلال فترة نظام اقتصاد السوق (1990-2012)

كما قمنا سابقاً، سنحاول التعرف على طبيعة العلاقة بين النظام البنكي و النمو الاقتصادي في ظل فترة الإصلاحات الاقتصادية و الدخول إلى نظام اقتصاد السوق، و ذلك باستعمال النموذج الكامل و النموذج بالمتغيرات البنكية فقط*.

دراسة العلاقة خلال هذه الفترة باستعمال النموذج الكامل، أسفرت على تقدير المعادلة التالية:

$$\begin{aligned} \text{Ln}Y_{i,t} - \text{Ln}Y_{i,t-1} = & (-0.688544) + (-0.522572)\text{LOGINV} + \\ & (-0.002242)\text{LOGINF} + (-0.075185)\text{LOGOUV} + \\ & (-0.051730)\text{LOGPOP} + (1.051869)\text{LOGDEP} + \\ & (0.500297)\text{LOGMASS} + (-1.485080)\text{LOGCRED} + \\ & (1.251625)\text{LOGCDEP} \end{aligned}$$

أما الجدول التالي يبين طبيعة النتائج المتحصل عليها:

جدول 56: نتائج الدراسة التجريبية باستعمال النموذج الكامل في فترة اقتصاد السوق (1990-2012)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LS // Dependent Variable is Y Date: 07/27/13 Time: 13:05 Sample: 1990 2012 Included observations: 23				

*بالنسبة لاختبار البواقي وجدنا في كل النماذج خلال هذه الفترة أن البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً، و تباينها متجانس، إضافة إلى أن النماذج مستقرة هيكلية (الملحق الخامس).

C	-0.688544	0.549613	-1.252781	0.2308
LOGCRED	-1.485080	3.723978	-0.398789	0.6961
LOGDEP	1.051869	3.554020	0.295966	0.7716
LOGMASS	0.500297	0.391449	1.278064	0.2220
LOGCDEP	1.251625	3.677993	0.340301	0.7387
LOGOUV	-0.075185	0.395395	-0.190151	0.8519
LOGINF	-0.002242	0.052079	-0.043057	0.9663
LOGINV	-0.522572	0.325531	-1.605292	0.1307
LOGPOP	-0.051730	0.289689	-0.178569	0.8608
R-squared	0.460338	Mean dependent var	0.034530	
Adjusted R-squared	0.151960	S.D. dependent var	0.134674	
S.E. of regression	0.124020	Akaike info criterion	-3.888448	
Sum squared resid	0.215335	Schwarz criterion	-3.444124	
Log likelihood	21.08157	F-statistic	1.492770	
Durbin-Watson stat	2.790709	Prob(F-statistic)	0.244620	

مصدر: برنامج EVIEWS

نلاحظ أن متغيرات النموذج في هذه الحالة تفسر 46% من النمو الاقتصادي ($R^2=0.46$)، و تبقى النسبة الباقية تفسر من قبل متغيرات أخرى ليست في النموذج، لكن الأمر الذي يثير الانتباه هو أن اختبار كل من F-statistic و t-statistic يوضحان أن كل متغيرات النموذج غير محددة و يمكن أن تساوي الصفر، الأمر الذي يدفعنا إلى إمكانية التخلي عنها، و بالتالي يمكن القول أن هذا النموذج خلال فترة اقتصاد السوق ليس هو النموذج الصحيح لتفسير النمو الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك، نلاحظ أن خمس (05) متغيرات من أصل ثمانية (08) تربطهما علاقة عكسية بالنمو الاقتصادي، منها المتغير الخاص بالقروض، و كل المتغيرات الحقيقية. فإذا كان الأمر منطقي بالنسبة للقروض نظرا لمواصلة الأداء الضعيف للجهاز

البنكي، و التضخم و نمو السكان، إلا أن غير منطقي هو الانفتاح التجاري و الاستثمار، و بالتالي يمكن القول أن الجزائر خلال هذه الفترة مازالت تستورد الكثير إضافة إلى الاستثمارات تبقى قليلة لأن تكون مصدرا لخلق القيمة.

أما فيما يخص النموذج بالمتغيرات البنكية، فكانت المعادلة المقدرة كالتالي:

$$\begin{aligned} \text{LnY}_{i,t} - \text{LnY}_{i,t-1} = & (-0.181674) + (2.623653)\text{LOGDEP} + \\ & (0.092480)\text{LOGMASS} + (-2.917374)\text{LOGCRED} + \\ & (2.703960)\text{LOGCDEP} \end{aligned}$$

و الجدول التالي يبين طبيعة هذه النتائج المتحصل عليها:

جدول 57: نتائج الدراسة التجريبية باستعمال النموذج بالمتغيرات البنكية في فترة

اقتصاد السوق (1990-2012)

LS // Dependent Variable is Y				
Date: 07/27/13 Time: 13:06				
Sample: 1990 2012				
Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

C	-0.181674	0.189419	-0.959111	0.3502
LOGCRED	-2.917374	3.156903	-0.924125	0.3676
LOGDEP	2.623653	3.118513	0.841315	0.4112
LOGMASS	0.092480	0.250283	0.369501	0.7161
LOGCDEP	2.703960	3.127876	0.864472	0.3987
R-squared	0.280941	Mean dependent var	0.034530	
Adjusted R-squared	0.121151	S.D. dependent var	0.134674	
S.E. of regression	0.126253	Akaike info criterion	-3.949274	
Sum squared resid	0.286917	Schwarz criterion	-3.702428	
Log likelihood	17.78107	F-statistic	1.758183	
Durbin-Watson stat	2.683834	Prob(F-statistic)	0.181328	

مصدر: برنامج EVIEWS

يظهر جليا من النتائج المحصل عليها أن المتغيرات البنكية خلال هذه الفترة تفسر 28% من النمو الاقتصادي ($R^2=0.28$)، فيما تبقى 72% لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج، كما أنه من خلال اختبار F-statistic و اختبار t-Statistic كل متغيرات النموذج غير محددة و يمكن أن تكون تساوي الصفر، أي يمكن حذفها من النموذج. و رغم هذا، نلاحظ أنه هناك علاقة عكسية بين الوظيفة الأساسية للمؤسسة البنكية، و التي تتمثل في متغير القروض (LOGCRED) و النمو الاقتصادي، أما المتغيرات الأخرى و التي هي عبارة عن (LOGDEP, LOGCDEP, LOGMASS) فتربطهما علاقة طردية بالنمو، و هذا ما جاء في النموذج الكامل.

هذه النتائج تفسر قلة حجم القروض الموجهة للاستثمارات المنتجة و الخلاقة للقيمة المضافة و توجيهها إلى الاستثمارات الصغيرة إضافة إلى التركيز على القروض الاستهلاكية ، رغم الإصلاحات و الانفتاح على البنوك الخاصة و الأجنبية، فيما تشهد عملية تجميع الودائع تطورا ملحوظا بسبب تحسن القدرة الشرائية للأفراد و التحفيزات الممنوحة من طرف البنوك لجلب هذا المورد المالي المهم.

و عليه يمكن القول أنه خلال فترة نظام اقتصاد السوق، لم يطرأ أي تغير على العلاقة بين الوساطة البنكية و النمو الاقتصادي.

أما فيما يخص النموذج بالمتغيرات الحقيقية، و رغم أن كل المتغيرات غير معنوية، نلاحظ أن المتغير الخاص بالانفتاح التجاري هو الذي يربطه علاقة إيجابية بالنمو، نظرا لأهمية تصدير المحروقات في النمو الاقتصادي (بداية من سنة 2000)، و يبقى الاستثمار بعيدا عن النمو الاقتصادي، و قد كانت المعادلة المقدرة في هذه الحالة كالتالي:

$$\begin{aligned} \text{Ln } Y_{i,t} - \text{Ln } Y_{i,t-1} &= 0.134333 + (-0.152551)\text{LOGINV} + \\ & (-0.017953)\text{LOGINF} + (0.386305)\text{LOGOUV} + \\ & (-0.054657)\text{LOGPOP} \\ R^2 &= 0.31 \\ DW &= 2.58 \\ F\text{-statistic} &= 2.07 \end{aligned}$$

خلاصة:

من خلال دراستنا للعلاقة التي يمكن أن تكون بين الوساطة البنكية و النمو الاقتصادي، فقد تبين لنا، و رغم اختلاف فترات الدراسة، إضافة إلى اختلاف النماذج المطبقة، أن النظام البنكي في الجزائر، سواء في مرحلة النظام الاشتراكي، أو حتى في فترة نظام اقتصاد السوق، لم يصل بعد ليكون مصدرا للنمو الاقتصادي، و ذلك فسر بالعلاقة الخطية العكسية التي ربطته بالنمو، حيث أن زيادة المتغيرات البنكية تؤدي إلى نقص النمو الاقتصادي.

و لعل المتغير الذي دفعنا إلى النطق بهذا الحكم، هو ذلك المتعلق بالوظيفة الأساسية للمؤسسة البنكية، ألا و هو القروض (LOGCRED)، حيث أنه بينت الدراسات التجريبية التي قمنا بها، أن هذا المتغير تربطه علاقة سلبية بالنمو الاقتصادي، إضافة إلى معامل الارتباط الضعيف و الذي يمكن من خلاله هذا المتغير تفسير النمو الاقتصادي.

أما فيما يخص علاقة المتغيرات الحقيقية المراقبة بالنمو الاقتصادي، لم تسفر على نتائج جيدة، بل أظهرت أن المتغير الأساسي و الذي يتمثل في الاستثمار، تربطه علاقة عكسية بالنمو الاقتصادي، كما أنه لا يساهم بنسبة كبيرة في النمو، و ذلك بسبب نوعية الاستثمارات المطبقة، إضافة إلى توقف معظمها و عدم إتمام إنجازها.

لكن بالنسبة للمتغير الخاص بالانفتاح التجاري، هو الوحيد تقريبا الذي تربطه علاقة طردية بالنمو الاقتصادي (في الفترة الأخيرة)، و ذلك يفسر باعتماد الاقتصاد الوطني على الصادرات كمصدر أساسي للنمو الاقتصادي، و لعل المنتج المرتبط بالصادرات و الذي يمكن أن يؤثر إيجابا على النمو هو تصدير المحروقات، و التي تبقى المصدر الوحيد للنمو في الجزائر رغم اختلاف الأنظمة الاقتصادية المتبناة، الأمر الذي يدفعنا إلى القول أن المشكل لا يكمن في نوعية النظام الاقتصادي المنتهج، بل في مدى تطبيق الاستثمارات على أرض الواقع و متابعتها، إضافة إلى نوعية الإصلاحات الاقتصادية المطبقة و مدى تأثيرها على الهدف المنشود، و كل هذا مرتبط بأمر مهم، ألا و هو الاستثمار في العنصر البشري، و الذي يعد المفتاح الأوحد لتحقيق هذه الأهداف.

و بالتالي لم تختلف النتيجة التي تحصلنا عليها عن تلك المتعلقة بأعمال Marc Hay، و الذي بين أنه يمكن للبنوك أن يكون لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، في حالة إذا كانت الوظيفة الأساسية للبنوك (منح القروض) غير مدروسة و غير مراقبة. و بالتالي الميزة التي تتميز بها البنوك الجزائرية هي أنها لا تكلف نفسها في دراسة القروض و توزيعها توزيعا يسمح لها بتحقيق مردودية كبيرة لها و للاقتصاد ككل، و لعل أهم

مؤشر يبين تلك الخاصية هو اعتمادها بشكل كبير على منح القروض لأجل قصيرة، إضافة إلى تركيزها على تمويل التجارة الخارجية، دون المخاطرة بتمويل المشاريع طويلة الأجل و الخلاقة للقيمة و الثروة، لأننا نعلم أن المشروع الأكثر خطورة هو الأكثر مردودية.

خاتمة:

حاولنا من خلال هذا الجزء تبيان وتوضيح العلاقة التي يمكن أن تربط بين النظام البنكي والمتمثل في المتغيرات البنكية و بين النمو الاقتصادي. و لكن قبل ذلك تطرقنا إلى تطور النظام البنكي وأدائه و الذي عرف عدة مراحل، مرورا بفترة خلق و إنشاء البنوك العمومية و صولا إلى فترة الإصلاحات الاقتصادية، و التي جاءت بقوانين أعطت للمؤسسات البنكية استقلاليتها باعتبارها مؤسسات عمومية، و ظهور البنوك الخاصة و الأجنبية، إلا أن متابعتنا للنشاط البنكي أوضح أن النظام البنكي لا يزال لم يصل إلى أن يكون قطاعا مهما في الاقتصاد الوطني، خاصة من خلال هيمنة البنوك العمومية على

أكثر من 95% من السوق البنكي، إضافة إلى اقتصار الأداء البنكي على الوظائف التقليدية فقط و المتمثلة في تمويل المشاريع قصيرة الأجل و التجارة الخارجية، و عدم المخاطرة في تمويل الاستثمارات الكبيرة.

كما أننا تطرقنا إلى خصائص الاقتصاد الجزائري، و الذي عرف هو أيضا مراحل نمو مختلفة، حيث أنه مر من نظام اشتراكي خلف الكثير من الاختلال على جميع الأصعدة الاقتصادية و حتى الاجتماعية، و صولا إلى تبنيه نظام اقتصاد السوق و القيام بإصلاحات بالتعاون مع الهيئات المالية الدولية. و الشيء الذي يميز الاقتصادي الوطني خلال كل هذه المراحل، هو المبالغ الضخمة الموجهة للاستثمارات و العدد الهائل من المشاريع التنموية، إلا أنه و رغم كل هذا لم يطرأ أي تحسن على الوضعية الاقتصادية (رغم وجود بعض المؤشرات الإيجابية)، بل بقي يعتمد على مصدر وحيد للنمو، و هي أسعار المحروقات، فإذا ارتفعت هذه الأخيرة يرتفع معها معدل النمو الاقتصادي و العكس صحيح.

و بغية منا تبيان هذه الحقائق النظرية، قمنا بدراسة قياسية كان الهدف منها تأكيد أو نفي هذه الحقائق، وتوضح لدينا أنه طيلة مدة استقلال الجزائر أي منذ 1962 إلى يومنا هذا، سواء في المرحلة الاشتراكية أو مرحلة اقتصاد السوق، بقي النظام البنكي بعيدا على أن يكون له تأثير على الاقتصاد و بالتالي النمو الاقتصادي.

فالدراسة أوضحت أنه هناك علاقة عكسية بين العمل الأساسي و الجوهري للبنك والذي تحقق من وراءه البنوك مردوديتها، ويعتمد عليه الاقتصاد في تمويل المشاريع و الاستثمارات، و المتمثل في متغير القروض (LOGCRED)، و النمو الاقتصادي (إضافة إلى معامل الارتباط الضعيف)، أي أن ارتفاع هذا المتغير يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

بالتالي، و خلافا للدراسات النظرية القياسية السابقة (التي بينت أنه هناك علاقة إيجابية بين الوساطة البنكية و النمو الاقتصادي)، و تأكيدا لنتيجة Marc Hay، فإن

البنك كوسيط مالي يمكن أن يكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، إذا كانت المهمة الأساسية والمتمثلة في منح القروض و آليات خلق النقود لا تعتمد على أسس اقتصادية صحيحة ومسيرة تسييرا عشوائيا.

يمكن القول في الأخير أن النظام المالي، والبنكي بشكل خاص، في الجزائر ورغم هذه الإصلاحات غير المتوقفة لم يصل إلى درجة مواكبة التطور الحاصل في اقتصاديات العالم، الأمر الذي يدفعنا إلى التفكير إلى كيفية إقحام إصلاحات جديدة تصب في دفع النظام البنكي لكي يكون المنبع الأساسي للنمو الاقتصادي، من خلال حثه على تمويل الاستثمارات طويلة الأجل و التي تعمل على خلق القيمة المضافة و الثروة، لأننا لا يمكننا الاعتماد فقط على مورد واحد و المتمثل في المحروقات، فلا بد التفكير في كيفية استغلال الموارد المكدسة لدى البنوك في تمويل المشاريع الكبرى، حيث أننا نلاحظ أن نسبة القروض الموجهة للاقتصاد (غالبيتها قصيرة الأجل) لا تمثل سوى 50% من الودائع، و هذا إن دل على شيء إنما يدل على ضعف السياسة الائتمانية المطبقة من طرف النظام البنكي.

خاتمة العامه:

خاتمة عامة:

تطرقنا من خلال عملنا هذا إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة البنكية، باعتبارها وسيط مالي، على النمو الاقتصادي. فقد كانت تعتبر البنوك في الدراسات القديمة مجرد وسيط بين أصحاب الفائض في رؤوس الأموال (Prêteur) و أصحاب الحاجة للتمويل (Emprunteur)، كما أن الكثير من الأعمال أهملت أو قللت من الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسة في الحياة الاقتصادية، حيث كانت بالنسبة لهم مجرد وسيط مالي بسيط.

بعد الأهمية التي بدأت تظهر لهذه المؤسسات المالية، عملت مجموعة من المفكرين الاقتصاديين على بلورة نظريات خاصة بها، من أجل إعطاء إطار نظري يمكن من معرفة جيدة لكل ما يتعلق بالوظائف الحساسة التي تقوم بها هذه المؤسسة، و لعل من بين أهم هذه النظريات، تلك المقدمة من طرف كل من FAMA ، ERNST ، Klein و غيرهم، و التي أوضحت أن أهمية المؤسسة البنكية تكمن في قدرتها على تأمين أموال المودعين و ضمان السيولة لهم، إضافة إلى قدرتها على متابعة ومراقبة المشاريع الممولة، وبالتالي التخفيف من تكاليف عدم تناظر المعلومات، من خلال العلاقة بنك-مقرض، وبنك - مقترض.

بسبب النظريات المفسرة لأعمال المؤسسة البنكية، إضافة إلى التطور التقني و التكنولوجي، دفع العديد من الباحثين إلى دمج النظام المالي (البنكي خصوصا) في النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، و ذلك من أجل توضيح الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه البنوك في الاقتصاد.

فظهرت أعمال نظرية كثيرة تبين أن للمؤسسة البنكية، باعتبارها وسيط مالي، تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، لأنها تسمح بتوفير رؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات، كما أنها تساعد المتعاملين الاقتصاديين على الحصول على المعلومات المرتبطة بالمشاريع، و بالتالي التخفيف من حدة الأخطار التي قد يواجهونها.

لم يعتمد الباحثين و المفكرين على الاستنتاجات النظرية فقط في هذا المجال، بل من أجل تأكيدها، أقدم العديد من المفكرين على دراسة نماذج تجريبية (طرق الاقتصاد القياسي) بغية تبيان ما هو الأثر الذي قد تلعبه البنوك على النمو الاقتصادي.

كانت لهذه الدراسات التجريبية، نتائج مختلفة، فجزء منها بين أن المؤسسة البنكية تلعب دور إيجابي في النشاط الاقتصادي، و بالتالي تؤثر إيجابا على النمو، و من أهم هذه الأعمال، التي بينت هذه النتائج، أعمال كل من KING و LEVINE، و أعمال LEVINE و ZERVOS. لكن توجد أعمال أخرى، بينت العكس، حيث أنه يمكن

للبنك أن يلعب دورا سلبيا على النمو الاقتصادي، خاصة إذا كان النشاط البنكي المرتبط بعملية منح القروض و خلق الائتمان غير خاضع لرقابة صارمة و غير منظم و مسير تسييرا عشوائيا، و هذا سواء في الدول الفقيرة أو الدول المتطورة، و من بين الأعمال المقدمة في هذا الطرح، هي أعمال كل من BERNARD RRIC و MARC HAY. و بالتالي يمكن القول أنه لا توجد نتيجة واحدة حول الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة البنكية على النمو الاقتصادي، الأمر الذي يترك الباب النقاش مفتوحا.

و نظرا لأهمية الموضوع و تأثيره علينا، ارتأينا أن نقوم بدراسة تجريبية من أجل توضيح العلاقة التي يمكن أن تكون بين النظام البنكي و النمو الاقتصادي في الجزائر. و قبل ذلك قمنا بسرد ماضي و حاضر النظام البنكي، حيث عرفنا أنه مر بمراحل عديدة منذ الاستقلال حتى وقتنا هذا.

في البداية ظهرت البنوك العمومية من أجل خدمة البرامج الاقتصادية التي كانت مطبقة في ذلك الوقت، ونظرا لعدم قدرتها على مواكبة النمو، قامت الدولة بإدراج إصلاحات من أجل النهوض بهذا النظام، فجاءت إصلاحات 1986 و 1988 و قانون النقد و القرض سنة 1990 بعد إصلاحات سنة 1970 و 1971 لتعالج ذلك الخلل، حيث أعطت الاستقلالية للبنوك والبنك المركزي كونهم مؤسسات عمومية، و ذلك بغية تطوير البنوك لتشارك بفعالية في إعطاء دفعة قوية للتنمية، وتقفز على الحواجز والعراقيل التي عرفها الاقتصاد الوطني ، و نظرا للدور الذي يمكن أن تلعبه في الانتقال إلى النظام الاقتصادي الجديد و المتمثل في اقتصاد السوق، سمحت هذه الإصلاحات بالانفتاح على الاستثمارات الخاصة و الأجنبية، فظهرت بنوك خاصة و أجنبية جديدة.

أما فيما يتعلق بنشاط النظام البنكي، فإن المتابع لتطورات المتغيرات البنكية، يلاحظ أنها عرفت نموا متواصلا منذ الاستقلال إلى الوقت الحاضر، إلا أنها تبقى غير كافية بسبب ضعف السياسة الائتمانية المنتهجة، بسبب الاعتماد فقط على تمويل المشاريع قصيرة الأجل و التركيز على التجارة الخارجية من أجل الربح السريع، الأمر الذي صعب

على المؤسسات الإنتاجية الكبيرة عملية إيجاد الموارد اللازمة لتمويل مشاريعها الاستثمارية طويلة الأجل و الخلاقة للقيمة و الثروة.

كما أن هيمنة البنوك العمومية على السوق المصرفية مقارنة بالبنوك الخاصة و الأجنبية، يعد من بين عوامل ضعف النظام البنكي، إضافة إلى أن مجموعة كبيرة من البنوك الخاصة و الأجنبية لا تقوم سوى بتمويل العمليات ذات الربح السريع و المتمثلة أيضا في التجارة الخارجية، بينما تمتنع عن تمويل الاستثمارات المنتجة طويلة الأجل، الأمر الذي سوف يدفع إلى وضع إصلاحات و ضوابط جديدة أخرى.

و من أجل معرفة خصائص الاقتصاد الجزائري، قمنا بتسليط الضوء على المراحل التي مر بها منذ الاستقلال إلى وقتنا الحاضر. فقد بينت الدراسة التاريخية للاقتصاد الجزائري، أنه مر بمرحلتين كبيرتين، الأولى مرتبطة بالنظام الاشتراكي، و الثانية مرتبطة بنظام اقتصاد السوق.

كانت المرحلة الأولى تتميز بوضع المخططات التنموية، بغية الخروج من الوضعية الكارثية التي ورثتها الجزائر من الاستعمار الفرنسي، فقد أقدمت الدولة، من خلالها، على ضخ أموال معتبرة للقيام بالمشاريع التنموية، لكن سوء التسيير و البيروقراطية، لم يسمح لهذه الاستثمارات بتحقيق الأهداف المسطرة، الأمر الذي ترك الجزائر تعتمد على أسعار المحروقات.

تذبذب أسعار المحروقات، و خصوصا انخفاض أسعارها سنة 1986، بين الاختلالات الكبيرة التي عرفها الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة، الأمر الذي عجل بإدخال إصلاحات اقتصادية، تكون دافعا للتخلي عن الاشتراكية و تبني نظام اقتصاد السوق.

بغية الدخول للنظام الاقتصادي الجديد، أقدمت الجزائر إلى اللجوء للهيئات المالية الدولية، لتكون معاونا لها لوضع هذه الإصلاحات على أرض الواقع. لكن لم يطرأ أي تحسن للاقتصاد الوطني، بل زادت المشكلة الاقتصادية حدة، فقد ارتفعت المديونية

الخارجية، و تدهورت قيمة العملة الوطنية، إضافة إلى تدهور القدرة الشرائية بسبب تحرير الأسعار و التخلي عن الدعم. إضافة إلى كل هذا، الوضع السياسي المتأزم الذي عرفته الجزائر خلال التسعينات.

بمجرد دخول الألفية الثالثة، و تحسن كل من الوضع السياسي، و ارتفاع أسعار المحروقات، أقدمت الدولة على وضع برامج تنموية ضخمة بغية تدارك التأخر الحاصل في كل القطاعات (برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو و المخطط الخماسي للتنمية)، فحققت من خلال ذلك نمو اقتصاديا في جميع الميادين، و تحسين الظروف الاجتماعية للمواطن. لكن بقي الاقتصاد الوطني يعتمد في تمويله على إيرادات المحروقات.

من خلال تتبعنا لكل من خصائص الاقتصاد الوطني و النظام البنكي، ظهر لنا جليا أن هذا الأخير (من خلال تتبع نشاطه) لم يصل بعد لأن يكون مصدرا للنمو الاقتصادي في الجزائر، سواء في الفترة الاشتراكية أو فترة اقتصاد السوق. لكن بغية منا توضيح صحة هذه النتيجة النظرية قمنا بدراسة تجريبية خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 2012، كما أننا قسمنا الفترة الكلية إلى فترتين جزئيتين، من أجل توضيح العلاقة خلال النظام الاشتراكي و نظام اقتصاد السوق.

و قد اعتمدنا في هذه الدراسة على متغيرات بنكية و متغيرات حقيقية، و كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، هو مؤشر و متغير النمو الاقتصادي، و كان النموذج المعتمد في الدراسة، ذلك المقدم من طرف MARC HAY، لأنه اعتمد على متغيرات بنكية و حقيقية يسهل الحصول على الإحصائيات المتعلقة بها، إضافة إلى أنه توصل إلى نتيجة مفادها أنه يمكن للبنك أن يكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في حالة إذا كانت الوظيفة الأساسية للبنك و المتمثلة في عملية منح القروض غير خاضعة للمراقبة و مسيرة تسييرا عشوائيا، و هذه الخاصية تنطبق تماما على المؤسسة

البنكية الجزائرية، و ذلك نظرا لاعتمادها على تمويل مشاريع الربح السريع على حساب المشاريع الاستثمارية الكبرى الخلاقة للثروة و المحققة للنمو الاقتصادي.

بعد قيامنا بالدراسة التجريبية خلال الفترة الكاملة (1962-2012)، أو خلال فترات الأنظمة الاقتصادية (فترة النظام الاشتراكي 1962-1989، فترة اقتصاد السوق 1990-2012)، و سواء باعتمادنا على النموذج الكامل (المتغيرات البنكية و الحقيقية معا)، أو باعتمادنا على النموذج بالمتغيرات البنكية فقط، فقد كانت النتيجة نفسها بالنسبة للدراسة النظرية، أي أن النظام البنكي لم يصل إلى أن يكون مصدرا للنمو الاقتصادي في الجزائر، حتى أنه يؤثر بالسلب عليه، خصوصا فيما يتعلق بالوظيفة الأساسية للمؤسسة البنكية و المتمثلة في عملية منح القروض.

و بالتالي، هذه النتائج المحصل عليها، سمحت لنا بنفي الفرضيات المقدمة في بداية العمل، حيث أن النظام البنكي في الجزائر ليس له دور كبير وفعال في التأثير على النشاط الاقتصادي، وبالتالي ليس له علاقة كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي، كما أن فترة ما بعد 1990 لم تختلف كثيرا عن الفترة السابقة (ما قبل 1990) سوى في الهيكل و الذي ضم بنوكا خاصة و أجنبية، كما أن النمو الاقتصادي في الجزائر لا يعتمد بشكل كبير على المتغيرات البنكية، بل على المحروقات.

هذه النتائج دفعتنا إلى وضع مجموعة من الملاحظات:

- الانتقال من اقتصاد المديونية، أين تعتمد المؤسسات الاقتصادية في تمويلها على القروض البنكية، إلى اقتصاد السوق، أين السوق المالي يلعب دور مهم في النمو الاقتصادي، يتطلب إصلاح عميق في منظومة تمويل الاقتصاد، بما فيها إعادة هيكلة النظام البنكي و إصلاح إطار عمله من خلال إدراج إصلاحات على الإدارة، الخزينة العمومية، البنك المركزي و خلق سوق مالي فعال.

- تحرير و فتح النظام البنكي على القطاع الخاص لم يحدث أي تغير في حركية الوساطة المالية، بسبب إطار التسيير و الشروط التي تفرض لقبول البنوك و المؤسسات المالية، إضافة إلى نقص المتابعة و المراقبة، و بقاء النظام البنكي محتكر من طرف الدولة (الجزائر من بين الدول القليلة في العالم التي تحتكر النظام المالي).

- الدور و الأهمية الكبيرة لقطاع المحروقات في ديناميكية النمو الاقتصادي، لأنها تعتبر المورد الأساسي للدخل الوطني.

- التمويل من طرف النظام البنكي، لا يمس بصفة كبيرة قطاع المحروقات، بل يقتصر فقط على المشاريع الصغيرة ذات الربح السريع، دون الاهتمام إن كان هذا المشروع سوف يأتي بالإضافة إلى الاقتصاد الوطني أو لا.

- القطاعات الممولة من طرف البنوك (الفلاحة، البناء، الصناعة... الخ) لا تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي، نظرا للمشاكل التي تتخبط فيها، فقطاع الفلاحة يعد من بين القطاعات التي تأخذ و لا تعطي، و ذلك يرجع إلى سببين، الأول يتعلق بالمناخ، و الثاني بالتسيير السيئ للفلاحين و قيام الدولة بتطهير ديونهم من فترة لأخرى الأمر الذي يكون له تأثير سلبي على الاقتصاد. أما فيما يخص الصناعة فإنها تركز على الصناعات الخفيفة و الصغيرة المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دون الاهتمام بالصناعات الثقيلة و التي تتطلب أموالا ضخمة، لكنها تعمل على خلق الثروة.

- مكانة و دور الإنفاق الحكومي (ميزانية التسيير و التجهيز) في إجراءات النمو الاقتصادي، فالدولة و منذ الاستقلال تعتمد في المشاريع الاستثمارية الكبيرة على النفقات العمومية، الأمر الذي سوف يكون له تأثير سلبي على خزينة الدولة، فكان من الأجدر على الدولة دفع البنوك (وطنية كانت أو

أجنبية، عمومية أو خاصة) إلى تمويل هذه المشاريع، من أجل خلق ديناميكية بين المؤسسات البنكية و المؤسسات الاقتصادية الكبرى.

وعليه للخروج من هذه الإشكالية، و جعل النظام البنكي من القطاعات الحساسة في الاقتصاد الوطني و مصدرا مهما للنمو الاقتصادي، لا بد من:

- تبني خطوات محددة وواضحة، في جهود الإصلاح وتحرير القطاع المصرفي من خلال تحديث وتطوير الأطر التشريعية والرقابية.

- توسيع و تقوية دور البنك المركزي للقيام بالعملية الإشرافية والتنظيمية من خلال مفهوم استقلالية البنك المركزي، والذي يجعل سياسة الإشراف تتم وفقا لأسس ومعايير دولية خاصة مع تحرير الخدمات المصرفية و ظهور القطاع الخاص و الأجنبي.

- وضع سياسة نقدية فعالة، تسمح للمؤسسات الاقتصادية الجديدة و للمشاريع الاستثمارية الكبرى للحصول بكل سهولة على القروض البنكية.

- تطوير قواعد البيانات، العامل الذي يسمح بتوفير المعلومات اللازمة لرسم السياسات النقدية واتخاذ القرارات الصائبة من طرف السلطة النقدية (البنك المركزي).

- وضع شروط ضرورية مناسبة لخلق بنوك الاستثمار و بنوك الأعمال، من أجل تمويل الاستثمارات الكبيرة و طويلة الأجل، نظرا لعجز البنوك الحالية على القيام بهذا الدور.

- الرفع من رأس مال البنوك، لضمان أموال المودعين، و تمويل المشاريع دون اللجوء للبنك المركزي.

- ضرورة توسيع شبكة الفروع للجهاز المصرفي لتغطية كل المناطق، و جعل عملية البحث عن بنك ما أمرا سهلا للمواطن.

- الرفع من كفاءة الموارد البشرية العاملة بالجهاز المصرفي والاستعانة بمكاتب الخبرة العالمية لمواكبة التطور التكنولوجي الحديث في المجال المصرفي.

- العمل على إقامة مفهوم البنك الشامل، من خلال تقديم كافة الخدمات المصرفية التي يطلبها العميل وفي كل الأوقات وفي مختلف الأماكن وبالأشكال التي يطلبها العميل.

- إنشاء جهاز داخل البنوك يعمل على مراقبة ومتابعة المشاريع من أجل التنبؤ بحالات التعثر المالي للقروض الممنوحة قبل حدوثها، و تقديم النصائح اللازمة للحيلولة دون توقف المشاريع.

- إحداث قوانين و تشريعات جديدة، تسمح للبنوك بالمساهمة في المشاريع الاستثمارية الكبرى، العمومية أو الخاصة.

- تبني سياسة واقعية لتطوير السوق المالي من أجل خلق مصدر آخر لتمويل الاقتصاد، و عدم الاعتماد على مصدر واحد.

و بغية منا عدم غلق باب دراسة العلاقة بين النظام البنكي و النمو الاقتصادي في الجزائر، و لإعطاء المؤسسة البنكية أهميتها الحقيقية (في ظل الإصلاحات المطبقة و التي ستطبق)، لا بد من فتح مجال البحث في هذا النهج، من خلال الاعتماد على المتغيرات البنكية المذكورة سابقا، كمتغيرات مستقلة، و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات كمتغير تابع، كما أننا نتوقع من خلال هذه الدراسة، أن تكون نتائج إيجابية تخدم المؤسسة البنكية الجزائرية.

الملاحق

الملحق الأول: حجم المتغيرات الحقيقية والبنكية (1962-2012)

Algeria	1960	1961	1962	1963
PIB (current LCU DA)	1,34E+10	1,20E+10	9,88E+09	1,33E+10
PIB (fixed LCU DA)	6,37E+10	5,50E+10	4,42E+10	5,93E+10
PIB/tête (cur\$)	252,188739	221,208852	178,544916	236,672857
M2(MDA)	4,10E+00	4,00E+00
Crédits(MDA)	3,00E+00	2,80E+00
Dépôts(MDA)			1,80E+00	1,70E+00
taux de croissance PIB		-1,36E+01	-1,97E+01	3,43E+01
Taux de croissance PIB/tête		-1,48E+01	-2,11E+01	3,16E+01
Exports of goods and services (current LCU)	5,25E+09	5,56E+09	1,96E+09	3,29E+09
Imports of goods and services (current LCU)	9,03E+09	8,11E+09	2,06E+09	4,91E+09
Gross capital formation (current LCU)	5,67E+09	5,67E+09	3,50E+09	3,86E+09
Gross capital formation (% of GDP)	4,22E+01	4,72E+01	3,54E+01	2,89E+01
Inflation, consumer prices (annual %)	..	3,47E+00	2,35E+00	5,49E-01
Population growth (annual %)	2,00601494	1,89531433	1,82934104	1,86477844

1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970
1,44E+10	1,55E+10	1,50E+10	1,66E+10	1,90E+10	2,10E+10	2,40E+10
6,28E+10	6,67E+10	6,35E+10	6,95E+10	7,70E+10	8,35E+10	9,09E+10
249,623666	263,044859	248,560573	268,111821	297,567372	319,160322	353,806351
4,77E+09	5,29E+09	5,78E+09	7,51E+09	1,02E+10	1,16E+10	1,31E+10
3,97E+09	5,00E+09	4,41E+09	5,27E+09	7,68E+09	1,04E+10	1,24E+10
2,20E+00	2,50E+00	3,00E+00	4,30E+00	6,40E+00	7,90E+00	8,40E+00
5,84E+00	6,21E+00	-4,81E+00	9,45E+00	1,08E+01	8,43E+00	8,86E+00
3,46E+00	3,61E+00	-7,29E+00	6,46E+00	7,66E+00	5,29E+00	5,65E+00
3,60E+09	3,50E+09	3,90E+09	3,90E+09	4,40E+09	5,00E+09	5,30E+09
4,23E+09	4,00E+09	3,70E+09	3,60E+09	4,60E+09	5,90E+09	7,00E+09
3,14E+09	3,50E+09	2,60E+09	3,90E+09	5,30E+09	6,80E+09	8,80E+09
2,18E+01	2,26E+01	1,73E+01	2,34E+01	2,79E+01	3,24E+01	3,66E+01
1,70E+00	1,50E+00	1,82E+00	1,31E+00	3,14E+00	1,92E+00	6,6
2,0286927	2,27423541	2,54104544	2,76422195	2,92231525	2,99406257	3,00754033

1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
2,49E+10	3,03E+10	3,45E+10	5,52E+10	6,14E+10	7,38E+10	8,70E+10
8,06E+10	1,03E+11	1,07E+11	1,15E+11	1,20E+11	1,30E+11	1,37E+11
358,411839	463,115157	578,985605	850,914532	971,266393	1072,27981	1228,71107
1,39E+10	1,81E+10	2,04E+10	2,58E+10	3,37E+10	4,36E+10	5,20E+10
1,40E+10	1,88E+10	2,10E+10	2,55E+10	3,63E+10	4,61E+10	5,45E+10
8,30E+00	1,12E+01	1,15E+01	1,53E+01	2,09E+01	2,64E+01	3,14E+01
-1,13E+01	2,74E+01	3,81E+00	7,49E+00	5,05E+00	8,39E+00	5,26E+00
-1,40E+01	2,36E+01	6,75E-01	4,24E+00	1,87E+00	5,12E+00	2,09E+00
4,60E+09	6,20E+09	8,80E+09	2,14E+10	2,07E+10	2,44E+10	2,66E+10
6,90E+09	7,80E+09	1,09E+10	1,96E+10	2,64E+10	2,74E+10	3,63E+10
8,80E+09	1,04E+10	1,39E+10	2,21E+10	2,79E+10	3,20E+10	4,08E+10
3,53E+01	3,43E+01	4,03E+01	4,00E+01	4,54E+01	4,34E+01	4,69E+01
2,62664165	3,65630713	6,17283951	4,6996124	8,23031665	9,4307354	11,9892833
3,00755606	3,0229773	3,04688556	3,08605182	3,13292251	3,16526564	3,18398661

1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
1,05E+11	1,28E+11	1,63E+11	1,91E+11	2,08E+11	2,34E+11	2,68E+11
1,50E+11	1,61E+11	1,63E+11	1,67E+11	1,78E+11	1,88E+11	1,98E+11
1495,87839	1826,01301	2251,06737	2281,02592	2249,59607	2350,4272	2505,39378
6,75E+10	7,97E+10	9,35E+10	1,09E+11	1,38E+11	1,66E+11	1,95E+11
7,65E+10	8,66E+10	1,02E+11	1,14E+11	1,49E+11	1,86E+11	2,24E+11
4,01E+01	4,43E+01	5,12E+01	6,10E+01	8,87E+01	1,06E+02	1,27E+02
9,21E+00	7,48E+00	7,91E-01	3,00E+00	6,40E+00	5,40E+00	5,60E+00
5,93E+00	4,23E+00	-2,26E+00	-1,63E-01	3,09E+00	2,08E+00	2,23E+00
2,67E+10	3,99E+10	5,58E+10	6,62E+10	6,42E+10	6,53E+10	6,88E+10
4,20E+10	4,21E+10	4,93E+10	5,91E+10	6,02E+10	6,03E+10	7,35E+10
5,46E+10	5,45E+10	6,35E+10	7,08E+10	7,74E+10	8,78E+10	9,41E+10
5,22E+01	4,25E+01	3,91E+01	3,70E+01	3,73E+01	3,76E+01	3,52E+01
17,5239234	11,3486005	9,5178245	14,6548426	6,54250963	5,96716393	8,11639796
3,20867185	3,24174839	3,27303955	3,30050472	3,3045843	3,26580604	3,17737218

1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
2,91E+11	3,00E+11	3,24E+11	3,50E+11	4,23E+11	5,56E+11	8,45E+11
2,06E+11	2,06E+11	2,05E+11	2,03E+11	2,12E+11	2,14E+11	2,11E+11
2621,82489	2799,40533	2852,42023	2458,4349	2255,19956	2452,45472	1762,99193
2,24E+11	2,27E+11	2,58E+11	2,93E+11	3,08E+11	3,43E+11	4,15E+11
2,51E+11	2,78E+11	3,04E+11	3,39E+11	3,67E+11	4,14E+11	4,84E+11
1,47E+02	1,38E+02	1,61E+02	1,70E+02	1,88E+02	2,08E+02	2,58E+02
3,70E+00	4,00E-01	-7,00E-01	-1,00E+00	4,40E+00	8,00E-01	-1,20E+00
5,01E-01	-2,40E+00	-3,46E+00	-3,61E+00	1,78E+00	-1,75E+00	-3,59E+00
6,87E+10	3,85E+10	4,62E+10	5,42E+10	7,89E+10	1,30E+11	2,46E+11
7,79E+10	6,94E+10	5,96E+10	7,90E+10	1,21E+11	1,39E+11	1,99E+11
1,01E+11	1,01E+11	8,92E+10	9,66E+10	1,27E+11	1,59E+11	2,69E+11
3,46E+01	3,36E+01	2,76E+01	2,76E+01	3,01E+01	2,86E+01	3,18E+01
10,482287	12,3716092	7,44126091	5,91154496	9,30436126	16,6525344	25,8863869
3,05655356	2,92188712	2,79511725	2,68503263	2,5989949	2,52611522	2,46501327

1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
1,05E+12	1,17E+12	1,49E+12	1,99E+12	2,56E+12	2,76E+12	2,78E+12
2,15E+11	2,10E+11	2,08E+11	2,16E+11	2,25E+11	2,28E+11	2,39E+11
1807,49127	1838,30088	1533,00572	1476,20026	1630,65734	1647,50534	1623,92253
5,29E+11	6,49E+11	7,33E+11	8,01E+11	9,16E+11	1,09E+12	1,29E+12
6,39E+11	7,48E+11	7,74E+11	9,69E+11	1,06E+12	1,16E+12	1,27E+12
3,44E+02	4,38E+02	5,01E+02	5,50E+02	6,24E+02	7,44E+02	1,19E+03
1,80E+00	-2,10E+00	-9,00E-01	3,80E+00	4,10E+00	1,10E+00	5,10E+00
-6,34E-01	-4,37E+00	-3,07E+00	1,71E+00	2,26E+00	-5,67E-01	3,45E+00
2,65E+11	2,54E+11	3,49E+11	5,40E+11	7,75E+11	8,46E+11	6,36E+11
2,50E+11	2,70E+11	4,19E+11	6,13E+11	6,13E+11	6,14E+11	6,81E+11
3,22E+11	3,39E+11	4,65E+11	6,32E+11	6,45E+11	6,58E+11	7,98E+11
3,08E+01	2,91E+01	3,12E+01	3,18E+01	2,51E+01	2,38E+01	2,87E+01
31,6696619	20,5403261	29,0476561	29,7796265	18,6790759	5,73352275	4,95016164
2,39076574	2,278	2,11651212	1,92896481	1,73542367	1,57185312	1,46235389

1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
3,17E+12	4,02E+12	4,24E+12	4,46E+12	5,15E+12	6,13E+12	7,48E+12
2,47E+11	2,53E+11	2,59E+11	2,70E+11	2,88E+11	3,04773E+11	3,20316E+11
1616,02038	1794,40523	1781,05381	1814,55743	2131,34526	2624,207271	3111,703447
1,47E+12	1,66E+12	2,07E+12	2,84E+12	3,29E+12	3,76E+03	4147
1,59E+12	1,28E+12	1,23E+12	1,84E+12	1,80E+12	1,54E+03	1778
1349,4	1,54E+03	1,90E+03	2,24E+03	2,62E+03	2,73E+03	2944,5
3,20E+00	2,40E+00	2,60E+00	4,10E+00	6,80E+00	5,199997104	5,099999286
1,67E+00	9,34E-01	1,10E+00	2,49E+00	5,08E+00	6,77E+00	3,41E+00
8,83E+11	1,71E+12	1,54E+12	1,58E+12	2,01E+12	2,34E+12	3,42E+12
7,70E+11	8,56E+11	9,20E+11	1,14E+12	1,25E+12	1,31E+12	1,49E+12
8,81E+11	9,20E+11	1,14E+12	1,36E+12	1,54E+12	2,04E+12	2,35E+12
2,78E+01	2,29E+01	2,69E+01	3,04E+01	3,00E+01	3,32E+01	3,15E+01
2,64551113	0,33916319	4,22598835	1,41830192	4,26895396	3,961800303	1,382446567
1,42313514	1,43428702	1,45781469	1,47264466	1,48881826	1,500851301	1,508506185

2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
8,39E+12	9,39E+12	9,94E+12	1,00E+13	1,20E+13	1,44E+13	1,49E+13
3,26722E+11	3,36524E+11	3,446E+11	3,52871E+11	3,64516E+11	3,73629E+11	3,83E+11
3508,908779	4005,224242	4966,5717	3951,910901	4566,891032	4798	4,99E+03
4933,7	5412,4	6881,4	6718,8	7545,2	8895,1	1,10E+04
1905,4	2182,2	2624,6	3,09E+03	3,27E+03	3,73E+03	4,30E+03
3440,9	3852,3	4937,9	5343,7	6064,2	7357,7	8,06E+03
2	3	2,4	2,4	3,3	2,5	3,60E+00
1,41E+00	1,43E+00	8,40E-01	8,70E-01	1,79E+00	1,80E+00	1,04E+00
3,98E+12	4,43E+12	4,70E+12	2,94E+12	3,71E+12	5,35E+12	5,74E+12
1,55E+12	2,32E+12	2,76E+12	2,49E+12	2,59E+12	3,44E+12	3,63E+12
2,49E+12	3,16E+12	3,66E+12	4,68E+12	4,91E+12	5,11E+12	5,31E+12
2,96E+01	3,37E+01	3,69E+01	4,67E+01	4,14E+01	3,53E+01	3,56E+01
2,314524087	3,673827269	4,86299053	5,734333414	3,913043478	5	4,30E+00
1,519347086	1,529486041	1,52611669	1,505227546	1,471347041	1,433184666	1,17E+00

الملحق الثاني: المتغيرات الحقيقية والبنكية المستعملة في النموذج (1962-2012)

أ- المتغيرات البنكية و PIB/tête

Années	PIB/tête(cur.	Crédit/PIB	Dépôts/PIB	M2/PIB	crédit/dépôt
1960	252,188739				
1961	221,208852				
1962	178,544916	3,00E-01	1,80E-01	4,10E-01	1,66E+00
1963	236,672857	2,10E-01	1,20E-01	3,00E-01	1,75E+00
1964	249,623666	2,70E-01	1,50E-01	3,30E-01	1,80E+00
1965	263,044859	3,20E-01	1,60E-01	3,40E-01	2,00E+00
1966	248,560573	2,90E-01	2,00E-01	3,80E-01	1,45E+00
1967	268,111821	3,10E-01	2,50E-01	4,50E-01	1,24E+00
1968	297,567372	4,00E-01	3,30E-01	5,30E-01	1,21E+00
1969	319,160322	4,90E-01	3,70E-01	5,50E-01	1,32E+00
1970	353,806351	5,10E-01	3,50E-01	5,40E-01	1,45E+00

1971	358,411839	5,60E-01	3,30E-01	5,50E-01	1,69E+00
1972	463,115157	6,20E-01	3,60E-01	5,90E-01	1,72E+00
1973	578,985605	6,00E-01	3,30E-01	5,90E-01	1,81E+00
1974	850,914532	4,60E-01	2,70E-01	4,60E-01	1,70E+00
1975	971,266393	5,90E-01	3,40E-01	5,40E-01	1,73E+00
1976	1072,27981	6,20E-01	3,50E-01	5,90E-01	1,77E+00
1977	1228,71107	6,20E-01	3,60E-01	5,90E-01	1,72E+00
1978	1495,87839	7,20E-01	3,80E-01	6,40E-01	1,89E+00
1979	1826,01301	6,70E-01	3,40E-01	6,20E-01	1,97E+00
1980	2251,06737	6,20E-01	3,10E-01	5,70E-01	2,00E+00
1981	2281,02592	5,90E-01	3,10E-01	5,70E-01	1,90E+00
1982	2249,59607	7,10E-01	4,20E-01	6,60E-01	1,69E+00

1983	2350,4272	7,90E-01	4,50E-01	7,00E-01	1,75E+00
1984	2505,39378	8,30E-01	4,70E-01	7,20E-01	1,76E+00
1985	2621,82489	8,60E-01	5,00E-01	7,60E-01	1,72E+00
1986	2799,40533	9,20E-01	4,60E-01	7,50E-01	2,00E+00
1987	2852,42023	9,30E-01	4,90E-01	7,90E-01	1,89E+00
1988	2458,4349	9,60E-01	4,80E-01	8,30E-01	2,00E+00
1989	2255,19956	8,60E-01	4,40E-01	7,20E-01	1,95E+00
1990	2452,45472	7,40E-01	3,70E-01	6,10E-01	2,00E+00
1991	1762,99193	5,70E-01	3,00E-01	4,90E-01	1,90E+00
1992	1807,49127	6,00E-01	3,20E-01	5,00E-01	1,87E+00
1993	1838,30088	6,30E-01	3,70E-01	5,50E-01	1,70E+00
1994	1533,00572	5,10E-01	3,30E-01	4,90E-01	1,54E+00

1995	1476,20026	4,80E-01	2,70E-01	4,00E-01	1,77E+00
1996	1630,65734	4,10E-01	2,40E-01	3,50E-01	1,70E+00
1997	1647,50534	4,20E-01	2,60E-01	3,90E-01	1,61E+00
1998	1623,92253	4,50E-01	4,20E-01	4,60E-01	1,07E+00
1999	1616,02038	5,00E-01	4,20E-01	4,60E-01	1,19E+00
2000	1794,40523	3,10E-01	3,80E-01	4,10E-01	8,10E-01
2001	1781,05381	2,90E-01	4,40E-01	4,80E-01	6,50E-01
2002	1814,55743	4,10E-01	5,00E-01	6,30E-01	8,20E-01
2003	2131,34526	3,40E-01	5,00E-01	6,30E-01	6,80E-01
2004	2624,20727	2,50E-01	4,40E-01	6,10E-01	5,60E-01
2005	3111,70345	2,30E-01	3,90E-01	5,50E-01	5,80E-01
2006	3508,90878	2,20E-01	4,10E-01	5,80E-01	5,30E-01
2007	4005,22424	2,30E-01	4,10E-01	5,70E-01	5,60E-01
2008	4966,5717	2,60E-01	4,90E-01	6,90E-01	5,30E-01
2009	3951,9109	3,10E-01	5,30E-01	6,70E-01	5,70E-01
2010	4566,89103	2,70E-01	5,00E-01	6,20E-01	5,30E-01
2011	4798	2,50E-01	5,10E-01	6,10E-01	5,00E-01
2012	4,99E+03	2,90E-01	5,40E-01	7,40E-01	5,30E-01

ب- المتغيرات الحقيقية:

Années	Population g	Inflation	(x+m)/PIB	(FBCF+vstock)
1960	2,00601494	..	1,06E+00	4,22E-01
1961	1,89531433	3,47E+00	1,13E+00	4,72E-01
1962	1,82934104	2,35E+00	4,00E-01	3,54E-01
1963	1,86477844	5,49E-01	6,10E-01	2,89E-01
1964	2,0286927	1,70E+00	5,40E-01	2,18E-01
1965	2,27423541	1,50E+00	4,80E-01	2,26E-01
1966	2,54104544	1,82E+00	5,00E-01	1,73E-01
1967	2,76422195	1,31E+00	4,50E-01	2,34E-01
1968	2,92231525	3,14E+00	4,70E-01	2,79E-01
1969	2,99406257	1,92E+00	5,10E-01	3,24E-01
1970	3,00754033	6,6	5,10E-01	3,66E-01
1971	3,00755606	2,62664165	4,60E-01	3,53E-01
1972	3,0229773	3,65630713	4,60E-01	3,43E-01
1973	3,04688556	6,17283951	5,70E-01	4,03E-01
1974	3,08605182	4,6996124	7,40E-01	4,00E-01
1975	3,13292251	8,23031665	7,60E-01	4,54E-01
1976	3,16526564	9,4307354	7,00E-01	4,34E-01
1977	3,18398661	11,9892833	7,20E-01	4,69E-01
1978	3,20867185	17,5239234	6,50E-01	5,22E-01
1979	3,24174839	11,3486005	6,40E-01	4,25E-01
1980	3,27303955	9,5178245	6,40E-01	3,91E-01

1981	3,30050472	14,6548426	6,50E-01	3,70E-01
1982	3,3045843	6,54250963	5,90E-01	3,73E-01
1983	3,26580604	5,96716393	5,30E-01	3,76E-01
1984	3,17737218	8,11639796	5,30E-01	3,52E-01
1985	3,05655356	10,482287	5,00E-01	3,46E-01
1986	2,92188712	12,3716092	3,50E-01	3,36E-01
1987	2,79511725	7,44126091	3,20E-01	2,76E-01
1988	2,68503263	5,91154496	3,80E-01	2,76E-01
1989	2,5989949	9,30436126	4,70E-01	3,01E-01
1990	2,52611522	16,6525344	4,80E-01	2,86E-01
1991	2,46501327	25,8863869	5,20E-01	3,18E-01
1992	2,39076574	31,6696619	4,90E-01	3,08E-01
1993	2,278	20,5403261	4,40E-01	2,91E-01
1994	2,11651212	29,0476561	5,10E-01	3,12E-01
1995	1,92896481	29,7796265	5,70E-01	3,18E-01
1996	1,73542367	18,6790759	5,40E-01	2,51E-01
1997	1,57185312	5,73352275	5,20E-01	2,38E-01
1998	1,46235389	4,95016164	4,70E-01	2,87E-01
1999	1,42313514	2,64551113	5,20E-01	2,78E-01
2000	1,43428702	0,33916319	6,30E-01	2,29E-01
2001	1,45781469	4,22598835	5,80E-01	2,69E-01
2002	1,47264466	1,41830192	6,00E-01	3,04E-01
2003	1,48881826	4,26895396	6,30E-01	3,00E-01
2004	1,5008513	3,9618003	5,90E-01	3,32E-01
2005	1,50850618	1,38244657	6,50E-01	3,15E-01
2006	1,51934709	2,31452409	6,50E-01	2,96E-01
2007	1,52948604	3,67382727	7,10E-01	3,37E-01
2008	1,52611669	4,86299053	7,50E-01	3,69E-01
2009	1,50522755	5,73433341	5,40E-01	4,67E-01
2010	1,47134704	3,91304348	5,20E-01	4,14E-01
2011	1,43318467	5	6,10E-01	3,53E-01
2012	1,17E+00	4,30E+00	6,30E-01	3,56E-01

الملحق الثالث: استقرارية السلاسل الزمنية

أ- استقرارية المتغير التابع:

ADF Test Statistic	6.327827-	%1 Critical Value*	-4.1498	
		%5 Critical Value	3.5005-	
		%10 Critical Value	3.1793-	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
LS // Dependent Variable is D(Y)				
Date: 07/28/13 Time: 15:21				
Sample(adjusted): 1963 2012				
Included observations: 50 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic Prob .	
Y(-1)	-0.858619	0.135689	6.327827-	0.0000
C	0.100569	0.038200	2.632703	0.0114
@TREND(1962)	-0.001673	0.001245	1.343873-	0.1854
R-squared	0.462170	Mean dependent var	0.005070	
Adjusted R-squared	0.439284	S.D. dependent var	0.168424	
S.E. of regression	0.126118	Akaike info criterion	4.082951-	
Sum squared resid	0.747569	Schwarz criterion	3.968230-	
Log likelihood	34.12686	F-statistic	20.19413	
Durbin-Watson stat	1.819066	Prob(F-statistic)	0.000000	

ب) - استقرارية المتغيرات المستقلة (البنكية):

ADF Test Statistic	-1.729267	1% Critical Value*	-4.1498	
		5% Critical Value	-3.5005	
		10% Critical Value	-3.1793	
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
LS // Dependent Variable is D(LOGCRED)				
Date: 07/28/13 Time: 15:49				
Sample(adjusted): 1963 2012				
Included observations: 50 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGCRED(-1)	-0.093709	0.054190	-1.729267	0.0903
C	0.000193	0.056148	0.003437	0.9973
@TREND(1962)	-0.002877	0.001649	-1.744249	0.0877
R-squared	0.092713	Mean dependent var	-0.000678	
Adjusted R-squared	0.054105	S.D. dependent var	0.167282	
S.E. of regression	0.162694	Akaike info criterion	-3.573643	
Sum squared resid	1.244059	Schwarz criterion	-3.458922	
Log likelihood	21.39416	F-statistic	2.401388	
Durbin-Watson stat	1.849249	Prob(F-statistic)	0.101626	

ADF Test Statistic	-7.474328	1% Critical Value*	-4.1540
		5% Critical Value	-3.5025
		10% Critical Value	-3.1804
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.			
Augmented Dickey-Fuller Test Equation			
LS // Dependent Variable is D(LOGCRED,2)			
Date: 07/28/13 Time: 16:10			
Sample(adjusted): 1964 2012			
Included observations: 49 after adjusting endpoints			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic Prob.
D(LOGCRED(-1))	-1.040436	0.139201	-7.474328 0.0000
C	0.092142	0.047943	1.921907 0.0608
@TREND(1962)	-0.003296	0.001633	-2.018736 0.0494
R-squared	0.548912	Mean dependent var	0.010308
Adjusted R-squared	0.529300	S.D. dependent var	0.229470
S.E. of regression	0.157434	Akaike info criterion	-3.638233
Sum squared resid	1.140125	Schwarz criterion	-3.522407
Log likelihood	22.60872	F-statistic	27.98786
Durbin-Watson stat	1.854970	Prob(F-statistic)	0.000000

ADF Test Statistic	-2.375481	1% Critical Value*	-4.1498
		5% Critical Value	-3.5005
		10% Critical Value	-3.1793

***MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.**

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
LS // Dependent Variable is D(LOGDEP)
Date: 07/28/13 Time: 16:31
Sample(adjusted): 1963 2012
Included observations: 50 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGDEP(-1)	-0.199090	0.083811	-2.375481	0.0217
C	-0.248600	0.127664	-1.947295	0.0575
@TREND(1962)	0.002389	0.001927	1.239758	0.2212

R-squared	0.109969	Mean dependent var	0.021972
Adjusted R-squared	0.072096	S.D. dependent var	0.154872
S.E. of regression	0.149185	Akaike info criterion	-3.747009
Sum squared resid	1.046043	Schwarz criterion	-3.632287
Log likelihood	25.7282	F-statistic	2.903586
Durbin-Watson stat	1.419608	Prob(F-statistic)	0.064717

ADF Test Statistic	-6.578436	1% Critical Value*	-4.1540
		5% Critical Value	-3.5025
		10% Critical Value	-3.1804
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.			
Augmented Dickey-Fuller Test Equation			
LS // Dependent Variable is D(LOGDEP,2)			
Date: 07/28/13 Time: 16:44			
Sample(adjusted): 1964 2012			
Included observations: 49 after adjusting endpoints			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic Prob.
D(LOGDEP(-1))	-0.869802	0.132220	-6.578436 0.0000
C	0.070213	0.043065	1.630372 0.1099
@TREND(1962)	-0.001626	0.001447	-1.123785 0.2669
R-squared	0.487499	Mean dependent var	0.009441
Adjusted R-squared	0.465217	S.D. dependent var	0.195482
S.E. of regression	0.142954	Akaike info criterion	-3.831193
Sum squared resid	0.940050	Schwarz criterion	-3.715368
Log likelihood	27.33625	F-statistic	21.87799
Durbin-Watson stat	1.677103	Prob(F-statistic)	0.000000

ADF Test Statistic	-1.923187	1% Critical Value*	-4.1498
		5% Critical Value	-3.5005
		10% Critical Value	-3.1793
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.			
Augmented Dickey-Fuller Test Equation			
LS // Dependent Variable is D(LOGMASS)			
Date: 07/28/13 Time: 16:47			
Sample(adjusted): 1963 2012			
Included observations: 50 after adjusting endpoints			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic Prob.
LOGMASS(-1)	-0.147309	0.076597	-1.923187 0.0605
C	-0.098047	0.066320	-1.478393 0.1460
@TREND(1962)	0.000770	0.001245	0.618336 0.5393
R-squared	0.072985	Mean dependent var	0.011810
Adjusted R-squared	0.033538	S.D. dependent var	0.123210
S.E. of regression	0.121126	Akaike info criterion	-4.163716
Sum squared resid	0.689566	Schwarz criterion	-4.048995
Log likelihood	36.14598	F-statistic	1.850186
Durbin-Watson stat	1.394355	Prob(F-statistic)	0.168476

ADF Test Statistic	-6.134966	1% Critical Value*	-4.1540
		5% Critical Value	-3.5025
		10% Critical Value	-3.1804

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
LS // Dependent Variable is D(LOGMASS,2)				
Date: 07/28/13 Time: 16:49				
Sample(adjusted): 1964 2012				
ADF Test Statistics: 49 after-adjusting endpoints				
		1% Critical Value*		-4.1498
		5% Critical Value		-3.5005
		10% Critical Value		-3.1793
<hr/>				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGMASS(-1))	-0.841212	0.137118	-6.134966	0.0000
C	0.035584	0.034606	1.028272	0.3092
@TREND(1962)	-0.000709	0.001167	-0.607753	0.5463
<hr/>				
R-squared	0.450651	Mean dependent var		0.010318
Adjusted R-squared	0.426766	S.D. dependent var		0.152454
S.E. of regression	0.115426	Akaike info criterion		-4.258976
Sum squared resid	0.612868	Schwarz criterion		-4.143151
Log likelihood	37.81694	F-statistic		18.86771
Durbin-Watson stat	1.698153	Prob(F-statistic)		0.000001

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 LS // Dependent Variable is D(LOGCDEP)
 Date: 07/28/13 Time: 16:51

ADF Test Statistic	1963 2012	-7.621254	1% Critical Value*	-4.1540
Included observations:	50 after adjusting endpoints		5% Critical Value	-3.5025
			10% Critical Value	-3.1804

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGCDEP(-1)	-0.073805	0.053993	-1.366920	0.1782
C	0.080917	0.058914	1.373480	0.1761
@TREND(1962)	-0.003269	0.001749	-1.869123	0.0678
R-squared	0.069266	Mean dependent var		-0.022834
Adjusted R-squared	0.029660	S.D. dependent var		0.128150
S.E. of regression	0.126235	Akaike info criterion		-4.081093
Sum squared resid	0.748960	Schwarz criterion		-3.966372
Log likelihood	34.08040	F-statistic		1.748889
Durbin-Watson stat	2.149354	Prob(F-statistic)		0.185098

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
LS // Dependent Variable is D(LOGCDEP,2)				
Date: 07/28/13 Time: 16:53				
Sample Statistics	1964 2012	-2.812943	1% Critical Value*	-4.1498
Included observations:	49 after adjusting endpoints		5% Critical Value	-3.5005
			10% Critical Value	-3.1793
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGCDEP(-1))	-1.125243	0.147645	-7.621254	0.0000
C	0.017298	0.038732	0.446608	0.6573
@TREND(1962)	-0.001721	0.001332	-1.291650	0.2029
R-squared	0.558447	Mean dependent var		0.000112
Adjusted R-squared	0.539249	S.D. dependent var		0.190020
S.E. of regression	0.128983	Akaike info criterion		-4.036880
Sum squared resid	0.765284	Schwarz criterion		-3.921054
Log likelihood	32.37558	F-statistic		29.08884
Durbin-Watson stat	1.984907	Prob(F-statistic)		0.000000

ج- استقرارية المتغيرات المستقلة (الحقيقية):

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

LS // Dependent Variable is D(LOGINF)

Date: 07/28/13 Time: 17:02

ADF Test Statistic	1963 2012	-11.59602	1% Critical Value*	-4.1540
Included observations:	50 after adjusting endpoints		5% Critical Value	-3.5025
			10% Critical Value	-3.1804

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGINF(-1)	-0.286244	0.101760	-2.812943	0.0071
C	0.485601	0.249665	1.945007	0.0578
@TREND(1962)	0.000274	0.007000	0.039191	0.9689
R-squared	0.146179	Mean dependent var		0.012084
Adjusted R-squared	0.109846	S.D. dependent var		0.749322
S.E. of regression	0.706970	Akaike info criterion		-0.635410
Sum squared resid	23.49089	Schwarz criterion		-0.520689
Log likelihood	-52.06167	F-statistic		4.023336
Durbin-Watson stat	2.405285	Prob(F-statistic)		0.024385

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
LS // Dependent Variable is D(LOGINF,2)				
Date: 07/28/13 Time: 17:04				
Sample(adjusted): 1964 2012				
ADF Test Statistics: 49 after adjusting endpoints				
		1% Critical Value*		-4.1498
		5% Critical Value		-3.5005
		10% Critical Value		-3.1793
<hr/>				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGINF(-1))	-1.442750	0.124418	-11.59602	0.0000
C	0.242380	0.195058	1.242603	0.2203
@TREND(1962)	-0.007444	0.006589	-1.129804	0.2644
<hr/>				
R-squared	0.745668	Mean dependent var		0.026597
Adjusted R-squared	0.734610	S.D. dependent var		1.264999
S.E. of regression	0.651677	Akaike info criterion		-0.797143
Sum squared resid	19.53540	Schwarz criterion		-0.681317
Log likelihood	-46.99798	F-statistic		67.43305
Durbin-Watson stat	1.987058	Prob(F-statistic)		0.000000

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

LS // Dependent Variable is D(LOGINV)

Date: 07/28/13 Time: 17:11

Sample Statistics	1963 2012	-6.691306	1%	Critical Value*	-4.1540
Included observations:	50 after adjusting endpoints		5%	Critical Value	-3.5025
			10%	Critical Value	-3.1804

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGINV(-1)	-0.181395	0.083420	-2.174474	0.0347
C	-0.219111	0.102384	-2.140083	0.0376
@TREND(1962)	0.000560	0.001259	0.444700	0.6586
R-squared	0.093668	Mean dependent var		0.000113
Adjusted R-squared	0.055101	S.D. dependent var		0.132082
S.E. of regression	0.128392	Akaike info criterion		-4.047210
Sum squared resid	0.774771	Schwarz criterion		-3.932489
Log likelihood	33.23334	F-statistic		2.428686
Durbin-Watson stat	1.722057	Prob(F-statistic)		0.099141

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
LS // Dependent Variable is D(LOGINV,2)				
Date: 07/28/13 Time: 17:24				
Sample(adjusted): 1964 2012				
ADF Test Statistics: 49 after 2013 endpoints				
			1% Critical Value*	-4.1498
			5% Critical Value	-3.5005
			10% Critical Value	-3.1793
<hr/>				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGINV(-1))	-0.962497	0.143843	-6.691306	0.0000
C	0.005682	0.039750	0.142951	0.8870
@TREND(1962)	-5.48E-05	0.001343	-0.040797	0.9676
<hr/>				
R-squared	0.494008	Mean dependent var		0.004313
Adjusted R-squared	0.472008	S.D. dependent var		0.182799
S.E. of regression	0.132828	Akaike info criterion		-3.978136
Sum squared resid	0.811586	Schwarz criterion		-3.862310
Log likelihood	30.93634	F-statistic		22.45526
Durbin-Watson stat	2.040720	Prob(F-statistic)		0.000000

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

LS // Dependent Variable is D(LOGOUV)

Date: 07/28/13 Time: 17:35

Sample (adjusted): 1962-2012

ADF Test Statistic: -6.887361
 Included observations: 50 after adjusting endpoints

1% Critical Value*	-4.1540
5% Critical Value	-3.5025
10% Critical Value	-3.1804

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGOUV(-1)	-0.276104	0.097107	-2.843306	0.0066
C	-0.167331	0.075114	-2.227687	0.0307
@TREND(1962)	0.000316	0.001270	0.248986	0.8045
R-squared	0.148386	Mean dependent var	0.009085	
Adjusted R-squared	0.112147	S.D. dependent var	0.134821	
S.E. of regression	0.127037	Akaike info criterion	-4.068434	
Sum squared resid	0.758501	Schwarz criterion	-3.953712	
Log likelihood	33.76392	F-statistic	4.094646	
Durbin-Watson stat	1.406470	Prob(F-statistic)	0.022946	

***MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.**

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
LS // Dependent Variable is D(LOGOUV,2)
Date: 07/28/13 Time: 17:37
Sample(adjusted): 1964 2012
Included observations: 49 after adjusting endpoints

ADF Test Statistic	-3.378219	1% Critical Value*	-4.1498
		5% Critical Value	-3.5005
		10% Critical Value	-3.1793

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGOUV(-1))	-0.904812	0.131373	-6.887361	0.0000
C	-0.017616	0.037114	-0.474642	0.6373
@TREND(1962)	0.000671	0.001252	0.536186	0.5944
R-squared	0.511819	Mean dependent var	-0.007954	
Adjusted R-squared	0.490593	S.D. dependent var	0.173431	
S.E. of regression	0.123783	Akaike info criterion	-4.119187	
Sum squared resid	0.704818	Schwarz criterion	-4.003361	
Log likelihood	34.39208	F-statistic	24.11365	
Durbin-Watson stat	1.713019	Prob(F-statistic)	0.000000	

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

LS // Dependent Variable is D(LOGPOP)

Date: 07/28/13 Time: 17:59

Sample(adjusted): 1963 2012

Included observations: 50 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGPOP(-1)	-0.086406	0.025578	-3.378219	0.0015
C	0.148482	0.033103	4.485514	0.0000
@TREND(1962)	-0.003414	0.000561	-6.083092	0.0000
R-squared	0.452616	Mean dependent var		-0.008935
Adjusted R-squared	0.429323	S.D. dependent var		0.053180
S.E. of regression	0.040174	Akaike info criterion		-6.370968
Sum squared resid	0.075854	Schwarz criterion		-6.256246
Log likelihood	91.32727	F-statistic		19.43147
Durbin-Watson stat	0.597006	Prob(F-statistic)		0.000001

الملحق الرابع: السببية

أ- المتغير التابع و المتغيرات البنكية:

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 07/28/13 Time: 18:19			
Sample: 1962 2012			
Lags: 2			
Null Hypothesis	Obs	F-Statistic	Probability
LOGCRED does not Granger Cause Y	49	0.23869	0.78867
Y does not Granger Cause LOGCRED		0.48701	0.61774
LOGDEP does not Granger Cause Y	49	0.20361	0.81654
Y does not Granger Cause LOGDEP		0.08927	0.91476
LOGMASS does not Granger Cause Y	49	0.01803	0.98214
Y does not Granger Cause LOGMASS		0.62410	0.54042
LOGCDEP does not Granger Cause Y	49	1.21189	0.30737
Y does not Granger Cause LOGCDEP		0.61484	0.54531

(ب)- المتغير التابع و المتغيرات الحقيقية:

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 07/28/13 Time: 18:45

Sample: 1962 2012

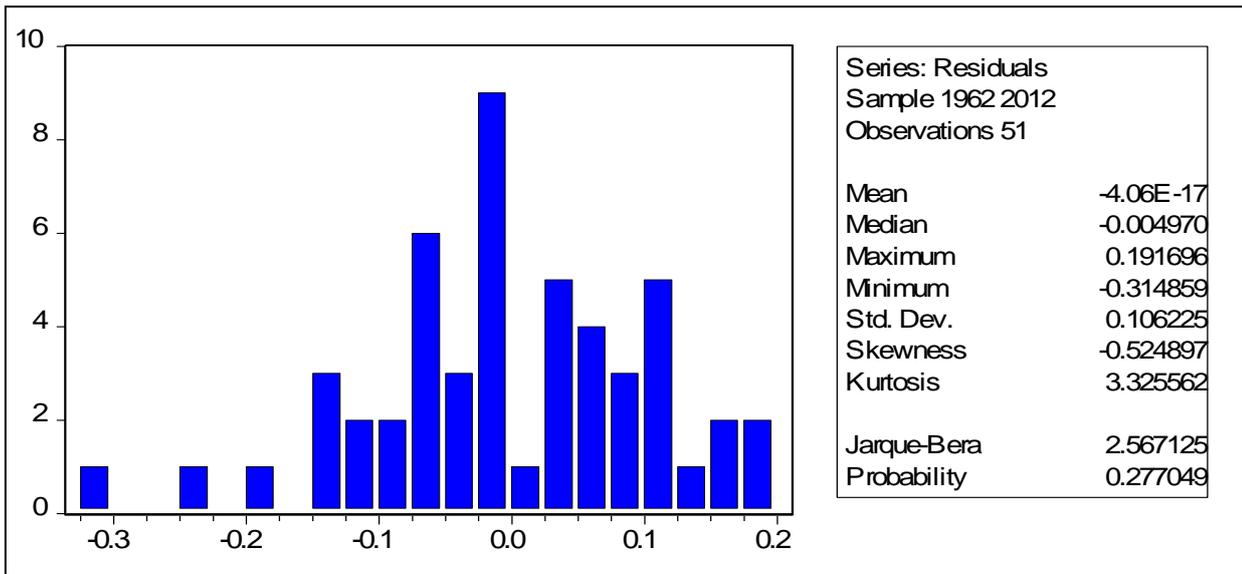
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
LOGOUV does not Granger Cause Y Y does not Granger Cause LOGOUV	49	0.83104 1.20481	0.44232 0.30944
LOGINF does not Granger Cause Y Y does not Granger Cause LOGINF	49	0.38797 0.11098	0.68073 0.89521
LOGINV does not Granger Cause Y Y does not Granger Cause LOGINV	49	2.32712 3.43747	0.10947 0.04101
LOGPOP does not Granger Cause Y Y does not Granger Cause LOGPOP	49	0.41989 0.69481	0.65972 0.50456

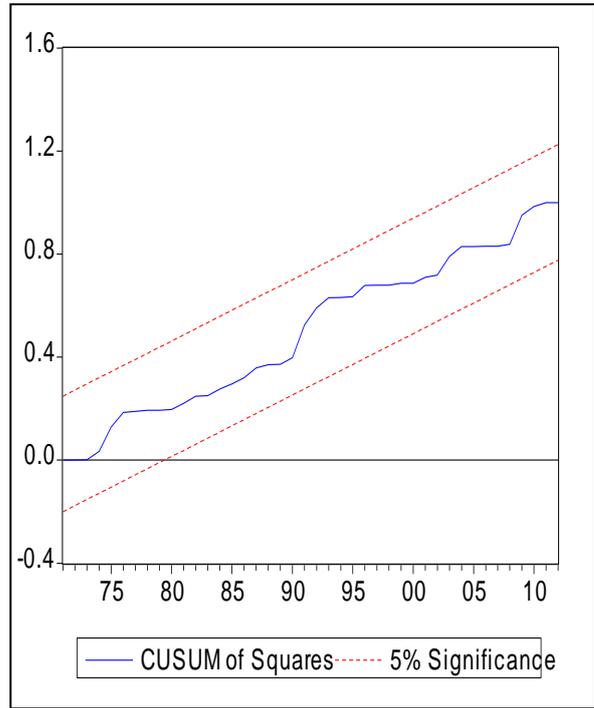
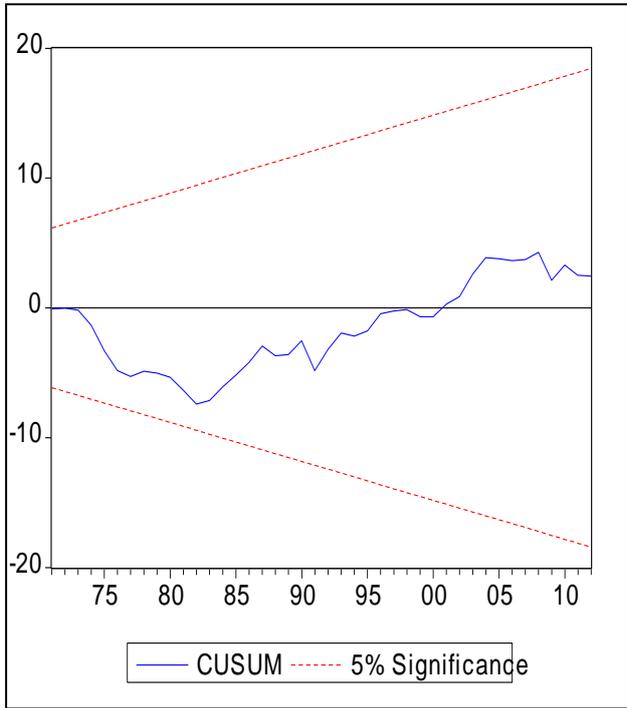
الملحق الخامس: النتائج واختبارات البواقي

أ- النتائج و اختبار البواقي باستعمال النموذج الكامل:

LS // Dependent Variable is Y				
Date: 07/27/13 Time: 12:58				
Sample: 1962 2012				
Included observations: 51				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.266704	0.202289	1.318430	0.1945
LOGCRED	-1.378250	2.911887	-0.473318	0.6384
LOGDEP	1.361427	2.915114	0.467024	0.6429
LOGMASS	0.018608	0.199258	0.093384	0.9260
LOGCDEP	1.342515	2.893827	0.463924	0.6451
LOGOUV	0.302534	0.125316	2.414174	0.0202
LOGINF	-0.042355	0.022932	-1.846970	0.0718
LOGINV	0.048037	0.122915	0.390816	0.6979
LOGPOP	0.138235	0.112311	1.230832	0.2252
R-squared	0.356688	Mean dependent var	0.061100	
Adjusted R-squared	0.234153	S.D. dependent var	0.132439	
S.E. of regression	0.115901	Akaike info criterion	-4.151259	
Sum squared resid	0.564184	Schwarz criterion	-3.810348	
Log likelihood	42.49123	F-statistic	2.910897	
Durbin-Watson stat	2.174460	Prob(F-statistic)	0.011211	



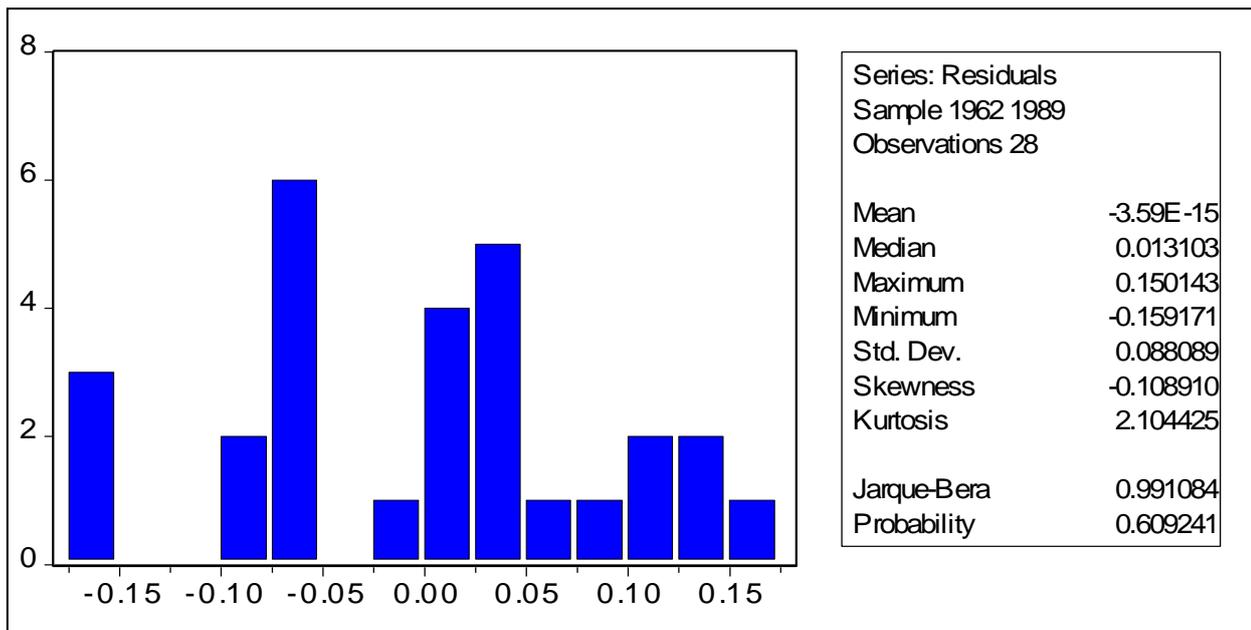
White Heteroskedasticity Test:			
F-statistic	0.731865	Probability	0.743525
Obs*R-squared	13.06506	Probability	0.667995



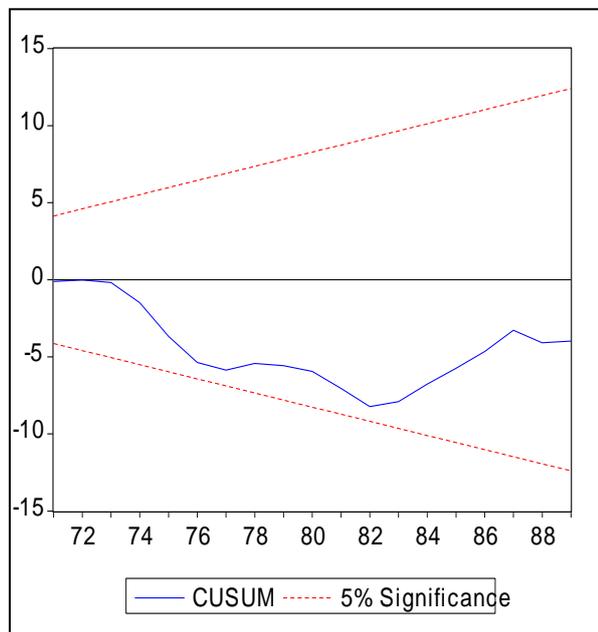
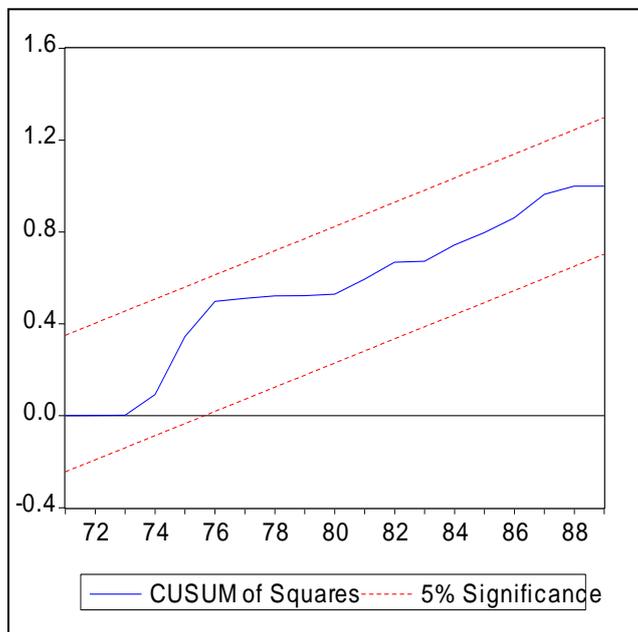
LS // Dependent Variable is Y
 Date: 07/27/13 Time: 13:01
 Sample: 1962 1989
 Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.301715	0.593288	-0.508548	0.6169
LOGCRED	-11.99548	15.89189	-0.754818	0.4596
LOGDEP	12.19762	16.06729	0.759158	0.4571
LOGMASS	-0.552396	0.668629	-0.826162	0.4190
LOGCDEP	12.28238	15.88797	0.773061	0.4490
LOGOUV	-0.037999	0.199750	-0.190234	0.8511
LOGINF	-0.080823	0.056677	-1.426018	0.1701
LOGINV	0.296921	0.166941	1.778592	0.0913
LOGPOP	0.560735	0.312797	1.792648	0.0890

R-squared	0.532766	Mean dependent var	0.082925
Adjusted R-squared	0.336037	S.D. dependent var	0.128871
S.E. of regression	0.105009	Akaike info criterion	-4.252322
Sum squared resid	0.209512	Schwarz criterion	-3.824114
Log likelihood	28.80223	F-statistic	2.708111
Durbin-Watson stat	1.823206	Prob(F-statistic)	0.035638



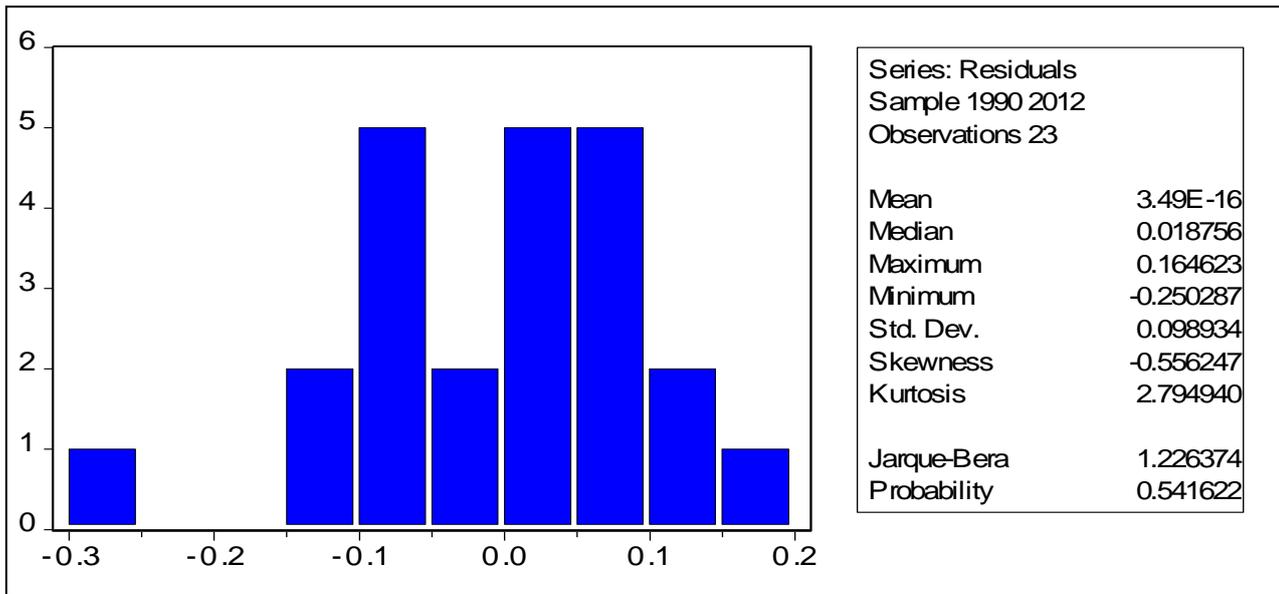
White Heteroskedasticity Test:			
F-statistic	1.099666	Probability	0.446990
Obs*R-squared	17.22876	Probability	0.370946



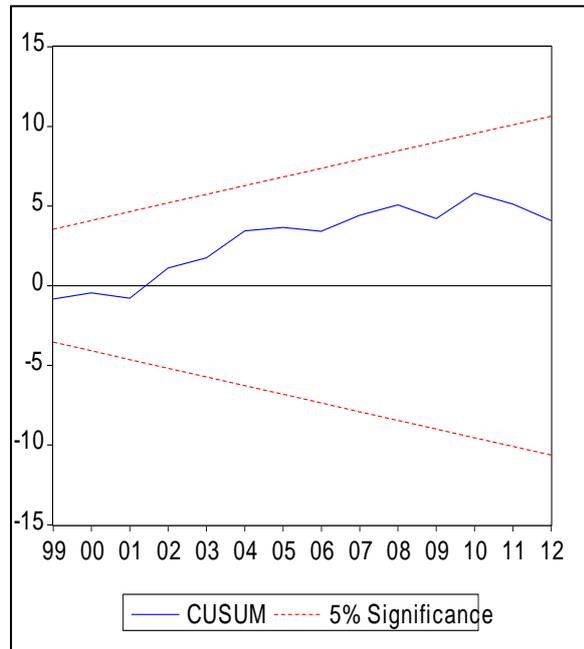
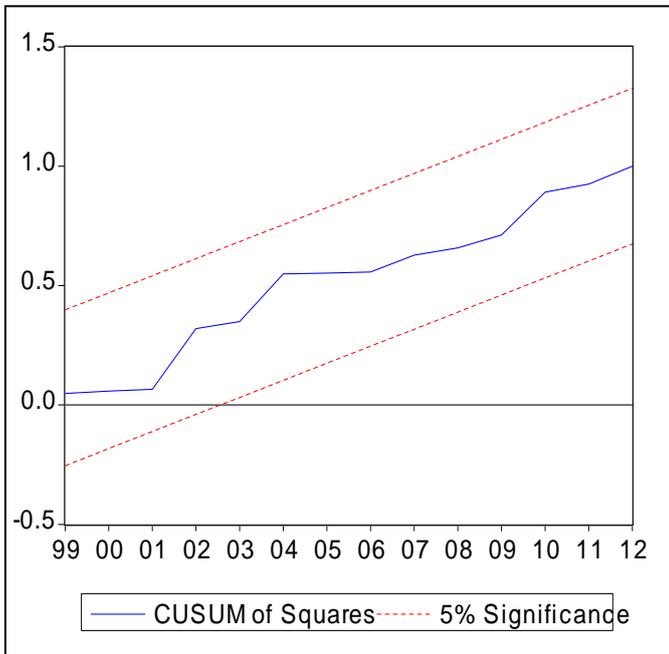
LS // Dependent Variable is Y
 Date: 07/27/13 Time: 13:05
 Sample: 1990 2012
 Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.688544	0.549613	-1.252781	0.2308
LOGCRED	-1.485080	3.723978	-0.398789	0.6961
LOGDEP	1.051869	3.554020	0.295966	0.7716
LOGMASS	0.500297	0.391449	1.278064	0.2220
LOGCDEP	1.251625	3.677993	0.340301	0.7387
LOGOUV	-0.075185	0.395395	-0.190151	0.8519
LOGINF	-0.002242	0.052079	-0.043057	0.9663
LOGINV	-0.522572	0.325531	-1.605292	0.1307
LOGPOP	-0.051730	0.289689	-0.178569	0.8608

R-squared	0.460338	Mean dependent var	0.034530
Adjusted R-squared	0.151960	S.D. dependent var	0.134674
S.E. of regression	0.124020	Akaike info criterion	-3.888448
Sum squared resid	0.215335	Schwarz criterion	-3.444124
Log likelihood	21.08157	F-statistic	1.492770
Durbin-Watson stat	2.790709	Prob(F-statistic)	0.244620



White Heteroskedasticity Test:			
F-statistic	2.715490	Probability	0.111537
Obs*R-squared	20.20918	Probability	0.210947

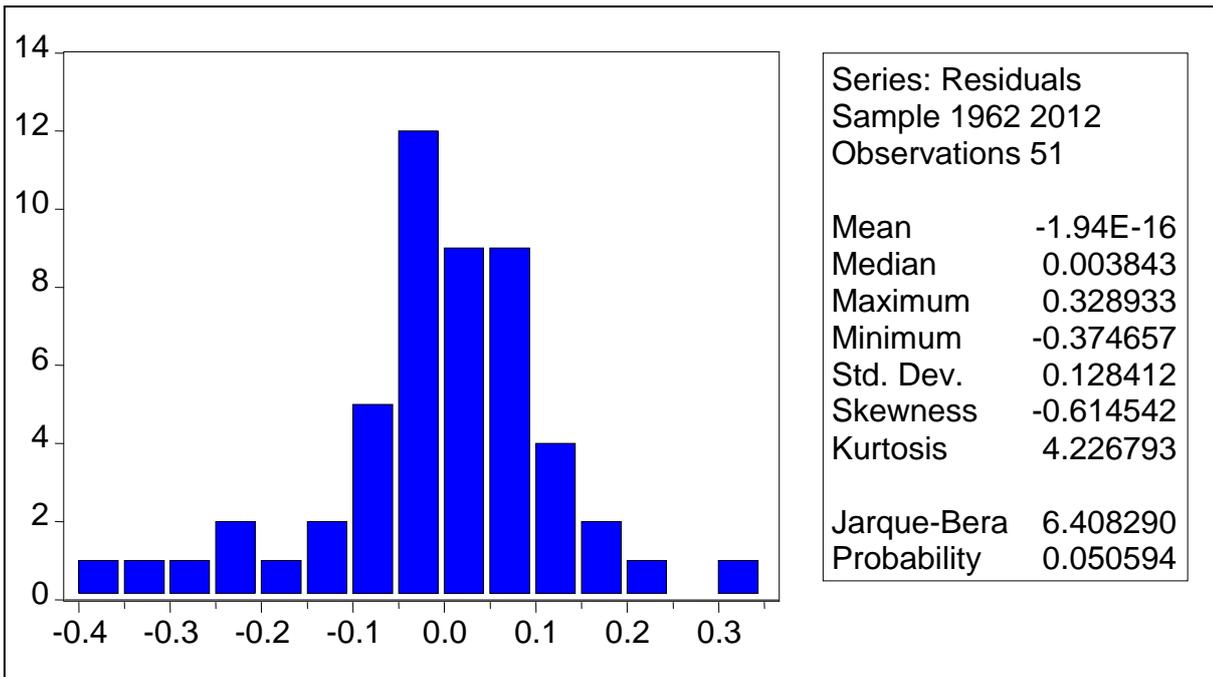


ب)- النتائج و اختبار البواقي باستعمال المتغيرات البنكية:

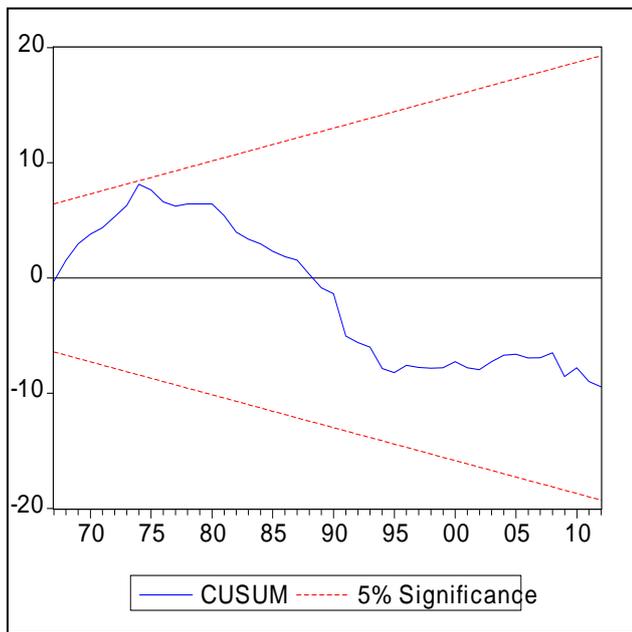
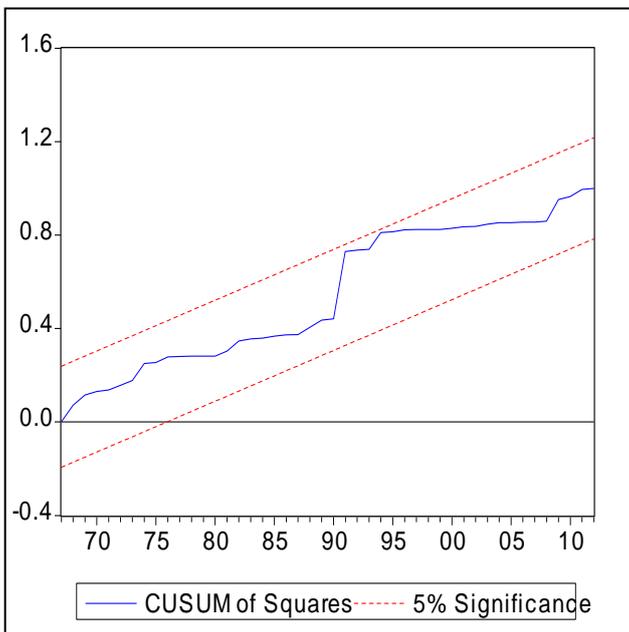
LS // Dependent Variable is Y
 Date: 07/27/13 Time: 12:59
 Sample: 1962 2012
 Included observations: 51

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.017099	0.068424	0.249890	0.8038
LOGCRED	-2.466751	3.207002	-0.769176	0.4457
LOGDEP	2.274097	3.208445	0.708785	0.4820
LOGMASS	0.207929	0.180846	1.149755	0.2562
LOGCDEP	2.379281	3.189499	0.745973	0.4595

R-squared	0.059879	Mean dependent var	0.061100
Adjusted R-squared	-0.021871	S.D. dependent var	0.132439
S.E. of regression	0.133879	Akaike info criterion	-3.928742
Sum squared resid	0.824486	Schwarz criterion	-3.739347
Log likelihood	32.81706	F-statistic	0.732468
Durbin-Watson stat	1.608015	Prob(F-statistic)	0.574507



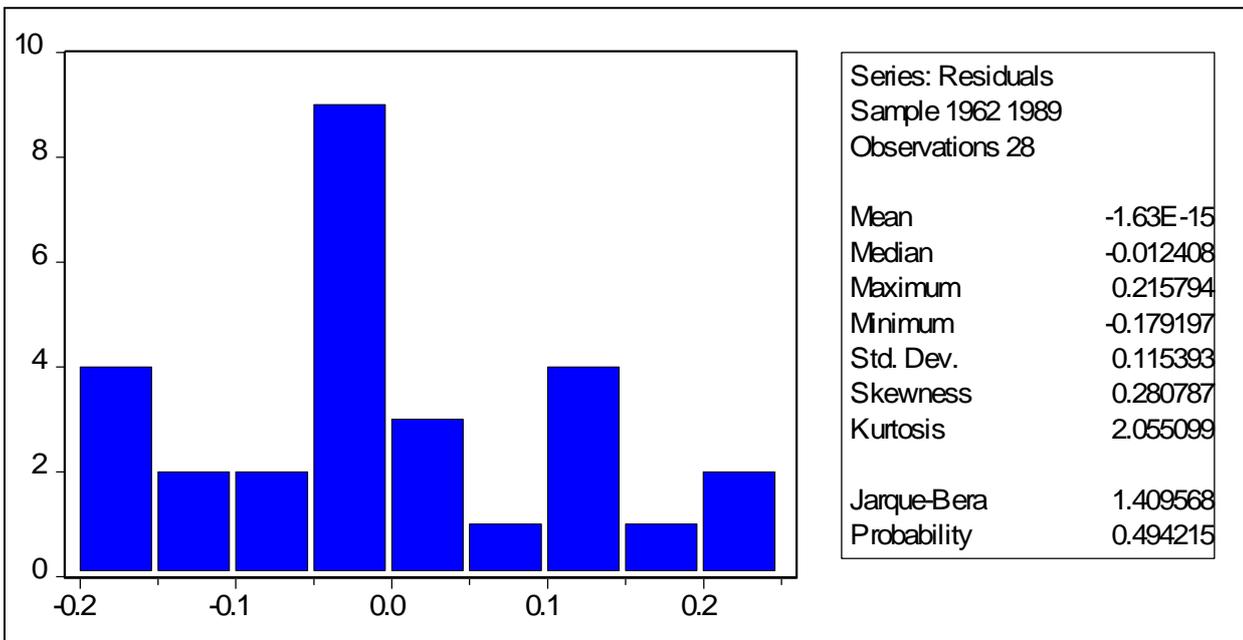
White Heteroskedasticity Test:			
F-statistic	0.931615	Probability	0.500951
Obs*R-squared	7.686079	Probability	0.464720



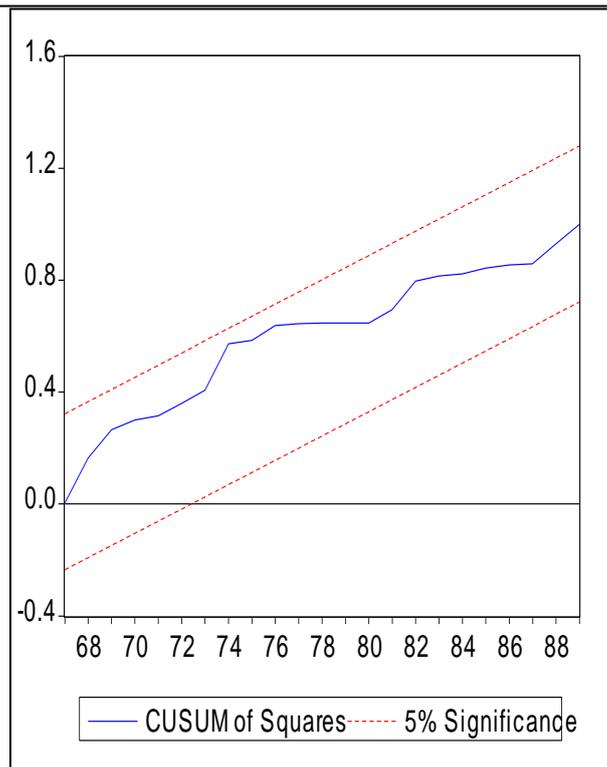
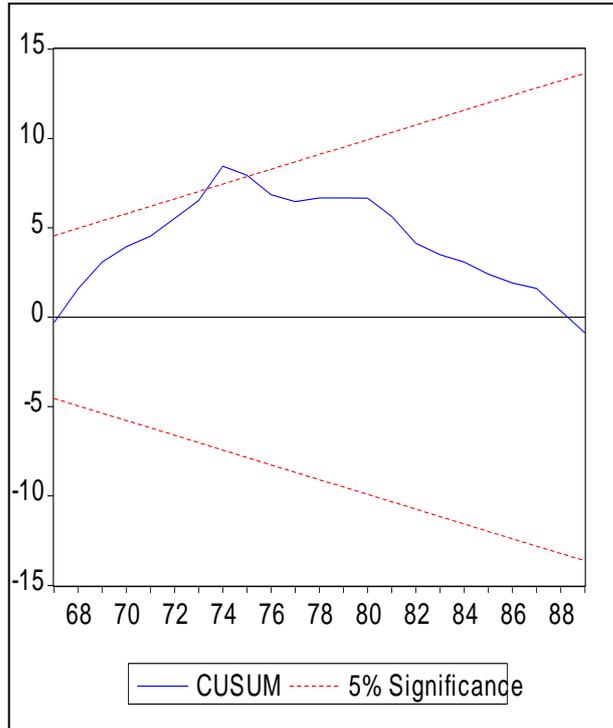
LS // Dependent Variable is Y
 Date: 07/27/13 Time: 13:03
 Sample: 1962 1989
 Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.086201	0.148130	0.581925	0.5663
LOGCRED	-5.407358	15.15274	-0.356857	0.7245
LOGDEP	6.307305	15.22347	0.414315	0.6825
LOGMASS	-1.374784	0.598482	-2.297118	0.0310
LOGCDEP	5.823298	15.13856	0.384667	0.7040

R-squared	0.198234	Mean dependent var	0.082925
Adjusted R-squared	0.058796	S.D. dependent var	0.128871
S.E. of regression	0.125025	Akaike info criterion	-3.998049
Sum squared resid	0.359519	Schwarz criterion	-3.760155
Log likelihood	21.24240	F-statistic	1.421667
Durbin-Watson stat	1.416174	Prob(F-statistic)	0.258453

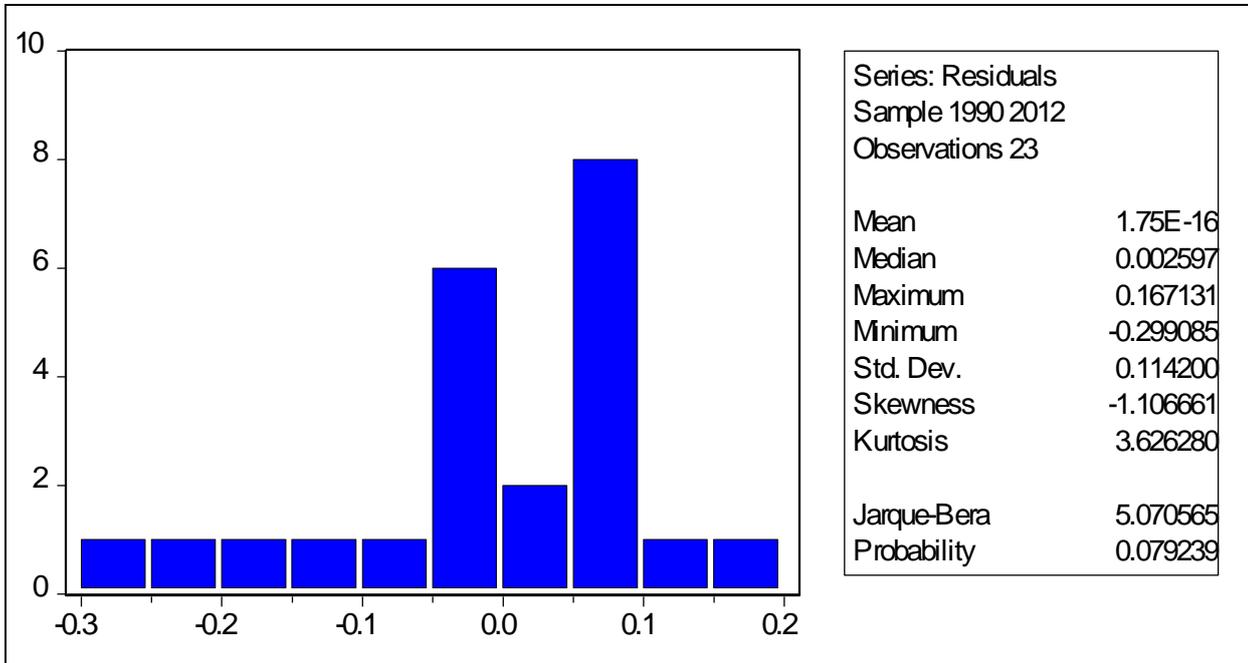


White Heteroskedasticity Test:			
F-statistic	2.058694	Probability	0.093833
Obs*R-squared	13.00122	Probability	0.111808

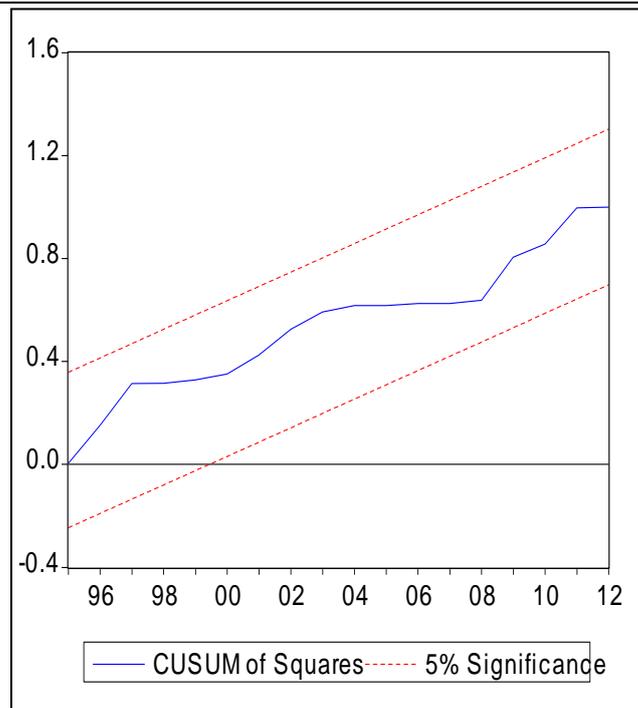
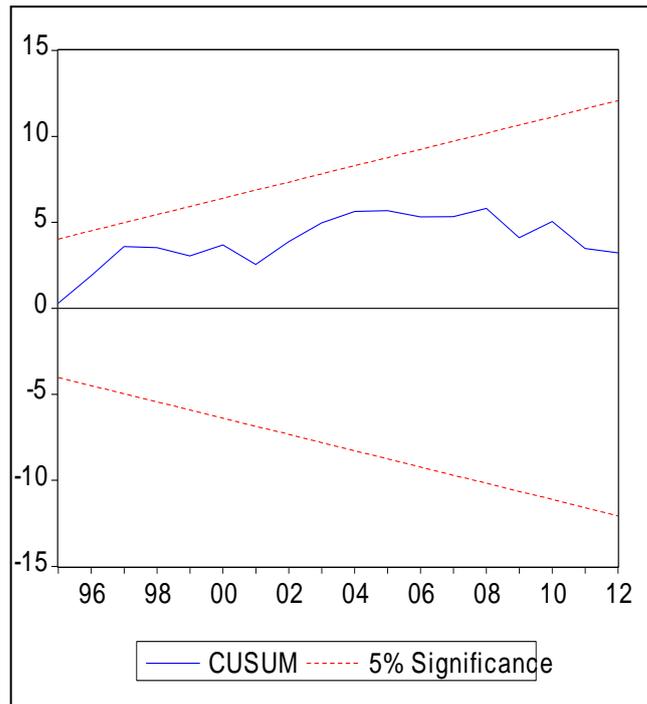


LS // Dependent Variable is Y
 Date: 07/27/13 Time: 13:06
 Sample: 1990 2012
 Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.181674	0.189419	-0.959111	0.3502
LOGCRED	-2.917374	3.156903	-0.924125	0.3676
LOGDEP	2.623653	3.118513	0.841315	0.4112
LOGMASS	0.092480	0.250283	0.369501	0.7161
LOGCDEP	2.703960	3.127876	0.864472	0.3987
R-squared	0.280941	Mean dependent var		0.034530
Adjusted R-squared	0.121151	S.D. dependent var		0.134674
S.E. of regression	0.126253	Akaike info criterion		-3.949274
Sum squared resid	0.286917	Schwarz criterion		-3.702428
Log likelihood	17.78107	F-statistic		1.758183
Durbin-Watson stat	2.683834	Prob(F-statistic)		0.181328

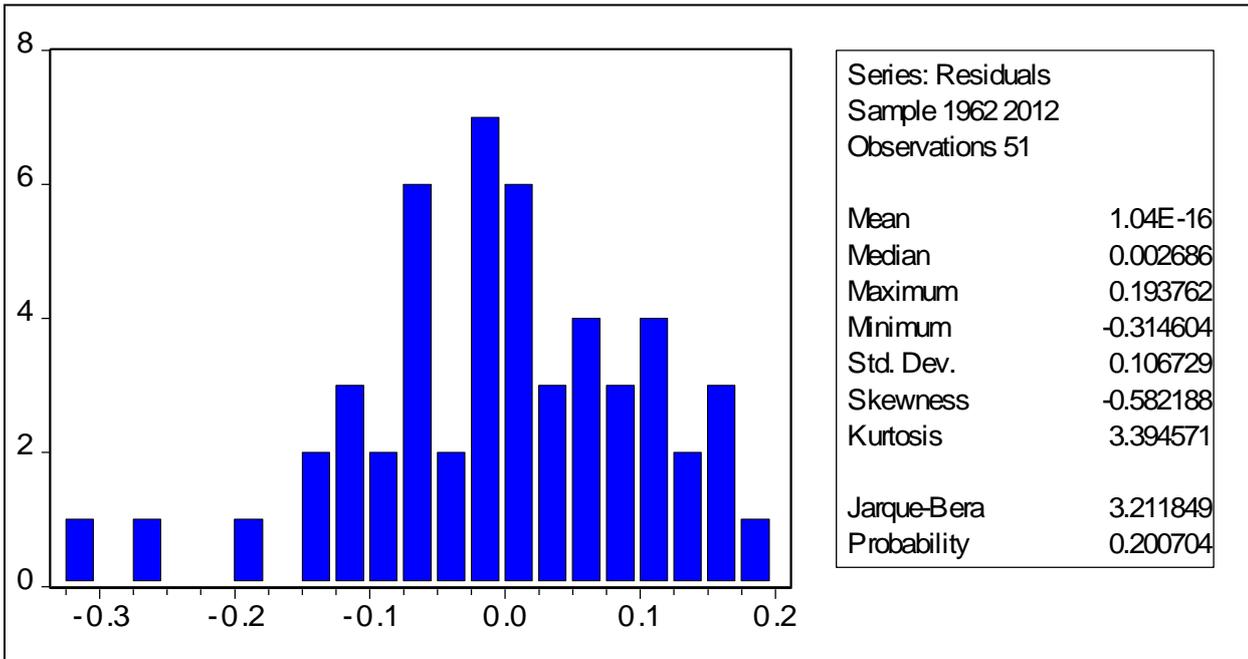


White Heteroskedasticity Test:			
F-statistic	1.041924	Probability	0.451524
Obs*R-squared	8.583421	Probability	0.378646

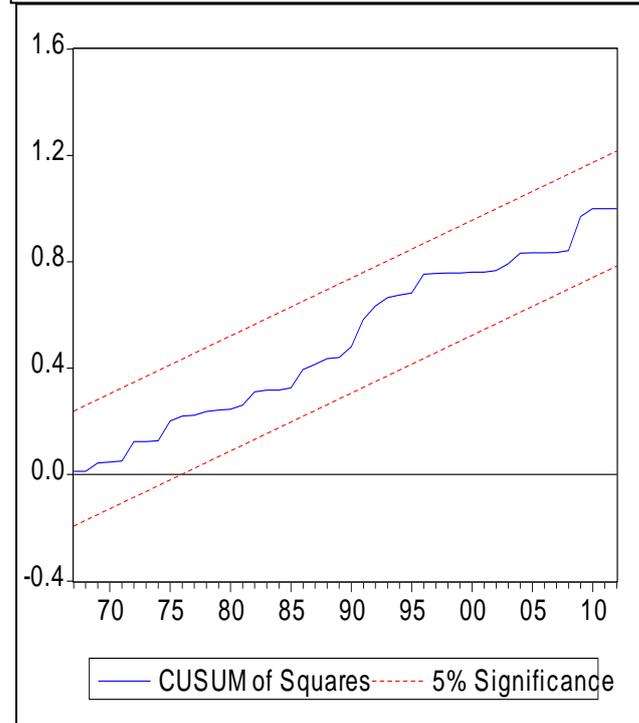
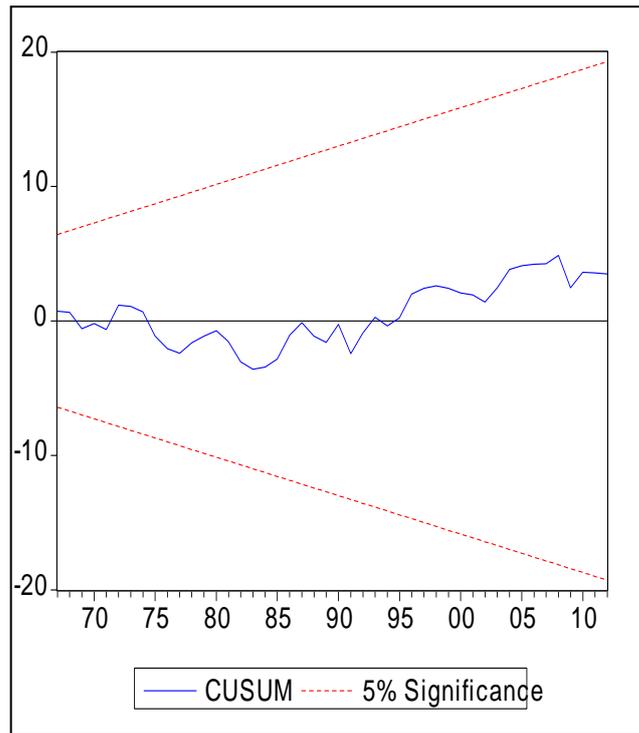


(ج) - النتائج و اختبار البواقي باستعمال المتغيرات الحقيقية:

LS // Dependent Variable is Y				
Date: 07/27/13 Time: 13:00				
Sample: 1962 2012				
Included observations: 51				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.299931	0.117015	2.563176	0.0137
LOGOUV	0.319133	0.098145	3.251651	0.0022
LOGINF	-0.045716	0.018323	-2.494935	0.0163
LOGINV	0.054203	0.093515	0.579626	0.5650
LOGPOP	0.115422	0.054090	2.133863	0.0382
R-squared	0.350562	Mean dependent var		0.061100
Adjusted R-squared	0.294089	S.D. dependent var		0.132439
S.E. of regression	0.111273	Akaike info criterion		-4.298644
Sum squared resid	0.569557	Schwarz criterion		-4.109249
Log likelihood	42.24955	F-statistic		6.207624
Durbin-Watson stat	2.174582	Prob(F-statistic)		0.000442



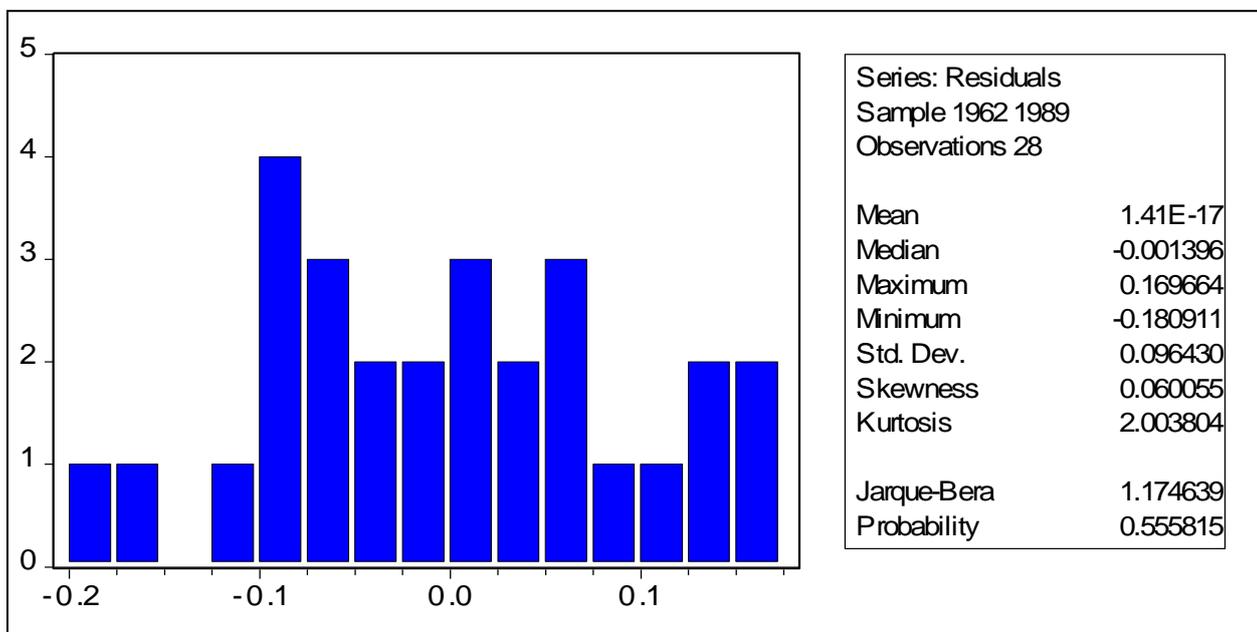
White Heteroskedasticity Test:			
F-statistic	1.369182	Probability	0.237926
Obs*R-squared	10.54938	Probability	0.228562



LS // Dependent Variable is Y
 Date: 07/27/13 Time: 13:04
 Sample: 1962 1989
 Included observations: 28

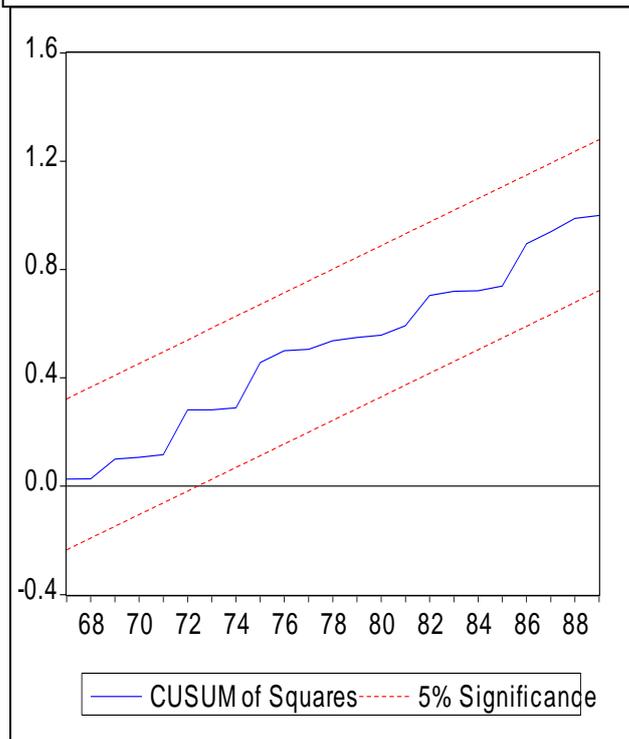
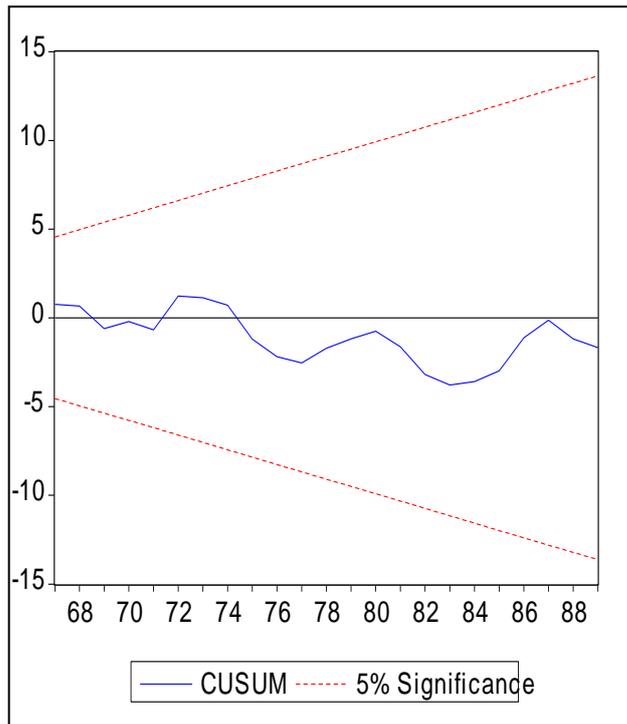
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.242275	0.236868	1.022828	0.3170
LOGOUV	0.219252	0.113698	1.928368	0.0662
LOGINF	-0.081956	0.039682	-2.065302	0.0503
LOGINV	0.170978	0.130499	1.310180	0.2031
LOGPOP	0.286277	0.180434	1.586606	0.1263

R-squared	0.440097	Mean dependent var	0.082925
Adjusted R-squared	0.342722	S.D. dependent var	0.128871
S.E. of regression	0.104479	Akaike info criterion	-4.357102
Sum squared resid	0.251066	Schwarz criterion	-4.119208
Log likelihood	26.26915	F-statistic	4.519634
Durbin-Watson stat	1.689004	Prob(F-statistic)	0.007689



White Heteroskedasticity Test:

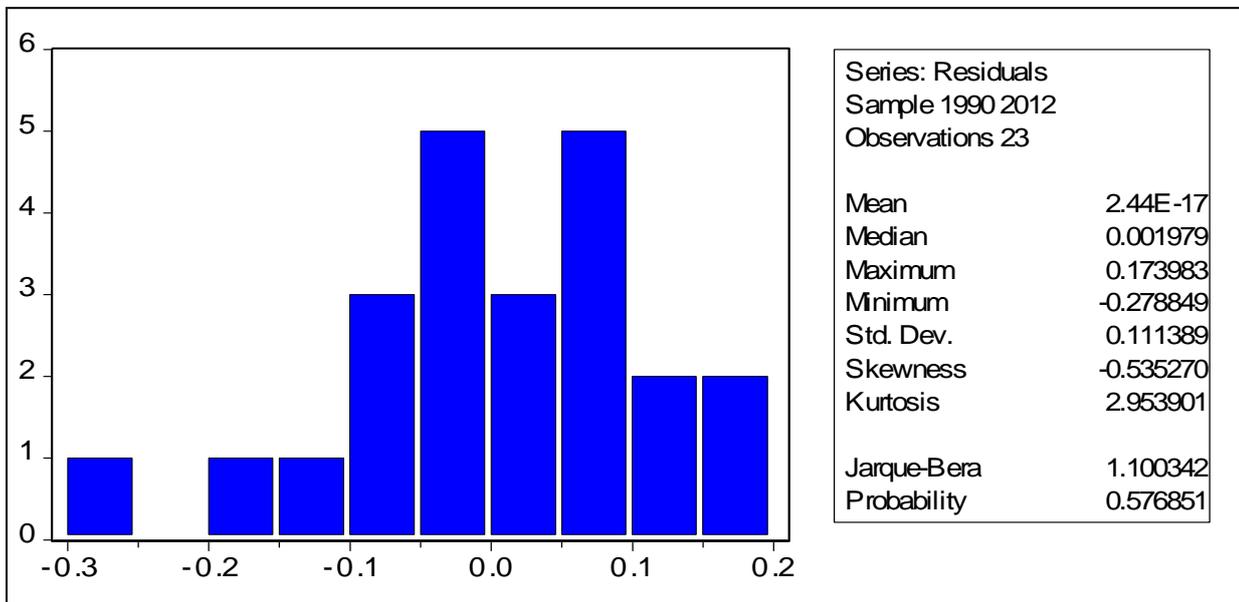
F-statistic	2.782663	Probability	0.032006
Obs*R-squared	15.10656	Probability	0.057106



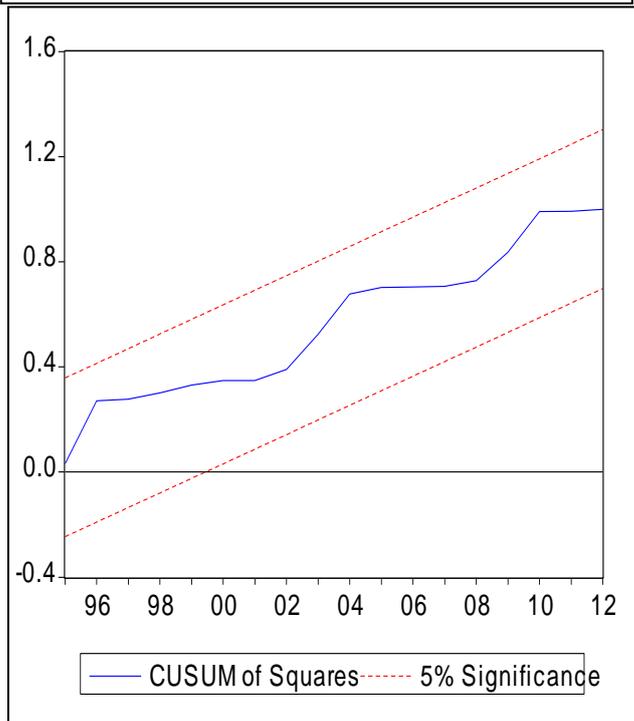
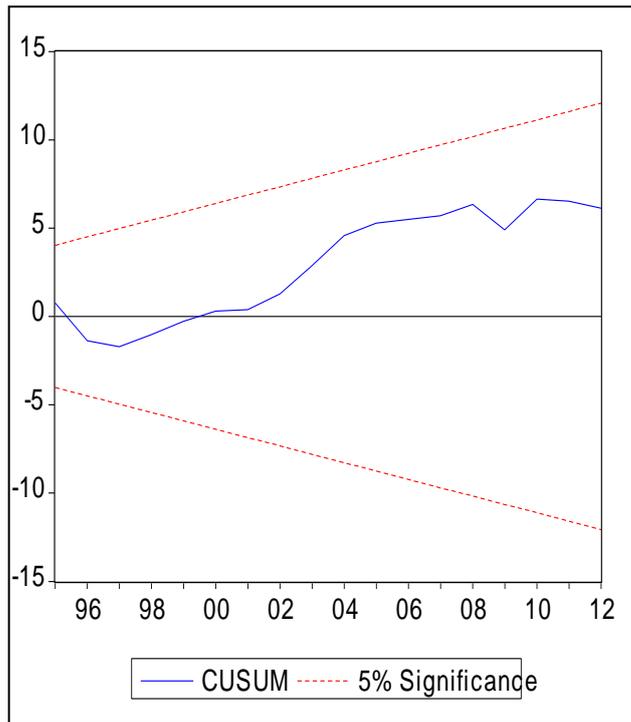
LS // Dependent Variable is Y
 Date: 07/27/13 Time: 13:07
 Sample: 1990 2012
 Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.134333	0.207634	0.646970	0.5258
LOGOUV	0.386305	0.249821	1.546329	0.1394
LOGINF	-0.017953	0.039278	-0.457074	0.6531
LOGINV	-0.152551	0.176934	-0.862194	0.3999
LOGPOP	-0.054657	0.211661	-0.258228	0.7992

R-squared	0.315910	Mean dependent var	0.034530
Adjusted R-squared	0.163890	S.D. dependent var	0.134674
S.E. of regression	0.123145	Akaike info criterion	-3.999128
Sum squared resid	0.272964	Schwarz criterion	-3.752281
Log likelihood	18.35438	F-statistic	2.078080
Durbin-Watson stat	2.580148	Prob(F-statistic)	0.126099



White Heteroskedasticity Test:			
F-statistic	2.459912	Probability	0.067359
Obs*R-squared	13.43923	Probability	0.097604



الملحق السادس: مصفوفة الارتباطات الجزئية

	Y	LOGCRED	LOGDEP	LOGMASS	LOGCDEP	LOGOUV	LOGINV	LOGINF	LOGPOP
Y	1.00000	-0.14792	-0.04824	-0.00815	-0.10119	0.47104	0.22728	-0.23540	0.11826
LOGCRED	-0.14792	1.000000	0.26273	0.488946	0.73716	-0.36786	0.28639	0.60978	0.74106
LOGDEP	-0.04824	0.262734	1.00000	0.855801	-0.45818	0.03246	0.39146	0.23618	-0.14609
LOGMASS	-0.00815	0.488946	0.85580	1.000000	-0.14892	-0.07760	0.53011	0.32912	0.22531
LOGCDEP	-0.10119	0.737167	-0.45818	-0.14892	1.00000	-0.36055	-0.01207	0.39587	0.78520
LOGOUV	0.47104	-0.36786	0.03246	-0.07760	-0.36055	1.00000	0.40877	-0.06733	-0.16078
LOGINV	0.22728	0.286391	0.39146	0.530113	-0.01207	0.40877	1.00000	0.39729	0.30307
LOGINF	-0.23540	0.609787	0.23618	0.329122	0.39587	-0.06733	0.39729	1.00000	0.35756
LOGPOP	0.118262	0.741065	-0.1460	0.225310	0.785202	-0.16078	0.30307	0.3575	1.00000

ملاحظة المراجع

مقدمة المراجع:

الكتب:

1- اللغة العربية:

- أحمد هني، (1991)، " العملة و النقود "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- بن دعيده عمر، (1999)، " التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- جمال الدين لعويسات، (1986)، " التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد و الصلب 1968-1978"، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر.
- شاكر القرويني، (1992)، " محاضرات في اقتصاد البنوك "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- صلاح الدين نامق، (1978)، " قادة الفكر الاقتصادي"، دار المعارف، مصر.
- عبلة عبد الحميد بخاري، (2009)، " التنمية و التخطيط الاقتصادي: نظريات النمو و التنمية الاقتصادية"، الجزء الثالث، جامعة الملك عبد العزيز، العربية السعودية.
- كريم النشاشيبي وآخرون، (1998)، " الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
- محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، (2007)، " النظرية الاقتصادية الكلية"، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- محمد بلقاسم حسن بهلول، (1991)، " سياسة تمويل التنمية و تنظيمها في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية.

- نعمة الله نجيب ابراهيم، (2005)، " النظرية الاقتصادية: الاقتصاد التحليلي الوجودي "، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.
- هادي خالدي، (1996)، " المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي "، دار هومة.

2- اللغة الفرنسية:

- AGLIETTA. M. (1995), « Macroéconomie financière », Editions Repères, collections la Découverte, Paris.
- AGLIETTA. M. (2001), " Macroéconomie financière: finances, croissance et cycles", Editions la Découverte.
- ALI Lotfi, (1988), « Planification Economique: étude théorique et pratique », MU.
- ANNE Joseph (2000), « Le rationnement du crédit dans les pays en développement », Edition L'Harmattan.
- BEN ACHENHOU Mourad, (1992), « Réforme Economiques : Dette et Démocratie », Edition Echrifa, Alger.
- BENBITOUR Ahmed, (1992), « L'expérience Algérienne de Développement (1962-1991) », Edition Echrifa, Algérie.
- BENBITOUR Ahmed, (1988), « L'Algérie au Troisième Millénaire Défis et Potentialités », Alger, Edition Marinoor.
- BENISSAD Hocine, (1999), « L'ajustement Structurel: L'expérience du Maghreb », O.P.U, Alger.
- BENISSAD Hocine, (1993), « Algérie : Restructuration et Réformes Economique (1979-1993) », O.P.U, Algérie.
- BENISSAD Hocine, (1991), « La Réforme Economique en Algérie (ou l'indicible ajustement structurel) », OPU.
- BRAHIMI Abd El Hamid, (1991), « L'Economie Algérienne », OPU, Alger.
- DEBOUB Youcef, (1985), « Le Nouveau Mécanisme Economique en Algérie », OPU.
- FRY. M. J, (1995), « Money, Interest and Banking in Economic Development», John Hopkins, University Press, Baltimore.

- GERSHENKRON. Alexander, (1962), « Economic Backwardness in Historical Perspective- A Book of Essays », Harvard University Press, Cambridge.
- GOLDSMITH. Raymond. R, (1969), « Financial Structure and Development », Yale University Press, New Haven.
- GUELLEC. D, RALLE. P, (1995), « Les Nouvelles Théories de la Croissance », Paris, La Découverte.
- GURLEY. John. G, SHAW. Edward. S, (1960), « Money in a Theory of Finance », The Brooking Institution, Washington DC.
- HENNI Ahmed, (1991), « L'économie de l'Algérie Indépendante », OPU, Alger.
- MC KINNON. R, (1973), « Money and Capital in Economic development » The Brookings Institution, Washington.
- M. E. BENISSAD, (1982), « Economie de développement de l'Algérie », OPU, Alger.
- M. E. BENISSAD, (1973), « Essais d'Analyse Monétaire avec Référence à l'Algérie », OPU.
- NAAS. Abdelkrim, (2003), « Le Système Bancaire Algérien : De la Décolonisation à L'économie de Marché », Maisonneuve et Larose, Editions Inas.
- REGIS. Bourbonnais, (2005), « Econométrie », Dunod, Paris, 6^{ème} Edition.
- SCHUMPETER. Joseph. A, (1935), « Théorie de l'Evolution Economique, Recherche sur le Profit, le Crédit, l'Intérêt et le Cycle de la Conjoncture », Dalloz, Paris.
- SHAW. E, (1973), « Financial Deepening in Economic development », Oxford University Press, New York.
- W.W.Rostow, (1970), « Les cinq Etapes de la Croissance Economique », Paris, Le Seuil.

المقالات:

- AGHION. P, HOWITT. P, (1992), « A Model of Growth Through Creative Destruction », Econometrica, vol. 60, n°2, PP. 323-351.
- AGHION. Philippe, (2002), « Les Défis d'une Nouvelle Théorie de la Croissance », Revue d'Analyse Economique, vol. 78, n°. 4, PP.459-486.

- ALLEN. F, SANTOMERO. M, (1998), « The Theory of Financial Intermediation », Journal of Banking and Finance, vol. 21, PP. 1461-1485.
- BALTENSBERGER. Ernest, (1980), « Alternative Approaches to the Theory of the Banking Firm », Journal of Monetary Economics, January, vol 6, n°1, PP.1-37.
- BENCIVENGA V.R. et SMITH B.D. (1991), « Financial intermediation and endogenous growth », Review of Economic Studies, vol. 58, n°2, pp. 195-209.
- BERNANKE. Ben, GERTLER. Mark, (1990), « Financial Fragility and Economic Performance », Quarterly Journal of Economics, vol. 105, n°1, PP. 87-114.
- BERNANKE. Ben, GERTLER. Mark, (1989), « Agency Costs, Net Worth and Business Fluctuations », American Economic Review, vol. 79, n°1, PP. 31-41.
- BERNARD. Eric, (2000), « Développement Financier, Politique Monétaire et Croissance Economique : Validations Empiriques en Données de Panel », Laboratoire d'Economie, Université d'Orléans.
- BOYD. John. H, PRESCOTT. Edward. C, (1986), « Financial Intermediary Coalitions », Journal of Economic Theory, vol. 38, n°2, PP. 211-232.
- BRUCE. D. Smith, (1984), « Private Information, Deposit Interest Rates and the Stability of the Banking System », Journal of Monetary Economics, vol. 14, n° 3, PP. 293- 317.
- CAMERON. Rondo, (1972), « Banking and Economic Development: Some Lessons of History », Oxford University Press, New York.
- D. H. Pyle, (1971), « On the Theory of Financial Intermediation », Journal of Finance, PP. 737-747.
- DIAMOND. D. W, (1991), « Monitoring and Reputation: the Choice Between Bank Loans and Directly Placed Debt », Journal of Political Economy, PP. 689-721.
- DIAMOND. Douglas. W, (1984), « Financial Intermediation and Delegated Monitoring », Review of Economic Studies, vol. 51, n°3, PP. 393-414.
- DIAMOND. Douglas, PHILIP. Dybvig, (1983), « Bank Runs, Deposit Insurance, and Liquidity », Journal of Political Economy, vol.91, n°3, pp.401-419.
- EUGENE. F. Fama, (1985), « What's Different About Banks », Journal of Monetary Economics, (15), PP. 29-39.

- EUGENE. F. Fama, (1980), « Banking in the Theory of Finance », Journal of Monetary Economics, January, vol.6, n°1, PP. 39-57.
- FISCHER. Black, (1970), « Banking Interest Rate in a World Without Many », Journal of Banks Research, PP. 9-20.
- GALE. Douglas, HELLWIG. Martin, (1985), « Incentive-Compatible Debt Contracts: The One-Period Problem », Review of Economic Studies, vol. 52, PP. 647-663.
- GREENWOOD. Jeremy, SMITH. Bruce, (1995), « Financial Markets in Development and the Development of Financial Markets », Rochester Center for Economic Research, Working Paper, n°406, Août.
- GREENWOOD. J, JOVANOVIC. B, (1990), « Financial Development, Growth and the Distribution of Income », Journal of Political Economy, vol.98, n°5, PP.1076-1107.
- GURLEY .J. G, SHAW. E. S, (1955) , « Financial Aspects of Economic Development », The American Economic Review, vol.45, Sept, PP.515-538.
- HARRY. G. Johnson, (1968) , « Problems of Efficiency in Monetary Management », Journal of Political Economic, PP. 971-990.
- HOSHI. T, A. Kashyap, D. Scharfstein, (1990), « The Role of Banks in Reducing the Cost of Financial Distress in Japan », Journal of Financial Economics, 27(1), PP. 67-88.
- IRVING. Fisher, (1933), « The Debt - Deflation Theory of Great Depression », Econometrica, vol.1, n°4, Oct, PP.337-357.
- JEAN-LUCAS. Biacabe, (1998), « La croissance économique: du réel au potentiel : les indicateurs économiques en question », cahier Français n° 286, Mai.-juin.
- JEAN- LUC. Gaffard, (1997), « Croissance et fluctuations économiques », Montchrestien.
- KENNETH. Boulding, (1955), « The Malthusien Modèl as a Général System », Social and Economic Studies, September, 4, PP. 195-205.
- KING. R. G, LEVINE. R, (1993b), « Finance, entrepreneurship and growth: theory and evidence », Journal of Monetary Economics, vol.32, PP. 513-542.
- KING. Robert. G, LEVINE. Ross, (1993c), « Finance and Growth : Schumpeter Might Be Right », Quarterly Journal of Economics, vol. 108, n°3, PP. 717-736.

- LEVINE. Ross, (1996), « Financial Development and Economic Growth : View and Agenda », Banque Mondiale, working paper n°1678, Washington.
- LEVINE. R, ZERVOS. S, (1998), « Stock Market, Banks and Growth », The American Economic Review, vol. 88, n°3, PP. 537-558.
- M. Parkin, (1970), « Discount House Portofolio and Debt Selection », Review of Economic Studies, PP. 469-497.
- MARC. Hay, (2000), « Banques et Croissance : Examen Critique et Analyse en Données de Panel », Papier présenté au 17èmes Journées Internationales d'Economie Monétaire et Bancaire, Lisbonne, Juin.
- MICHAEL. Klein, (1971), « A Theory of the Banking Firm », Journal of Monetary, Control and Banking, vol.3, PP.205-218.
- MODIGLIANI. F, MILLER. M. H, (1958), « The Cost of Capital, Corporation Finance and the Theorie of Investment», American Economic Review, 48, June, PP. 261-297.
- O. D. Hart, D. M. Jaffee, (1974), « On the Application of Portofolio Theory to Dispository Financial Intermediation », Review of Economic Studies, PP. 129-147.
- PAGANO. M, (1993), « Financial Markets and Growth: an overview», European Economic Review, vol. 37, PP.613-622.
- PATRICIA. Crifo-Tillet, (1999), « L'analyse de L'innovation dans les Modèles de Croissance Endogène », Revue Française d'Economie, vol. 14, n°2, PP. 189-221.
- PATRICK. Hugh, (1966), « Financial Development and Economic Growth in Underdeveloped Countries », Economic Development and Cultural Change, vol. 14, n°2, PP. 174-189.
- ROBERT. J. Barro, (1990), « Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth», Journal of Political Economy, vol.98, n°5, PP. 103-125.
- ROBERT. Lucas, (1988), « On the Mechanics of Economic Development », Journal of Monetary Economics, vol. 22, n°1, PP.3-42.
- RODOLPHE. Echard, MURAT. Yildizoglu, (1998), « Croissance Economique », Cahier de Recherche, Novembre.
- ROMER. P, (1990), « Endogenous Technological Change », Journal of Political Economy, vol. 98, n°5, PP. 71-102.
- ROMER. P, (1986), « Increasing Returns and Long Run Growth », Journal of Political Economy, Oct, vol. 94, n°5, PP. 1002-1037.

- ROSENSTEIN. Rodan, (1943), « Problems of Industrialisation of Eastern and South Eastern Europe », Economic Journal, vol. 53, n°210/211, PP. 202-211.
- ROUBINI. N, SALA-I-MARTIN. X, (1992), « Financial Repression and Economic Growth », Journal of Development Economics, vol. 39, PP. 5-30.
- SAINT. Paul. G, (1992), « Technological Choice, Financial Markets and Economic Development », European Economic Reviews, vol. 36, PP. 763-781.
- SOLOW. R, (1956), « A Contribution to the Theory of Economic Growth », Quaterly Journal of Economics, vol.70, n°1, PP. 65-94.
- SWAN. Trevow, (1956), « Economic Growth and Capital Accumulation », Economic Record, vol. 32, PP. 334-361.
- TOWNSEND. Robert. M, (1979), « Optimal Contracts and Competitive Markets with Costly State Verification », Journal of Economic Theory, vol. 21, n°2, PP. 265-293.
- W.W. Rostow, (1959), « The Stages of Economic Growth », the Economic History Review, New series, vol.12, n°1, PP.1-16.
- WILLIAMSON. Stephen. D, (1987), « Costly Monitoring, Loan Contracts, and Equilibrium Credit Rationing », Quarterly Journal of Economies, vol. 102, n°1, PP. 135-146.

الأطروحات و المذكرات:

1- اللغة العربية:

- بطاهر علي، (2006)، " اصلاحات النظام المصرفي الجزائري أثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
- دراوسي مسعود، (2006)، " السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي- حالة الجزائر 1990-2004"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- زرقين عبود، (1996)، " صناعة الحديد و الصلب في استراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.

- زرنوح ياسمينة، (2006)، " إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر"، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، فرع التخطيط، الجزائر،
- لمين بليلة، (1999)، " السياسة الضريبية ضمن برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.

2- اللغة الفرنسية:

- CHENINI. Abderrahmane, (2002), « Modélisation de l'Intermédiation Financière dans une Economie en Développement et en Transition : Cas de l'Algérie », Thèse d'Etat, Université d'Oran.
- DEMBELE. Esaie, (2009), « Contribution du Financement Bancaire à la Croissance Economique en Côte D'Ivoire », DESS, Université de Cocody.
- PHILIPPE. A.R. Dahoui, (2000), « Efficacité des dépenses Publiques en Capital Humain au Bénin », Mémoire DEA, Université Cheikh Anta Diop, Dakar.

مواثيق وقرارات:

1- اللغة العربية:

- ميثاق الجزائر 1964، نصوص أساسية لجهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، المطبعة الجزائرية، الجزائر، 1964.
- الميثاق الوطني 1976، منشورات جبهة التحرير الوطني، مطبعة المعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1976
- التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 80-1984، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.
- التقرير العام لمخطط الخماسي الثاني (1985-1989).
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي"، نوفمبر، 1998.
- ميثاق البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009، (2005).

2- اللغة الفرنسية:

- Secrétariat d'Etat au Plan, « Bilan provisoire des investissements du plan triennal », 1967- 1979, juillet 1970.
- C.N.E.S, « Rapport Préliminaire sur les Effets Economiques et Sociaux du Programme d' Ajustement Structurel », ALGER, 1998.
- Services du Chef du Gouvernement, « Le Plan de la Relance Economique 2001-2004, Les Composantes du Programme.

قوانين:

- قانون رقم: 63-144 المؤرخ في 13/12/1962 المتضمن إنشاء معهد الإصدار.
- القانون رقم: 63 - 165 المؤرخ في 07/05/1963 المتضمن إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية.
- قانون رقم: 64 - 277 المؤرخ في 10/08/1964 المتضمن إنشاء الصندوق الوطني لتوفير و الاحتياط.
- القانون رقم: 66-178 المؤرخ في: 13/06/1966 المتضمن إنشاء البنك الوطني الجزائري.
- القانون رقم: 66-366 المؤرخ في: 29/12/1966 المتضمن إنشاء القرض الشعبي الجزائري.
- القانون رقم: 67-204 المؤرخ في: 01/10/1967 المتضمن إنشاء البنك الخارجي الجزائري.
- الأمر رقم 74-68 المؤرخ في 02 يونيو 1974 المتضمن المخطط الرباعي الثاني.
- القانون رقم: 82-106 المؤرخ في : 13/03/1982 المتضمن إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية.
- القانون رقم: 85-85 المؤرخ في : 30/04/1985 المتضمن إنشاء بنك التنمية المحلية.
- القانون رقم 12-86 المؤرخ في 19/08/1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض.
- القانون رقم 88 - 01 المؤرخ في 12/01/1988 و المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية.
- القانون رقم 88-02 المؤرخ في 12/01/1988 و المتعلق بالتخطيط.
- القانون رقم 88-03 المؤرخ في 12/01/1988 و المتعلق بصناديق المساهمة.
- القانون رقم 88-04 المؤرخ في 12/01/1988 المعدل و المكمل لقانون 75-59 المؤرخ في 26/09/1975 و المتعلق بقانون التجارة.

- القانون رقم 05-88 المؤرخ في 12/01/1988 المعدل و المكمل لقانون 17-84 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية.
- القانون رقم 06-88 المؤرخ في 12/01/1988 المعدل و المكمل لقانون 12-86 المؤرخ في 19/08/1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض.
- قانون 12-89 المؤرخ في: 05/07/1989 و المتعلق بالأسعار.
- القانون رقم : 10-90 المؤرخ في : 10/04/1990 المتعلق بالنقد و القرض.

مواقع أنترنت:

- www.imf.org
- www.bank-of-algeria.dz
- www.ons.dz/comptes/agrégats.htm
- www.mf.gov.dz/économie

فائفة الجداول

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	رقم
114	نتائج دراسة King و Levine (1993)	1
117	نتائج دراسة Levine و Zervos (1998)	2
121	نتائج Bernard Eric باستعمال MCG, MCO	3
122	نتائج Bernard Eric للمجموعتين باستعمال MCG	4
126	نتائج Marc Hay - العينة كاملة-	5
127	نتائج Marc Hay لمجموعة الدول المتطورة	6
128	نتائج Marc Hay لمجموعة الدول السائرة في طريق النمو	7
129	نتائج Marc Hay باستعمال المتغيرات البنكية	8
152	معدل نمو الكتلة النقدية (1963-1987)	9
154	تطور الكتلة النقدية و الناتج المحلي الإجمالي	10
157	تطور سيولة الاقتصاد (1970-1987)	11
159	تطور القروض (1964-1987) 'مليار دج'	12
161	تطور الودائع (1964-1987) 'مليار دج'	13
163	نسبة الودائع طويلة الأجل في مجموع الودائع (1970-1987)	14
164	نسبة قروض البنوك في مجموع قروض البنك المركزي (1987-1980)	15
173	تطور الكتلة النقدية و PIB (1990-1997)	16
176	تطور معدل سيولة الاقتصاد (1989-1998)	17

178	معدل نمو الكتلة النقدية و الناتج المحلي الإجمالي (2003-1998)	18
180	تطور سيولة الاقتصاد (2003-1998)	19
182	تطور معدل نمو الكتلة النقدية و PIB (2012-2004)	20
185	تطور سيولة الاقتصاد (2012-2004)	21
187	تطور القروض الممنوحة للاقتصاد (1997-1990)	22
188	تمويل الاقتصاد من طرف بنك الجزائر (1998-1989)	23
190	هيكل توزيع قروض البنوك التجارية (1998-1996)	24
192	تطور القروض (مليار دج) (2003-1998)	25
194	هيكل توزيع القروض % (2003-1998)	26
195	توزيع القروض حسب القطاعات % (2003-1998)	27
195	تطور القروض (2012-2004)	28
197	هيكل توزيع القروض % (2012-2004)	29
198	توزيع القروض حسب القطاعات % (2012-2004)	30
200	تطور الودائع (1997-1990)	31
202	تطور الودائع (2003-1998)	32
203	نسبة الودائع المحصلة من طرف البنوك العمومية و الخاصة	33
204	تطور الودائع (2012-2004)	34
217	الاستثمارات (1979-1967)	35
226	تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي (1966-1962)	36
229	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي PIB/tête (1966-1962)	37
231	معدل نمو السكان (1966-1962)	38
232	نسبة التراكم الخام لرأس المال الثابت إلى PIB (1966-1962)	39

234	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (1979-1967)	40
237	تطور حجم ومعدل نمو PIB/tête (1979-1967)	41
240	نسبة التراكم الخام لرأس المال الثابت إلى PIB (1979-1967)	42
243	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (1989-1980)	43
246	تطور حجم و معدل نمو PIB/tête (1989-1980)	44
249	تطور نسبة تراكم الرأسمال الثابت إلى PIB (1989-1980)	45
274	تطور حجم و معدل نمو PIB (2000-1990)	46
277	تطور حجم و معدل نمو PIB/tête (2000-1990)	47
280	تطور نسبة تراكم رأس المال الثابت إلى PIB (2000-1990)	48
283	تطور حجم و معدل نمو PIB (2012-2000)	49
286	تطور حجم و معدل نمو PIB/tête (2012-2000)	50
289	تطور نسبة تراكم رأس المال الثابت إلى PIB (2012-2000)	51
299	نتائج الدراسة التجريبية باستعمال النموذج الكامل (2012-1962)	52
304	نتائج الدراسة التجريبية باستعمال النموذج بالمتغيرات البنكية (2012-1962)	53
308	نتائج الدراسة التجريبية باستعمال النموذج الكامل في الفترة الاشتراكية (1989-1962)	54
311	نتائج الدراسة التجريبية باستعمال النموذج بالمتغيرات البنكية في الفترة الاشتراكية (1989-1962)	55

313	نتائج الدراسة التجريبية باستعمال النموذج الكامل في فترة اقتصاد السوق (1990-2012)	56
315	نتائج الدراسة التجريبية باستعمال النموذج بالمتغيرات البنكية في فترة اقتصاد السوق (1990-2012)	57

قائمة الأشكال

مقدمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
150	هيكل النظام المالي قبل إصلاحات 1988.	1
153	تطور معدل نمو الكتلة النقدية (1987-1970)	2
158	تطور معدل سيولة الاقتصاد (1987-1970)	3
160	تطور حجم القروض (1987-1964)	4
162	تطور حجم الودائع (1987-1964)	5
171	هيكل النظام المالي (2012)	6
174	تطور معدل نمو الكتلة النقدية (1997-1990)	7
174	تطور معدل نمو PIB (1997-1990)	8
177	تطور معدل سيولة الاقتصاد (1998-1989)	9
179	تطور معدل نمو الكتلة النقدية (2003-1998)	10
179	تطور معدل PIB (2003-1998)	11
181	تطور سيولة الاقتصاد (2003-1998)	12
182	تطور معدل نمو الكتلة النقدية (2012-2004)	13
183	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (2012-2004)	14
185	تطور معدل سيولة الاقتصاد (2012-2004)	15
187	تطور القروض الموجهة للاقتصاد (1997-1990)	16
192	تطور حجم القروض (2003-1997)	17
196	تطور حجم القروض (2012-2004)	18

200	تطور الودائع (1997-1990)	19
202	تطور الودائع (2003-1998)	20
205	تطور الودائع (2012-2004)	21
226	تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (1966-1962)	22
227	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (1966-1962)	23
229	تطور PIB/tête (1966-1962)	24
230	معدل نمو PIB/tête (1966-1962)	25
232	تطور نسبة الاستثمار إلى PIB (1966-1962)	26
235	تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي (1970-1967)	27
235	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (1979-1967)	28
238	تطور حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (1967-1979)	29
238	معدل نمو PIB/tête (1979-1967)	30
241	نسبة تراكم رأس المال الخام إلى PIB (1979-1967)	31
244	تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي (1989-1980)	32
244	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (1989-1980)	33
247	تطور حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (1980-1989)	34
247	تطور معدل نمو PIB/tête (1989-1980)	35
250	تطور نسبة تراكم رأس المال الثابت إلى PIB (1989-1980)	36
275	تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي (2000-1990)	37
275	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (2000-1990)	38
278	تطور حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (1990-2000)	39
278	تطور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (1990-2000)	40

281	تطور نسبة تراكم رأس المال الثابت إلى PIB (1990-2000)	41
284	تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي (2000-2012)	42
284	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (2000-2012)	43
287	تطور حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2000- 2012)	44
287	تطور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2000-2012)	45
290	تطور نسبة تراكم رأس المال الثابت إلى PIB (2000-2012)	46

انفجار میں

ألفه رس

الإهداء

التشكرات

خطة البحث

07.....	مقدمة عامة.....
16.....	الجزء الأول: الوساطة البنكية و النمو الاقتصادي: إطار نظري.....
16.....	مقدمة الجزء.....
19.....	الفصل الأول: الإطار النظري للوساطة البنكية.....
19.....	مقدمة.....
20.....	المبحث الأول: المؤسسة البنكية : بعض النظريات.....
20.....	المطلب الأول: المؤسسة البنكية عند Michael Klein.....
28.....	المطلب الثاني: المؤسسة البنكية عند Ernest Baltensperger.....
43.....	المطلب الثالث: المؤسسة البنكية عند Eugene Fama.....
50.....	المطلب الرابع: المؤسسة البنكية عند Dybvig – Diamond.....
52.....	المبحث الثاني: الظواهر البنكية Phénomènes Bancaires.....
52.....	المطلب الأول: السحب المكثف للودائع Banks Run.....
55.....	المطلب الثاني: عدم الاستقرار البنكي Instabilité Bancaire.....
56.....	المطلب الثالث: الضعف المالي للمؤسسات Détresse Financière des Entreprises.....

59.....	خلاصة
61.....	الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي
61.....	مقدمة
62.....	المبحث الأول: النظريات التقليدية لنمو الاقتصادي
62.....	المطلب الأول: النمو الاقتصادي عند الكلاسيك
73.....	المطلب الثاني: النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك
74.....	المطلب الثالث: النمو الاقتصادي عند شومبيتر
77.....	المبحث الثاني: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي
78.....	المطلب الأول: نظرية النمو المتوازن و غير المتوازن
79.....	المطلب الثاني: نماذج هارود - دومار و سولو
84.....	المطلب الثالث: مراحل النمو لروسطو
88.....	المطلب الرابع: نظريات النمو الداخلي Théories de la croissance endogène
99.....	خلاصة
101.....	الفصل الثالث: علاقة الوساطة البنكية بالنمو الاقتصادي: بعض الأعمال
101.....	مقدمة
102.....	المبحث الأول: تأثير الوساطة البنكية على النمو الاقتصادي: بعض المقاربات النظرية
102.....	المطلب الأول: إهمال و تقليل من دور البنك في النمو الاقتصادي
106.....	المطلب الثاني: الأساس النظري لعلاقة الوساطة البنكية بالنمو الاقتصادي
111.....	المبحث الثاني: الدراسات التجريبية حول علاقة الوساطة البنكية بالنمو
112.....	المطلب الأول: أعمال Levine - King (1993) و Levine - Zervos (1998)

118.....	المطلب الثاني: أعمال Bernard Eric و Marc Hay (2000)
131.....	خلاصة
133.....	خاتمة الجزء
136.....	الجزء الثاني: تأثير الوساطة البنكية على النمو الاقتصادي في الجزائر
136.....	مقدمة الجزء
141.....	الفصل الأول: النظام البنكي وأداؤه في الجزائر
141.....	مقدمة
141.....	المبحث الأول: النظام البنكي الجزائري ما قبل الإصلاحات
141.....	المطلب الأول: مميزات مرحلة ما قبل الإصلاحات
151.....	المطلب الثاني: تطور النشاط البنكي خلال مرحلة ما قبل الإصلاحات
165.....	المبحث الثاني: النظام البنكي في ظل الإصلاحات الاقتصادية
165.....	المطلب الأول: مميزات مرحلة الإصلاحات
172.....	المطلب الثاني: تطور النشاط البنكي خلال مرحلة ما بعد الإصلاحات
206.....	خلاصة
208.....	الفصل الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر
208.....	مقدمة
210.....	المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة الاشتراكية
210.....	المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري و المخططات التنموية (1962-1989)
225.....	المطلب الثاني: النمو الاقتصادي خلال مرحلة التخطيط (1962-1989)
251.....	المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري و اقتصاد السوق

252.....	المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري ومراحل الانتقال إلى اقتصاد السوق
272.....	المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق (1990-2012)
291.....	خلاصة
294.....	الفصل الثالث: دراسة قياسية لعلاقة النظام البنكي بالنمو الاقتصادي في الجزائر
294.....	مقدمة
296.....	المبحث الأول: دراسة العلاقة خلال الفترة (1962-2012)
296.....	المطلب الأول: دراسة العلاقة باستعمال النموذج الكامل
303.....	المطلب الثاني: دراسة العلاقة باستعمال النموذج بالمتغيرات البنكية
306.....	المبحث الثاني: دراسة العلاقة خلال فترة النظام الاشتراكي و نظام اقتصاد السوق
307.....	المطلب الأول: دراسة العلاقة خلال فترة النظام الاشتراكي (1962-1989)
312.....	المطلب الثاني: دراسة العلاقة خلال فترة نظام اقتصاد السوق (1990-2012)
317.....	خلاصة
319.....	خاتمة الجزء
322.....	خاتمة عامة
332.....	الملاحق
367.....	قائمة المراجع
380.....	قائمة الجداول
385.....	قائمة الأشكال
389.....	الفهرس